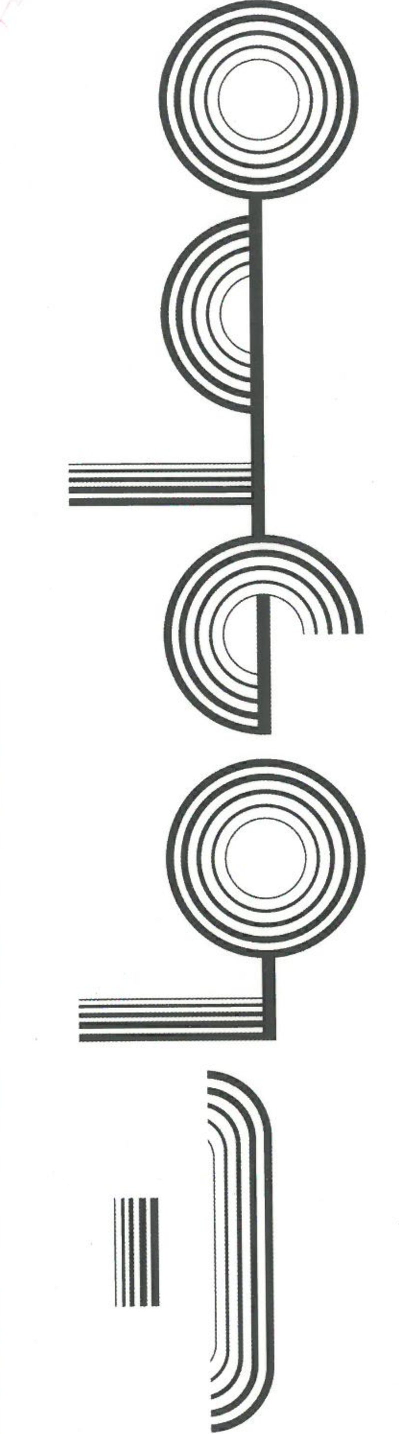


المخيمات الفلسطينية ..
حالة إنسانية أم عسكرية؟

□ الأحداث والوثائق

□ مخيمات لبنان
□ أوضاع اللاجئين
□ التوطين
□ الفلسطينيون خارج المخيمات
□ الحقوق المدنية
□ حق العودة

□ الدراسات

- البحث عن الحقوق المدنية في انتظار حق العودة
.... **محمد علي الخالدي**
- المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان
.... **مرعي ناصر**
- فلسطينيو لبنان في الإطار الدولي الإقليمي
.... **روز ماري صايغ**
- الحياة الاقتصادية في المخيمات الفلسطينية في لبنان
.... **سمير التنير**
- الفلسطينيون خارج المخيمات: عين على المخيم وعين على الوطن
.... **فتحي كليب**
- نظرة على مخيم الجليل
.... **مؤسسة شاهد**



يصدرها المركز العربي للمعلومات ش.م.م

والأربعون

حزيران / يونيو ٢٠٠٧

مجلة تعنى بقضية كل شهر
يصدرها «المركز العربي للمعلومات» بالتعاون مع جريدة «السفير»

العدد الثالث والأربعون - حزيران / يونيو ٢٠٠٧

إشراف وتقديم:
بادية حيدر

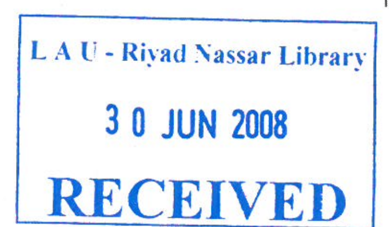
إخراج وتنفيذ:
أحمد رياض سلمان

Maaloumat

A Monthly Periodical Journal
Published by The Arab Documentation Center & Assafir Newspaper

No. 43 June 2007

المدير المسؤول:
أحمد طلال سلمان



المركز العربي للمعلومات

بيروت - الحمراء - نزلة السارولا
هاتف: ٠١/٣٥٠٠٨٠ - ٠١/٧٤٣٦٠١
ص.ب. ٨٢٨ / ١٣٥ بيروت - لبنان

e.mail: maaloumat@arabdocuments.info

لشراء النسخة الالكترونية:
www.arabicebook.com

Issn: 1993-8084

المحتويات

○ تقديم: المخيمات الفلسطينية.. حالة إنسانية أم عسكرية؟ .... معلومات ٧

الترتيب الزمني للوثائق والأحداث

□ لماذا رحل الفلسطينيون عن فلسطين؟ ١١

□ اقتراح الترحيل الذي قدمه يوسف فايتس ١٢

□ مصطلح «النكبة» لا يتسع لحجم الجريمة الصهيونية ١٣

□ القرار ١٩٤ .... ١٤

□ تفويض البعثة الاقتصادية للدرس ١٦

□ التعريف والأساس القانوني لحق العودة وتطبيقه على الحالة الفلسطينية ١٧

□ مراحل نزوح الفلسطينيين إلى لبنان ٢١

□ عددهم ٢٢٧ ألفاً لا ٤٠٠ ألف ٢٤

□ اتفاقية القاهرة ٢٧

□ نص اتفاق ملكارت وملاحقه ٢٨

□ مخيمات لبنان ٣١

□ المخيمات المدمرة ٣٣

□ تل الزعتر قبل تدميره ٣٤

□ الضبية: لا فصائل ولا لجان.. مسيحيون تلبننوا ومنهم من ينتظر ٣٦

□ عين الحلوة: عاصمة الشتات ٣٨

□ الرشيدية: عاصمة القرار السياسي ٤٠

□ البارد: تجارة كانت مزدهرة وهواجس أمنية ٤٢

□ البداوي: سجن كبير للبطالة... وحيوية سياسية لافتة ٤٥

□ برج البراجنة: القلوب على فلسطين والمقاومة ٤٧

□ شاتيلا: بعد اثني عشر عاماً على المجزرة ٤٩

□ صبرا: الحياة بين «بنايات الموت» و«مثلثات» التهجير الحمراء ٥٢

□ مار الياس: قرية في العاصمة وسفارة غير معلنة للوجود الفلسطيني ٥٤

□ «ويفل» الجليل: الثكنة التي أخذت اسم الجنرال الفرنسي ٥٧

□ البرج الشمالي: ثلاثة آلاف مجنس.. وخمسون حالة «تلاسيميا» ٥٩

□ البص: محطة «الباصات» التي لجأ إليها الأرمن في الثلاثينات ٦١

□ الدولة تسلف منظمة التحرير ١٠ ملايين ليرة للإسراع في إنشاء مخيم البيسارية ٦٣

□ إلزام الدولة إخلاء أراضي مخيم المية ومية ٦٦

- □ رئيس الجمهورية ينشر قانون إلغاء اتفاق القاهرة و«١٧ أيار» ٦٧
- □ المبادئ العامة في وثيقة الوفاق الوطني اللبناني ٦٨
- □ مشروعات التوطين في لبنان جذور تاريخية ورفض منذ البدء ٦٩
- □ استمارات تستطلع رأي المخيمات: هل تريدون البقاء في لبنان؟ ٧٣
- □ مشروع إسكان المهجرين الفلسطينيين ٧٤
- □ مذكرة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان مقدمة إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين ٧٦
- □ منع دخول الفلسطينيين الى لبنان من دون تأشيرات مسبقة ٧٩
- □ الحص يصدر قراراً يعيد الاعتبار لوثائق السفر للفلسطينيين ٨٠
- □ مؤتمر فلسطينيي لبنان في أوكسفورد ٨١
- □ التوطين في لبنان من مجمعات القريعة إلى مشروع بيرون مروراً باحتضار الأونروا ٨٤
- □ توطين فلسطينيي لبنان في العراق ... هل يكون جزءاً من صفقة عملية السلام؟ ٨٦
- □ أميركا وفرنسا تنصحان لبنان بتعامل أكثر واقعية مع التوطين ٨٧
- □ مؤتمر رفض الدستور للتوطين ٨٨
- □ مذكرة الفصائل الفلسطينية ٩٠
- □ لحود يحذر الإدارة الأميركية من نتائج «كارثية» لمشروع التوطين ٩١
- □ «المؤسسة المارونية العالمية» ترفض مشروع التوطين ٩١
- □ السماح للفلسطينيين المولودين في لبنان بالعمل ٩٢
- □ مهن باتت متاحة للفلسطينيين ٩٢
- □ مهن ما زالت محظورة ٩٢
- □ القدومي: سلمنا السلاح الثقيل ولم يعطنا لبنان الحقوق المدنية ٩٣
- □ ثلاثة آلاف فلسطيني جاؤوا إلى لبنان أثناء محنته ... ومحنتهم ضياع أوراقهم الثبوتية ٩٣
- □ سلاح المخيمات.. مدخل خاطئ لبحث الوجود الفلسطيني ٩٤
- □ الفلسطينيون في لبنان: أيام تطوي أياماً والحال لا تتغير ٩٩
- □ تعيين عباس زكي مديراً لمكتب منظمة التحرير في لبنان ١٠٤
- □ ٥ وزراء يتفقدون عين الحلوة للمرة الأولى ١٠٤
- □ منع الفلسطينيين من ترميم المنازل ١٠٤
- □ رفع الغطاء عن «فتح الإسلام» ١٠٥
- □ من المسؤول عن مذبحة الجيش في كمين «فتح الإسلام»؟ ١٠٦

الدراسات

- □ البحث عن الحقوق المدنية في انتظار حق العودة .... محمد علي الخالدي ١١٣
- □ المركز القانوني للاجئين الفسطينيين في لبنان .... مرعي ناصر ١٢٢
- □ فلسطينيو لبنان في الإطار الدولي الإقليمي .... روز ماري صايغ ١٣٣
- □ الحياة الاقتصادية في المخيمات الفلسطينية في لبنان .... سمير التنير ١٤٠
- □ الفلسطينيون خارج المخيمات: عين على المخيم وعين على الوطن ...... فتحي كليب ١٤٥
- □ نظرة على مخيم الجليل .... مؤسسة شاهد ١٥٧

تقديم

المخيمات الفلسطينية.. حالة إنسانية أم عسكرية؟

الجيل الحالي من العرب عموماً، واللبنانيين خصوصاً، جيل أبنائنا وأبناء أبنائنا لا يعرف الكثير في الجوهر عن قصة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

لقد أتى تشكيل المخيمات وفقاً لطبيعة الهجرات القسرية التي جاءت على دفعات عقب النكبة عام ١٩٤٨، ثم بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بفعل سياسات الذبح والترحيل والإبعاد الإسرائيلية عند احتلال فلسطين، فكان أن تجاور اللاجئون في مخيمات لبنان بالاستناد إلى مجموعة عوامل، منها مراتب القرابة والانتماء.

والمخيم بحسب تعريف وكالة «الأونروا» لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين هو «قطعة من الأرض تكون إما حكومية، وفي أغلب الأحيان مستأجرة من قبل الحكومات المستضيفة من الملاك المحليين وضعت تحت تصرف الأونروا كمساعدة للاجئين الفلسطينيين في تسهيل احتياجاتهم الأساسية، ولا يمكن لسكان هذه المخيمات تملكها، بل يحق لهم فقط الاستفادة منها للسكن».

وتشير إحصاءات «الأونروا» أيضاً إلى أن في لبنان أعلى نسبة من اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، وهي ٥٥,٨ بالمئة، وهي تفوق نسبة غزة (٥٤,٨ بالمئة)، وأكد تقرير لها صدر في بيروت العام الماضي أن جميع المخيمات الفلسطينية في لبنان، وهي إثنا عشر مخيماً (رسمياً) بعدما كانت في الأصل خمسة عشر تم تدمير ثلاثة منها بفعل الطيران الإسرائيلي عام ١٩٧٤ (مخيم النبطية) أو خلال الحرب الأهلية اللبنانية (مخيم تل الزعتر/ الدكوانة عام ١٩٧٦) تعاني مشكلات خطيرة. ولفت التقرير إلى أنه ليس في هذه المخيمات بنية تحتية ملائمة، كما أنها تكتظ بالسكان (حيث يشغل أكثر من خمسة أفراد مساحة متوسطها أربعون متراً مربعاً). كل ذلك في ظروف بالغة التعقيد من البؤس والحرمان. وأكد المعاناة الشديدة التي يعيشها اللاجئون بسبب الفقر المدقع والبطالة، بالإضافة إلى حرمانهم من الحقوق الاجتماعية والمدنية واستخدام المرافق العامة، حيث إنهم يواجهون في لبنان مشكلات خاصة.

منذ مدة تحولت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الآخذة في التناقص إلى قضية بالغة الحساسية. فمنذ التوقيع على اتفاق أوسلو في الثالث عشر من أيلول ١٩٩٣ وقضية اللاجئين بلا أفق، بل هي مجرد ملف مؤجل في مهب الرياح. فمن جهة رياح الأحداث السياسية العاتية التي تهب على المنطقة وتداعياتها الاقليمية والدولية، ومن جهة ثانية رياح التعنت الإسرائيلي الموغل في فرض سياسات الترحيل والإبعاد،

والرافض لقرارات الشرعية الدولية وفي طليعتها القرار ١٩٤ حول حق العودة.. ذاك الوعد الذي كانت الثورة الفلسطينية قد قطعته على شعبها في المخيمات بالعودة إلى وطنهم وأملاكهم، فشعروا مذذاك أنه مشروع قريب المنال.. ومن جهة ثالثة رياح الملفات الامنية الداخلية ومتغيراتها وتبعاتها على اللاجئين في المخيمات..

بعد خروج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان عقب الاجتياح الإسرائيلي، ثم بعد أوسلو التي لم تلحظ حلاً لمشكلة اللاجئين، بل أجلته الى ما لا نهاية، تدهورت الحياة المعيشية للاجئين في المخيمات. وانعكست هذه المتغيرات على واقعهم الصحي والتعليمي والمدني والاجتماعي كما الأمني، فمخيمات لبنان الآخذة بالتناقص بعدما لم يجر إعادة بناء المخيمات المدمرة أو استبدالها تعاني الفقر والبطالة والازدحام الشديد. وتراجع تقديمات المؤسسات الفلسطينية بالإضافة إلى تراجع تقديمات الاونروا قد جعلا المعاناة الإنسانية داخل هذه المخيمات غاية في البؤس والتعقيد. وقد ذكرت مؤسسة «شاهد» في دراسة حديثة لها أن نسبة التسرب من مدارس الاونروا في المراحل الابتدائية بلغ ١٤ بالمئة، وأن ٦٦ بالمئة من الطلاب الجامعيين من لاجئي المخيمات لا يجدون من يغطي نفقات تعليمهم الجامعي، ما يعد مؤشراً خطيراً لمستقبل شعب كان منذ أقل من ثلاثة عقود يباهي بأعلى نسب في التعليم.

المخيمات الفلسطينية في لبنان هي اليوم بين فكي كماشة: رفض سياسات التوطين، وحجب الحقوق المدنية. فهل تشكل هذه المخيمات حالة إنسانية لا بد من النظر فيها وإقرار حقوقها المدنية والاجتماعية؟ أم هي حالة عسكرية يجري التوظيف الأمني لنزع سلاحها بحسب وتيرة الاجندات الإقليمية والدولية والمحلية ايضاً، بعدما كان قد شكل في ما مضى «الحالة التحررية»، والقدوة الابرز لدى العرب.. أم أن ما يجري الآن هو محاولات الخلاص من مشكلة اللاجئين بالخلاص من اللاجئين أنفسهم خدمة لإسرائيل، وذلك تحت شعارات ومسميات أمنية مختلفة، بحيث يصار الى إذابة حق العودة وتبديده من الذاكرة ..؟.

هذه الأسئلة جميعها تطرحها «معلومات» هنا على بساط البحث أمام جيل هذا اليوم، والأجيال القادمة أيضاً.. حتى لا تنسى.

«معلومات»

الترتيب الزمني للوثائق والأحداث

لماذا رحل الفلسطينيون عن فلسطين؟

تدعي المقولة الإسرائيلية أن الفلسطينيين قد استجابوا إلى قادتهم، وإلى أوامر بثتها الإذاعات العربية، فيما كان بعض المسؤولين اليهود يلحون عليهم في البقاء. علينا ألا نتوقف عند هذا «الاختراع» الملفق. فهذا الادعاء بأمر عربي بالرحيل، مأخوذاً به بدلالته الحرفية، قد لقي تمحيصاً منهجياً ودُحض من قبل أرسكاين ب. شايلدرز. (لقد انطلق المؤلف من المزاعم الإسرائيلية، ولم يتفحص- واحدة واحدة - جميع حالات إرادة مزعومة للصهاينة في ثني الفلسطينيين عن الرحيل فحسب، وإنما قام كذلك بالاستماع إلى جميع برامج الإذاعات العربية في تلك اللحظة، التي قامت منصتات البي.بي.سي بتسجيلها كاملة. فلم يعثر على نداء عربي أو فلسطيني واحد يدعو إلى الرحيل. الأمر الذي أغلق هنا النقاش نهائياً). بيد أن السؤال يظل قائماً لمعرفة لماذا رحل الفلسطينيون منقادين إلى إرادة أعدائهم، وليس إلى إرادة قادتهم؟ إن السؤال حول رحيل الفلسطينيين، إذ يطرح على هذا النحو، يصبح سؤال نجاح عملية الطرد..

ما الذي كان يحدث بين اللحظة التي تخلى فيها القرية، وتلك التي يعبر فيها سكانها الحدود؟ يمكن، توخياً لسهولة مريحة، أن نتصور أن الفلسطينيين قد خرجوا من قراهم ومدنهم ويمّموا أوجههم شطر الحدود، مباشرة... إلا أن دراسة الآلاف من الشهادات والوقائع تدفع بنا - بمجرد أن يتجشم المرء عناء البحث عنها - في اتجاه آخر، وتقصّ حكاية أخرى.

في ما خلا استثناءات نادرة، أخلى فيها السكان بكاملهم قراهم بمجرد اقتراب الخطر، فإن جميع المدن والقرى الفلسطينية تقريباً قد سقطت وفرغت من سكانها بعد خوض معركة.

بعد أن أصبحت الحرب شاملة، هيمن على التجمعات السكنية الفلسطينية الإحساس بأن كل واحد منها سيحين دوره في مجابهة قوات المستوطنين اليهود. كانت الحرب «تزحف» نحو الجميع. اعتباراً من هذه اللحظة، كلما هوجم موضع، قام جيرانه الأقرب، أولئك الذين يشعرون بأن «دورهم» مقترب لا محالة، بنقل النساء والأطفال إلى مكان آمن في قرية مجاورة إذا كانت على مقربة من الموضع المهدد فهي تتمتع مع ذلك بامتياز عدم وقوعها في الخطوط الأولى. وكانت جميع هذه التنقلات، التي كان يقام بها في اتجاه ما لا نهاية له من الخطوط الخلفية، وليس نحو خارج فلسطين، كانت تمتثل إلى «نسيج» التحالفات والمواثيق وعلاقات القربى التي تربط القرى المتجاورة. هكذا، إذن، كانت القرى تضع نساءها والأطفال في منجى من الخطر، في مكان بعيد عن الخطوط المباشرة للقتال، فيما يظل الرجال في المكان الأصيل يدافعون عنه. وعلى النحو ذاته، كان السكان غير المقاتلين في المدن ينتقلون من حارة إلى أخرى أكثر أمناً، أو، ببساطة، أكثر «عروبة» وأقل اختلاطاً. أما الرجال، فيخوضون المعركة وينسحبون، إذا ما هزموا، إلى القرية - الملاذ، أو الحارة - الملجأ. إذ ذاك، كانت الواقع الأخيرة تتحول إلى خطوط أمامية بفعل سقوط الخطوط الأولى. إلا أن معطى آخر كان يتدخل هنا: لم تكن القريتان المتضامنتان تتحولان إلى تجمع أكبر، وبالنتيجة أكثر قدرة على الدفاع، لأن رحيلاً آخر كان يفرض نفسه في تلك اللحظة. إن الهزيمة وهبوط المعنويات لدى المقاتلين الواصلين تواً، ونوعاً من الذعر كان يجتاح «المدنيين» ويتصاعد بقدر ما يزداد عدد الوافدين، تضاف إليه نتائج الحالة الدفاعية المحض والتجزؤ الحيقين بالمعسكر الفلسطيني، هذا كله كان يجعل كامل سكان القرية الأولى، أي النساء والأطفال والمقاتلين المقهورين، ترافقهم نساء القرية الثانية وصغارها، يرحلون إلى قرية ثالثة. وحدهم رجال القرية الثانية يمكثون في المكان. لقد طبقت هذه الأوالية بصورة متزامنة في مناطق عديدة من البلاد، وقادت إلى قيام حركة هجرة داخل فلسطين. كانت نقاط تجمعها الأساسية هي المدن الكبرى في كل منطقة، حيث كان سكان تجمعات مختلفة يتكدسون بين رحيل وآخر. **من هنا تنبع حقيقة أن اللاجئين، طوال ١٩٤٨، قد بدأوا بتشكيل لاجئين في فلسطين نفسها بالذات، قبل أن ينتقلوا إلى الأقطار العربية المجاورة. إن الهجومات المتعددة قد انتهت، أخيراً، لا إلى طردهم من وطنهم، وإنما إلى تكديسهم في نقاط للتجمع سيطردون انطلاقاً منها بالمعنى الحرفي لكلمة «الطرد».** ومن جهة أخرى، فإذا كان الرحيل النهائي قد شمل جميع السكان تقريباً، فلأنه مر بمرحلتين. لكي تخلى البلاد بكاملها من السكان، كان يجب المرور، أولاً، بنوع من التحشيد للاجئ المستقبل. ثم حين تسقط المدينة، تخلى المنطقة بكاملها من السكان، دفعة واحدة، وعلى طريق واحدة تُترك مفتوحة: هذه المؤدية إلى الحدود..

فإذا كان من المؤكد أن الفلسطينيين قد رحلوا مقهورين ومهددين بمذابح أخرى من نمط «دير ياسين»، فإنهم كانوا في الوقت نفسه على ثقة بأن وضعهم ذاك سيكون مؤقتاً. «إننا نهاجر، ريثما تهدأ الأوضاع من جديد، فنعود إلى منازلنا»..

(الياس صنبر، **فلسطين ١٩٤٨: التغييب**: ١٨٥. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧)

اقتراح الترحيل الذي قدمه يوسف فايتس

أدرك يوسف فايتس، الزعيم الصهيوني المتقاعد والناصر والمارس للترحيل وذو الخبرة بالتعامل مع «المشكلة العربية» التي تمتد أربعة عقود، بعد الحرب مباشرة، أن «هذه المشكلة اكتسبت خاصية جديدة. في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، نشر مقالة في «دافار» كرر فيها اقتراحه الذي كان قدمه سنة ١٩٤٠ لترحيل كل الفلسطينيين، وحث الجمهور فيه على التمعن في الفكرة عقب الاحتلالات الجديدة. وارتكزت المقالة على مذكرة من ست صفحات كتبها فايتس قبل ١٢ يوماً، ولعله كان قدمها إلى الحكومة الإسرائيلية للنظر فيها.

«يجب أن يكون واضحاً لنا أنه لا مكان لكلا الشعبين في هذا البلد... بترحيل العرب يصبح هذا البلد مفتوحاً على مصراعيه أمامنا. ببقاء العرب يكون هذا البلد ضيقاً ومحدوداً... الحل الوحيد هو أن تصبح أرض إسرائيل أو على الأقل الأراضي الغربية لإسرائيل (أي كل فلسطين) من دون عرب. يجب على العمل الصهيوني... كله أن يتجمع في الوقت نفسه بطريقة الخلاص (هنا معنى الفكرة المسيحانية). الطريقة الوحيدة هي ترحيل العرب من هنا إلى البلدان المجاورة، كلهم، ربما باستثناء بيت لحم والناصرة والقدس القديمة. يجب ألا تترك قرية واحدة أو قبيلة واحدة. يجب أن يتم الترحيل باستيعابهم في العراق وسورية وحتى في شرق الاردن. ومن أجل هذا الهدف يجب أن يؤمن المال لا بل الكثير من المال. عندئذ فقط يمكن للبلاد أن تستوعب ملايين اليهود... لا يوجد أي حل آخر».

من هذا المنظور شرح فايتس في مقالته المنشورة في «دافار» حل «الترحيل» الذي طرح في أوائل الأربعينات وأيده بيرل كاتسنلسون ويتسحاق فولكاني ومناحم أوسشكين، ثم جرت التحقيقات لوضع هذا المفهوم موضع التطبيق. وناقش فايتس أن «أي اقتراح للتوطين في المناطق المحررة (الضفة الغربية وقطاع غزة) يجب أن يخضع، بالضرورة، لسياسة محددة تواجه وتحل مشكلات ثلاثاً رئيسية أصبحت أكثر حدة بسبب حرب حزيران/يونيو: الأمن الإقليمي والمشكلة الديموغرافية وإعادة توطين اللاجئين».

«(بالنسبة) إلى المشكلة الديموغرافية، يفترض البعض أن السكان غير اليهود حتى لو كانت نسبتهم عالية، سيكونون تحت إشرافنا بصورة أكثر فعالية إذا كانوا داخل حدودنا، ويفترض البعض الآخر العكس... يميل كاتب هذه المقالة إلى تأييد الافتراض الثاني ولديه حجة إضافية لدعم موقفه هذا: الحاجة إلى المحافظة على طابع الدولة التي ستصبح، من الآن فصاعداً وبوضوح، في المستقبل القريب يهودية بحكم أغلبية سكانها مع أقلية غير يهودية محددة بـ ١٥٪».

أدرك القادرة الإسرائيليون، في وقت مبكر، أن تجمعات اللاجئين في الضفة الغربية وغزة تشكل أخطر مشكلة أمام إسرائيل في أكثر من جانب. لقد كانت مخيمات اللاجئين - ولا تزال - أكثر الأجزاء ازدحاماً في المناطق، وهي لذلك، أكثر الأجزاء صعوبة للسيطرة عليها. بالإضافة إلى ذلك، ولأن اللاجئين لم يقبلوا بإقامتهم الموقتة بالمناطق باعتبارها إقامة غير محدودة، فإن قادة إسرائيل رأوا فيهم تحدياً مستمراً أكبر من تحدي السكان المحليين. وفي مقالته في جريدة «دافار»، أشار فايتس إلى مذكرة قدمها بالاشتراك مع عزرا دانين وزلمان ليفشتس - وكلهم أعضاء في لجنة الترحيل الحكومية الإسرائيلية لسنة ١٩٤٨ - باسم «مذكرة لتوطين اللاجئين العرب» في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، «سبق وضعها استقصاءات ومسوح وأبحاث قامت على بيانات اعتبرت في ذلك الوقت موثوقة». في سنة ١٩٦٧، اعتقد فايتس أن «الطريق المنطقية والممكنة لإعادة تأهيل اللاجئين في البلاد العربية مسدودة بسبب حكامهم وستبقى كذلك لفترة طويلة مقبلة، ومن دون وجود بديل، فإن الطريق ستفضي على الأقل في البداية»، إلى الضفة الغربية لوادي الاردن.

كانت مقاربة فايتس العملية والمتحفظة عادة، بالنسبة إلى نشاطات ترحيل العرب تميز بطابعها براغماتية الصهيونية العمالية وتعاملها مع هذه القضية المتفجرة والشائكة جداً. فبينما دعا سنة ١٩٤٠ إلى ترحيل «كل» العرب من كل فلسطين، فإنه تحول إلى ترحيل «جزئي» سنة ١٩٦٧. من المحتمل أن الانغماس طوال أربعة عقود في محاولات لتنفيذ خطط سرية لترحيل العرب علمت فايتس أن يأخذ الكوابح البراغماتية في الاعتبار، بما في ذلك المعارضة بين الفلسطينيين أنفسهم، ورفض الدول العربية، بالإضافة إلى حساسية الرأي العام الغربي. إن كل هذه العوامل جعلت مهمة الترحيل بالغة الصعوبة، وربما كانت تجربة فايتس «وخبرته» بهذا الشأن هما اللتان أخذتهما حكومة العمل في الاعتبار، وهي تعمل على تنفيذ خطة ترحيل سرية - عرفت بخطة موشيه دايان - بين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٠.

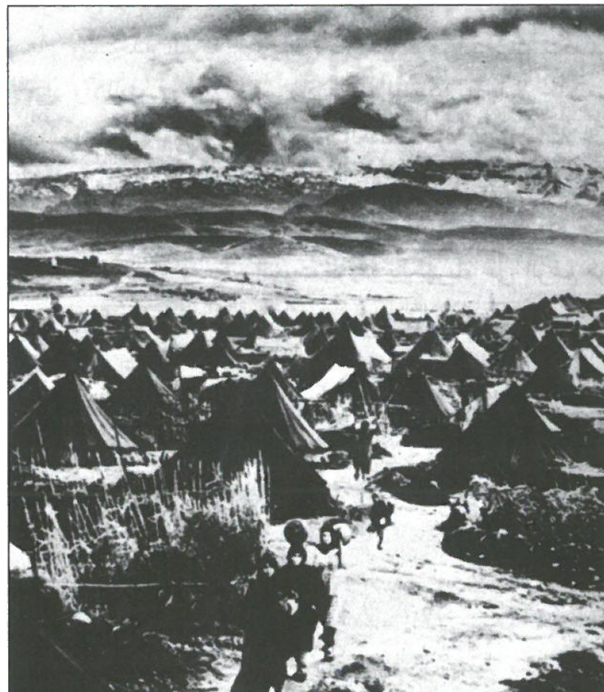
(نور الدين مصالحة، **أرض أكثر وعرب أقل**: ٩٧ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)

مصطلح «النكبة» لا يتسع لحجم الجريمة الصهيونية

تبنى مؤتمر دراسي في الناصرة داخل فلسطين المحتلة عام ٤٨ دعوة باحث «إسرائيلي» لتعريف مأساة الشعب الفلسطيني بمصطلح بديل لـ «النكبة» كونه لا يعبر بشكل كاف عن حجم وحقيقة الجرائم الصهيونية بحق الفلسطينيين والبشرية. وكان الباحث «الإسرائيلي» المعادي للصهيونية د. إيلان بابه قد دعا إلى إعادة النظر في مصطلح النكبة كتعريف لحرب عام ٤٨ ونتائجها بالنسبة للشعب الفلسطيني وشدد على أن الكلمة تضيق بالدلالات الروعة وبالحجم المهول للجرائم الصهيونية وللثلاثين مذبحة التي اقترفتها. وكان بابه قد قدم محاضرة حول الموضوع خلال مؤتمر بعنوان «نكبة في عامها الستين» نظمته جمعية ابن خلدون للثقافة والمؤسسة العربية لحقوق الإنسان في مدينة الناصرة السبت الماضي بمشاركة مجموعة من الباحثين وحضور وزير الإعلام الفلسطيني د. مصطفى البرغوثي الذي أعلن تبنيه التام لاقتراح بابه.

وأشار الدكتور بابه، الذي صدر له مؤخراً كتاب **التطهير العرقي في فلسطين** خلال المؤتمر، إلى أن صورة وحقيقة النكبة تنجلي أكثر فأكثر بعد ستة عقود، ونوه إلى أنها تبدو أشد قسوة مما كان يعتقد. وأضاف «كمؤرخ وباحث في النكبة تعجبت لاكتشافي مع الأيام فصولاً مجهولة في ثناياها وأبرزها حقيقة أن القرى والمدن الفلسطينية التي دمرت ومئات الآلاف ممن هجروا وذبحوا كانوا ضحية جريمة وأيديولوجية لا نتيجة حرب عادية». وقال إن هوية المجرمين وأهدافهم معروفة، لافتاً إلى أن هؤلاء كانوا يعرفون معاني مخططاتهم وأهدافهم، مشيراً إلى أن فهم الحقيقة المذكورة يمكن من استيعاب ليس الجريمة التي وقعت سنة ٤٨ بل التي بدأت من قبلها ومستمرة من بعدها.

ودعا بابه الذي أعلن عن قراره بمغادرة الكيان مؤخراً احتجاجاً على عنصرية «إسرائيل» إلى فهم حقيقة الجريمة التي خطط لها قبل عام ٤٨ ولضرورة مواجهة نتائجها بشكل مغاير كي يكون بالإمكان التحدث عن فرص السلام، لافتاً إلى أن الجريمة صهيونية وأن المجرمين الكبار وهم ١١ قائداً


أحد مخيمات لبنان في نهاية الأربعينات

عسكرياً وسياسياً برئاسة دافيد بن غوريون خططوا خلسة وفي الغرف المظلمة للتطهير العرقي. وأضاف «**قرر أولئك بدم بارد وبدقة خلال عشرات الجلسات الأسبوعية طيلة عام تطهير البلاد من مليون فلسطيني في شتاء عام ٤٨ من أجل إقامة دولة يهودية** على ٨٠٪ من أراضي فلسطين، وبموجب الخطة أعدوا لتفريغها بالكامل من العرب وأخفوا ذلك عن بعض قادة الصهيونية ومنهم موشيه شريت وزير خارجية الاستيطان اليهودي وقتذاك».

ولفت بابه إلى أن «بقاء نحو ١٥٠ ألفاً من فلسطينيي ٤٨ كان نتيجة إدارة كفاح شجاع وتضحيات من جهتهم مقابل جيش عمل على طردهم، لكنهم صمدوا رغم هول الجريمة التي ارتكبت ضد الإنسانية وفقاً للحقيقة وللقانون الدولي».

(«الخليج»، ٢٠٠٧/٥/١٤)

القرار ١٩٤

قرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨

إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل

إن الجمعية العامة وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد

١ ـ تعرب عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلة في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته. وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة، وتفانيهم للواجب في فلسطين.

٢ ـ تنشئ لجنة توفيق مؤلفة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة، تكون لها المهمات التالية:

أ ـ القيام، بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم، بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (دا ـ ٢)٥. الصادر في ١٤ أيار (مايو) سنة ١٩٤٨.

ب ـ تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

ج ـ القيام ـ بناء على طلب مجلس الأمن ـ بأية مهمة تكلها حالياً قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناءً على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية، التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

٣ ـ تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة، مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات الأمريكية، اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

٤ ـ تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

٥ ـ تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٦ ـ تصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معونة الحكومات والسلطات المعنية، لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٧ ـ تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة ـ بما فيها الناصرة ـ والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم في منطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

٨ ـ تقرر أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة، بما في ذلك بلدية القدس الحالية، يضاف إليها القرى والمدن المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في موتسا) وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

تصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

إن لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

٩ ـ تقرر وجوب منح سكان فلسطين، جميعهم، أقصى حرية

ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

تصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً، بأي محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠ ـ تصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك عقد اتفاقيات بشأن الوصول إلى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

١١ ـ تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والانصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

١٢ ـ تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت امرتها، ما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي، بصورة مجدية، وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عدداً محدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣ ـ تصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام بصورة دورية، تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

١٤ ـ تدعو الحكومات والسلطات المعنية، جميعاً إلى التعاون مع لجنة التوفيق، وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥ ـ ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات، واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم ١٢٨ بـ ٢٣ صوتاً مقابل ١٣ وامتناع ١٠ كالآتي:

مع القرار: الأرجنتين، استراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا الصين، كولومبيا، الدنيمارك، جمهورية الدومنيكان، الإكوادور، السلفادور، الحبشة، فرنسا، اليونان، هاييتي، هندوراس، ايسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النروج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، سيام، السويد، تركيا، جنوب أفريقيا، الملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا.

ضد القرار: أفغانستان، بيلوروسيا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، مصر، العراق، لبنان، باكستان، بولندا، الملكة العربية السعودية، سوريا، أوكرانيا، الاتحاد السوفياتي، اليمن يوغسلافيا.

امتناع: بورما، تشيلي، كوستاريكا، غواتيمالا، الهند، إيران، المكسيك.



توزيع الإعاشة في مخيم فلسطيني

تفويض البعثة الاقتصادية للدرس

الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٤٩

إن لجنة التوفيق بشأن فلسطين، رغبة منها في تنفيذ أحكام الفقرتين ١٠ و١١ من قرار الجمعية العامة الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وفي الحصول على المعلومات التي تستطيع أن تبني عليها التوصيات التي توجهها إلى الجمعية العامة لملاحقتها، وإلى الدول الأعضاء، والمؤسسات المتخصصة ذات الصلاحية، والمنظمات المعنية، وإذ أخذت علماً بتصريحات ممثلي إسرائيل والدول العربية فيما يتعلق بعودة اللاجئين وتوطينهم والتعويض عليهم.

١ ـ وفقاً للتفويض الذي أعطي لها بموجب الفقرة ١٢ من القرار السالف الذكر.

تنشئ، تحت رعايتها، بعثة اقتصادية للدرس تقوم بتفحص الوضع الاقتصادي في البلاد المتأثرة بالمعارك الأخيرة، ولوضع توصيات ترفع إلى اللجنة من أجل برنامج متكامل يهدف إلى:

أ) ـ تمكين الحكومات المعنية من تعزيز إجراءات وبرامج التنمية الضرورية للتغلب على آثار الاضطرابات التي تسببت المعارك بها.

ب) ـ تسهيل عودة اللاجئين وتوطينهم وإنعاشهم اقتصادياً واجتماعياً، وكذلك تسهيل دفع تعويضات وفقاً لأحكام الفقرة ١١ من قرار إعادة دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للمنطقة بحيث يتمكنون من تولي حاجاتهم بأنفسهم ضمن مدة حد أدنى.

ج) ـ تشجيع قيام أوضاع اقتصادية ملائمة للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

٢ ـ تعطي تعليماتها للبعثة الاقتصادية للدرس لتضمين توصياتها خطة تنفيذية من أجل تحقيق البرامج الموصى بها، وتوقعاتها فيما يتعلق بالنفقات وعرضا لوسائل تمولها.

٣ ـ تفوض البعثة، وفقاً لأحكام الفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، طلب مساعدة الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية التي يمكن أن يكون في وسعها تسهيل أعمالها من خلال تزويدها بالأشخاص المؤهلين، والمعلومات التقنية.

إن لجنة التوفيق توصي بأن تتولى بعثة الدرس أعمالها وفق التوجيهات التالية:

وبالتعاون مع الحكومات المعنية:

أ) ـ البحث عن التدابير التي تستطيع الحكومات المعنية اتخاذها من دون معونة مالية خارجية، من أجل بلوغ الأهداف المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه.

ب) ـ أن تتفحص، بالاستناد إلى الدراسات والخطط الموجودة، الاقتراحات المقدمة من الحكومات المعنية فيما يتعلق بمشاريع التنمية الاقتصادية والمشاريع الإنشائية التي تحتاج إلى معونة خارجية، والتي قد تجعل دمج اللاجئين في اقتصاد المنطقة ممكناً بحيث يستطيعون تولي حاجاتهم بأنفسهم، وذلك ضمن حد أدنى من الزمن، وبأقل تكاليف ممكنة.

ج) ـ أن تتفحص المشاريع الاقتصادية الأخرى التي في وسعها، مع معونة خارجية، تأمين عمل موقت للاجئين الذين لا يستخدمون في إنجاز مشاريع التنمية والإنشاء الواردة في الفقرة ب.

د) ـ أن تتفحص مشاريع التنمية والإنشاء الأخرى التي تحتاج إلى معونة خارجية وليست مرتبطة مباشرة باستخدام اللاجئين وتوطينهم لكنها تساعد في تحقيق الأهداف الواردة في الفقرة ١.

هـ) ـ أن تقدر عدد اللاجئين المعوزين الذين لا يمكن مساعدتهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الاستخدام المشار إليه في الفقرات أ، ب، ج، د، وأن تقدر كذلك المدة الزمنية التي سيكون هناك خلالها حاجة إلى معونة مباشرة تعتبرها البعثة ضرورية، والنفقات التي تترتب على هذه المعونة.

و) ـ أن تدرس مشكلة التعويض الذي يجب دفعه للاجئين عن أرزاق الذين لا يعودون إلى ديارهم، وعن الأرزاق المفقودة أو التي لحقت بها أضرار، مع تعليق أهمية خاصة على علاقات هذا التعويض بمشاريع التوطين المقترحة.

ز) ـ أن تدرس مشكلة إنعاش اللاجئين، بما في ذلك المسائل المتعلقة بوضعهم المدني، وبالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.

ح) ـ أن تقدم مقترحات بشأن إقامة منظمة، في إطار الأمم المتحدة، من أجل تحقيق أهداف الفقرة ١، ومن أجل تنسيق ومراقبة وتسهيل إنجاز التدابير المتعلقة بالمساعدة والتوطين والتنمية الاقتصادية والضرورات الملحقة، مثل المرافق العامة المدينية، من دون أن تغفل مصالح الحكومات المعنية.

التعريف والأساس القانوني لحق العودة وتطبيقه على الحالة الفلسطينية

يمكننا، إذا أردنا التبسيط، تعريف حق العودة بأنه حق كل فرد أو أفراد، وحق ذريّاتهم، في العودة إلى الأماكن التي كانوا يقيمون فيها، والتي أكرهوا على مغادرتها، وفي استرداد ممتلكاتهم التي تركوها أو فقدوها، أو في الحصول على تعويضات عنها.

وهذا التعريف يُثير العديد من التساؤلات، وأحياناً الإشكالات:

١ ـ ما هي طبيعة هذا الحق؟ هل هو حق مدني واقتصادي فقط، أم أن له أبعاداً سياسية ترتبط بالمواطنة؟ هل هو حق فردي، أم أنه حق جماعي يتعلق بحقوق شعب بكامله؟ هل بالإمكان تحقيق حق العودة دون السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير مصيره؟

٢ ـ ما هي الأمكنة التي يحق للفلسطينيين العودة إليها؟ إن فلسطين اليوم مقسمة ومكونة من أراض منحها قرار التقسيم للدولة العبرية، وأراض منحها للدولة العربية ثم احتلتها إسرائيل، وأراض خضعت لفترة من الزمن للإدارتين الأردنية والمصرية، واحتلتها إسرائيل ثم تخلت عن جزء منها. وهناك كذلك منطقة القدس الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي. وإذا سُمح للفلسطيني بالعودة، فهل سيكون في مقدوره التوجه إلى المدينة أو القرية التي طرد منها؟ وما مصيره إن كان مكان إقامته الأصلي قد أصبح من الأملاك التي تنازلت عنها منظمة التحرير لإسرائيل؟ وهل من المتفق عليه حشر النازحين، بعد موافقة إسرائيل طبعاً، في منطقة ما يُسمى بالحكم الذاتي؟

٣ ـ من هم أصحاب الحق في العودة؟ الجواب سهلٌ عربياً، ومثقل بالتعقيد إسرائيلياً. فالعقيدة الصهيونية تقوم على قواعد ثابتة ترمي إلى نفي الآخر أو التنكر له. وكل مخلوق لا يعتنق اليهودية هو «آخر»، أو «غير»، أو «دون». فهل ستحصل معجزة في القريب العاجل تجعل عودة الفلسطينيين برداً وسلاماً على قلوب الإسرائيليين؟

لقد جرت محاولات لاعتماد التعريف الذي وضعته وكالة الغوث الدولية للاجئ الفلسطيني (الإقامة في فلسطين مدة سنتين على الأقل قبل أحداث العام ١٩٤٨)، فلم يُؤخذ به لأسباب عدة، أهمها أن المخيمات التي تتلقى المساعدات من الوكالة لا تضم جميع الفلسطينيين الذين أخرجوا من ديارهم.

ولعل التعريف الوارد في القرار ١٩٤ أقرب إلى الدقة، فهو لا يشترط، لممارسة حق العودة أو لمنح صفة اللاجئ، فترة معينة من الإقامة في فلسطين، ويترك للنازح حق الخيار بين ثلاثة احتمالات: إما العودة مع استعادة كامل الأملاك في حال وجودها، أو العودة مع التعويض عن الأملاك في حال فقدانها، أو عدم العودة مع الاحتفاظ بحق التعويض.

وإذا كانت العودة إلى الأراضي التي سيتكون منها اقليم الدولة الفلسطينية المستقلة (إن سمحت إسرائيل بقيامها) لا تثير مشكلة، بسبب التلاحم القائم بين الصفتين المدنية والسياسية في حق العودة، فإن المشكلة الكبرى ستُثار عندما يقرر الفلسطيني العودة إلى الأراضي التي أصبحت ملكاً أو جزءاً من دولة إسرائيل:

أ ـ فإذا كان العائد ينتمي أصلاً إلى الأراضي التي منحها قرار التقسيم للدولة اليهودية، فإن اعتماده على هذا القرار الذي نص على نظام قانوني للأقلية العربية سيصطدم بعقبات، أهمها صعوبة اكتساب الجنسية الإسرائيلية.

ب ـ وإذا اختار العودة إلى هذه الأراضي بصفته أجنبياً برزت مشكلة التوفيق بين هذه الصفة وصفة المالك.

ج ـ وإذا كانت له أملاك في الدولة الإسرائيلية وفضل العودة إلى الأراضي التي ستكون من حصة الدولة الفلسطينية كان أجنبياً له أملاك، أو تعويضات عن أملاك، في دولة أخرى.

والسؤال المهم بعد تعريف حق العودة هو الأساس أو الأسس القانونية التي يقوم عليها هذا الحق.

لقد اعترفت الأمم المتحدة، بقرارها ١٩٤، الصادر في العام ١٩٤٨، بحق الفلسطينيين في العودة والتعويض، ولكن هذا القرار يشير إلى الفئة التي نزحت بكثافة خلال العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨، ووصفت باللاجئين. ولكن حرب ١٩٦٧ أسفرت أيضاً عن ظهور لاجئين جدد، عُرفوا بالنازحين مع أنهم مهجّرون. وعمدت سلطات الاحتلال بعد ذلك إلى طرد المئات أو إبعادهم من الأراضي المحتلة. فهل يشمل قرار الأمم المتحدة هذه المجموعات كلها؟

إن حق العودة، في القانون الدولي المعاصر، يشمل جميع ضحايا الإبعاد القسري عن الوطن. وهناك مبدأ قانوني عام صالح للتطبيق على كل لاجئ أو مهجّر أو مبعد، يتصدر جميع الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ويضمن لكل إنسان الحد الأدنى من الاستقرار في بلده، أي يضمن له حق البقاء في بلده. وحق البقاء يستتبع حتماً حق العودة إذا ما أكره الإنسان على مغادرة بلده.

وهذا الحق يقابله، عادةً، واجب. والواجب قد يكون ديناً. فحق العودة هو، إذن، حق لكل مهجّر أو مرحّل أو منفي من بلده، وواجب أو دين على دولة ما، أو على الأسرة الدولية جمعاء، انطلاقاً من روح التضامن والتكافل التي ينطوي عليها ميثاق الأمم المتحدة.

والوثيقة الاساس هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الامم المتحدة في العام ١٩٤٨ (قبل صدور القرار ١٩٤ بيوم واحد). فالمادة ١٣ منه تنص على «حق كل إنسان في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده». وحق المغادرة والعودة ينطوي بالضرورة على حق البقاء في البلد. والتمتع بهذا الحق يتنافى بالمطلق مع مفهوم الإكراه.

صحيح أن المادة ٢٩ من الإعلان تنص على أن الإنسان لا يخضع، في ممارسة حقوقه وحرياته، إلا للقيود التي يقررها القانون، بغية تأمين الاعتراف بحقوق الآخرين وحرياتهم واحترامها، وبغية الوفاء بالمتطلبات العادلة للفضيلة والانتظام العام والرفاهية العامة في مجتمع ديموقراطي، إلا أن الإعلان يحمي كل إنسان من عمليات الاقتلاع بوسائل العنف المستندة إلى قوانين جائرة لا تحترم حق المغادرة والعودة.

والإعلان العالمي لا يعترف بهذا الحق للمواطنين فقط، أي للذين يحملون جنسية البلد، بل يعترف به كذلك لكل إنسان، وديباجة الإعلان تثبت ذلك عندما تعتبر أن الإعلان موجّه إلى «جميع أعضاء الأسرة الدولية».

والمبدأ العام الذي يتضمنه الإعلان لا يحول دون إكراه أي إنسان على مغادرة أي بلد. إلا أنه يرفض أن يكون هذا الإبعاد القسري نتيجة تدابير تعسفية أو قرارات غير شرعية تستند إلى قوانين مخالفة للقواعد التي تحكم التعامل الدولي. إن الإبعاد يحتاج إلى مبررات قانونية. والقوانين التي تسمح بالإبعاد يجب أن تتضمن الحد الأدنى من المتطلبات الإنسانية. وكل انتهاك لمبدأ حق العودة تترتب عليه عقوبات.

وبعد الإعلان العالمي صدرت ثلاث وثائق دولية نصت، في صورة أوضح وأشمل، على هذا المبدأ العام. الأولى هي اتفاقية جنيف الرابعة، الصادرة في ١٢/٨/١٩٤٩، والمتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. والمادة /٤٩/ منها تنص على أنه «يحظر النقل الجبري، الجماعي أو الفردي، للأشخاص المحميين، كما يحظر نفيهُم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو أراضي أية دولة أخرى، محتلة كانت أو غير محتلة، أياً تكن الدواعي».

والوثيقة الثانية هي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، الموقعة في ٤/١/١٩٦٥. فالبند (د) من المادة الخامسة منها ينص على «الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده».

والوثيقة الثالثة هي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الصادر في ١٩/١٢/١٩٦٦. فأحكام المادة /١٢/ منه تشبه إلى حد كبير أحكام المادة /١٣/ من الإعلان العالمي، فهي تنص على «أن لكل إنسان حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده»، وعلى أنه «لا يجوز حرمان أحد، تعسفاً، من حق الدخول إلى بلده»، وعلى أنه لا يجوز، تقييد حقوق التنقل والمغادرة واختيار مكان الإقامة إلا بقانون، وإلا إذا كان ضرورياً لحماية الامن القومي، أو الانتظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، أو حقوق الآخرين وحرياتهم.

ويتضمن العهد الدولي، في مادته الثانية، التزاماً مهماً يدل على حرص المشرّع الدولي على تأمين وسائل التنفيذ لتشريعاته. فهذه المادة تؤكد «أن كل دولة طرف في هذا العهد تتعهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه وبكفالتها لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والخاضعين لولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي وغير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب». وتؤكد المادة كذلك أن كل دولة طرف تتعهد بأن تتخذ الإجراءات الدستورية اللازمة لجعل تشريعاتها القائمة منسجمة مع الحقوق المعترف بها في هذا العهد، وبأن توفر لكل إنسان تنتهك حقوقه أو حرياته سُبُل التظلم الناجعة، وتدخل السلطة القضائية أو الإدارية أو التشريعية المختصة في الأمر، وقيام السلطات المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة.

وإلى جانب هذه الوثائق الدولية هناك وثائق إقليمية، نذكر أهمها:

١ ـ **البروتوكول الرابع من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان**. فالمادة الثانية منه تنص على ما يلي:

أ ـ لكل من وُجد بانتظام في إقليم دولةٍ ما الحقُ في التنقل واختيار مكان إقامته فيها بحرية.

ب ـ إن كل إنسان حرّ في مغادرة أي بلد، بما فيه بلده.

ج ـ إن ممارسة هذه الحقوق لا يمكن أن تخضع لأي قيود سوى القيود التي ينص عليها القانون، وتشكل، في مجتمع ديموقراطي، تدابير ضرورية للحفاظ على الأمن القومي، والسلامة العامة، والانتظام العام، ومن أجل اتقاء الأعمال الجرمية وصون الصحة أو الأخلاق أو حقوق الغير وحرياته.

د ـ إن الحريات المعترف بها في الفقرة الأولى يمكن أيضاً إخضاعها، وفقاً للقانون وفي بعض المناطق المحددة، لقيود تبررها المصلحة العامة في مجتمع ديموقراطي.

والمادة الثالثة من البروتوكول تنص على أنه:

أ ـ لا يمكن، بتدبير فردي أو جماعي، طرد أحد من إقليم دولة هو أحد رعاياها.

ب ـ لا يمكن حرمان أحد من حق الدخول إلى إقليم دولة هو أحد رعاياها.

٢ ـ **الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان للعام ١٩٦٩ (المادة ٢٢)**.

٣ ـ **الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب للعام ١٩٨١ (المادة ١٢)**.

٤ ـ **مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان**، الذي أعدته جامعة الدولة العربية (المواد ١٣ و١٤ و١٥).

٥ ـ **مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي**، الذي أعدّه خبراء في القانون في العام ١٩٨٦، وتبناه اتحاد المحامين العرب في العام التالي (المادة ٨).

ولا بد لنا هنا من إبداء ملاحظتين:

الأولى تتعلق بإقرار جميع الدول بحق العودة. وبفضل هذا الإقرار الجماعي ارتقى حق العودة إلى مرتبة من الوضوح لم تترك مجالاً لإنكاره أو بوضع المزيد من الدراسات عنه. ويبدو أن اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لم تتلق حتى العام المنصرم أية مراجعة حول الموضوع.

والثانية تتعلق بالبعد الجديد لحق عودة الفلسطينيين، فحق العودة الذي تنص عليه الوثائق الدولية والإقليمية التي أشرنا إليها يعالج حقوقاً فردية، أي حقوقاً تطبق على أفراد، لا على جماعات أو شعوب، في حين أن حق العودة للفلسطينيين يمثل حقاً جماعياً يشمل الغالبية الساحقة من أفراد شعب طُرد وهجّر. وهذا البعد الجماعي يجعل من حق العودة ركيزة من ركائز حق الشعوب في تقرير مصيرها. فالتنكر لحق الفلسطينيين، كجماعة أو شعب، يحول دون ممارستهم حقاً وفرّه لهم القانون الدولي المعاصر، وهو حق تقرير المصير.

فالمبدأ معترف به دولياً. وليس هناك أي شك في صلاحية تطبيقه على الفلسطينيين الذين نزحوا أو هُجّروا أو اقتُلعوا أو طُردوا.

وبالنسبة إلى فئة اللاجئين للعام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، وفئة المهجرين للعام ١٩٦٧، هناك سلسلة طويلة من القرارات الدولية التي اعترفت بحقهم في العودة، وفي مقدمتها القرار، رقم ١٩٤، للعام ١٩٤٨، الذي قرر السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى وطنهم بالعودة في أقرب وقت ممكن والعيش بسلام مع جيرانهم، والسماح لمن لا يرغب في العودة بالحصول من الحكومات والسلطات المسؤولة على تعويضات عن أملاكه المفقودة، أو المتضررة، وذلك طبقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف.

وهذا القرار الذي تكرر إيراده أو الاستناد إليه في العديد من القرارات الدولية اللاحقة يكتسب أهمية بالغة من ناحية قبوله من جانب الممثل الرسمي لإسرائيل. ففي ١١/٥/١٩٤٩، وافقت الجمعية العامة على قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة. وتضمن قرار القبول تذكيراً بالقرارين السابقين الصادرين عن الجمعية (قرار التقسيم وقرار إعادة اللاجئين والتعويض عليهم)، وأخذ العلم «بالتصريحات والإيضاحات التي قدمها ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة بشأن تطبيق القرارين المذكورين».

وبالإضافة إلى القرار ١٩٤، يمكننا الرجوع إلى عدة قرارات مهمة، مثل:

١ ـ **القرار ٣٠٢**، الصادر عن الجمعية العامة في ٨/١٢/١٩٤٩، والذي أنشأ وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين (الاونروا). وهذه الوكالة تطالب كل سنة، في تقريرها السنوي، بتنفيذ حق العودة. وتنتهز الجمعية العامة هذه الفرصة في كل اجتماع سنوي لها لتأكيد قرارها ١٩٤ (لاسيما بنده المتعلق بحق العودة)، وللإعراب عن أسفها لعدم إنجاز عملية العودة والتعويض، وللتوضيح بأن إنشاء وكالة الغوث لا يسيء إلى حقوق اللاجئين التي وردت في القرار ١٩٤.

٢ ـ **القرار ٣٩٤**، الصادر عن الجمعية العامة في ١٤/١٢/١٩٥٠، والذي حدّد مهام لجنة التوفيق الدولية المكونة من ممثلي فرنسا والولايات المتحدة وتركيا. وكان من بين مهامها وضع التدابير الخاصة بتقدير ودفع التعويضات التي نص عليها القرار ١٩٤، والكفيلة بإنجاز الأغراض الأخرى التي حددها القرار المذكور، وفي مقدمتها حق العودة. ولكن اللجنة أخفقت في مهامها بسبب رفض الطرفين العربي والإسرائيلي معالجة مسألة اللاجئين في شكل منعزل، فإسرائيل أصرّت على جعل هذه المسألة جزءاً من المفاوضات الشاملة حول السلام مع الجيران العرب، والدول العربية اشترطت عودة النازحين قبل البحث في السلام.

٣ ـ **القرار ٢٣٧**، الصادر بالإجماع عن مجلس الأمن في ١٤/٦/١٩٦٧، والذي اعتبر «أن حقوق الإنسان الأساسية وغير القابلة للتصرف يجب أن تحترم حتى في الظروف المتقلبة للحرب»، والذي دعا حكومة إسرائيل «إلى تأمين سلامة وراحة وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة أولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال».

٤ ـ **القرار الشهير ٢٤٢**، الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢/١١/١٩٦٧، والذي أكد «ضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين»، وذلك بعد احتلال كامل الأرض الفلسطينية وتهجير أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني إلى خارج الوطن.

٥ ـ **القرار ٢٤٥٢** (البند أ)، الصادر عن الجمعية العامة في ١٩/١٢/١٩٦٨، والذي أعلن اقتناع الجمعية «بأن خير سبيل لتخفيف محنة المشردين هو تأمين عودتهم بسرعة إلى ديارهم ومخيماتهم التي كانوا يقطنونها من قبل»، والذي طلب من حكومة إسرائيل «اتخاذ التدابير الفعالة الفورية اللازمة لتأمين عودة السكان الذين فروا من المناطق منذ نشوب الأعمال العدائية».

٦ ـ **القرار ٢٥٣٥**، الصادر عن الجمعية العامة في ١٠/١٢/١٩٦٩، والذي اعترف، في ديباجته، بأن «مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين ناشئة عن إنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان».

٧ ـ **القرار ٢٣٨**، الصادر عن مجلس الأمن في

٢٢/١٠/١٩٧٣، والذي دعا جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بتنفيذ القرار ٢٤٢ بجميع أجزائه.

٨ ـ **القرار** ٣٠٨٩ (البند ج)، الصادر عن الجمعية العامة في ٧/١٢/١٩٧٣، والذي لاحظ «أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد أصرت على اتخاذ إجراءات تعرقل عودة السكان النازحين إلى ديارهم ومخيماتهم في الأراضي المحتلة»، والذي «أكد من جديد حق السكان النازحين، ومن ضمنهم النازحون نتيجة الاعمال العدوانية الأخيرة، في العودة إلى ديارهم ومخيماتهم»، والذي اعتبر «أن محنة السكان النازحين مستمرة لانهم حرموا العودة إلى ديارهم ومخيماتهم»، والذي استنكر «رفض السلطات الإسرائيلية اتخاذ خطوات لعودة السكان النازحين، عملاً بالقرارات المذكورة»، والذي دعا إسرائيل، مرة أخرى، وفي الحال، «إلى اتخاذ خطوات لعودة السكان النازحين، والكف عن جميع الإجراءات التي تعرقل عودتهم»، والذي أوضح «أن تمتع اللاجئين العرب الفلسطينيين بحق العودة إلى ديارهم واسترداد أملاكهم.. هو أمر ضروري للوصول إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين وللسماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير مصيره».

٩ ـ وابتداءً من العام ١٩٧٤، طرا تغيير على وضع القضية الفلسطينية في الامم المتحدة، فلم تعد تُدرج في جدول الأعمال تحت بند «مسألة اللاجئين»، بل أصبحت تُدرج بانتظام تحت بند «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره»، ثم تحت بند «حقه في إنشاء دولة». وكل ذلك مع إعادة تأكيد حق العودة.

١٠ ـ **القرار** ٣٣٧٦، الصادر عن الجمعية العامة في ١٠/١١/١٩٧٥، والذي أنشأ اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف. ونجحت هذه اللجنة، منذ أن وضعت تقريرها الأول، في تأكيد الرابطة بين حق العودة والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، فقد ورد فيه «أن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تمارس إلا في فلسطين»، وأن «ممارسة الحق الفردي للفلسطيني في العودة إلى بلده الاهلي تشكل شرطاً لا بد منه لممارسة هذا الشعب حقوقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة القومية». وتضمن التقرير ذاته مجموعة من التوصيات من أجل تحقيق حق العودة. وقد تبنتها الجمعية العامة في قرارها ٣١/٢٠، الصادر في ٢٤/١١/١٩٧٦.

١١ ـ **القرار** ٤٤٦، الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢/٣/١٩٧٩، والذي طلب من إسرائيل، مرة أخرى، بصفتها القوة المحتلة، أن تلتزم بدقة اتفاقية جنيف الرابعة، وأن تمتنع عن اتخاذ أي عمل قد يؤدي إلى تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي للتركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وأن تمتنع بشكل خاص عن نقل مجموعات من سكانها المدنيين إلى الاراضي العربية المحتلة.

١٢ ـ **القرار** ٤٦٥، الصادر عن مجلس الأمن في ١/٣/١٩٨٠، والذي قرّر أن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير المعالم المادية والتركيب السكاني في الأراضي العربية المحتلة ليس لها أي مستند قانوني، وأن سياسة إسرائيل وأعمالها لتوطين قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة وعقبة جدّية أمام تحقيق السلام.

ومع قيام **الانتفاضة** في نهاية العام ١٩٨٧ اتخذت القضية الفلسطينية منحى جديداً، فالثورة انتقلت من الخارج إلى داخل فلسطين. والأردن تخلى عن سلطاته في الضفة الغربية. ومنظمة التحرير الفلسطينية أعلنت قيام الدولة الفلسطينية. وحرب الخليج سمحت بقيام مفاوضات شارك فيها الفلسطينيون. ولكن اتفاق أوسلو عُقد سراً، وعلى هامش مؤتمر مدريد، بين إسرائيل والمنظمة ومهّد السبيل، كما خُيّل للبعض، لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

وعندما نطلع على اتفاقات الصلح بين إسرائيل والمنظمة نجد أنها لا تتضمن أية إشارة إلى حق العودة، فكل ما نعثر عليه في البند الثالث من المادة الخامسة من إعلان المبادئ هو أن المفاوضات اللاحقة حول الوضع الدائم ستعالج عدة قضايا، منها وضع اللاجئين. ولكن المادة /١٢/ تتحدث عن مهجرّي العام ١٩٦٧ وتنص على إنشاء لجنة تشارك فيها مصر والأردن لمعالجة أمر عودتهم.

وتبقى حالة المبعدين من الفلسطينيين على ما هي مع إن المادة /٤٩/ من اتفاقية جنيف الرابعة والمواد الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحظر بشكل صريح عمليات الإبعاد. وهذه المواد صالحة للتطبيق على عمليات الإبعاد التي مارستها إسرائيل ضد الفلسطينيين. وقد أكد ذلك مجلس الأمن في عدة قرارات صادرة عنه. وعلى الرغم من ادعاء إسرائيل أن تدابير الإبعاد قانونية لأنها تتعلق بأمنها، فإن هذه التدابير تعتبر غير مشروعة على صعيد القوانين والقرارات الدولية. وقد أثبت مجلس الامن ذلك في كل المرات التي قُيّض له فيها معالجة مسألة إبعاد الفلسطينيين. ومنذ العام ١٩٨٠، أصدر المجلس عشرة قرارات شجب فيها بشدة عمليات الإبعاد لمخالفتها الالتزامات النابعة من اتفاقية جنيف الرابعة.

وعلى الرغم من وضوح ما ورد في هذه الصكوك والقرارات الدولية من استنكار لعمليات التهجير والإبعاد، ومن مطالبة بتسهيل عودة النازحين، فإن إسرائيل راحت تبحث عن الحيل، وتستنبط الأحابيل، وتستقرئ الاحتمالات للتهرب من هذا الالتزام الدولي والإنساني.

(محمد المجذوب، **الفلسطينيون وحق العودة**: ٢٣، مركز الإسراء للدراسات والبحوث، ١٩٩٨)

مراحل نزوح الفلسطينيين إلى لبنان

أولاً: فترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٩

قدرت بعثة «كلاب» Clapp في تقريرها أواخر عام ١٩٤٨ عدد الفلسطينيين الذين وفدوا إلى لبنان بنحو ١٣٤,٠٠٠. ويشير نبيل بدران إلى أن هذا الرقم الاخير لا يشمل جميع الفلسطينيين إذ لم يسجل قسم من العائلات المقيمة خارج التجمعات الفلسطينية. أما إحصاءات (الاونروا)، فلا يمكن الاستناد إليها لأنها تشكو من شوائب عديدة أولها تحديدها للاجئ الذي أنيطت بها مهمة الاهتمام بشؤونه وهو «الشخص الذي كانت فلسطين محل إقامته العادية مدة لا تقل عن سنتين قبل النزاع في سنة ١٩٤٨، والذي فقد دياره ومورد رزقه نتيجة ذلك النزاع ولجأ قبل ١/٧/١٩٥٢ إلى أحد البلدان التي توفر فيها الوكالة الإغاثة». وهذا التعريف يستثني الذين طردوا بعد عام ١٩٥٢، وكذلك الفلسطينيين الذين هاجروا بعد حزيران ١٩٦٧ والفلسطينيين الذين لم يسجلوا أسماءهم في سجلات الوكالة... وأخيراً الفلسطينيين الذين غادروا فلسطين قبل عام ١٩٤٦».

تعطي (الاونروا) رقماً لعدد الفلسطينيين عام ١٩٥١ يقترب من رقم الحكومة اللبنانية. فهي تحدد عدد المسجلين بـ ١٠٥,١٣٥ وعدد الأشخاص المشطوب اسمهم بـ ٢٣,٢٨٦، وعدد غير المسجلين لعدم حاجتهم إلى مساعدة ٤,٧٦٥ اي ما مجموعه ١٣٣,١٨٦. وإذا راجعنا إحصاءاتها في فترة الخمسينات، نلاحظ أنها عمدت حتى عام ١٩٥٨ إلى ذكر عدد الذين يحصلون على إعاشة فقط، واهملت ذكر عدد الاطفال غير الحاصلين على هذه الإعاشة كما يتبين من الجدول التالي:

تطور عدد اللاجئين الذين ينالون إعاشة خلال فترة ١٩٥١ ـ ١٩٥٨

السنة (حزيران)	عدد اللاجئين الذين ينالون إعاشة
١٩٥١	١٠٦٨٩٦
١٩٥٢	١٠٤٩٠١
١٩٥٣	١٠٢٠٥٩
١٩٥٤	١٠١٦٣٦
١٩٥٥	١٠٣٦٠٠
١٩٥٦	١٠٢٦٢٥
١٩٥٧	١٠٢٥٨٦
١٩٥٨	١٠٢٢٩١

المصدر:
United Nations, Annual Report of the Director of the UNRWA, 1 July, 1957-30 June 1958

وقد بلغ عدد المسجلين لدى (الأونروا) عام ١٩٥٩: ١٣١,٧٣٢، أي أقل من العدد لعام ١٩٥١. ونتساءل هنا: ألا يعكس انخفاض عدد اللاجئين، محاولات إنهاء «المشكلة الفلسطينية» في تلك الفترة وإعادة توطين الفلسطينيين في البلدان المضيفة؟

على الرغم من شمول الإحصاءات بعد عام ١٩٥٩ جميع المسجلين لديها، جاء في إحدى مطبوعات (الاونروا) عام ١٩٦٢: «... ليس من الصعب تقديم أدلة مقنعة ذات طابع عام لتبيان الأخطاء الهامة في محتويات القوائم العائدة لإغفال الوفيات، واللغط حول المتغيبين والتسجيل المزيف والمزدوج...». هذا إضافة إلى اعترافها ان بعض الاطفال لا يتم تسجيلهم قبل أن يبلغوا سن الدراسة.

أما مديرية شؤون اللاجئين فتشير في تقرير رسمي قدّمته إلى وزير الداخلية عام ١٩٦٩، إلى الإحصاءات التالية:

عدد اللاجئين قبل ١٩٥٢	١٤٠,٠٠٠
عدد المواليد حتى ١٩٦٨	٨٧,٠٠٠
عدد الوفيات	٤٠٠٠

فيكون العدد في نهاية عام ١٩٦٨ نحو ٢٢٣,٠٠٠ فلسطيني.

وقد افادت المديرية العامة للامن العام أن العدد حينذاك كان يراوح بين ٢٧٣٠٠٠ و٣١٠,٠٠٠، ذلك أن في سجلات الأمن العام جدولاً بخمسين الف لاجئ فلسطيني موجودين فوق الأراضي اللبنانية ببطاقات خاصة من مديرية الامن العام فقط، وأن هناك نحو ثلاثين ألفاً آخرين نزحوا على مرحلتين، الاولى بعد احتلال غزة سنة ١٩٥٦، والثانية بعد احتلال الضفة الغربية سنة ١٩٦٧. ولا يتجاوز العدد الذي تعطيه (الانروا) ١٦٨,٩٢٧ لعام ١٩٦٨/١٩٦٩. إزاء هذا التفاوت في المعطيات، حاول بعض الباحثين تقدير عدد الفلسطينيين المقيمين في لبنان في تواريخ مختلفة. ونلخص في الجدول التالي، التقديرات المتاحة ومعدلات النمو المفترضة خلال فترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٩.

تقديرات عدد الفلسطينيين المقيمين في لبنان ومعدلات النمو المفترضة خلال فترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٩

السنة	عدد الفلسطينيين	معدل النمو المفترض (بالمئة)	
		القصيفي[1] معدل النمو الطبيعي	أبو لغد[2] معدل النمو العام
١٩٤٨	١٠٠,٠٠٠	٢,٠	
١٩٥١	[1]١٠٩,٠٠٠		٣,٣
١٩٥٢	[1][2]١١٤,٠٠٠	٢,٧	
١٩٦١	[1]١٨٣,٠٠٠		
١٩٦٢	[1]١٩٠,٠٠٠		٣,٥
١٩٦٧	[1]٢١٩,٠٠٠	٣,٢	
قبل حرب ٥ حزيران بعد حرب ٥ حزيران	[2]٢٢٠,٠٠٠ [2]٢٢٠,٠٠٠		
١٩٦٩	[1]٢٣١,٠٠٠		
	[3]٢٤٠,٠٠٠		

المصدر:

(١) Kosseifi, Georges, *Contribution a l'étude démographique de la population Palestinienne*, Thèse de 3ème cycle dactylographiée, Paris, 1976, page 314.

(٢) Abu-Lughod and Janet, *Demographic Characterestics of the Palestinian Population: Relevance for Planning*, Palestine Open University, p. 28-29 & 35-39.

(٣) تعداد الشعب العربي الفلسطيني، ص٣٧.

تقدير الهجرة الصافية للفلسطينيين المقيمين في لبنان خلال فترة ١٩٥٠-١٩٦٨

السنة	الهجرة الصافية
١٩٥٠	٢٩٨٣
١٩٥١	٢١٩
١٩٥٢	١٨٧٦
١٩٥٣	٢٧٣٩
١٩٥٤	١٥٦٣
١٩٥٥	٥٦٨٧
١٩٥٦	٧٢٠٦
١٩٥٧	٣٨٥٩
١٩٥٨	٤٦٢٧
١٩٥٩	٥٢٢٧
١٩٦٠	٢٢١٥
١٩٦١	٦٢٥
١٩٦٢	٧٦٠
١٩٦٣	٨٧٣
١٩٦٤	٣٦١٩
١٩٦٥	٦٢٠٨ -
١٩٦٦	١٢٨٥ -
١٩٦٧	٢٩٦ -
١٩٦٨	١٦٦٧ -

يتضح من هذه التقديرات، أن الهجرة الصافية للفلسطينيين المقيمين في لبنان كانت موجبة في الخمسينات وحتى منتصف فترة الستينات تقريباً، ثم أصبحت سالبة.

وتعتمد أبو لغد تقدير القصيفي لعام ١٩٦١ مع تحفظ شديد، مشيرة إلى عدم إمكان التحقق من صحته نظراً إلى غياب المعطيات. وقد تطور عدد الفلسطينيين بين عام ١٩٦١ وقبل ٥ حزيران ١٩٦٧، حسب تقديراتها، تبعاً لمعدل نمو سنوي مساوٍ لـ ٣,٥ بالمئة، فيما أدت حرب ٥ حزيران إلى دخول نحو ٥٠٠٠ فلسطيني إلى لبنان. فإذا أخذنا تزايد هؤلاء في الاعتبار - وفقاً لمعدل النمو الآنف الذكر - نحصل على العدد الذي قدّرته في نهاية ١٩٦٧.

أما نبيل بدران، فيستند في تقديره لعدد عام ١٩٦٩، إلى رقم الحكومة اللبنانية لعام ١٩٥١، معتمداً معدلاً سنوياً للنمو الطبيعي مساوياً لـ ٣٪ خلال فترة ١٩٥١ - ١٩٥٥، و٣,٣٪ لفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٠ و٣,٦ لفترة ١٩٦١ - ١٩٦٩، مع إضافة نحو ١٦,٥٠٠ قادم إلى لبنان بعد إحصاء ١٩٥١، وحذف نحو ٢٥,٠٠٠ مهاجر إلى دول النفط أو المناطق الأخرى.

نستنتج مما سبق، أن تفاوت معدلات النمو المعتمدة، واختلاف الحجم المقدر للهجرة، لا ينفيان وجود تناسق بين التقديرات المختلفة، وعليه، يمكن اعتماد الرقم ٢٣١,٠٠٠ كحد أدنى لعدد الفلسطينيين المقيمين في لبنان عام ١٩٦٩ و٢٤٠,٠٠٠ كحد أقصى.

ثانياً: فترة ١٩٧٠ - ١٩٨١

تطور عدد السكان الفلسطينيين خلال هذه الفترة تبعاً للتقديرات، على الشكل المبين في الجدول التالي:

السنة	عدد الفلسطينيين	معدل النمو المفترض (بالمئة)		
		القصيفي [١]	أبو لغد [٢]	عيسى [٣]
١٩٧٠	[١]٢٤٧٠٠٠			
	[٢]٢٥٠٠٠٠		٣,٠	٢,٩
١٩٧٥	[٢]٢٨٠٠٠٠	٣,١	(٢,٣)	
	[٣]٢٨٥٠٠٠			
	[١]٢٨٨٠٠٠		٣,٢	
١٩٧٩	[٢]٣٣٠٠٠٠		(٤,٢)	٣,٥
١٩٨٠	[٣]٣٣٨٠٠٠			
١٩٨٥	[٣]٤٠٢٠٠٠			

استمرت هجرة الفلسطينيين إلى خارج لبنان في السبعينات، لكن الزيادة الطبيعية في المخيمات حافظت على مستوياتها المرتفعة. لذلك لم تشهد معدلات النمو العام انخفاضاً ملموساً، واعتمدت التقديرات معدلاً سنوياً يقارب الـ ٣ ٪ خلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥، فتراوحت بين ٢٤٧,٠٠٠ و٢٥٠,٠٠٠ لسنة ١٩٧٠، وبين ٢٨٠,٠٠٠ و٢٨٨,٠٠٠ لسنة ١٩٧٥. ولم يمنع استمرار الهجرة إلى دول الخليج والكويت خلال فترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠، عودة بعض المهاجرين نتيجة الحرب الأهلية حسب تقديرات أبو لغد، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو قليلاً (٣,٢٪). وفي حين يعتبر تقدير القصيفي لسنة ١٩٧٥ حداً أقصى، يمكن اعتبار تقدير عيسى لسنة ١٩٨٠ مرتفعاً قليلاً إذا أخذنا في الاعتبار الهجرة إلى خارج لبنان. وبالطبع، يبدو العدد المقدّر

لعام ١٩٨٥ مبالغاً فيه، إذ لم يكن في الإمكان توقع ما حصل من تطورات سياسية بعد عام ١٩٨٠، وما نتج عنها من هجرة للفلسطينيين إلى خارج لبنان.

ثالثاً: فترة ما بعد الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢

اشتدت هجرة الفلسطينيين إلى خارج لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، واتخذت سمة هجرة أسرية وهجرة شباب. وقد طاولت هذه الهجرة سكان المخيمات بشكل خاص، وبرزت بلدان استقطاب جديدة كالسويد، بعدما كانت البلدان العربية النفطية والولايات المتحدة وأوروبا (ألمانيا الغربية بعد ١٩٧٥ للشباب) هي البلدان المستقطبة قبلاً.

وقد تأرجحت تقديرات عدد الفلسطينيين بعد الاجتياح الإسرائيلي بين ٣٠٠,٠٠٠ حسب المصادر الفلسطينية، ونصف مليون حسب الجهات المختصة، فيما بلغ عدد اللاجئين المسجلين في (الأونروا) ٢٣٨,٦٦٧ في ٣٠ حزيران ١٩٨٢، وتطور إلى ٢٧٨,٦٠٩ في ٣٠ حزيران ١٩٨٧ ثم إلى ٣٣٨,٢٩٠ في ٣٠ حزيران ١٩٩٤. وقد يتراوح عدد الفلسطينيين المقيمين في لبنان حالياً بين ٤٠٠,٠٠٠ و٤٥٠,٠٠٠ حسب تقديراتنا.

(حلا نوفل رزق الله: **الفلسطينيون في لبنان وسوريا**: ١٢، دار الجديد،١٩٩٨)



عائلة فلسطينية نزحت من الجنوب الى البقاع ثم الى مخيم البداوي في الشمال

عددهم ۲۲۷ ألفاً لا ٤٠٠ ألف

في ١٩٤٨/١٢/١١ اتخذت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة، بناء على تقرير الكونت برنادوت، الوسيط الدولي في فلسطين حمل الرقم ١٩٤ جاء في الفقرة ١١ منه: تقرر الجمعية العمومية بوجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن. ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يختارون عدم العودة، وعن كل فقدان أو ضرر يصيب الممتلكات، ويتعين على الحكومات والسلطات المسؤولة، بموجب مبادئ القانون الدولي أو عملاً بروح الإنصاف، التعويض عنه.

وإلى أن تحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، كلفت الأمم المتحدة جهازاً خاصاً هو وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أونروا بتولي شؤونهم (الإغاثة والتشغيل) وفي قرار إنشاء الأونروا أكدت الجمعية العمومية (القرار ٣٠٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٨) إن ذلك لا يجحف بحق العودة الذي أنشأه القرار ١٩٤.

من هو اللاجئ الفلسطيني؟

اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي CICR التي أنجزت أول تعداد للاجئين الفلسطينيين في لبنان، عام ١٩٤٨، بهدف تحديد كميات الإغاثة المطلوبة، ذكرت أن صعوبات كبيرة واجهت عملها، فاللاجئون مبعثرون في شكل كبير في أماكن انتشارهم، وليس سهلاً إحصاؤهم بدقة، لصعوبة التمييز بين اللاجئ وأبناء القرى الجنوبية الفقيرة، فكان مستحيلاً التدقيق بطلب الأوراق الثبوتية، لأسباب عدة، كثير من اللاجئين لم يحمل إثباتاته من بلده معه، كذلك فإن دخول لبنان لم يكن عبر عمليات تسجيل نظامية، بل عشوائياً بسبب العمليات العسكرية وتدفق المهاجرين بكثرة، وزاد من صعوبة عدم وجود أجهزة إحصاء مناسبة، وعدم تنظيم مجتمع اللاجئين لأنفسهم، إضافة إلى أن الكثير من اللاجئين سجلوا أنفسهم في أكثر من منطقة لزيادة حصص الإغاثة لهم.

١ـ تعريف الميثاق القومي الفلسطيني للاجئين

المادة السادسة من الميثاق القومي الفلسطيني الصادر عن الدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني، المنعقد في القدس ما بين ١٩٦٤/٥/٢٨ حتى ١٩٦٤/٦/٢، تتفق حرفياً مع التعريف الوارد في الميثاق الوطني الفلسطيني ـ المادة الخامسة ـ الصادر أيضاً عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة في القاهرة ١٩٦٨/٧/١٠ حتى ١٩٦٨/٧/١٧، تنص على تعريف الفلسطيني كالتالي: «الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ «داخل فلسطين أو خارجها».

وشمل هذا التعريف الفلسطينيين العرب الذين بقوا في فلسطين المحتلة ١٩٤٨، أو الذين هجروا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة أو إلى البلدان المجاورة، ولم يعتد بمن اكتسب هوية أخرى.

٢ـ تعريف الأونروا للاجئين الفلسطينيين

بسبب الظروف الخاصة الناجمة عن اللجوء القسري المتأتي عن الحرب، فإن «لجنة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين» التي شكلتها الأمم المتحدة، اعتمدت عدداً من الاعتبارات والمعايير كمقاييس لإجراء إحصائها الأولي، منها: صعوبة معرفة كل أماكن اللجوء التي آوى إليها الفلسطينيون، وعدم قدرة إثبات اللاجئ أنه قادم من فلسطين لعدم توافر الوثائق لدى عدد كبير منهم، فقد تركوها في ديارهم عند الرحيل المذعور. وخصوصاً عقب انتشار أخبار مذبحة دير ياسين البشعة، كما أن اللجنة توفرت لديها كمية محدودة من المساعدات فقامت بالتوزيع لجزء من اللاجئين.

أنجزت الأونروا إحصاء اللاجئين في ١٩٥١ وحددت أربعة معايير هي:

١ـ إثبات اللاجئ وبرهانه أنه سكن سابقاً في الأراضي التي احتلتها إسرائيل في ١٩٤٨، وهذا كان يتم بشهادة مختار القرية أو المحلة التي جاء منها عموماً، أو بشهادات من الجيران الذين يعرفون المعني وعائلته وأنسباءه.

٢ـ ضرورة إيراد تفاصيل بنية العائلة بكاملها.

٣ـ تحديد درجة العوز والفقر لكل عائلة لاجئة. وهو معيار استهدف إنقاص أعداد اللاجئين والاكتفاء بالحالات ذات العوز والفقر واستبعاد تسجيل ذوي الدخل الثابت أو الذين تمكنوا من الحصول على فرص عمل في الخارج. واعتمد التطبيق اعتبار من يملك أثاث منزل جيد أو سيارة أو تلفزيون، أو كان مواطناً في الاونروا أو أي شركة بمثابة غير محتاج، ولم يسجل أو ألغي تسجيله لاحقاً.

٤ـ تحديد مدى تأثير اللجوء على أسباب رزق المعيل، إذا لم يكن خسر منزله، وهو استكمال للبند الثالث، وتحكم موظفو إحصاء الأونروا باتخاذ القرار بناء لتقديرهم، باعتبار هذا أو ذاك لاجئاً يحق له التسجيل على لوائح الأونروا أم رفض ذلك وحرمانه من الخدمات.

أما اليوم، اعتمدت الأونروا التعريف الآتي:

«كل شخص كان مسكنه العادي في فلسطين، لعامين سبقا نزاع ١٩٤٨، والذي بنتيجته خسر منزله ووسائل عيشه، ولجأ في ١٩٤٨ إلى واحد من البلدان التي تقدم أونروا فيها خدماتها، وأن يكون مسجلاً في مناطق عملياتها، ومحتاجاً». وهذا التعريف

استبعد عملياً عدداً كبيراً من اللاجئين، ومنهم الذين ذهبوا إلى بلاد لا تقدم الأونروا فيها خدماتها كالعراق ومصر، أو الذين لم يكونوا محتاجين والذين كانوا مسافرين بداعي العمل خلال تلك السنين... الخ

٣ـ تعريف الدولة اللبنانية للاجئ الفلسطيني:

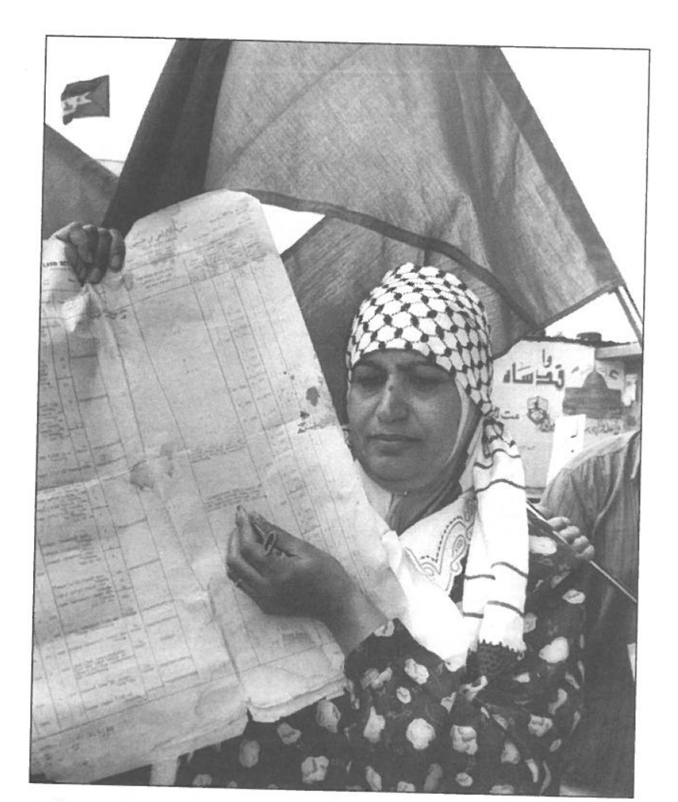
لا يوجد نص قانوني خاص يحدد من هو اللاجئ الفلسطيني. فقد اعتمدت مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الداخلية اللبنانية، إحصاء الاونروا لعام ١٩٥١ كنقطة انطلاق، لتحديد اللاجئين لديها، ثم أدخلت تعديلات عدة وفقاً لمراسيم وزارية، كما حصل مع اللاجئين الواردين عام ١٩٥٦، بقيدهم في سجلات مديرية شؤون اللاجئين بموجب قرار وزير الداخلية رشيد الصلح عام ١٩٧٥، وتالياً شمل التسجيل الرسمي اللبناني جميع الفلسطينيين الموجودين على الارض اللبنانية حتى عام ١٩٦٩، من دون مشكلات، اما بعد عام ١٩٧٠ وبدء وصول فلسطينيين من الاردن فإن هؤلاء القادمين لم يسجلوا على الإطلاق في لبنان، حتى مغادرتهم في ١٩٨٢ وبعدها.

وعليه ترك اللاجئون الفلسطينيون ليعتبروا أجانب، من فئة خاصة، من دون منحهم بطاقة هوية، بل بطاقة خاصة باللاجئين الفلسطينيين تصدر عن المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين في وزارة الداخلية، تثبت إقامة الفلسطيني في لبنان. ولذلك فإن اكتساب وضع اللاجئ الفلسطيني منحصر بمن ولد من أب لاجئ مسجل، وهذا المعهود، أو بمن يصدر قرار من وزير الداخلية خاص به مما ينقص عددهم بأكبر قدر ممكن.

٤ـ طريقة فقدان صفة اللاجئ الفلسطيني وخضوعها لسياسة تقليص عدد اللاجئين

أولاً: اكتساب جنسية دولة ما: كثير من الفلسطينيين الذين غادروا لبنان، اكتسبوا جنسية الدول الاخرى التي استقروا فيها، ومعظم هذه الدول تفرض أنظمتها أن يسلم الفلسطيني أوراقه الثبوتية ووثيقة سفره قبل استحصاله على الجنسية الجديدة، إضافة للتعهد بالولاء لدولة الجنسية، وبذلك يفقد الفلسطيني جنسيته القديمة. وفي داخل لبنان أيضاً تم تجنيس الكثير من الفلسطينيين بمنحهم الهوية اللبنانية، عبر قرارات التجنيس المتعددة، وجرى شطب قيودهم من سجلات المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين، كما طبقت السلطة اللبنانية قرارات إدارية تلزم بشطب كل من حصل على هوية أخرى في الخارج، عبر لوائح أعدتها الدول المعنية وقدمتها بناء لطلب السفارات اللبنانية. ويقدر عدد الذين خسروا حق الإقامة كلاجئين فلسطينيين نحو خمسين ألفاً.

ثانياً: عدم تجديد بطاقة الاونروا: بعدما تم تثبيت لوائح تسجيل الفلسطينيين، التي قدمتها الاونروا في ١٩٥١ كإحصاء لدى المديرية المختصة، صار من حق كل مسجل الحصول على وثيقة خاصة لسفر اللاجئين الفلسطينيين. وقد ألغت الاونروا أسماء كثيرة لفلسطينيين حصلوا على عقود عمل في دول



فلسطينية في مخيم عين الحلوة تحمل مفتاح منزل و«طابو» يدل على ملكية في فلسطين

الخليج العربي، إذ كان العرف المتبع أن لا تمنح خدمات الأونروا لكل لاجئ ينال فرصة لتحسين أوضاعه الاقتصادية. ومنذ الغزو الإسرائيلي في ١٩٨٢، اتخذت المديرية العامة للأمن العام قراراً إدارياً يحصر منح وثيقة السفر، بالفلسطيني المسجل في قيود الأونروا، وبذلك تحولت بطاقة الإعاشة إلى معادل لحق الإقامة وحرية السفر، وشرط للاستحصال على الأوراق الثبوتية من المراجع الرسمية اللبنانية، إذ أن التطبيق بات يشترط منح الأوراق للإقامة أو وثائق السفر، بتقديم إثبات التسجيل في إحصاء الخمسينات، وهذا التطبيق حال دون عودة الفلسطينيين المقيمين في الخارج، ولم ينجحوا بالعودة لتبديل بطاقات الاونروا الخاصة بهم وتجديدها.

ثالثاً: زواج الفلسطينية اللاجئة من أجنبي: إن تسجيل الزواج يؤدي عادة إلى نقل سجل اللاجئة وضمه إلى سجل الزوج. فإذا كان أجنبياً لا سجل له في لبنان، فإنها تشطب من القيود، وحتى في حال وفاته أو طلاقها منه، ورغبتها في العودة من الخارج للالتحاق بأهلها فإن إعادة تسجيلها لا تتحقق، ضمن السياسة المتبعة بإنقاص عدد المسجلين من اللاجئين. أما اللبنانية التي تتزوج من فلسطيني فإن سجلها يبقى مع أهلها، ولا تخسر هويتها اللبنانية، لان وضع الفلسطيني اللاجئ يعتبر قيداً إدارياً وليس جنسية جديدة.

٥ـ عدد الفلسطينيين في لبنان بين واقعه والتلاعب به:

إحصاءات الحكومة اللبنانية غير معلنة، وإذا أعلنت لا دقة كاملة

فيها، رغم أن الإمكانات متوافرة، فالتقدير الرسمي الذي قدمته مديرية شؤون اللاجئين إلى وزير الداخلية اللبناني عام ١٩٦٩، يشير إلى أنه «جرى إحصاء عام لجميع اللاجئين الموجودين في لبنان في العام ١٩٥٢، فكان عددهم ١٤٠ ألف نسمة تقريباً. وتشير سجلات وقوعات الولادة إلى أن عدد المواليد حتى آخر عام ١٩٦٨ قد بلغ ٨٧ ألفاً، وعدد الوفيات أربعة آلاف. فيكون العدد في نهاية ١٩٦٨ ـ هو ٢١٤ ألف نسمة.

هذا ويشير التقرير نفسه إلى وجود أربعة آلاف نسمة جاؤوا بعد الإحصاء، وأضيفوا لاحقاً إلى سجلات المديرية، بينما شطبت الأونروا عام ١٩٥١ من سجلاتها نحو ٣١ ألفاً بسبب أخطاء في التسجيل، ثم شطبت ٧٥٠٠ نسمة في العام ١٩٦٦ بسبب تحسن أوضاعهم المالية.

إضافة إلى ذلك تفيد الأونروا أن أعداد الفلسطينيين في لبنان، الذين يتلقون خدماتها كانت وفقاً لتقارير المفوض العام.

حزيران ١٩٩٦ ـ ٣٥٢٦٦٨

حزيران ١٩٩٧ ـ ٣٥٩٠٠٥

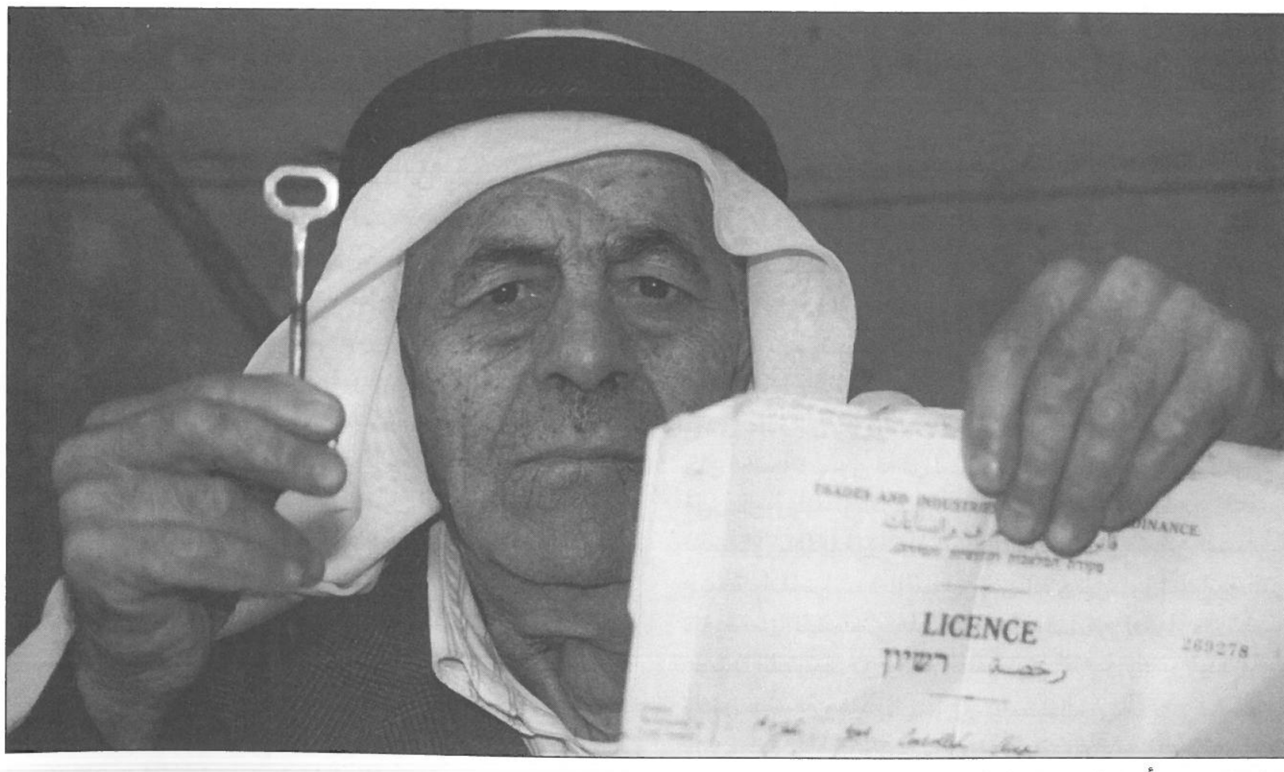
كانون الأول ١٩٩٧ ـ ٣٦٢٠٩٨

يتحكم العامل السياسي ـ الاقتصادي بتقدير أرقام اللاجئين، فبعض الجهات اللبنانية تعمد إلى تضخيم الرقم بما يزيد عن ٦٠٠ ألف لإظهار أن لبنان يتحمل عبئاً كبيراً، كي تبرز مشاريعها بطلب توزيع الفلسطينيين إلى دول أخرى. بينما واقع الحال أن الفلسطينيين هم الفئة التي يتناقص عددها، إذا أخذنا في الاعتبار مسألة إعادة الجنسية اللبنانية لنحو ٣٥ ألفاً من اللاجئين، من أبناء القرى السبع وفقاً لقرار التجنيس (المرسوم الرقم ٥٢٤٧ في تاريخ ١٩٩٤/٦/٢٠).

إن آخر القرارات التي مست مكانة اللاجئ الفلسطيني القانونية في لبنان، كان القرار ٤٧٨ الصادر عن وزير الداخلية اللبناني في ١٩٩٥/٩/٢٣، الذي منع عودة اللاجئ الفلسطيني الموجود خارج لبنان إليه، إن كان يحمل وثيقة سفر صادرة عن الامن العام اللبناني، إلا إذا حصل على سمة عودة (فيزا)، ولما كان التطبيق الإداري لا يمنح هذه التأشيرة عموماً، فإن نحو مئة ألف فلسطيني وجدوا أنفسهم مطرودين من لبنان، بسبب هذا القرار وطريقة تطبيقه، وفي الخارج اضطروا للاستحصال على إقامة دائمة وجنسية البلد المضيف بعد ذلك. ومن حسن الحظ أن هذا القرار ألغي في عهد الرئيس إميل لحود وحكومة الرئيس سليم الحص وعلى يد الوزير نفسه.

إن التقدير العام المنطلق من اعتماد أرقام الأونروا، وبعد حسم الذين جرى تجنيسهم أو منعهم من العودة إلى لبنان، واضطرارهم للتجنيس في الخارج ما أدى لشطب قيودهم، يطرح أرقاماً منخفضة للوجود الفلسطيني اللاجئ في لبنان إلى ما يقرب من ٢٢٧٠٠٠ نسمة فقط، في حين أن العدد المعلن هو ٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني في لبنان.

(طارق الدباغ، «النهار»، ١٩٩٩/٥/٢٦)



كهل فلسطيني: أوراق الملكية ومفتاح البيت في فلسطين

اتفاقية القاهرة

في يوم الاثنين ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٩ اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش اميل البستاني ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس المنظمة وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض وزير الخارجية والسيد الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية.

انطلاقاً من روابط الأخوة والمصير المشترك فإن علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بد وأن تتم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته. واتفق الوفدان على المبادئ والإجراءات التالية:

الوجود الفلسطيني:

تمّ الاتفاق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس:

١ـ حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان.

٢ـ إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية.

٣ـ وجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقة مع السلطة وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية.

٤ـ السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته.

العمل الفدائي:

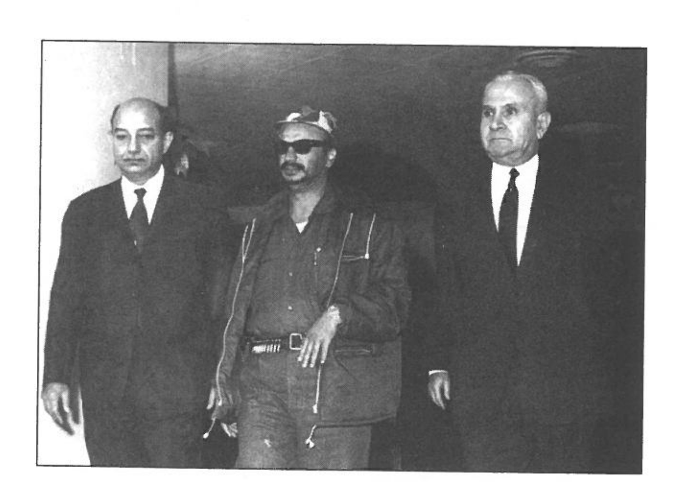
تمّ الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي وذلك عن طريق:

١ـ تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.

٢ـ تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب.

٣ـ تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية.

٤ـ إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.



اتفاق القاهرة بين عرفات والبستاني ورياض

٥ـ إيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين.

٦ـ القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجودة في لبنان بواسطة قيادتها.

٧ـ تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الأمور الطارئة.

٨ـ دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود والتي يتم الاتفاق عليها مع الأركان اللبنانية.

٩ـ تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.

١٠ـ إلغاء قاعدة جيرون.

١١ـ يسهل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي.

١٢ـ الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة.

١٣ـ ومن المسلم به أن السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف.

١٤ـ يؤكد الوفدان أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم.

١٥ـ يبقى هذا الاتفاق سرياً للغاية ولا يجوز الاطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط.

رئيس الوفد اللبناني	رئيس الوفد الفلسطيني
اميل بستاني	ياسر عرفات

(**المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية**: ٣٩٣، مركز التوثيق والبحوث اللبناني «سادر»، ١٩٨٤)

نص اتفاق ملكارت وملاحقه

١- الأعضاء:
١١- عن الجانب الفلسطيني:
- المقدم الركن أبو الزعيم
- أبو عدنان
- السيد صلاح صلاح

١٢- عن الجانب اللبناني:
- العقيد الركن أحمد الحاج
- العقيد نزيه راشد، المقدم سليم مغبغب (حضر الاجتماع الأول)

٢- تاريخ الاجتماع:
١٥-١٦-١٧/٥/١٩٧٣

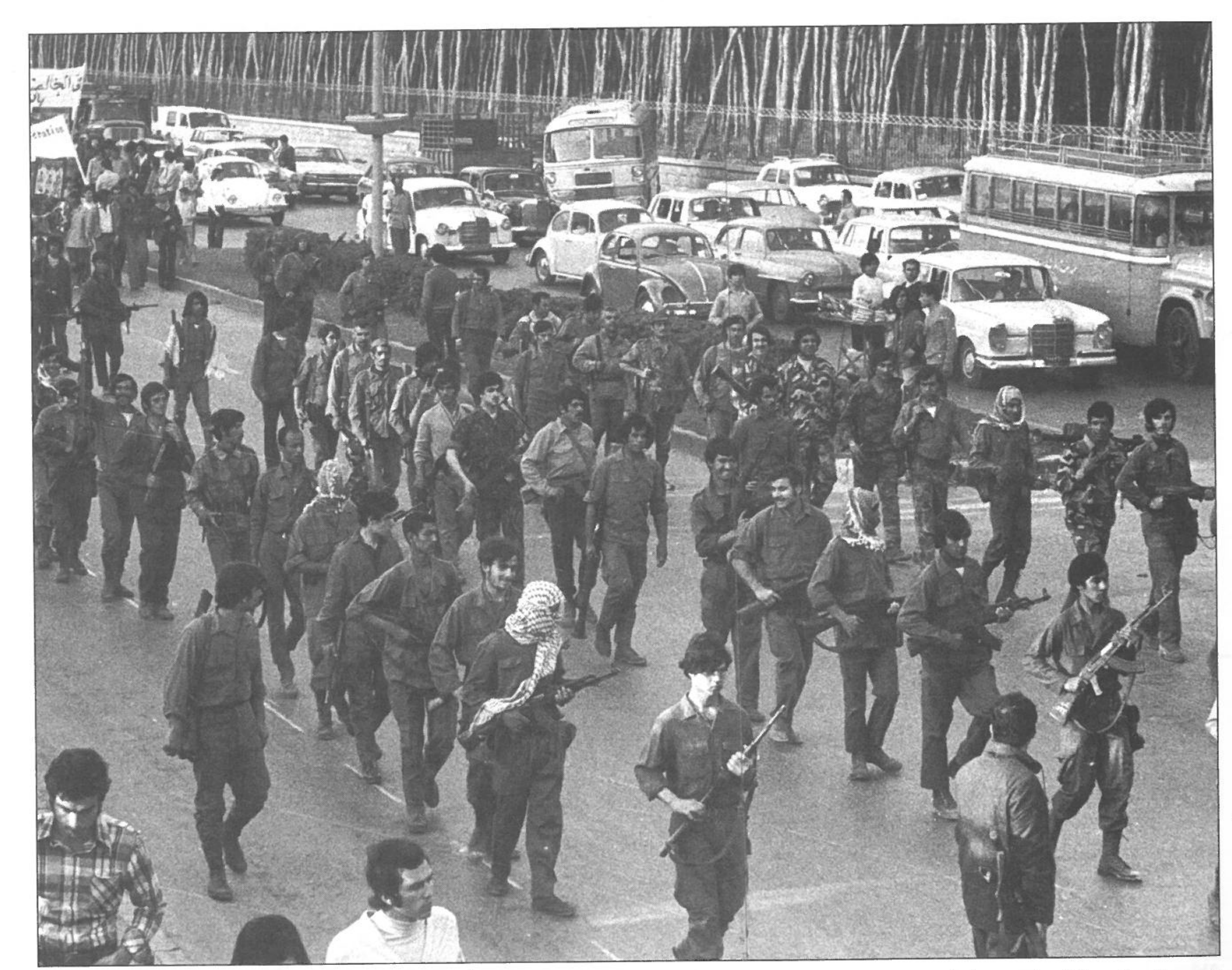
٣- النقاط التي تم الاتفاق عليها:
انطلاقاً من تمسك الطرفين بالحرص على خدمة القضية الفلسطينية واستمرار النضال في سبيلها، وبالمحافظة على استقلال لبنان وسيادته واستقراره وعلى ضوء الاتفاقيات المعقودة والمقررات العربية.
٣١- اتفاق القاهرة وجميع ملحقاته
٣٢- الاتفاقيات المعقودة بين الجانب اللبناني وقيادة فصائل المقاومة
٣٣- المقررات المتخذة في مجلس الدفاع العربي المشترك، تم الاتفاق على جميع النقاط وفقاً لما يلي:

أولاً - الوجود:
١- في المخيمات:
١١- العناصر البشرية:
١١١- لا وجود للفدائيين.
١١٢- تركيز مفرزة انضباط (كفاح مسلح).
١١٣- اعتماد الميليشيات لتأمين حراسة وحماية المخيمات القريبة إلى سكان المخيم المقيمين فيه والذين يمارسون أعمالهم نهاراً.
١١٤- تركيز مخفر لقوى الأمن الداخلي اللبنانية على مقربة من المخيم وفي مكان يتفق عليه.
١٢- الأسلحة:
١٢١- الميليشيات: تحتفظ بالسلاح الفردي الخفيف.
١٢٢- لا وجود للأسلحة المتوسطة والثقيلة في المخيمات وعلى سبيل المثال (الهاون، الصاروخ، المدفع، الأسلحة المضادة للدروع الخ...)

٢- في المناطق الحدودية:
٢١- القطاع الغربي:
يمنع التمركز والوجود المسلح خارج المخيمات.

ملاحظة: تصحيح التجاوزات الحاصلة وخصوصاً إزالة مركز البرغلية.
٢٢- القطاع الأوسط:
وفقاً للمقررات المتخذة في الاجتماع المعقود بين القيادة العامة اللبنانية وقيادة فصائل المقاومة بتاريخ ٨/١٠/١٩٧٢.
٢٢١- يسمح بالوجود خارج القرى في البقع المتفق عليها مع قائد القطاع العسكري اللبناني.
٢٢٢- يمنع على عناصر فصائل المقاومة الوجود شرقي وجنوبي الخط الآتي:
القصير - الغندورية - دير كيفا - الشهابية - بير السلاسل - السلطانية - تبنين - حاريص - كفرا - صديقين - قانا.
جميع هذه النقاط ضمناً.
٢٢٣ - يسمح بتركيز مخفر جنوبي بلدة حداثا من فصائل المقاومة في المنطقة، على أن يكون عديده بين ٥ - ١٠ عناصر باللباس المدني ويتحاشى الظهور العسكري، ويجري تموينه بواسطة الحيوانات.
٢٢٤- يحدد العدد بـ /٢٥٠/ عنصراً عن الأكثر لجميع البقع.

ملاحظة: تصحيح الوضع في حداثا.
٢٣- القطاع الشرقي:
وفقاً للمقررات المتخذة في الاجتماع المعقود بين القيادة العامة اللبنانية وقيادة فصائل المقاومة.
٢٣١ - العرقوب الجنوبي:
ثلاثة مراكز:
١- أبو قمحة.
٢- الخريبة «قاعدة الشهيد صلاح».
٣- راشيا الفخار «جبل الشحار».
عدد العناصر في كل مركز بين ٣٠ و٣٥ عنصراً على الأكثر.
يجري تموين هذه المراكز بواسطة السيارات المدنية.
- يمنع مرور عناصر هذه المخافر باتجاه مرجعيون إلا إذا


الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان

كانت لديهم أمر مهمة أو مأذونية.
- يمنع التواجد في بلدة مرجعيون بالسلاح.

ملاحظة: تصحيح الوضع على مجرى نهر الحاصباني وإزالة جميع التجاوزات.
٢٣٢- العرقوب الشمالي وبقعة راشيا الوادي.
التواجد بعيداً عن القرى.
- عدم التواجد غربي طريق المصنع - الحاصباني.

ملاحظة: تصحيح التجاوزات وإزالة مركز مرج الزهير. وإخلاء القرى الواقعة غربي طريق المصنع - الحاصباني حتى من العناصر الإدارية وكذلك إخلاء جميع أماكن التمركز غربي هذا الطريق.
٢٣٣ - بعلبك:
لا وجود فدائي، عدا مركز التدريب في النبي سباط.

ملاحظة عامة:
أولاً: السلاح:
١- يسمح بوجود السلاح المتوسط والخفيف في هذه القطاعات.
٢- يمنع التواجد داخل القرى اللبنانية.
٣- تصحيح التجاوزات بإعادة جميع التعزيزات التي قدمت إلى لبنان من الخارج.

ثانياً: التجول:
١- في الداخل:
دون سلاح وباللباس المدني.
٢- في القطاعات:
بالتنسيق مع قادتها العسكريين اللبنانيين وحسب الاتفاقيات المعقودة.
٣- القياديون والمسؤولون العسكريون:
٣١- العسكريون.
٣١١- يسمح للقادة (من رتبة ملازم وما فوق بالمرور مع سلاحه الفردي ومع سائقه).
٣١٢- للمسؤولين المدنيين:

تزويد العناصر القيادية بتراخيص مرقمة وموقعة من القيادة مركز الارتباط، على أن تعمم الأرقام على قيادات المناطق والقطاعات على عاتق مركز الارتباط اللبناني (تمنح التراخيص هذه استناداً إلى طلب من اللجنة السياسية الفلسطينية في لبنان).

ثالثاً: التدريب:

١- منع التدريب في المخيمات.

٢- يسمح بالتدريب في مركز التدريب في «النبي سباط».

٣- يسمح بتعهد التدريب التقني في أماكن يتم الاتفاق عليها بالتنسيق مع القيادة العسكرية العامة اللبنانية (مركز الارتباط).

٤- تمنع الرمايات خارج مركز التدريب.

رابعاً: العمليات:

١- تجميد كافة العمليات انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، استناداً إلى مقررات مجلس الدفاع العربي المشترك.

٢- عدم الانطلاق من لبنان إلى الخارج للقيام بعمليات فدائية.

خامساً: القيادات:

١- أكد الجانب الفلسطيني بأن مركز القيادة الرئيسي في دمشق وأن هذا المركز لديه ممثلون في بعض البلدان ومنها لبنان.

٢- تعهد الجانب الفلسطيني بتخفيض عدد المكاتب.

سادساً: الإعلام:

صرح الجانب الفلسطيني أنه لن يستخدم لإعلامه في لبنان سوى:

١- فلسطين الثورة.

٢- وكالة أنباء «وفا».

بالإضافة إلى بعض النشرات التثقيفية الدعائية داخلية وخارجية تصدر عن المؤسسات الفلسطينية.

٣- تعهد الجانب الفلسطيني بأن هذه النشرات لن تمس سيادة لبنان ومصلحته.

٤- التزام الجانب الفلسطيني بعدم إنشاء محطات إذاعية في لبنان.

٥- التزام الجانب الفلسطيني بعدم توريط لبنان إعلامياً بسبب نشر أو إذاعة أي نبأ أو بلاغ يصدر عن المقاومة في لبنان.

سابعاً: ضبط المخالفات والتجاوزات:

تطبيق القانون اللبناني انطلاقاً من مبدأ السيادة اللبنانية وإحالة المخالفين أمام المحاكم المختصة.

١- التجاوزات:

١١- في القطاعات العسكرية:

- تعرض على لجان الارتباط المحلية.

- في حال عدم الوصول إلى نتائج، ترفع إلى لجنة التنسيق العليا وتبت بالأمر فوراً.

١٢- داخل المخيمات:

١٢١- تمارس قوى الأمن الداخلي، بالتعاون مع الكفاح المسلح الفلسطيني صلاحياتها في ملاحقة جميع الجرائم الجزائية والدنية التي تقع داخل المخيم أياً كان مرتكبوها وتنفيذ جميع المذكرات والأحكام العدلية الصادرة بحق أشخاص يقيمون داخل المخيمات.

١٢٢- يستثنى من التدبير الآنف الذكر الحوادث الحاصلة في المخيم بين الفدائيين التي تمس أمن وسلامة الثورة الفلسطينية حيث تنحصر إذ ذاك بعناصر الكفاح المسلح.

١٣- خارج المخيمات:

١٣١- إن الجرائم التي يرتكبها الفدائيون خارج المخيمات تطبق بشأن مرتكبيها القانون اللبناني، وتفاد قيادة الكفاح المسلح عن التوقيفات والإجراءات التي تتخذ بحق الفاعلين.

١٣٢- في حال ضبط الفدائيين بإحدى المخالفات واستنساب السلطة اللبنانية ضرورة معاونة الكفاح المسلح يجري الاتصال به بواسطة مركز الارتباط، على أن يترك البت بأمر المخالف للسلطة اللبنانية.

١٣٣- الاعتقالات:

استنكر الجانب الفلسطيني اعتقال أي لبناني أو أجنبي والتحقيق معه من قبل عناصر فصائل المقاومة والتزم بعدم تكرار مثل هذا الأمر.

١٣٤- مخالفات السيارات:

جرى الاتفاق سابقاً على إحصاء السيارات المرقمة بأرقام لبنانية بواسطة المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، والسيارات الداخلة إلى الأراضي اللبنانية بموجب إدخال صادر عن الجمرك اللبناني لإحصائها والبت بوضعها القانوني ومن ثم منع بقاء أية سيارة فدائية على الأراضي اللبنانية بدون ترخيص قانوني انطلاقاً من قانون السير اللبناني.

ثامناً: الغرباء:

نعني الفدائيين غير العرب.

تعهد الجانب الفلسطيني بإبعاد جميع الغرباء باستثناء من يشارك بأعمال غير قتالية وذات طابع إنساني أو مدني (طبيب - تمريض - مترجم).

تاسعاً: التنسيق:

يشرف على التنفيذ:

«مركز الارتباط مع فروعه بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني».

(**المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية**: ٣٩٥، مركز التوثيق والبحوث اللبناني «سادر» ١٩٨٤)

مخيمات لبنان

من بين ١٦ مخيم لاجئين تديرها الأونروا في لبنان، تعرض ثلاثة مخيمات للتدمير خلال سنوات الصراع دون أن يعاد بناؤها أو استبدالها، وهي: مخيم النبطية في جنوب لبنان، ومخيما دكوانا وجسر الباشا في بيروت. ويرجع معظم اللاجئين في لبنان، البالغين حوالي ٦٠٠٠ أسرة، إلى هذه المخيمات الثلاثة أساساً. وقد تم إخلاء مخيم جورو في بعلبك منذ سنوات عديدة، ونقل سكانه إلى مخيم الرشيدية في صور.

اسم المخيم	اللاجئون المسجلون
عين الحلوة	٤٥٤٩٢
شاتيلا	٨٢٨٨
نهر البارد	٣٠٨٠٣
البص	٩٣٥٨
الرشيدية	٢٦٠٣٥
ويفل	٧٦١٥
برج البراجنة	١٥٥٨١
المية مية	٤٥١٥
برج الشمالي	١٨٨٣٥
ضبية	٤٠١٣
البداوي	١٥٧٧٠
مار الياس	٦١٣
دكوانا والنبطية	١٦٤٠٣
مخيمان تم تدميرهما بالكامل عام ١٩٧٠	
* لاجئون موزعون داخل المخيمات + ٢٥٨٧٧	

واليوم تعاني جميع مخيمات اللاجئين الإثنا عشر الرسمية في لبنان من مشكلات خطيرة، فليس هناك بنية تحتية ملائمة، كما أنها تكتظ بالسكان وتعاني من الفقر والبطالة. وفي لبنان العدد الأكبر من لاجئي فلسطين الذين يعيشون في فقر مدقع، والمسجلون لدى الوكالة في برنامج حالات العسر الشديد.

يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في لبنان ٤٠٤١٧٠ حاليا، أي حوالي ١٢٪ من سكان لبنان، ذلك البلد الصغير ذا الكثافة السكانية العالية.

ويواجه لاجئو فلسطين في لبنان مشكلات خاصة. فليس لديهم حقوق اجتماعية ومدنية، وليس في إمكانهم الاستفادة من المرافق الصحية والتعليمية العامة إلا بالقدر اليسير، ولا يمكنهم استخدام المرافق الاجتماعية العامة. وتعول الأغلبية على الأونروا بالكامل بوصفها المصدر الوحيد للتعليم والصحة و الإغاثة والخدمات الاجتماعية. ويحظر القانون على لاجئي فلسطين بوصفهم أجانب العمل في أكثر من ٧٠ حرفة. وأدى ذلك إلى نسبة عالية جدا من البطالة بين السكان اللاجئين.

تناقش اللجان الشعبية التي تمثل اللاجئين في المخيمات هذه المشكلات بانتظام مع الحكومة اللبنانية أو مسئولي الأونروا، وتطالب بظروف معيشية أفضل للاجئين.

حقائق وارقام:

إجمالي اللاجئين المسجلين: ٤٠٤١٧٠ .

اللاجئون المسجلون في المخيمات: ٢١٣٣٤٩ .

عدد المخيمات: ١٢ .

المدارس الابتدائية والإعدادية: ٨٧ .

المدارس الثانوية: ٥ .

عدد التلاميذ المنتظمين (٢٠٠٥/٢٠٠٦): ٣٩٢٩٠ .

اللاجئون المسجلون كحالات عسر شديدة: ٤٥٩٦٥ .

عدد موظفي الأونروا المحليين: ٣١١٠

(الأرقام حتى ٣١ كانون أول / ديسمبر ٢٠٠٥)

http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/Lebanon/index.htm



خارطة بمواقع المخيمات الفلسطينية في لبنان («السفير»، ٢٠/٢/٢٠٠٧)

المخيمات المدمرة

دمرت ثلاثة مخيمات أساسية خلال الأعوام الماضية هي: مخيم النبطية، وقد تأسس في العام ١٩٥٦، وقد دمرته غارات الطيران الإسرائيلي في العام ١٩٧٤. أما مخيم تل الزعتر فقد أنشئ في العام ١٩٤٩ في محلة حرج ثابت، وقد تعرض المخيم لحصار وحشي في العام ١٩٧٦ على يد حزب الكتائب استمر أكثر من خمسين يوماً حتى أمكن إسقاطه وإيقاع مذبحة بسكانه، أما المخيم الثالث فهو مخيم جسر الباشا وأغلب سكانه من الكاثوليك، وهو مخيم صغير قياساً إلى مجاوره تل الزعتر، إذ لم يتجاوز تعداد سكانه الثلاثة آلاف نسمة، وقد تعرض للتدمير في أعقاب اعتماد سياسة «تطهير» المنطقة الشرقية في صيف العام ١٩٧٦.

ويلاحظ أن المخيمات الثلاثة هذه قد أسقطت من لوائح «الأونروا» بناء على طلب الدولة اللبنانية التي تعتبر أن العودة إلى الضواحي الشرقية من بيروت غير واردة، وعليه اقتصرت اللائحة بالمخيمات على ١٢ مخيماً بعدما كانت ١٥ مخيماً.

(«السفير»، ٨/٤/١٩٩٤)



تل الزعتر قبل تدميره

..لمخيم تل الزعتر مواصفات المخيم الأساسية من حيث ارتفاع درجة الاكتظاظ السكاني وطبيعة المساكن والحالة العامة فيه. فهو يشترك مع غيره من المخيمات الفلسطينية الأخرى في لبنان - ولكن بدرجة أكبر وأوضح - في افتقاره إلى التجهيزات الأساسية الضرورية، بصورة لائقة، كالطرقات الداخلية المعبدة وعدم وجود شبكة من المجارير المسقوفة وأخرى للمراحيض، ضعف العناية بالنظافة العامة وعدم توفر المياه بصورة منتظمة دائمة إلى كل المساكن، وعدم وجود مستوصفات رسمية ومستشفى ومراكز للخدمات الاجتماعية.

يقع مخيم تل الزعتر في منطقة صناعية تعتبر من أهم المناطق الصناعية في لبنان إلا وهي المنطقة التي تسمى بضواحي بيروت الشرقية (وتحديداً المنطقة الشرقية الشمالية). فالمخيم يقع بجوار المكلس والدكوانة وتحيط به أحياء الضواحي الشرقية كسن الفيل والنبعة وبرج حمود والنهر والدورة والجديدة والبوشرية وعين سعادة ومار روكز والفنار. وكانت هذه المنطقة تضم حتى عام ١٩٦٨، ٢٩٪ من عدد العامل في لبنان و٢٢٪ من عدد العمال و٢٣٪ من رأس المال الصناعي اللبناني. إن موقع المخيم في منطقة صناعية كهذه، لم يؤد إلى أي تضخم لدور وحجم الصناعة اللبنانية (وهي في طابعها العام صناعة تحويلية يحدد مجال تطورها ومسارها سيطرة قطاع الخدمات في الاقتصاد اللبناني)، مما يتيح لنا إمكانية تبيان ما يلي:

أولاً: طبيعة القيود القانونية التي تفرضها السلطات في لبنان على عمل الفلسطينيين كوجوب حصولهم على إجازة العمل وما يرافقها من صعوبات وعوائق وحظر منحها لهم في كثير من المهن والوظائف غير الرسمية وعدم مساواة العمال الفلسطينيين بإخوتهم العمال اللبنانيين من حيث شمولهم بالضمان الصحي والاجتماعي.

ثانياً: أثر هذه القيود القانونية (بخلفياتها السياسية) في أ - عدم وجود فئة عمالية صناعية فلسطينية كبيرة العدد نسبياً من أهالي المخيم في منطقة صناعية لبنانية هامة كالتي يقم المخيم في محيطها. ب - أسباب بروز ظاهرة التفتت المهني الواسعة النطاق في المخيم.

وتبلغ مساحة المخيم الرسمية حسب ما تذكرها وكالة الغوث الدولية حوالي (٧٥) دونماً. بينما تبلغ المساحة الحقيقية الإجمالية للمخيم حوالي ٢٩٥ دونماً اعتماداً على خريطة مديرية الإحصاء المركزي اللبنانية الشمالية الشرقية لمدينة بيروت.

أنشئ المخيم عام ١٩٥٠. وقد كان وقتها النشاط الزراعي مزدهراً نسبياً في المنطقة الشرقية الشمالية من بيروت.

وفي بداية إنشاء المخيم اشتغل قسم كبير من أهاليه، والذين لم يكن يتجاوز عددهم في ذلك الوقت بضع مئات، في الزراعة. ولكن ما لبث أن تحول معظمهم بعد انحسار النشاط الزراعي إلى العمل في ورش البناء والمهن المختلفة.

وكان عدد سكان المخيم عام ١٩٥٠ لا يتجاوز ٤٠٠ نسمة.. وفي السنوات التالية تم نقل عدد من المواطنين الفلسطينيين من مناطق أخرى إلى المخيم وذلك على أثر طلب السلطات اللبنانية من وكالة الغوث القيام بتجميع الفلسطينيين في مخيمات أساسية يقع معظمها في ضواحي المدن.

وكان المكان الذي أقيم عليه المخيم معسكراً لإحدى فرق الجيش الإنكليزي، حيث دفع ما بقي من عدد قليل من براكات التنك القابل للترميم أو بقايا أرضيتها من الباطون الصالحة لإقامة المخيم فوقها لإقامة المخيم في محلة تل الزعتر بالذات بمنطقة الدكوانة.

في عام ١٩٥١ بلغ عدد سكان المخيم ٧٧٨، وفي عام ١٩٥٢ نقل إليه عدة مئات من فقراء يافا وعرب الغوارنة. وصل عدد سكان المخيم في ١٩٥٥ حسب أرقام وكالة الغوث إلى ١٨٢٦... أما حسب التقديرات العلمية فإن العدد وصل إلى حوالي ٣ آلاف نسمة. وذلك بناء على مقارنة نسبة تلاميذ المرحلة الابتدائية إلى مجموع السكان الفلسطينيين في لبنان لنفس العام، فاعتماداً على عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية للعام الدراسي ١٩٥٤/١٩٥٥، الذين بلغ عددهم (٣٨١ تلميذاً) نجد أن نسبة التلاميذ هنا إلى مجموع سكان المخيم (١٨٢٦) هي ٢١٪، وهي نسبة عالية جداً إذا ما قارناها بأرقام الوكالة نفسها عن نسبة عدد التلاميذ إلى مجموع السكان الفلسطينيين في لبنان لنفس العام حيث بلغت هذه النسبة ١٢,٤٪.

ومنذ عام ١٩٥٥ بدأ نمو المخيم السكاني يسير بخطوات كبيرة نتيجة لارتفاع نسبة الانتقال إليه من منطقة بيروت نفسها ومن مخيمات المناطق الأخرى.

في عام ١٩٦٥ وصل عدد سكان المخيم إلى ٩٨٥٩ نسمة، وفي عام ١٩٧٢ بلغ عدد السكان ١٣١٤٣ نسمة...

ينتمي أهالي المخيم إلى عدد كبير من القرى أو المدن الفلسطينية (٧٧ قرية ومدينة). وهذا مما يوضح أن معظم الوافدين إلى المخيم قد انتقلوا إليه، بشكل أساسي، انتقالاً فردياً بدافع البحث عن مجالات عمل أفضل في مدينة بيروت، وليس بدافع السكن فقط قرب عائلاتهم الكبيرة أو أهالي قريتهم الذين يقطنون المخيم إلا بمقدار ما يساعدهم هذا الدافع الأخير على توفير مجال للعمل وتسهيل عملية الانتقال والسكن في المخيم.

إن الغالبية العظمى من أبناء مخيم تل الزعتر هم من المواطنين الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في مناطق الجليل، وخاصة الجليل الأعلى وصفد والحولة في فلسطين المحتلة.

يملك مخيم تل الزعتر نفس خصائص المخيم الأساسية النموذجية ومشاكله العامة ولاسيما في لبنان، وذلك سواء من ناحية الاكتظاظ السكاني أو طبيعة المساكن أو الحالة العامة فيه.

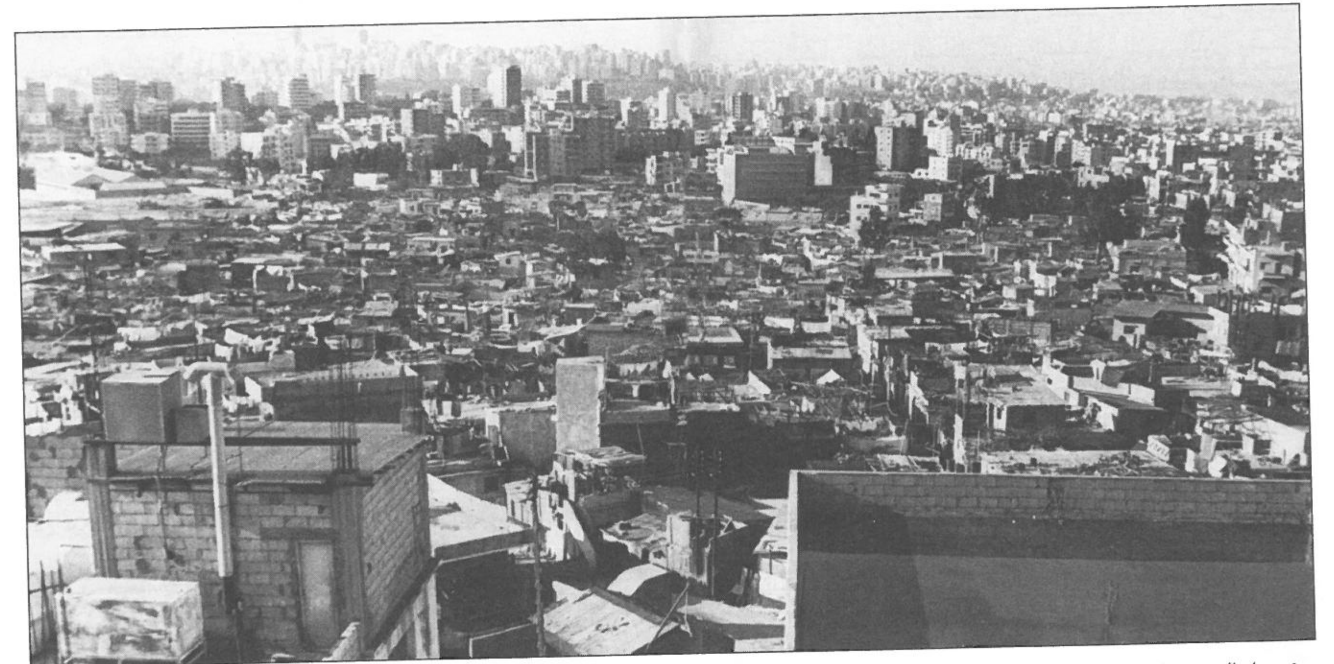
فمن الناحية السكانية تنعكس كثافة المخيم العددية على درجة الاكتظاظ السكاني (من ٦ - ٨ أفراد للغرفة الواحدة) وتزيد بالتالي من تفاقم الأوضاع فيه، لأن وكالة الغوث لا تقدم خدماتها في المجالين الصحي والاجتماعي إلا على أساس المسجلين لديها في الأماكن التي يتناولون فيها إعاشتهم.

أما لجهة طبيعة المساكن فمعظمها من براكات التنك والتخاشيب أو مشادة بجدران من الباطون المسقوف بألواح الزينو. وعلاوة على ذلك فإن غالبية المساكن في المخيم بحاجة ماسة إلى ترميمات جديدة. وقد كانت الوكالة تقوم بهذه الترميمات في سائر المخيمات إلا أنها كفت عن ذلك وتوقفت أيضاً عن صرف مواد جديدة للسقوف التالفة منذ عام ١٩٦٩، أي بالتحديد منذ دخول المقاومة الفلسطينية إلى المخيمات.

وبالنسبة للطرقات الداخلية للمخيم فإنها ضيقة للغاية وتكاد لا تتسع في أكثر من مكان فيها إلى مرور شخصين في آن واحد. وهي في معظمها غير معبدة بالباطون وتمتلئ بالحفر والأوحال والأوساخ. كما تمر في وسطها الأقنية ومجارير المياه القذرة المكشوفة التي تلاصق المساكن وذلك بصورة لا يمكن أن تجد لها مثيلاً في سائر المخيمات الأخرى في لبنان.

كما أن المخيم يفتقر إلى وجود الحد الأدنى من التجهيزات الأساسية الضرورية بصورة كافية ولائقة. وذلك من طرقات داخلية معبدة بالباطون وشبكة مجارير مسقوفة وإلى صيانة صحية جيدة. فالنفايات والمياه القذرة والموحلة تنتشر في كل ناحية في المخيم بسبب الصيانة الصحية التي تقوم بها وكالة الغوث، وهو بحاجة إلى أكثر من مركز للخدمات الاجتماعية وإلى عدد من المستوصفات وطبيب أو أكثر يقيمون بصورة دائمة وإلى وجود مستشفى صغير وغير ذلك من وسائل التجهيزات الأولية الضرورية.

(«فلسطين الثورة»، ١٩٧٥/٦/١)



مخيم تل الزعتر قبل تدميره عام ١٩٧٦.

الضبية: لا فصائل ولا لجان.. مسيحيون تلبننوا ومنهم من ينتظر

مخيم الضبية. قلّة من اللبنانيين، وربما من الفلسطينيين تعرف أن بين تلك الصخور البيضاء على كتف الضبية، والتي تفصل المنطقة عن نهر الكلب مخيّما للاجئين الفلسطينيين.

هو المخيم الوحيد المتبقي في ما كان يعرف بالمنطقة الشرقية بعد تدمير مخيمات «تل الزعتر» والدكوانة وجسر الباشا في فترة الحرب. ارضه تابعة لوقف دير ما يوسف ومستاجرة من قبل الاونروا لمدة ٩٩ عاماً. تعيش في هذا المخيم عائلات فلسطينية ولبنانية منذ عام ١٩٥٦ على مساحة نصف كيلومتر مربع، يقرّب بينها الدين المسيحي والأوضاع الاجتماعية الصعبة.

تاريخيا، وبعد نكبة عام ١٩٤٨ اضطرت عائلات المخيم للهجرة من قراها في قضاء عكا وصفد وحيفا، والعدد الأكبر من قرية البصّة، واستقرت في القرى الحدودية بداية مثل بنت جبيل ومارون الراس ومرجعيون، قبل أن تنتقل الى سوريا لتستقر في نهاية المطاف وبعد التنسيق بين «الرهبانية المارونية» و«البعثة البابوية» و«الأونروا» في منطقة الضبية.

اليوم، وحدها لهجة السكان تدل على أنك في مخيم. لا حواجز ولا مظاهر مسلّحة على مدخله الوحيد لجهة الخط الساحلي. لا صور ولا شعارات او عبارات تؤبّد زعماء الفصائل الفلسطينية. حيطان المخيّم صماء بكماء. والمفارقة، أن بعض الاعلام الحزبية اللبنانية هي الحاضرة.

في المخيم ٥٦٠ بيتاً، ٣٦٠ منها لعائلات لبنانية بعضها من أصل فلسطيني، و٢٠٠ بيت لعائلات فلسطينية. لذلك فمشاهدة علم القوات اللبنانية أو صورة الوزير الشهيد بيار الجميل مفارقة أخرى غير مستغربة. يرى لاري ان هذه المشاهد لا تعبر عن واقع اهالي المخيم من لبنانيين وفلسطينيين. «الممارسات القواتية والكتائبية لم تنس. وحده الجيش حمانا وعاملنا باحترام».

ويشير الاهالي الى أن المخيّم تعرّض عام ١٩٩٠ لقصف متواصل من مدافع القوات اللبنانية المتمركزة في أعالي كسروان في فترة ما عرف بـ«حرب الإلغاء» بين الجيش والقوات. ويتحدث البعض عن «اوامر عليا» أعطيت في ذلك الحين لتهجير فلسطينيي الضبية. وقبل ذلك، لم يخل الأمر من ممارسات كتائبية على غرار بقيّة المخيمات في السبعينيات.

اليوم، لايزال أهالي المخيم يحفظون الجميل للعماد ميشال عون. فالجيش الذي كان بإمرته لم يتعامل بشكل سيئ مع الأهالي في فترة الحرب، بل أمّن لهم الماء والخبز وحرص على الا يصيبهم مكروه. «ما صار ضربة كف» كما يقول موريس «عاملونا باحترام بعدما كنّا نتبهدل ونتجرجر على الثكنات على الطالع والنازل».

مشهد آخر يغيب عن المخيم. فبخلاف كل المخيمات الفلسطينية الأخرى، يفتقر مخيم ضبية إلى وجود لجنة شعبية تدير شؤونه الحياتية واليومية او تمثله في اي مجال من مجالات التنسيق مع الدولة اللبنانية او «الاونروا».

وفي هذا الشأن يقول أكرم موسى العارف «بالصغيرة والكبيرة» في المخيم، وهو من سكانه منذ تاسيسه، «إن فلسطينيي الضبية اختاروا الاندماج بالمجتمع اللبناني، والتنسيق يتم مباشرة مع البلدية او القوى الامنية التي تدخل وتخرج الى المخيم ساعة تشاء. ولا يؤوي المخيم اي هارب من العدالة أو مطلوب بجرائم أو سوى ذلك».

حياتياً، في المخيم ثلاثة افران لبيع المناقيش، ملحمتان، ١٨ دكاناً يشتري منها ابناء المخيم بالدَين بعد حصولهم على اجرهم الشهري جراء العمل في ورش البناء والدهان والتوريق خارج المخيم. فالوظائف ممنوعة عليهم. وعندما يقدمون طلبا للتوظيف، فعبارة «منبقى منحْكيكنْ» اكثر ما يسمعونه.

هنا لا جلسات لشرب الشاي على الحاجز، او تصفية حسابات بين الفصائل. ولتمضية الوقت، فلعب الورق رفيق الامسيات الى جانب الداما والشطرنج. أما الشباب فيلجاون الى «مقهى انترنت» جهّزه لاري، احد شبان المخيم، حيث تعرفة ساعة الالعاب او الانترنت ١٠٠٠ ليرة والاولاد يدفعون نصف السعر. ومن هوايات الصغار والكبار، صيد السمك على الساحل المتني الذي يشكل وسيلة لوجبة لذيذة وبيعاً جيداً في آن. لعبة كرة القدم كانت من الهوايات الناشطة في المخيم. لكن زواج البعض وسفر الآخرين لم يؤمّن الاستمرارية للفرق المحلية.

الداخل الى المخيم لن يتوه في سراديبه او بين دشمه. لا عوائق او إطارات أو اكياس رمل. يتالف المخيم من اربعة شوارع رئيسية ترى الزفت في مواسم الانتخابات وتسكنها العائلات الاتية: غطاس، اندراوس، شاهين، الداموني، ريا، معوض، موسى، صندوقا، جبر، علاوي، الديك، زعرب، سروع، عبادو، اسبر وحداد. ويعيشون في منازل من طبقة واحدة او طبقتين تحافظ على لون الباطون القاتم. ومنهم من عمد الى إضافة الالوان الى الشرفة بعدما ارسل له ابنه بعض الاموال من المهجر.

منذ سنتين تقريبا، تفعّل عمل عدد من الجمعيات منها «هيئة الدعم» التي ساهمت في وضع شبابيك للمنازل بعد المعاينة. واليوم تؤمن الهيئة قروضاً ميسّرة لاهل المخيم من فلسطينيين ولبنانيين للقيام بمشاريع صغيرة كفتح متجر أو محل للحدادة والبويا مثلا.

ومن الجمعيات الناشطة في المخيم، جمعية «الرؤية العالمية» التي تؤمن دروساً في اللغتين الفرنسية والانكليزية فضلاً عن دروس في المعلوماتية. كما تنظم الجمعية رحلات دورية الى اماكن مقدّسة. التلامذة الذين يرفضون الكشف عن أسمائهم يحضرون الى مركز الجمعية بشكل دوري لمتابعة تحصيلهم العلمي. صغاراً وكباراً يبتعدون عن الشارع ويحاولون تحسين اوضاعهم الاجتماعية.

أما منظمة «كاريتاس» فتهتم بالمسنين وتؤمن لهم فسحة للالتقاء وشرب كوب من القهوة او الشاي وتبادل الاحاديث وتمضية بعض الأوقات المسلية. فجهّزت مركزها بطاولة الزهر



مخيم الضبية

وورق اللعب والداما والشطرنج.

منذ سنتين تقريبا، ساعدت المنظمة أهل المخيم في تجهيز مساكنهم بخزانات للمياه. بينما يساهم بيت الراهبات الصغيرات ايضاً في مساعدة أهل المخيم الذين يعانون من أوضاع اجتماعية صعبة. وتستقبل الراهبات الاولاد كل يوم سبت اسبوعياً من عمر ٣ الى ١٣ عاماً حيث تقدم لهم التعليم الديني، الى جانب الالعاب والتسلية.

الطبابة والاستشفاء أمران غير ميسرين أيضاً. فالعيادة التابعة للأونروا لا تستطيع تلبية حاجات المرضى. وهي تحصل على الادوية «الاولية» كالبانادول وغيره من عدد من البلدان العربية. أما مواعيد استقبال المرضى فهي يوما الثلاثاء والجمعة من كل اسبوع. مواعيد يرى اهل المخيم انها لا تلبي حاجات المرضى.

ويعتبر اهل المخيم أن الاونروا مقصّرة في حقهم. وهم مضطرون الى الانتقال الى مخيم برج البراجنة لإجراء العمليات الجراحية في مستشفى حيفا التي لا تستطيع بدورها تامين كل الحاجات. فينقل المريض الى مستشفى الساحل مثلا فيضطر للاستدانة و«الشحاذة» لتغطية التكاليف.

وللمياه في المخيم حكاية أخرى. فهي ملوثة وغير صالحة سوى للتنظيف. فيلجأ الاهالي إما الى تجميع الغالونات وتعبئتها في شركة مياه الضبية، أو شراء عبوات المياه المعدنية من الدكاكين، الامر غير الميسر للجميع.

يعطي مخيم الضبية «ما للدولة للدولة وما لله لله». فالأهالي يدفعون بدل اشتراك الماء والكهرباء للدولة اللبنانية. وبذلك يتساوى اللاجئ مع المواطن من دون زيادة ولا نقصان.

غبن آخر يعاني منه اهل المخيم على الصعيد التربوي. فلا مدارس في المخيم. والمدرسة الوحيدة التي كانت تابعة للبعثة البابوية اقفلت منذ سنوات بعدما تحوّلت في فترة الحرب الى مركز للقوات اللبنانية عرف بـ«ثكنة العنفوان». فيضطر أولاد المخيم اليوم للانتقال الى مدارس الاونروا في منطقة برج حمود حتى المرحلة المتوسطة. وبعدها يبدأ البحث عن مدارس أخرى لمتابعة التحصيل العلمي. وتكون الاستدانة غير الميسرة هي أحد الحلول.

ويوضح فيكتور، احد سكان المخيم، ان التيار الوطني الحر نظّم في العام الفائت دورة تعليمية مجانية لسكان المخيم استمرت ستة اشهر، أعطى فيها اساتذة التيار دروساً في مختلف المواد.

الغبن الذي يعانون منهم مقارنة مع المخيمات الأخرى يرى له البعض تفسيراً. «علينا فتح مكاتب لفصائل منظمة التحرير وحمل السلاح فنحصل على المساعدات التي تأتي باسمنا ولا تصلنا. لا نريد أي وجود مسلّح على أرض المخيم إلا القوى الأمنية اللبنانية. لا نريد العودة الى الماضي. بهدلونا وحبسونا وقتلوا بعضنا. نريد العيش بكرامة وبأمان».

اللافت ان أهالي المخيم لا يعيّدون ذكرى «يوم النكبة». فلا احتفالات ولا مسيرات وخطابات. «نسيوا القضية»، بحسب موسى، وهم يريدون الهوية اللبنانية. حصل معظمهم عليها عام ١٩٩٤. لكن من تبقى من الأهالي لم يحصلوا على الجنسية على الرغم من قيامهم بالاجراءات اللازمة ومتابعة القضية ودفع الاموال. لم تصدقْ الوعود ولم يستردوا أموالهم.

هو مخيم مختلف كلّياً عن المخيمات الأخرى. أهله يجمعون على رفض حمل السلاح. يريدون تطوير إمكاناتهم العلمية والاجتماعية لكنهم لا يحصلون على المساعدات اللازمة. قدّموا مشاريع تنموية عدة لكنها رفضت. مسيحيتهم لم تسهّل عليهم الوضع لانهم فلسطينيون. وفي المخيمات الأخرى يُرفضون لانهم مسيحيون. وبين سندان الهوية ومطرقة المذهب، يتعرضون باستمرار لمحاولات الإحراج من اجل الإخراج.

(غبريال مراد، «السفير»، ٢٠٠٧/٣/١٥)

عين الحلوة: عاصمة الشتات

في مخيم عين الحلوة في صيدا ثمة توازن رعب حقيقي بين الفصائل والقوى التي تتشكل منها خريطة «الاطر الثلاثية الابعاد».. لكن يبقى في كل «اطار» فصيل يلعب الدور «القطب» الأساسي او «بيضة القبان»، مثل حركة فتح في «اطار» منظمة التحرير الفلسطينية، وعصبة الانصار في «اطار» القوى الإسلامية، وحركة حماس في «اطار» قوى التحالف، ناهيك بالجيش الشعبي و«انصار اللـه».

وقد أدت الاعترافات المتبادلة بين الأطر الثلاثة بـ«توازن الرعب» في هذا المخيم، الى منع اي طرف اساسي من اطرافه من بسط سيطرته بالكامل على ساحة عين الحلوة .. الا في حال التحالف مع قوى اخرى تشكل «العصب» او «الرافعة».. عندها يمكن الحديث عن نوع من الحسم.

وتوازن الرعب في المخيم فرض نوعاً من التوازن في التمثيل الشعبي، لانه عند السؤال عن «نسبة تمثيل هذا الاطار في المخيم او ذاك وتوجهاته وتطلعاته» فان كافة المصادر تشير الى تقارب نسب التمثيل بين «اطار» منظمة التحرير و«اطار» القوى الاسلامية قياساً الى «فتح» من جهة والى «عصبة الانصار» من جهة ثانية، مع ان مصادر أخرى تعطي ارجحية في نسبة التمثيل والحشد والجمهور لحركة فتح وما تمثل تاريخيا في وجدان الجمهور الفلسطيني وعسكريا وشعبيا وتنظيميا، في حين مصادر اخرى تعطي ارجحية النسبة في التمثيل «لعصبة الانصار». الا انه ما من شك ان توازن الرعب يفرض تعايشا دائما في المخيم..

ما من شك ان المد الإسلامي المتشدد الذي تنامى خلال العقدين الاخيرين كان له الأثر الواضح والبيّن في مخيم عين الحلوة من خلال استقطاب جمهور معين بحد ذاته، ومن خلال رفع شعارات إسلامية واضحة جدا تظهر الانتماء والانحياز مباشرة الى قضايا الامة الاسلامية في مختلف الاقطار الاسلامية عالميا ومحليا او من خلال التعاطي اليومي في المخيم .. الا انه مع مرور الزمن بدأت الحركات الاسلامية في المخيم تندمج تدريجيا في اطار الحياة اليومية والهم اليومي والاجتماعي والسياسي للمخيم وقضيته المركزية فلسطين.

ومع ذلك فان خريطة القوى والفصائل الفلسطينية المسلحة في مخيم عين الحلوة تتنوع وتتوزع بين ثلاثة اطر تنظيمية هي منظمة التحرير الفلسطينية وتحالف القوى الفلسطينية والقوى الاسلامية. ويبرز من خارج هذه الاطر الثلاثة كل من الجيش الشعبي بقيادة العقيد منير المقدح وتنظيم انصار اللـه اضافة الى اللجان الشعبية الفلسطينية.

وفصائل منظمة التحرير تتشكل من حركة «فتح» والجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية وجبهة النضال وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة التحرير العربية وحزب الشعب و«فدا».

ويضم **تحالف القوى الفلسطينية**: حركة «حماس» وحركة الجهاد و«فتح الانتفاضة» والقيادة العامة والصاعقة وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال والحزب الشيوعي الثوري.

اما **القوى الاسلامية** فتضم بشكل أساسي عصبة الانصار والداعية الاسلامي في المخيم الشيخ جمال خطاب وغيره من رجال الدين والهيئات والمجموعات الاسلامية الاخرى.

بالنسبة لـ«**جند الشام**» فان تواجدها اصبح حاليا محصورا في ما تبقى في تعمير عين الحلوة خارج الشرعية اللبنانية، وبين



مخيم عين الحلوة



مدخل مخيم عين الحلوة في صيدا ـ لبنان

مخيم الطوارىء الذي تسيطر عليه «عصبة الانصار». وتضم «جند الشام» عناصر لبنانية وفلسطينية. وتتمتع عصبة الانصار بتاثير قوي على «جند الشام» و«تمون» على المنضوين في اطارها.

ويبرز من خارج هذه الاطر الثلاثة **الجيش الشعبي** الذي يشرف عليه العقيد منير المقدح. ومع انه يحمل لقب المشرف العام على ميليشيا «فتح» فانه يشكل اطارا خارج فتح، وكذلك الامر بالنسبة لتنظيم «انصار اللـه» الذي يقوده جمال سليمان ويلتقي انصار اللـه والجيش الشعبي في بعض الاجتماعات مع قوى التحالف للتنسيق او للتشاور في المواقف.

يعتبر مخيم عين الحلوة اكبر المخيمات في لبنان واكثرها تعقيدا من كافة النواحي، وله حيز واسع جدا في مختلف وسائل الاعلام المحلية والعربية والعالمية.

تاسس مخيم عين الحلوة مع التباشير الاولى لنكبة فلسطين وقدوم طلائع المهجرين الفلسطينيين الى لبنان عبر الحدود الجنوبية في عام النكبة ١٩٤٨. ومع مرور الايام ونزوح الفلسطينيين بالآلاف بدأت مطلع ١٩٥٠ مفوضية شؤون اللاجئين «الاونروا» التابعة للامم المتحدة باستئجار الاراضي في مختلف المناطق اللبنانية لتركيب خيم على شكل «مخيمات» لايواء اللاجئين الفلسطينيين ومن بينها مخيم عين الحلوة في صيدا. والدلائل تشير الى ان مخيم عين الحلوة تم بناؤه عام ١٩٥٠ واصبح حاليا من اكبر المخيمات الفلسطينية في لبنان على الاطلاق.

لا يوجد احصاء رسمي دقيق لعدد الفلسطينيين في مخيم عين الحلوة، لكن التقديرات تشير الى وجود ما بين ٦٥ الى ٧٥ الف نسمة يقيمون على مساحة تبلغ نحو كيلومتر مربع فقط، بحيث يشكل اكبر كثافة سكانية في اصغر مساحة من الارض. ولهذا السبب يطلق عليه «عاصمة الشتات الفلسطيني في لبنان».

اغلب سكان مخيم عين الحلوة من اللاجئين من عام ١٩٤٨ ومعظمهم من مناطق الجليل والجليل الاعلى في فلسطين، من اقضية عكا والناصرة وحيفا وصفد وطيطبة. والسكن الحالي في المخيم موزع ومفصل على اساس اسم القرية هناك في فلسطين. اما سكان المخيم من اللاجئين من عام ١٩٦٧ فعددهم ضئيل جدا وهؤلاء لم يتمكنوا من العودة الى غزة وغيرها حسب اتفاقية اوسلو في حينه رغم انجازهم كافة الاوراق والمستندات المطلوبة.

رب العمل الاول في مخيم عين الحلوة هو المنظمات والفصائل لان لا عمل في المخيم الا التفرغ.. والمخصص الشهري يتراوح ما بين ١٠٠ الف ليرة لبنانية الى ٢٠٠ الف للعنصر، وحسب الاقدمية والرتبة والتنظيم .. عدا رواتب الضباط والكوادر ومسؤولي القطاعات. ومع ذلك فان نسبة البطالة او البطالة المقنعة في المخيم وفق تقديرات اللجان الشعبية تشير الى انها تتجاوز ال٥٠ في المئة، واحيانا اكثر من ذلك، خاصة بعد انخفاض نسبة ومستوى التقديمات التي كانت الفصائل تمنحها للمنضوين في اطارها. ويعمل في «الاونروا» كمدرس او موظف إداري عدده محدود جدا قياسا الى عدد السكان. اما من يعمل خارج المخيم فمياوم وبشكل متقطع من الشهر في مهن عدة، حتى ان العمل الزراعي بات محدودا.

ولا شك ان ما تقدمه الاونروا للاجئين الفلسطينيين في مخيم عين الحلوة في مختلف المجالات يخفف من وطاة المعاناة، لكنه غير كاف بالمطلق، ويبقى ناقصا لان حاجات المخيم كثيرة وكبيرة ومتعددة ومتنوعة.

(محمد صالح، «السفير»، ٢٠/٢/٢٠٠٧)

الرشيدية: عاصمة القرار السياسي

في هذا المخيم لا أمن يعلو على أمن «فتح» التي تنشر عددا من الحواجز ومنها الحاجز الرئيسي عند مدخل المخيم على مقربة من حاجز للجيش اللبناني. المؤسسات الاجتماعية والتربوية الرياضية والصحية التابعة لفتح تتوزع في نواحي المخيم الى جانب مؤسسات اخرى تعود للجهاد الاسلامي وحماس والجبهتين الشعبية والديمقراطية، اضافة الى بعض المكاتب والمراكز التابعة الى عدد من الفصائل، وفي مساحات اخرى ترتفع صروح تربوية عصرية انشأتها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين «الانروا» تؤمن التعليم في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية الى جانبها عيادة طبية تقوم بعلاج اللاجئين الدور الذي تقوم به الانروا غير كاف ولا يرضي اللجان الشعبية المتابعة لملف الخدمات والبنية التحتية. توفر حركة فتح فرص عمل لاكثر من الف من محازبيها ومناصريها في المجالين العسكري والاداري، وقد عكست عملية عدم دفع الرواتب التي مضى عليها نحو ثمانية اشهر نفسها على مجمل الحياة المعيشية في المخيم الذي يعتاش غالبية سكانه على العمل «المياوم» في بساتين الحمضيات والموز وزراعة الخضار اضافة الى اعتماد عائلات كثيرة على تحويلات ابنائها في اوروبا.

الشوارع الرئيسية الفسيحة نسبيا في المخيم تعتبر مقبولة قياسا بباقي المخيمات، اما مياه الشفة فحالها ليس على ما يرام، كذلك حال الكهرباء والخدمات الاخرى.

الصراع السياسي داخل المخيم غير ظاهر بشكل كبير بين حركتي فتح وحماس لكنه موجود في الكسب السياسي واحيانا الخدماتي للمواطنين. غالبية القوى السياسية في المخيم الذي يسوده الامن المضبوط. ترتب ميزان القوى كما يلي: اولا فتح، ثم حماس، الجهاد الاسلامي. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. الجبهة الديموقراطية، ويليها وجود للقيادة العامة وجبهة التحرير وغيرها من القوى السياسية والمدنية.

لقد أنشأت حكومة الانتداب الفرنسي الجزء القديم من مخيم الرشيدية عام ١٩٣٦ لإقامة اللاجئين الارمن على ارض زراعية خصبة تابعة لخزينة الدولة اللبنانية، وتاسس كمخيم للاجئين الفلسطينيين مع بداية العام ١٩٥٠. وأنشأت الأونروا «المخيم الجديد» عام ١٩٦٣ للاجئي فلسطين الذين تم إخلاؤهم من مخيم «جورود» في بعلبك، والذين اتوا في الاساس من دير القاصي وعلما والقرى الاخرى في شمالي فلسطين. وتبلغ مساحته ٢٧٦٢٠٠ متر مربع. تبلغ نسبة العاطلين عن العمل في المخيم حوالى ٣٨ بالمئة من مجموع القوى العاملة من ذكور واناث، فيما يعمل في الزراعة النسبة الاكبر من اليد العاملة بأجر يتراوح بين عشرة الى خمسة عشر الف ليرة لبنانية يوميا، بينما لايتعدى العاملون المهنيون ١٥ بالمئة وفق ما تؤكده دراسة مفصلة عن احوال المخيم الذي يعد من اكبر مخيمات منطقة صور، وهو المخيم الاقرب جغرافيا الى فلسطين. وتبين الدراسة ان اكثر من ٦٦ بالمئة من سكان المخيم يعيشون تحت خط الفقر، يتلقى حوالى ٣٠٠٠ تلميذ وطالب تعليمهم في مدارس المخيم الاربع وهي الاقصى، والنقب، والقادسية ونبع العسل. ويوجد في المخيم مستشفى «بلسم» التابع لجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني اضافة الى عيادة طبية تابعة للانروا.

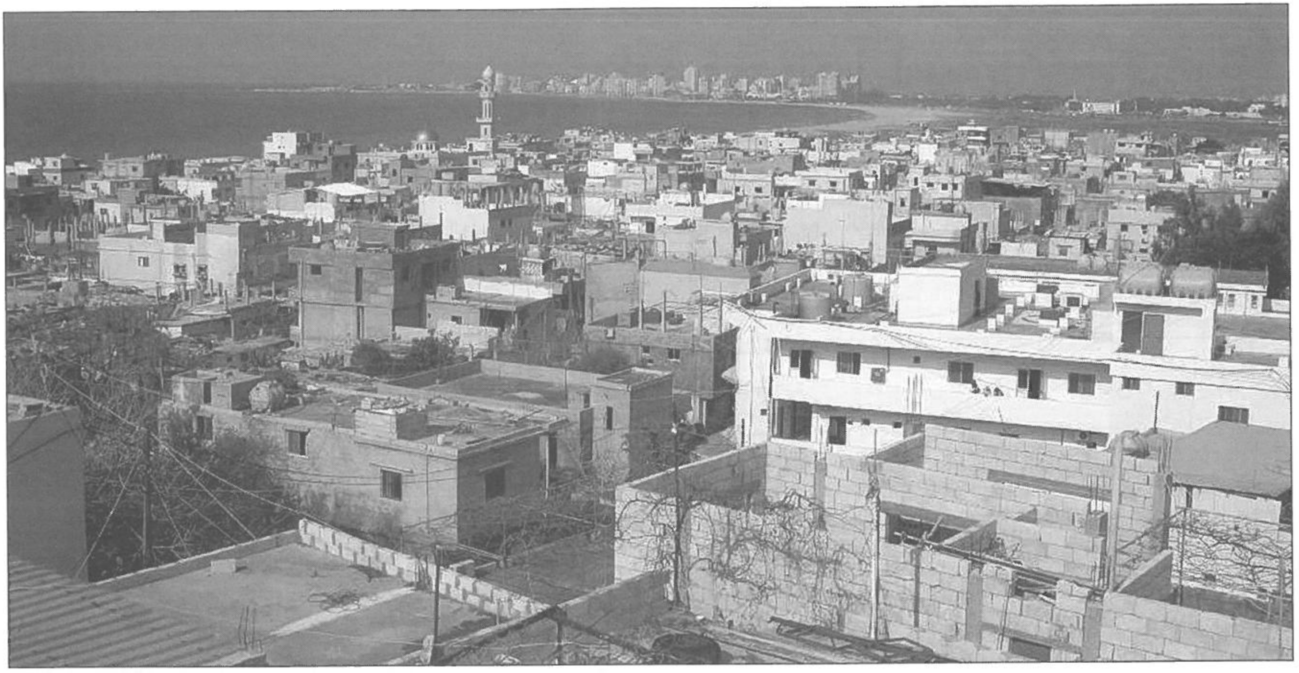
غالبية لاجئي المخيم من مناطق العام ١٩٤٨ من قرى ومدن شمال فلسطين: فارة، سحماتا، دير القاسي، نحفف، علما، ام الفرج، الغابسية، الشيخ داود.. وأبرز عائلات المخيم: الحاج وحمد والحسين (فارة)، قدورة ومرة وعامر(سحماتا)، معروف وظاهر وحمود (دير القاسي)، زمزم العريض وهويدي (أم الفرج)، شحرور وعجاوي (علما)الجمل وكنعان وسليمان (البصة).

ويعتبر عضو قيادة **حركة فتح** والمسؤول الاعلامي لها في الجنوب احسان الجمل ان المخيم **اصبح المرجع السياسي الاول وقبلة لكل القوى بحكم وجود مرجعية منظمة التحرير المتمثلة بامين سر المنظمة في لبنان سلطان ابو العينين**، ويشير الى ان المخيم يتمتع بهدوء امني وعدم ايوائه للمرتكبين والفارين من وجه العدالة اللبنانية.

يضيف ان حركة فتح تعمل على استيعاب كل القوى السياسية بالمعنى الايجابي وحتى مع المتخاصمة سياسيا، وهي لا تزال الرقم الصعب والقوة المسؤولة التي تقود نضال الشعب الفلسطيني وتامين احتياجاته رغم الازمة التي نعيشها، لافتا الى ان المخيم يشكل مساحة واسعة من الحرية والعمل لمختلف القوى والفصائل. ويؤكد الجمل عدم وجود مشاحنات مع حركة حماس في المخيم مع التسليم بانعكاس ما يحصل في داخل فلسطين على اوضاع اللاجئين، مشددا على وجود الخطوط الحمر المتمثلة في عدم نقل ما يحدث في فلسطين الى ساحات لبنان والعمل على تحصين الوحدة الوطنية، واكد الجمل بالمقابل على احترام سيادة قانون الدولة اللبنانية المضيفة للاجئين، مطالبا في الوقت عينه بمواصلة الحوار اللبناني الفلسطيني واعطاء الحقوق المدنية للفلسطينيين. وقال ان السؤال الذي يجب ان يطرح ليس الفلسطينيين مع من في لبنان، بل من مع الفلسطينيين في قضيتهم، مؤكدا بان السلاح الموجود في المخيم هو سلاح فردي وخفيف.

يسلم مسؤول **حركة حماس** في الرشيدية الحاج علي مرة بقوة فتح الاولى في المخيم، ويلفت ايضا الى تنامي قوة حماس في صفوف الجماهير الفلسطينية ،ويشير الى عدم اي وجود مسلح لحماس في المخيم وكذلك عدم فتح اي مركز سياسي بحيث تكتفي بمركز في مخيم البص، مؤكدا وجود روضة اطفال ونادي الاصلاح التابعين لحماس في المخيم اضافة الى تقاطعها مع مؤسسات دينية واجتماعية اخرى.

ويؤكد مرة بان العلاقة السياسية مقطوعة كليا في هذه الفترة



جانب من مخيم الرشيدية وتبدو مدينة صور

مع فتح ولكنها قائمة بشكل طبيعي مع كل القوى سواء في منظمة التحرير ام خارجها. يتابع مرة «اننا نتجنب كل الصراعات ونعمل على وادها وخصوصا مع فتح» وفيما لم يسجل اعتراضه على اللجنة الشعبية التي تسيطر عليها عمليا حركة فتح شدد على اهمية الاهتمام بشؤون وشجون المخيم وخاصة مسالة معالجة موضوع الكهرباء وغيرها من القضايا الحياتية.

اما مسؤول **حركة الجهاد الاسلامي** في منطقة صور ابو سامر فيؤكد ان الحركة على تواصل مع كافة القوى وتجري اتصالات ولقاءات دائمة مع امين سر حركة فتح سلطان ابو العينين والعمل على رأب اي صدع وتنفيس الاحتقان في المخيم وغيره من المخيمات. ويقول «ان علاقاتنا مع باقي القوى لا يشوبها اي شائبة. نختلف في السياسة وانما هناك خط احمر في الخروج عن هذا الاطار، وفي موضوع الخدمات ثمة تقصير واضح للانروا وعلى كافة المستويات».

مسؤول **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين** في منطقة صور ابو عبد الراشدي يؤكد بأن اوضاع المخيم الامنية والسياسية هادئة ومريحة، وان العلاقات السياسية مع كافة القوى في المخيم وبما فيها حركة فتح جيدة. وقال: نحن نعمل من اجل الصالح العام ووحدة القوى وضرورة ابعاد الخلافات والصراعات عن مخيمات اللاجئين.

ويشاطر الراشدي مسؤولي القوى السياسية والشعبية حول ضالة تقديمات الانروا في الوقت الذي تزداد فيه احتياجات الفلسطينيين الصحية والتربوية والخدماتية، كما يشير الى تجميد عضوية ممثلي الجبهة في اللجنة الشعبية بسبب الية عمل اللجان والمزاجية في العمل.

بدوره مسؤول **الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين** في المخيم سمير الاسمر يشير الى تاثر الاوضاع المعيشية في الرشيدية نتيجة عدم دفع منظمة التحرير رواتب العاملين لديها منذ اشهر وارتفاع نسبة البطالة في صفوف العمال ويقول ان جميع القوى في المخيم تمارس عملها السياسي بشكل طبيعي، ويسجل الاسمر عددا من الملاحظات على اللجنة الشعبية والتي اوقفت الجبهة مشاركتها فيها منذ اكثر من سنة وذلك بسبب ما وصفه هيمنة فتح على عملها وقرارها.

أمين سر اللجنة الشعبية في مخيم الرشيدية جمال سليمان يعدد سيلا من المطالب والاحتياجات الضرورية للمخيم وفي مقدمها تنظيم وضع الكهرباء وتزويد المخيم بمحولات كهربائية جديدة ومعالجة نقاط الخلل في مشروع مياه الشفة الذي نفذته الانروا من خلال شركة الدنش قبل اكثر من عامين، حيث ان نسبة كبيرة من سكان المخيم وخاصة المخيم الجديد والقاطنين في الطوابق العليا لا تصلهم المياه على الرغم من تمديد الشبكة الجديدة.

ويقول ان شبكة الطرق كانت سيئة جدا وقد جرى تعبيد الخطوط الرئيسية منها على نفقة منظمة التحرير، اما الشوارع الداخلية فتطوف بالمياه التي تدخل منازل الاهالي في فصل الشتاء. واكد سليمان ان وكالة الانروا لا تقوم بتلبية الاحتياجات كما يجب في مجالات الصحة واعادة بناء وتاهيل المنازل التي اصيبت في مراحل مختلفة من الاعتداءات الاسرائيلية والحروب الاخرى، مؤكدا بان اموال الانروا تذهب بمعظمها الى الاداريين والموظفين وليس الى الشعب الفلسطيني، وتحدث في الوقت ذاته عن مباشرة الانروا ببناء وترميم عدد من المنازل في المخيم الذي يمنع ادخال مواد البناء اليه الا وفق تراخيص مسبقة من الجهات اللبنانية. كاشفا عن ارتفاع عدد المصابين بامراض السرطان والتلاسيميا في المخيم نتيجة الاوضاع البيئية السيئة.

(حسين سعد، «السفير»، ٢٠٠٧/٢/٢١)

البارد: تجارة كانت مزدهرة وهواجس أمنية..

تمتزج الهموم وتتعاظم المشاكل هذه الأيام عند أبناء مخيم البارد الذين بدأوا يستشعرون حجم المخاطر التي تتهدد مستقبلهم على المستويين الأمني والاقتصادي، خصوصاً بعد التطورات الأمنية التي شهدها المخيم قبل فترة والمتمثلة بسيطرة حركة «فتح الإسلام» على مكاتب ومواقع فتح الانتفاضة وما رافق ذلك من إجراءات أمنية مشددة يتخذها الجيش اللبناني منذ ذلك الحين عند المداخل الرئيسية للمخيم في سابقة أرخت بظلالها على الوضع المتردي أصلاً داخل المخيم، وطرحت علامات استفهام واستفسارات تحمل في طياتها مدلولات سياسية بالغة الأهمية تتجاوز في بعدها الإطار الجغرافي الضيق لهذا المخيم إلى ما هو محلي ودولي.

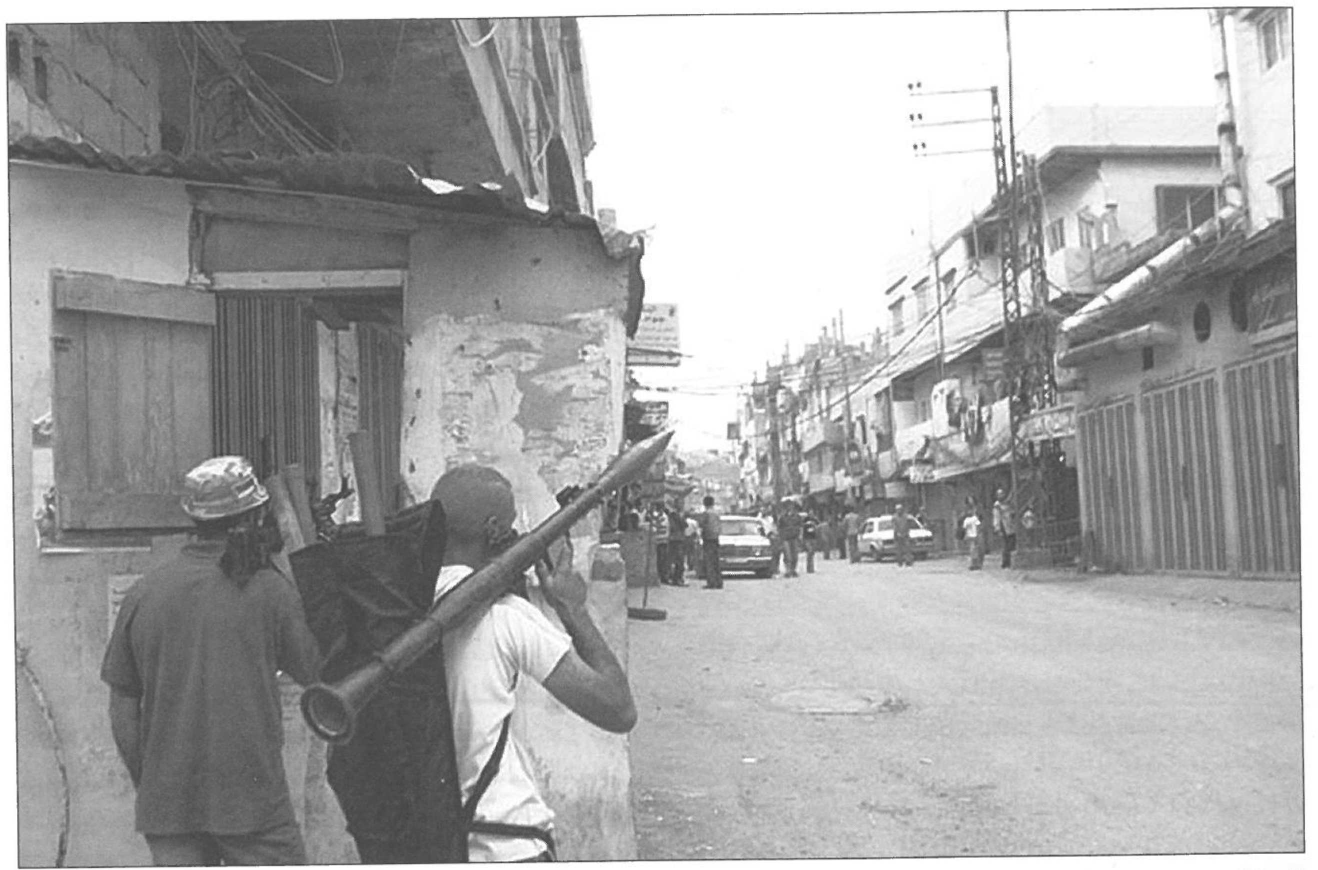
فالطابع التجاري الذي صبغ به مخيم البارد لفترة طويلة من الزمن لا يخفي حقيقة الوضع المأساوي الذي تعاني منه الشريحة الاكبر من سكانه والتي يعيش قسم منها على حافة الفقر نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية وانعدام فرص العمل في بيئة يعمل الغالبية من ابنائها في الزراعة والبناء والمهن الحرة، الامر الذي تسبب في تدني فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى ال ٥٠ في المئة بحسب آخر الاحصاءات، وهي ارقام مرشحة للتزايد نظراً للارتفاع اللافت في عدد السكان وغياب أي امل في المرحلة الراهنة في وضع حد لهذه المعضلة، أضف إلى ذلك الإشكال الأمني الأخير التي شهده المخيم والحملة السياسية المنظمة التي شنت على المخيم باعتباره وكراً لتنظيم القاعدة وهو ما أثر سلباً على وضع المخيم والقاطنين فيه على حد سواء ووضعهم على مفترق طرق سيحتاج عبوره تأنياً في الخطوات ودقة ناهية في الحسابات وقراءة المتغيرات السياسية المحلية والدولية.

ويمكن القول ان هذه التغيرات السياسية الاقتصادية التي طرأت على المخيم مؤخراً وما رافقها من تراجع في مستوى الخدمات والتقديمات الاجتماعية والإنمائية من قبل الاونروا ساهمت مجتمعة في تأزم الاوضاع المعيشية وتدهور الاوضاع داخل المخيم، وهي مسائل تتصدر في الوقت الراهن سلم الاولويات بالنسبة لأبناء المخيم والقيمين عليه في آن معاً، نظراً لتأثيراتها المباشرة اجتماعياً وانعكاساتها المستقبلية سياسياً وأمنياً، خصوصاً أن مخيم البارد وعلى عكس بقية المخيمات يعيش نسبياً حالة فراغ أمني بسبب فشل، او إفشال، جهود القيادات والفصائل الموجودة على الساحة في الوصول إلى صيغة مشتركة لتشكيل إطار أمني يتولى ضمناً الحفاظ على الامن وذلك لأسباب عديدة منها ما هو داخلي ويتعلق مباشرة بالخلافات بين الفصائل الفلسطينية ومنها ما هو سياسي ويصب في خانة المنفعة لبعض القوى السياسية اللبنانية التي تستفيد من اعمال التهريب عبر شاطىء المخيم، والتي وان شهدت تراجعاً ملحوظاً في الاونة الاخيرة إلا انها ما تزال تجري بين فترة واخرى، وقد يكون هذا الأمر واحداً من الدوافع المباشرة التي حملت قيادة الجيش اللبناني على فرض طوق أمني مشدد حول المخيم.

فقد استطاع ابناء البارد البالغ عددهم نحو ٣٥ الف نسمة التوفيق نسبياً بين التجارة وعملهم السياسي والتنظيمي، فلا فلسطين غابت عن بالهم ولا هم اهملوا لقمة عيش ابنائهم ولهذه الغاية انشأوا سوقاً تجارياً اضحى في فترة وجيزة من الزمن مقصداً للتجار والمستهلكين الشماليين والسوريين، مستفيدين من الموقع الجغرافي الهام الذي يحتله مخيمهم كنقطة وصل تربط مدينة طرابلس مع قضاء عكار والحدود الشمالية مع سوريا، فعملوا على استثمار كل طاقاتهم وقدراتهم المالية في تدعيم تجارتهم وتنشيط هذا السوق الذي احتل في حينها موقعاً متقدماً ومنافساً لبقية الأسواق حيث تجاوز عدد المحال والمؤسسات التجارية فيه ال ٢٠٠ تعرض مختلف انواع السلع والمنتجات، وتوفر فرص عمل لمئات العمال من ابناء البارد، الذين بات معظمهم ومنذ افتتاح اوتوستراد المنية العبدة الدولي عاطلين عن العمل نظراً لانحسار الحركة وتحولها باتجاه الاوتوستراد، وان كان عدد من هؤلاء التجار انتقل بتجارته الى الاوتوستراد للحفاظ على مصدر معيشته، إلا ان ذلك لم يعوض الخسارة الكبيرة التي مني بها سكان المخيم.

ومما زاد في الطين بلة بالنسبة للبعض تراجع اعمال التهريب عبر البحر. وبالرغم من النظرة السلبية لأعمال التهريب بالنسبة للكثيرين من أبناء المخيم، إلا انه عملياً كان يوفر فرص عمل لشريحة كانت تستفيد من اعمال نقل البضائع من وإلى المراكب في حين كانت حصة الاسد تصب في خانة تجار لبنانيين وفلسطينيين « نافذين » استغلوا مواقعهم وعملوا على تسهيل اعمال التهريب حتى باتت سمة تلتصق بالمخيم ويتحمل ابناؤه تبعاتها.

يقع مخيم البارد على بعد ١٥ كلم شمال مدينة طرابلس. تم انشاؤه عام ١٩٤٩ على مسافة تبلغ نحو ٢ كلم مربع ويتحدر غالبية ابنائه من شمال فلسطين، وهو يضم ١٤ روضة وعشر مدارس ويبلغ المعدل الوسطي للطلاب في الصف الواحد نحو ٤٤ طالبا ويوجد فيه معهد مهني واحد ويتم تمويله عن طريق منظمات غير حكومية، في حين يبلغ عدد المستوصفات عشرة



اشتباكات بين «فتح» وحركة «فتح الاسلام»

ويفتقر إلى مستشفى.

يشرح مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الشمال ابو جابر أوضاع المخيم فيقول: «نحن في الشمال كباقي الفلسطينيين في لبنان نعاني اوضاعاً مأساوية، نتيجة حرماننا من ابسط الحقوق المدنية والاجتماعية بفعل القوانين الجائرة المفروضة من الدولة اللبنانية بحجة عدم التوطين، وهذا عذر اقبح من ذنب ان نبقى في اجواء غير انسانية كي نتذكر وطننا، ففلسطين تعيش في وجداننا، ولو اسكنونا في قصور فهي لن تبدد حلمنا بالعودة، وعلى الجميع ان يدرك ذلك ولا يزايد علينا احد بهذا الموضوع، ويعمل تحت هذا الغطاء على حرماننا من حقوقنا ومنها قانون العمل والتملك الذي نضعه برسم المعنيين وان كنا نعاني في الاصل من ضعف التمثيل الفلسطيني المعول عليه في مناقشة مثل تلك الامور، ونأمل ان يتم في الوقت القريب تشكيل وفد يأخذ على عاتقه البحث في هذه الامور بمعزل عن باقي القضايا ونخص بذلك موضوع السلاح خارج وداخل المخيمات لانه من غير المنطق ان يتم مفاوضتنا على هذا الامر مقابل حقوقنا الانسانية، لذلك نطالب الاخوة اللبنانيين ببذل ما بوسعهم للوصول الى صيغة تحفظ الحقوق بما يسهم في تدعيم نضال شعبنا لحين العودة».

ورداً على سؤال قال: «نحن لا نستطيع أن نمنع الدولة اللبنانية من أن تفرض سلطتها على أرضها وان تطبق القانون بحق المخالفين، ولكننا في الوقت نفسه نرى في هذه الاجراءات وبالطريقة التي تمت بها عقاباً جماعياً لأبناء المخيم تركت آثاراً سلبية في النفوس وعلى الوضع الاقتصادي الذي شل بسبب تلك الاجراءات نتيجة عزوف المستهلكين اللبنانيين من قرى وبلدات عكار عن دخول المخيم بسبب شدة الاجراءات الأمنية وهذا ما أدى إلى انحسار الحركة الاقتصادية وإلى تضرر التجار الذين يعتمدون بالدرجة الاولى على أبناء تلك القرى والبلدات».

وحول الاسباب والدوافع من تلك الاجراءات قال: «في السابق كنا نبلغ عن أي إجراء وكان يتم التنسيق معنا، أما اليوم فلم يتم التنسيق معنا في قيادة المقاومة ونسمع أن الاجراءات هدفها منع دخول وخروج السلاح والمسلحين وتحديداً عناصر فتح الاسلام، وبغض النظر عن صحة تلك الأقاويل، فنحن عند موقفنا الرافض لأن تتحول مخيماتنا إلى بؤر أمنية وملاذ للفارين ولكن بالمقابل نحن ضد ان تتم معالجة الملف الفلسطيني من زاوية أمنية فهذا الملف يجب ان يعالج برمته للوصول إلى حل مقنع للجميع».

من جهته مسؤول العلاقات السياسية في حركة حماس في الشمال ابو ربيع شهابي رأى ان الحوار بين اللبنانيين والفلسطينيين هو المدخل الرئيسي لمعالجة كافة الامور العالقة بين الجانبين، وقال: «نحن في الشمال كسائر ابناء مخيمات لبنان همومنا وهواجسنا واحدة، فالفلسطيني رافض للتوطين ومتمسك

بحق العودة وهذه من المسلمات بالنسبة لنا، ولكننا في الوقت نفسه نعاني ظروفاً اقتصادية واجتماعية صعبة، واي حوار يجب ان يأخذ بعين الاعتبار هذه المسائل ولا يتحول التركيز فقط على الجانب الامني، هناك بوادر إيجابية ووعود من الحكومة اللبنانية وكل ما هو مطلوب الالتزام به فهي الطريق الانسب كونها ستعزز الثقة بين الجانبين وتعيد بناء الجسور، وهذا لا يتم إلا بالحوار الجاد على اسس وثوابت تحفظ الحقوق والواجبات الامر الذي من شأنه ان يبدد الهواجس ويساعد شعبنا على مواصلة نضاله في ظل الظروف الصعبة والضغوط التي يتعرض لها».

وأضاف: «هناك مشاكل جديدة طفحت على السطح مؤخراً وتتعلق بالوضع الامني داخل مخيم البارد، نأمل من الجيش اللبناني الذي نقدر دوره الوطني وحرصه على الحفاظ على الامن ان يأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي للمخيم، الذي بدأ يتأثر بسبب الاجراءات الامنية نتيجة انحسار حركة التجار والمستهلكين اللبنانيين، وهذا الامر سيفاقم من معاناة ابناء المخيم».

مسؤول منطقة الشمال في حركة فتح العميد بلال اصلان قال: «هناك مواضيع كثيرة نعاني منها كفلسطينيين في لبنان ويجب ان تطرح بمجملها على طاولة البحث ليصار إلى معالجتها بالطرق الملائمة والتي تتناسب مع المصلحة العامة للشعبين، فنحن ضيوف علينا واجبات ولنا حقوق، وان محاولة ربط مطالبنا الإنسانية بموضوع السلاح بداية خاطئة ونأمل ان يتم الفصل بينهما، لان السلاح موضوع سياسي ويجب معالجته من هذا الجانب، كما ان لنا حقوقاً سياسية ويجب معاملتنا على هذا الاساس وليس من جوانب امنية تعرقل ولا تخدم في تعزيز العلاقات التي نتمناها ان تكون في احسن حالتها وان يتم الحوار على اساسها بين الجانب اللبناني والفلسطيني، فلا يخفى على احد حجم المعاناة التي نعيشها في المخيمات وتحديداً في مخيم البارد الذي يعاني أبناؤه هذه الأيام مشاكل اقتصادية بسبب انعدام فرص العمل وغياب الدعم، فضلاً عن الاجراءات الامنية الأخيرة التي ساهمت في تأزيم الوضع الاقتصادي على الرغم من اهميتها كونها تصب في خدمة مصلحة الشعبين، إلا اننا بدأنا نسمع صراخ التجار واصحاب المحال التجارية، ونتمنى من الجيش اللبناني ان يخفف من تلك الاجراءات لتسهيل العملية الاقتصادية التي تأثرت بشكل كبير بسبب عزوف قسم كبير من ابناء عكار عن دخول المخيم والتبضع منه كما جرت العادة، كما نأمل من الحكومة ان تبادر إلى اتخاذ إجراءات عملانية ترفع الحرمان والاهمال عن مخيماتنا وتعيد النظر بكافة القوانين التي تنتقص من حق شعبنا وفي مقدمتها حقه بالتملك والعمل».

(عمر ابراهيم، «السفير»، ٢٢/٢/٢٠٠٧)



دخان يتصاعد من مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين جراء الاشتباكات بين الجيش اللبناني وحركة «فتح الاسلام»

البداوي: سجن كبير للبطالة... وحيوية سياسية لافتة

شكل مخيم البداوي مركزاً لاستقطاب الحركة السياسية والشعبية للاجئين الفلسطينيين في الشمال، وغدا مع مرور الزمن الساحة المتفاعلة امام التطورات والاحداث التي تشهدها الساحتان اللبنانية والفلسطينية، حيث لا تكاد تمر مناسبة دون ان يرافقها تحرك ما على الارض، ما ميز هذا المخيم وجعله القبلة التي تتوجه إليها الأنظار، وذلك لاعتبارات عديدة قد يكون ابرزها وجود غالبية قيادات الفصائل والتنظيمات الفلسطينية في الشمال داخله.

ميزة تضاف إليها ميزات أخرى يفاخر بها سكان هذا المخيم وهي تسجل في خانة الايجابيات لقياداته التي استطاعت منذ عام ١٩٨٢ (بعد معارك ابو عمار) ورغم التباينات السياسية ان تحافظ على افضل العلاقات في ما بينها حتى في أحلك الظروف الامر الذي انعكس ايجاباً على الوضع الامني والذي يعتبر مستقراً إلى حد كبير مقارنة بباقي المخيمات، ما اسهم في تهيئة الاوضاع وخلق جو من التآخي بين ابناء المخيم استثمروه في علاقاتهم وحتى لحظة اختلافهم.

فالمخيم الملاصق لمدينة طرابلس من الجهة الشمالية، وضع اول اساس فيه عام ١٩٥٧ على ارض تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص اللبناني، وتبلغ مساحتها نحو ٢٠٠ دونم وهي مؤجرة لصالح الاونروا، وحسب آخر الاحصائيات فإن عدد المقيمين داخل المخيم من الفلسطينيين يتجاوز ١٧ الف نسمة يتحدرون من مدن وقرى شمال فلسطين المحتلة وتحديداً: الجليل، عكا، صفد، يافا، سطورية وسعسع، وهم بمعظمهم من اللاجئين الذين نزحوا في العام ١٩٤٨ مع وجود عدد ضئيل من لاجئي ١٩٥٠ ومن الفلسطينيين الذين اضطروا خلال الحرب الاهلية اللبنانية والاجتياح الاسرائيلي إلى ترك مخيماتهم في بيروت والجنوب والنزوح باتجاه مخيمات الشمال، الامر الذي زاد من الاعباء الاقتصادية والاجتماعية التي يرزح تحتها المخيم ويئن من وطأتها سكانه، الذين تتجاوز نسبة البطالة بين صفوفهم ٦٠ في المئة بحسب احصاءات اللجان الشعبية.

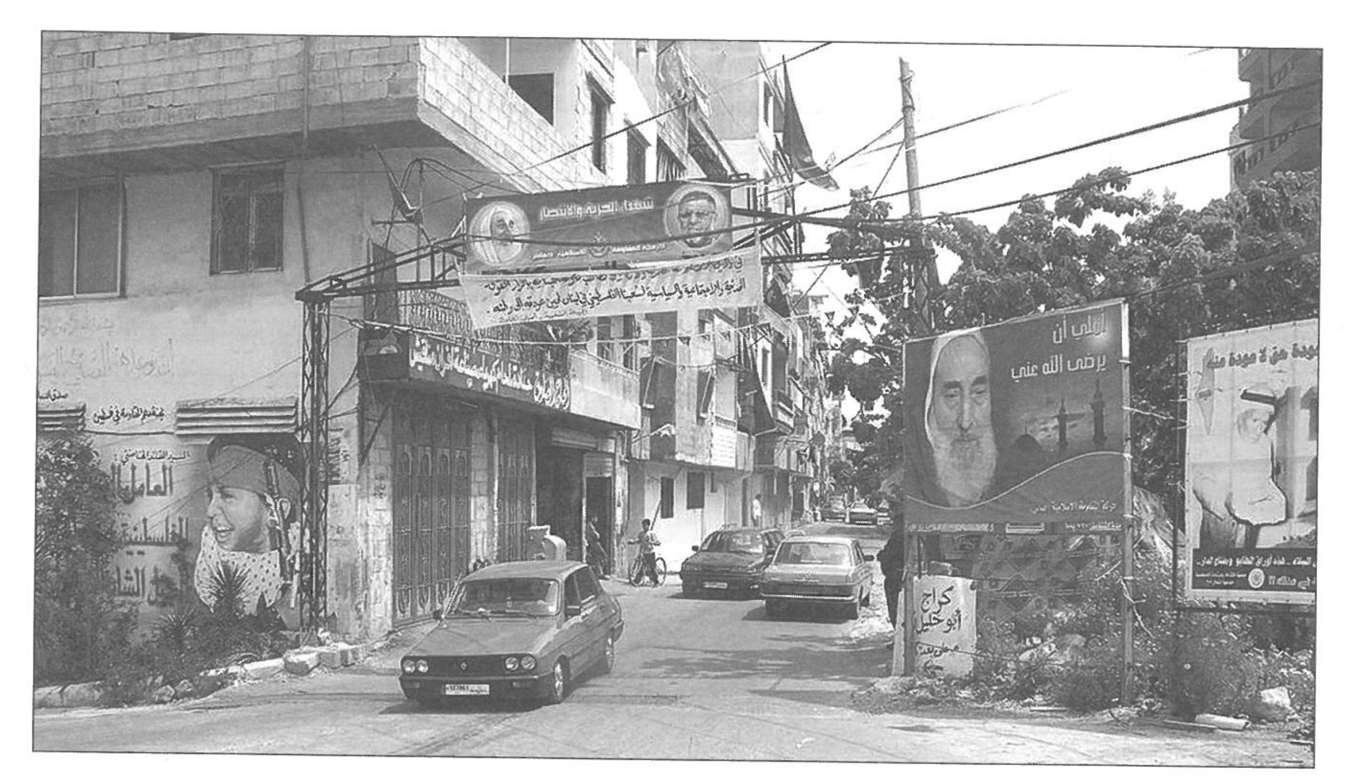
فمخيم البداوي وحسب الموقع الجغرافي له منغلق نوعاً ما على محيطه، حيث لا يمر به إلا من يقصده من غير سكانه، وبالتالي فإن فرص إقامة مشاريع او ما شابهها من مؤسسات او محال تجارية لم تكن بالأمر المجدي على غرار مخيم البارد الذي استفاد ابناؤه فترة طويلة من الزمن من وجود الطريق الرئيسية والوحيدة التي تربط عكار والحدود الشمالية مع سوريا بمدينة طرابلس.

فالداخل إلى مخيم البداوي اول ما تشده خلال تجواله في أرجائه كثرة الصور والمجسمات والشعارات التي تنتشر بشكل كثيف على الجدران وعلى واجهات المباني والمحال التجارية وهي نتاج عمل دؤوب قامت به مجموعة من الفنانين المحليين وغيرهم من لبنان وايران، ما يعطي صورة إضافية على حجم التفاعل والتواصل القائمين مع القضية، والتي تكاد تكون الخبز اليومي لسكانه في ظل انعدام فرص العمل للحصول على رغيف الخبز، في بيئة يعمل غالبية ابنائها في البناء والمهن الفنية (ميكانيك وحدادة ودهان سيارات) وغيرها من المهن اليدوية التي واجهت خلال العقود الماضية منافسة من قبل اليد العاملة السورية ما تسبب بحرمان المئات من العمال وفقدانهم لفرص العمل، وهو ما دفع بالكثيرين منهم إلى الهجرة باتجاه الدول الاوروبية والخليج العربي وإلى اي مكان بحثاً عن فرصة عمل تقيهم ذل السؤال.

واقع يجعل مخيم البداوي على الرغم من الميزات التي يتمتع بها والهدوء الامني الذي ينعم به سجناً كبيراً لابنائه، نظراً لضآلة فرص العمل وانعدام الخدمات والتقديمات من جانب الاونروا، والتي اخذت تتقلص تدريجياً في الآونة الأخيرة ووصلت الى حدودها الدنيا، وتحديداً في ما يتعلق بالجانبين الطبي والتربوي.

فهناك مشفى واحد في البداوي (الهلال الاحمر الفلسطيني) وهو بإمكاناته المتواضعة لا يستقبل الحالات السريرية وجل ما يقدمه معاينات طبية للمرضى لا تفي بالغرض المطلوب في الاوقات الحرجة، إضافة إلى وجود بعض المستوصفات وعيادات الاونروا وحالها لا تختلف كثيراً عن حال المشفى. اما في موضوع التربية فالمشكلة تكمن في عدم وجود مقاعد دراسية لكافة الطلاب الذين يتم تقسيمهم الى دوامين قبل الظهر وبعده، وهم يتوزعون على ٧ مدارس تابعة للانروا ويضم كل فصل في احسن الاحوال نحو ٥٠ طالباً.

هذا التراجع في خدمات الاونروا انسحب في الفترة الاخيرة على مجمل الامور من الدواء إلى المواد الغذائية (الاعاشة) حيث اوقفت الاونروا منذ فترة تقديم حصة الطحين للمستفيدين وتكتفي حالياً بتقديم بعض المواد الغذائية في حالات العوز الشديد وتشمل العائلات الفاقدة لمعيلها، ولا يعوض هذا النقص تقديمات الفصائل والتنظيمات التي يعاني غالبيتها من مشاكل مالية وحتى الميسورة منها (المنضوية في منظمة التحرير) فتقديماتها غالباً ما تكون حصراً بعناصرها ومناصريها حيث ان عدد المستفدين من التنظيمات مالياً ضئيل جداً قياساً بعدد السكان او المحتاجين، باستثناء حركة فتح التي ما تزال توفر الرواتب لعدد كبير من المتفرغين عندها، وهذا ما يساعدها لكي تحتل موقعاً متقدماً في التوزيع السياسي للقوى داخل المخيم تليها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، والاحزاب والحركات الاسلامية التي بدأت



مخيم البداوي

تنشط في السنوات الاخيرة ومعها فصائل المقاومة الفلسطينية، القيادة العامة وفتح الانتفاضة والصاعقة وغيرها.

مسؤول فتح الانتفاضة في الشمال ابو ياسر اوضح «ان الفلسطينيين في الشمال جزء من النسيج اللبناني وهم في تعاملهم على مدى السنوات استطاعوا ان يبنوا افضل العلاقات مع محيطهم اللبناني ومع مؤسساته، وتحديداً في مخيم البداوي، حيث هناك تنسيق بين اللجان الامنية والقوى الامنية اللبنانية وقد اسفر مراراً عن تسليم مطلوبين لجأوا في ظروف معينة الى المخيم، هذا التعاون وللأسف لم يسهم في تحسين صورة المخيم الذي ينظر اليه ونتيجة التوجه السياسي عند البعض على انه بؤرة امنية، وهذا الامر يعمق من شعور الغبن والاستياء عند ابناء المخيم».

عضو اللجنة المركزية للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين اركان بدر قال: «ان الفلسطينيين عامة وأبناء مخيمات الشمال خاصة مع لبنان ومع احكام السيادة والقانون اللبناني ومع سلمه الأهلي واستقراره ووحدته ومقاومته للإحتلال، ويريدون كل لبنان معهم ومع حقوقهم الانسانية تدعيماً لنضالهم».

وأضاف: «ان اللاجئين الفلسطينيين في الشمال الذين يعانون الأمرين من جراء الحرمان والاهمال الذي يحيطهم من كل الجوانب، يتمنون ان يتم التعاطي مع الملف الفلسطيني كرزمة واحدة سياسياً واجتماعياً وانسانياً وليس امنياً فقط وبعيداً عن املاءات القرار ١٥٥٩ الذي يتعامل مع اللاجئين باعتبارهم ميلشيات، وفي هذا الاطار تبرز اهمية اصدار تشريعات قانونية تضمن للشعب الفلسطيني الحق الثابت بالتملك والعمل، إلى جانب شمولهم قانون العفو العام بإلغاء كافة الاحكام القضائية ومعالجة مشكلة اللاجئين الذين لا يملكون اوراقاً ثبوتية والتوقف عن شطب قيود عشرات آلاف الفلسطينيين من سجلات مديرية شؤون اللاجئين».

مسؤول العلاقات السياسية للقيادة العامة في الشمال ابو عدنان عودة رأى «أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها ابناء المخيم ناتجة عن القوانين والتشريعات غير العادلة المفروضة عليهم، فضلاً عن غياب المرجعية الرسمية المخولة متابعة قضايا ومشاكل اللاجئين، مما يتسبب بتفاقم الأزمة خصوصاً عند جيل الشباب الذي بات يشعر نفسه محاصراً بعدما انتزعت منه كافة حقوقه المدنية المتعلقة بحقه في العمل والتملك مما يدفعه للهجرة او الاعتكاف في بيئة تتزايد فيها تدريجياً نسبة البطالة مع ما يعني ذلك من مخاطر على الوضع الاجتماعي المتهالك لأبناء مخيم البداوي الذي يعيش قسم من ابنائه تحت حافة الفقر».

وحول الوضع الأمني داخل البداوي قال: «لقد نجحنا في البداوي كفصائل وقوى فلسطينية في وضع إطار مهمته الحفاظ على الامن الداخلي والتنسيق مع الجانب اللبناني في المسائل والقضايا الجنائية، ولا نجد حرجاً في ذلك لأننا نحافظ على الامن الفلسطيني واللبناني، لذلك الحديث دائماً عن بؤر أمنية فيه الكثير من التجني فالكل يعلم اننا حريصون على الامن اللبناني ولا نرضى بأن تستخدم مخيماتنا لزعزعة الاستقرار في لبنان».

(عمر ابراهيم، «السفير»، ٢٠٠٧/٣/٢)

برج البراجنة: القلوب على فلسطين والمقاومة

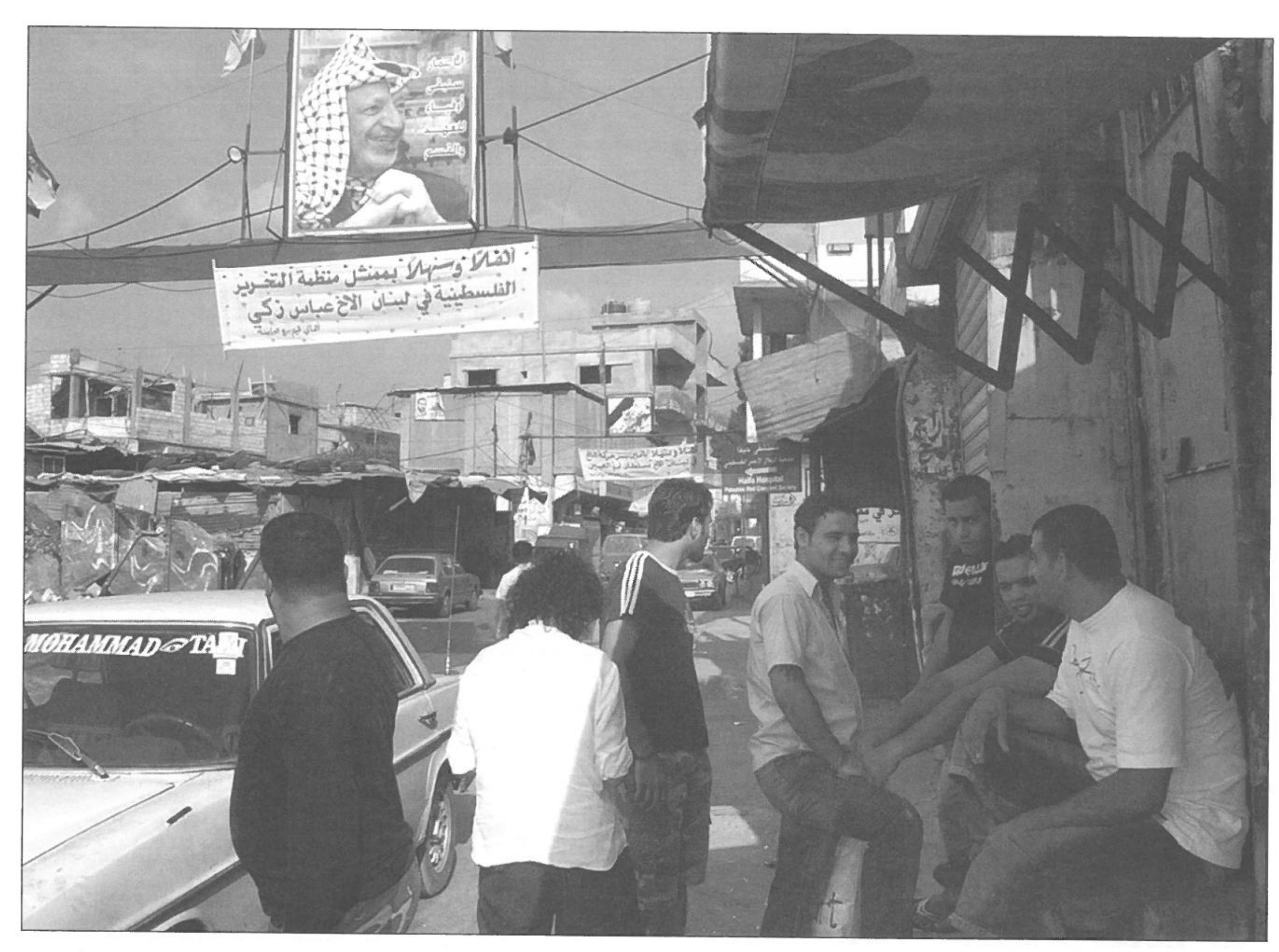
على مدخل مخيم برج البراجنة طريق رئيسي طويل ومتعرج. حفر في الارض الموحلة، تظللها غابة من اليافطات متنوعة الانتماءات إلى تنظيمات فلسطينية شتى، أبرزها «فتح» و«حماس». الدكاكين الصغيرة مفتوحة على وجه الفقر الطاغي. يكمل تنك الأسقف ما تقاعس عنه الباطون العشوائي في ارتفاعه وهبوطه. الصرف الصحي مكشوف. البسطات وذبابها. بعض الاولاد يركضون، يناكف أحدهم الآخر. علقت بأقدامهم ووجوههم مظاهر الحياة المفتقرة إلى أبسط الخدمات التي تجهد الجمعيات الناشطة تقليدياً في المخيم لرأب صدوعها، لكنها تعجز عن الإحاطة بكل شيء. عند الظهر، يخرج أولاد آخرون من المدارس التي لا يدرك الزائر أنها مدارس أو روضات إلا بعد أن يطل الاولاد برؤسهم من بواباتها الصغيرة. «بيت أطفال الصمود»، مثلاً، يصمد منذ عام ١٩٨٢، بعدما تخلّت المنظمات السياسية عن مسؤوليات أساسية عدة كانت تتولاها، بسبب قلّة الأموال. يتكئ «أطفال الصمود» على تمويل متنوع المصادر، من جمعيات أوروبية غير حكومية، ومن بعض الأفراد ومساعدات النروج وإيطاليا وفرنسا وبلجيكا وماليزيا. «نحاول أن نحتضن الفئات المعدمة»، تقول المسؤولة في «بيت الأطفال»، زهر عبد اللطيف. رسوم الصغار تزين مكتبها وغرف أخرى في المقر. معظم اللوحات الصغيرة موضوعها البيت والعائلة والشمس المشرقة، ودائماً فلسطين... مثل حكاية سندريلا.

لا جديد في السيناريو الذي يسود معظم المخيمات الفلسطينية في لبنان. خدمات الأونروا المتقلصة، البطالة، الحرمان الاقتصادي، والرعاية الصحية التي لا يأخذ منها اللاجئون الفلسطينيون كفايتهم. منظمة التحرير الفلسطينية تقدم بعض المساعدات، لكن الحاجة أكبر. لا تغطي الأونروا سوى ثلث تكلفة عملية الديسك، على سبيل المثال. الأمراض السرطانية وأمراض الكبد خارج دائرة التغطية. تتعاقد الاونروا مع مستشفيات حكومية، تغطي ٤٠ في المئة من التكلفة السريرية. لكن إذا كان المريض / المريضة قد تجاوز الستين من عمره، فلا يحظى سوى بمبلغ يقارب الألف وخمسمئة دولار، ومرة واحدة، ويبقى على الاهل تدبر أمر المتابعة، مهما طالت وغلت. جمعية الرعاية الصحية «بحصة» تؤازر خابية ثقيلة. تغطي عشرة في المئة من تكلفة العمليات. هو دائماً النقص، في كل شيء عنوان زيارتك إلى أي مخيم. لكن لا نقص هنا في الاحلام، وسيدها الهجرة. كما أنه لا نقص كبيراً في الإنتماء إلى «مجسم وطن»، وإن على المستوى المحدود للعلاقات الإسرية والاجتماعية. فأكثر ما يميز مخيم «البرج» عن المخيمات الاخرى أحياؤه المركّبة، بعفوية، بحسب الخريطة الأصلية للقرى الفلسطينية الأم وبالأسماء ذاتها، خصوصاً في الجليل الأعلى وقضاء عكا. عام ١٩٤٨ هجّر الكيان الإسرائيلي، في مَن هجّر، أبناء كويكات وترشيحا والكابري. معظم أهالي «البرج» طردوا من هذه القرى، والباقون من سائر قرى قضاء عكا وجوارها. هم اليوم حوالى ١٧ ألف نسمة، بالإضافة إلى ما يقارب ستة آلاف فلسطيني وفلسطينية يقطنون في محيط المخيم، أي في المناطق التابعة إدارياً إلى مناطق برج البراجنة وحارة حريك والغبيري.

تساهم بلدية البرج في معالجة مشكلة المياه التي تطوف، خلال فصل الشتاء، في حي «جورة التراشحة». وتساعد بلدية حارة حريك في تنظيف المكبّات والمدخل الرئيسي للمخيم من جهة دوار العاملية. أما بلدية الغبيري فتشارك في عموم التنظيفات ورفع الردم، بالإضافة إلى المشاركة في إحياء الذكرى السنوية لمجزرة صبرا وشاتيلا، بالتعاون مع الوفود الاوروبية. علاقات اجتماعية ولوجيستية و«عِشرة» تربط المخيم بمحيطه. تختلف الإجابات عن سؤال حول «هوية» المخيم على خلفية محيطه، لكن المعنى واحد يتفق عليه كثيرون: «لا علاقة لنا بالساحة اللبنانية الداخلية وتجاذباتها... تجاوزنا من زمان مسألة جيش السُنة... شو بدك بسحابة صيف حرب المخيمات، لا أعادها الله... الضاحية والمقاومة جزء من خصوصيتنا».

تبلغ البطالة في «البرج» حالياً خمسين في المئة، ويعيش ستون في المئة من أبناء المخيم تحت خط الفقر، كما يشير نائب رئيس اتحاد نقابات عمال فلسطين في لبنان، علي محمود (أبو سامح). قبل عام ١٩٨٢ كانت غالبية القوى العاملة تشتغل في «صفوف الثورة» ومنظمة التحرير والهلال الأحمر ومؤسسة «صامد»... «كان ثمة ما يشبه القطاع العام للثورة»، يقول محمود، مضيفاً أن البطالة آنذاك لم تكن تتعدى ١٢ في المئة. يعمل أبناء المخيم راهناً بشكل رئيسي في قطاع البناء ومشتقاته (كهرباء، أدوات صحية، وبعض الحرف)، بالإضافة إلى «المتفرغين في صفوف الثورة»، والعاملين في الهلال الأحمر والأونروا وأصحاب الدكاكين والبسطات. واللافت أن فرص العمل أكثر وفرة بالنسبة إلى النساء (خياطة، خدمات، بائعات،...) لأنهن يتقاضين أجوراً أقل لقاء ساعات عمل أكثر. غالباً ما يتقن الفلسطيني ثلاث مهن، لأنه بحاجة إلى زيادة «احتمالات» مصادر الرزق، ويعتبر نفسه محظوظاً إذا تمكن من تدبر أي مدخول ثابت.

يروي مسؤول الجبهة الديموقراطية في مخيم البرج، أحمد مصطفى، أن نشأة مخيم برج البراجنة، قبل انطلاقة الثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥، كانت مع حركة القوميين العرب، والحزب السوري القومي وحزب البعث العربي الاشتراكي والهيئة العربية العليا (الحاج امين الحسيني). في النصف الثاني من الستينيات ظهرت «فتح» كتنظيم أبرز، إلى جانب الجبهة الشعبية



مخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين

والصاعقة والجبهة الديموقراطية وقوات التحرير الشعبية. ثم صعدت الجبهة الديموقراطية والجبهة الشعبية القيادة العامة وجبهة التحرير العربية (البعث العراقي). منظمة التحرير مظلة واسعة. لكن بعد الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، تشكّل إطاران سياسيان: منظمة التحرير من جهة، و«جبهة الإنقاذ» من جهة ثانية.

يتابع مصطفى أنه في الفترة ما بين العامين ١٩٨٨ و٢٠٠٠، أي قبيل انطلاقة الانتفاضة الثانية، كانت «فتح» غائبة عن الوجود العلني. لها عناصر، لكن من دون تأثير مباشر، بسبب الحروب الداخلية والعلاقة مع السوريين. فكان الحضور لتحالف الفصائل والإطار المشترك للجبهة الديموقراطية والجبهة الشعبية. أما القوى الإسلامية فكانت تعمل باسم «الجماعة الإسلامية» وليس باسم «حماس»، وبصفة «أصدقاء» تتم استضافتهم في النشاطات المختلفة. بعد عام ٢٠٠٠ صارت «حماس» تعمل باسمها بشكل مباشر، ضمن تحالف القوى الفلسطينية التي تختلف عما هو موجود في مخيم عين الحلوة في أنه لا وجود لعصبة الأنصار في برج البراجنة. وعادت فصائل منظمة التحرير. لا وجود إسلامياً في المخيم اليوم سوى لـ«حماس»، ومؤخراً «الجهاد الإسلامي» (أي منذ حوالي العامين). «فتح» هي القوة الأكبر والابرز، لكن وضعها في «البرج» ليس كما هو في «الرشيدية» حيث هي القوة الوحيدة. يخلص مصطفى: «يمكن اعتبارها (فتح) الاقوى بين أقوياء (الجبهة الديموقراطية، الجبهة الشعبية القيادة العامة، حماس، جبهة التحرير العربية الخ...)».

وفي حين يشدد أحد كوادر «فتح» في مخيم برج البراجنة، صلاح الهابط، على أهمية النظر إلى منظمة التحرير باعتبارها «المرجعية السياسية للسلطة الفلسطينية، والتي تتمتع بالغطاء والهوية الشرعية المعترف بها من ١٤٤ دولة في الامم المتحدة»، يشير امين سر تحالف القوى الفلسطينية (الذي يضم «حماس»)، ابو بدر، إلى ضرورة الحوار بين المنظمة والتحالف، «لإيجاد مرجعية فلسطينية موحدة في لبنان».

يعتبر مصطفى أن «المشكلات الأمنية التي وقعت بين فتح وحماس مؤخراً لم تؤثر على أجواء مخيم برج البراجنة بالذات، والذي تشد أواصره علاقات قربى، وجيرة قرى، لكنها عززت الابتعاد السياسي كأطر. فنحن ما زلنا نعمل ضمن الإطارين اللذين تحدثنا عنهما، ونحتاج إلى مرجعية موحدة تحل إشكالية علاقتنا بالدولة اللبنانية».

(رشا الاطرش، «السفير»، ٢٠٠٧/٣/١٣)

شاتيلا: بعد اثني عشر عاماً على المجزرة

لا يشبه مخيم شاتيلا أياً من المخيمات الفلسطينية في لبنان أو خارجه، ربما هو نسيج وحده، لذا تبدو مساحته الصغيرة وكأنها ليست سوى مقابر لشهداء المجازر الذين تعاقبوا سقوطاً في جوانبه أو دفاعاً عن بقائه. لكن هذا المخيم الذي دفع دوماً الثمن الاغلى يبدو الآن كأنه مجموعة أشلاء. لا أتحدث هنا عن الاحياء التي يتشكل منها المخيم، بما فيها تلك التي اختلطت فيها الهوية اللبنانية الوافدة في معظمها من الشريط الحدودي المحتل بالهوية الفلسطينية، بل عن الناس قبل المباني التي تؤلف المكان. أكثر من ذلك، لدى مقاربة هذا المخيم يتأكد أن بقايا الجسمات التي كانت بيوتاً لناس ثم أكلتها نيران الحروب وما تزال محظورة عن أعمال الترميم حتى، ليست سوى نسخ من الجماد لناس، تركهم القتال المديد مجرد أشلاء آدمية. أناس بكامل ثيابهم، لكن الكثير من أطرافهم مجرد آلات صناعية، أو أناس بكامل عافيتهم، لكن الجراح التي أصابتهم في كبريائهم وأحلامهم جعلت منهم مجرد هياكل تفتقد عمراً مضى، وهي لا تدري إلى اين تسير بها التطورات.

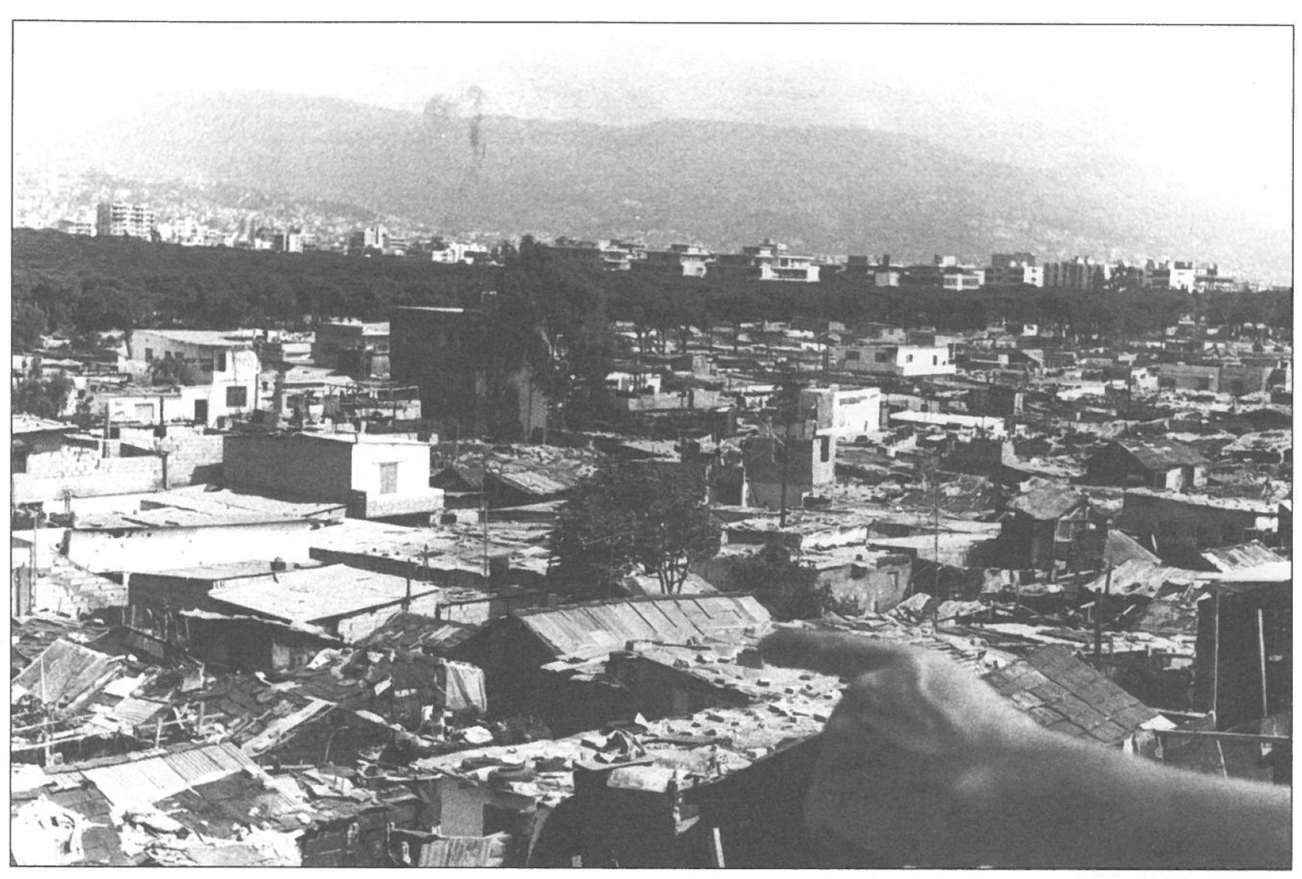
مخيم شاتيلا، كل ما فيه يصفع، الأحياء والأحياء. الأحياء من الادميين الذين يقيمون في رحابه، لأن المشاريع، مشاريع التسويات لا تأخذ في حسبانها أنهم سفحوا دماً وذرفوا دموعاً من أجل وطن فيما مشاريع «الإعمار» تتهددهم بالاكتساح، لذلك تبقى الاحياء مجرد معالم تحمل بصمات الكثير من القتال، وشواهد الكثير من القبور، التي وإن كانت لا تحمل أسماء أصحابها، إلا انها تحمل حضورهم في الأحياء الذي يتشظون في زمن السلم. كأن المخيم هذا الذي اسمه شاتيلا يدفع دوماً ضريبته مضاعفة، يدفع في احتدام المغالبة أولاً، وثانياً في جنوح المنطقة نحو ضفة سلام لا يشبه السلام أبداً، كذلك أراده أولئك الذين حملوا البنادق ودمهم مع طلقاتها التي تقذف هذه الايام بقايا مخزونها الذي لا يتجدد.

أن تذهب إلى شاتيلا، وتعود منه، وتستمع إلى هذا وذاك، وترى هذا المكان وسواه، معنى ذلك أن تصل إلى عقدة التناقض في قصة «الفلسطيني التائه» في بحر الثورة في ذروة المد، وفي خيبته في انحسار الجزر عن جسمه الذي قيل عنه إنه لا يحيا إلا في ماء الجماهير، تلك الجماهير التي ترى في عيونها كل ذل الانكسار العربي، ممزوجاً بنكهته الفلسطينية الأكثر مرارة من سواها. لا يغير من تلك الصورة أصوات المآذن، ولا تجويد القرآن من المساجد، ولا الأجواء الرمضانية.

ومسجد شاتيلا، ليس عبارة عن معبد للصلاة فقط، هو مكان للعبادة في طابقه العلوي، أما الطبقة السلفية منه، فقد أخليت من المصلين. أخلى المصلون والإمام والمحراب المكان للشهداء.. وكانوا يدفنون شهداءهم فيه. ربما كان صحيحاً أنه المكان الاقل تعرضاً للقصف خلال حصار المخيمات من أجزاء أخرى في ذلك المربع، ربما كانوا يعتقدون ذلك. لذلك كانوا يحملونهم إليه، يدفنونهم فيه، يضعون في الحفرة الواحدة: ٧ ـ ٨ ـ ٩ ـ أكثر، لا يهم. المهم هو تأمين «إقامة» الشهداء في تراب، لأن بقاءهم داخل المنازل وفي الأزقة أو المساحات المدمرة سيجعل البقاء مستحيلاً، لذلك جهدوا في إيصالهم إليه. إثنان أو ثلاثة من يتولون الإيصال في أحسن الأحوال.. تكاثر الشهداء وتجاوروا، حتى انه لم تبق ولو فسحة صغيرة لمؤمنين. البعض يقول إن العدد هو ٨٠٠ شهيد، البعض الآخر يصل بالعدد إلى...، وفي مساحة لا تتجاوز الخمسماية متر مربع في أحسن الأحوال. الآن الطابق السفلي هذا عبارة عن مقبرة شهداء فقط، في الطابق العلوي كانوا يقيمون صلاة الجمعة، فيما سعف النخيل وأغصان الريحان الخضراء تحتفظ بلونها من جراء رطوبة تظلل صمت المكان.

تشبه قصة جامع شاتيلا، قصة الثورة الفلسطينية. البعض يقولون أن المسجد بني في العام ١٩٦٠، والبعض يحدد بناءه في العام ١٩٦٣، وفريق ثالث يقول إنه بني في العام ١٩٦٥. وقد جمعت التبرعات بالليرة والليرتين، والمحسنون دفعوا ثلث المبلغ حتى استقام مسجداً.. وبعد كل عاصفة يحتاج المسجد إلى ما هو بحجم إعادة الإعمار وليس الترميم فقط. هل الثورة الآن بحاجة إلى مثل ذلك. من يقول ذلك وكيف السبيل إلى خيار التجديد هذا؟

قبل أن أنتقل إلى الأحياء ممن هم لا زالوا على قيد الحياة كما تقول إحصاءات الأونروا عنهم، لا بد أن ألفت إلى أن الجامع ـ المقبرة، ليس المدفن الوحيد للشهداء. قبل مجزرة صبرا ـ شاتيلا، كان أبناء المخيمين يدفنون شهداءهم في مقبرة الشهداء الملاصقة للمخيم الثاني. في المكان الكثير في القادة والمناضلين والناس البسطاء. ظلت مقبرة الشهداء تتسع لهؤلاء الذين يتواترون تباعاً على رحابه، حتى كانت مجزرة صبرا وشاتيلا. كل الطقوس التي كانت ترافق «الموت الفلسطيني» نسفتها الذبحة. لم يكن هناك أحد يستطيع أن يقوم على المراسم المعهودة بما فيها إطلاق الرصاص وحمل الجثمان، جثمان الشهيد وسط الزغردة. فقط عناصر الصليب الأحمر عملت على تجميع الجثث من الأحياء. وكان المدفن الجماعي.



الأكواخ في مخيم شاتيلا

كان ذلك في ١٦ أيلول ١٩٨٢. والعدد أيضاً يرتفع وينخفض لمواطنين لبنانيين وفلسطينيين دفنوا سوية. البعض يقول ١٥٠٠ وآخرون يصلون به إلى الضعف. ثم يأتي الكلس الأبيض فينثر بكثافة على الوجوه والأجساد منعاً لانتشار رائحة الذبحة وأوبئتها.. مع ذلك فالمخيم باق، وتلزمه المزيد من الحروب والمجازر لجعله «صالحاً» كي يكون حديقة عامة، أو أرض خلاء، لا تحوي سوى بقايا الناس والمباني.

المسافة بين مكان الجامع، وبين موقع مقبرة شهداء المجزرة لا تتعدى الخمسمائة متر فقط. عدد مجموع الشهداء يقارب تعداد المخيم، هذا إذا تم احتساب آخرين معهم. إذ أن العدد كما كان عليه قبل المعارك لم يكن يربو على الخمسة آلاف نسمة، أما المساحة فلا تتعدى العشرين الف متر مربع، هذا إذا تم حذف منطقتي الحرش والحي الغربي منه. إذ أن الأخيرتين لا تدخلان في مجال اعتراف الاونروا بها. على هذه المساحة الصغيرة كان هناك حوالى ٦٠٠ منزل، ربما أكثر بقليل. يمكن تقسيم عدد المنازل على المساحة بالأمتار لتبيان مدى تعاسة البناء. المهم إن من تلك المنازل «حذفت» نسبة تقارب الـ ٨٥ بالمئة كما قال المهندسون العرب الذين رأوا أنها تحتاج إلى إعادة بناء كاملة. لذا ما إن توقفت حروب المخيمات، حتى بدأت عملية الخروج من المكان، باعتبار أن الإنسان ـ بمن فيه الفلسطيني ـ لا يستطيع العيش وسط كومة الأنقاض التي كانت بيوتاً ومدارس ومؤسسات تعمل على تخفيف عذابات الناس. الكثيرون هاجروا نهائياً من لبنان، وكثيرون أيضاً تركوه نحو وادي الزينة وأمكنة أخرى، ومن أعوزه الخروج من المكان عمل على ترميم الحد الأدنى الممكن كي يستطيع تأمين إقامة الباقين من أفراد أسرته. الآن من الخمسة آلاف الذين كانوا يشكلون السكان الأصليين لم يبق أكثر من ألف ومائتين وخمسين نفراً، فيما حل آخرون مكان الراحلين.

إذن امتصت السويد والدانمارك و.. حوالي أربعة آلاف من سكان شاتيلا. والهجرة نحو تلك البلدان لم تتطلب لحظة واحدة كفاءة ما، فالمطلوب هو اللجوء السياسي، وشبكات السماسرة جاهزة لتأمين الوصول، مقابل مبلغ يصل أحياناً إلى ٤٠٠٠ دولار اميركي، إضافة إلى البطاقة العسكرية لتأكيد السبب الامني. بطاقة من تنظيم ما تبرر خيار الهجرة أمام السلطات المسؤولة... هذه بعض من عوالم مخيم شاتيلا، لكن الأكثر مرارة ووجعاً يظل المصير العام والخاص. ما هو المقدر وما هو المقرر. نسبة الدمار لم تكن فقط كما قدر المهندسون العرب بنسبة ٨٥ بالمئة، بل إنها وصلت في بعض الأحياء إلى مائة بالمائة. والأنقاض باقية على حالها ومعها الدمار أيضاً، ما تعرض للترميم لا يعدو أن يكن مربعاً صغيراً من المكان. بسبب الضائقة المادية

الخاصة، والقرار العام. الأونروا لا تتكفل بالترميم، ومنظمة التحرير اكتفت بتأمين عدد من المباني على أرض اشترتها داخل المخيم لإيواء مهجري تل الزعتر، والأهالي لا يملكون ما يكفيهم لطعام أطفالهم، فكيف بهم ينفقون على الترميم.. أكثر من ذلك. الصورة أكثر سواداً، فقد أبلغ رجال الدرك أن الترميم ممنوع في الحي الغربي، لأن هذا الجزء الذي يفصل المخيم عن المدينة الرياضية سيتم إلحاقه بإنشاءاتها المقررة بحسب خطة إعادة الإعمار المعدة والممهورة بتوقيع وزراء الشباب العرب. كان هذا أول الغيث، وبدا بعدها المخبوء، فقد اتسع «الضم والفرز» والحي الغربي ليشمل شاتيلا بأسره.

في العام ١٩٨٥ يتبين من مسح سكاني شامل لمنطقة صبرا وشاتيلا إن تعداد مخيم شاتيلا هو ١٧٥٠ عائلة، تقيم في حوالى ٦٠٠ منزل كما أشرنا، أو أكثر، وفي الحي الغربي هناك ٤٠٠ عائلة، وفي الحرش ٣٠٠ عائلة، وفي حي فرحات ٦٥ عائلة فلسطينية، وفي مخيم الداعوق ٤١٢ عائلة. ويتبين من المسح إياه أن هناك ٧٠ محلاً تجارياً في مخيم شاتيلا، وكذلك تعاونية واحدة وسوبرماركت واحد و٤ مطاعم وخمسة محلات و٤ مستوصفات و٣ كاراجات لإصلاح السيارات ومنجرة تعاونية وفرن عادي وآخر نصف أوتوماتيكي وملحمتين ومحمصة بن وبزورات ومكتبة واحدة، ومحلات لبيع الأدوات المنزلية و٣ صالونات للحلاقة و٣ محلات سمكرة ومحل لبيع لوازم البناء و٣ محلات حدادة ومثلها لصنع وبيع الأحذية ومحلين لبيع الحلويات، واستوديو تصوير ومحل لتأجير أفلام الفيديو ودار سينما ومحل لإصلاح البرادات، وآخر لبيع الفراريج ومصبغة و٢٠ محل سمانة صغير ومتوسط وخمس مدارس للأونروا، اثنتان منهما تكميليتان للبنات، ومثلهما للصبيان وواحدة ابتدائية مختلطة ومدرسة سادسة خاصة و٣ روضات للأطفال، وكان هناك مستشفى غزة المجاور الذي كان مجهزاً إذ ذاك بغرف عمليات ومستشفى للتوليد ورعاية صحية مختلفة، ويغطي بخدماته الجانبية حاجات ألوف المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين سواء بسواء.

هذا ما كان عليه المخيم إذ ذاك، فماذا هو عليه الآن؟

مع الأسف لم أعثر على دراسة تفصيلية لواقع هذا المخيم، إلا أن المعلومات التي جمعت تبين أن مدرستي الجليل والمنشية قد دمرتا، وظلت هناك مدرسة واحدة هي مدرسة أريحا التي تعمل كثلاث مدارس، بعد أن أعادت الأونروا ترميمها. وهناك أيضاً بيت أطفال الصمود الذي أعيد تأهيله وتحديثه... أما ما تبقى فلم يعد له من وجود باستثناء بضعة دكاكين صغيرة تحوي سجائر وأشياء رخيصة للأطفال وبعض الخضار، إضافة إلى مطعمين صغيرين، وبعض المحلات المتواضعة التي لا تؤمن حداً أدنى من الدخل للقائمين عليها: صالون حلاقة، محل عصير، محل لبيع الأحذية، محل للتسلية وآخر لبيع الخرضوات وما شابه... إضافة إلى مدرسة أخرى مع أريحا وعيادتين.

إلا أن مشهد المخيم لا يبدو على هذا النحو فقط. طبعاً في السنوات الثلاث السابقة عاد الكثيرون إليه، ومعهم طبعاً مهجرون من مخيمات الضواحي الشرقية في العاصمة، إضافة إلى لبنانيين وسوريين قطنوا في المكان، بدلاً عن المغادرين، وفيما وصل عدد سكان المخيم يوماً إلى ٢٥ عائلة فقط ـ باستثناء الأحياء الملحقة بالمخيم ـ عاد العدد إلى الارتفاع تباعاً، إلا أن الأكوام، أكوام الأنقاض ما زالت في كل مكان، حتى إن الطريق الرئيسي الذي يربط مستديرتي السفارة الكويتية والمطار بصبرا ما زال مقفلاً بالتراب، ولم تتبرع الشاحنات التي أزالت الركام في رفعه عنها، وما دام الطريق على هذا النحو فمن البديهي أن يتحول إلى جملة مستنقعات تنشر الأوبئة والأمراض. هذا بعض ما هو واضح، إلا أن الأكثر معاناة يظل البنية التحتية في المخيم من ماء وكهرباء وطرقات، علماً ان النظافة داخل طرقاته مؤمنة بواسطة الاونروا والجمعية النمساوية.

منذ العام ١٩٨٥ والكهرباء مقطوعة عن المخيم، ومنذ ذلك التاريخ وبتقطع المراجعات تتكرر، وكان آخرها مع المدير الذي وقع الاوراق، لكن التوقيع شيء ووصول التيار أمر آخر، وعليه يستمر سكان المخيم معتمدين على ثلاث مولدات تبيع الكهرباء للمنازل بما يتراوح بين ٢٥ و٣٥ دولاراً في الشهر، وتبدو قضية الكهرباء قضية سياسية هي الأخرى، كما الترميم والإعمار وإزالة الأنقاض، بدليل أن م.ت.ف. مولت تركيب الأعمدة ومد الشبكات. الأسوأ أن الأونروا دخلت على الخط وتقاضت من كل منزل مبلغ ٥٠ ألف ليرة، على أن تدفع هي ما يتبقى للشركة ثمن محولات، لكن الأموال دفعت والكهرباء استمرت على حال الانقطاع الذي هي عليه، كما يقول عضو اللجنة الشعبية حسين.

أما مياه الشرب فقصتها مشابهة نوعاً ما، إذ من أصل ٧ آبار ارتوازية تمون المخيم بالماء، هناك بئران يعملان الآن كما جاء في رداسة حول أوضاع المخيم أعدها أبو هاني. وتقول الدراسة إن الآبار الباقية معطلة أو تم تحويلها إلى خارج المخيم. وبقاء بئرين سببه كونهما في منتصف المخيم، ويعتمد المخيم عليهما في تغذيته بالماء، إلا أن مياهمها غير صالحة للشراب، أما تخزين الماء فيتم في خزان واحد الآن بعد أن دمرت ثلاثة خلال الحروب، وعليه فإن الكثير من المنازل لا تتمتع «بنعمة» المياه الجارية غير الصالحة للشرب.

كل هذا غيض من فيض، ويبقى التذمر من تقلص الخدمات الصحية للأونروا هو سيد الموقف، وفي المخيم تستمع إلى قصة كل من فوزي الريان وعلي المصري اللذين توفيا لأن لا أسرة لهما، لا في مستشفى الحايك ولا في أوتيل ديو المتعاقدين مع الوكالة.. شاتيلا مخيم صغير ويتسع لهذا الكم من المجازر والعذابات.

(زهير هواري، «السفير»، ٢/٤/١٩٩٤)

صبرا: الحياة بين «بنايات الموت» و«مثلثات» التهجير الحمراء

قبل أن ندخل في تفاصيل «بنايات الموت» وسبب إطلاق هذه التسمية عليها، لا بد من القول إن مخيم صبرا الذي يبدو للخارج كتلة تحمل هذا الاسم، هو في الواقع مجموعة أحياء أبرزها: الداعوق، الباشا، حي غواش، أرض جلول، الدنا، حي المدينة الرياضية (القضاء الثوري)، طلعة الجزار وأخيراً طلعة الحمام الذي تمتلكه البلدية ـ بلدية بيروت، ويحمل لوحة معدنية من الصعب التمكن من قراءة ما جاء عليها من أنه يقدم خدماته مجاناً للراغبين في الاغتسال، وهو ملاصق تمام لدار العجزة الإسلامية. جملة هذه الأحياء التي يطلق عليها صبرا، لا أثر لها في المخيمات التي تعتمدها وكالة الأونروا... إذ أن الخريطة واللائحة المرافقة تحمل اسم شاتيلا فقط، ويتبين من الارقام أن مخيم شاتيلا تعداده ٧٦١٢ نسمة، مما يعني أن مخيم صبرا ضمنه. وسمعة هذه المنطقة الذائعة والتي جابت الآفاق ودوت في كل مكان لم تأت من ثقلها البشري، بل من اندماجها بالمحيط الذي تتداخل معه أحياؤها، كالطريق الجديدة والسبيل والفاكهاني والجامعة العربية وأبو شاكر و... وهذه جميعاً كما هو معلوم مثلث على حد وصف أحد الزملاء «قصبة» بيروت، تيمناً بـ «قصبة» الجزائر إبان الثورة على الاستعمار الفرنسي. المهم أن صبرا المخيم، هو تلك الأحياء التي ذكرنا أسماءها. أما لجهة السكان، فلا يغير إحصاء الأونروا وعدم ورود الاسم في الامر شيئاً، باعتبار أن إحصاءات الاونروا شيء والحقيقة أمر مغاير. وفي صبرا اليوم كثافة سكانية عالية قل أن تجد مثيلاً لها بعد أن انكفأ الفلسطينيون المهجرون من أحياء بيروت الشرقية والغربية فضلاً عن الذين وفدوا في العام ١٩٦٧ واستقروا فيها. والتقديرات بشأن السكان تتباين، باعتبار أن لا إحصاء رسمياً يوضح العدد، ما تسمعه من هذا أو ذاك من الفاعليات في اللجان الشعبية أو خارجها يدل على أن العدد يتراوح بين ٤٠ و٤٥ ألف نسمة، وهو رقم كبير في رقعة ضيقة تمتد من ارض جلول وسينما الشرق كمستطيل نحو المدينة الرياضية. والطريف إن ساحة صبرا هي مثابة حدود فاصلة بين الجزء التابع لبلدية الطريق الجديدة والجزء التابع لبلدية الغبيري، أي أن المخيم عملياً يقع في محافظتي بيروت وجبل لبنان. ويقال إن هذه المسألة كانت مثار خلاف خلال المفاوضات التي رافقت الغزو الإسرائيلي للبنان صيف العام ١٩٨٢، والتي تولاها فيليب حبيب كما هو معلوم، إذ أن حبيب كان يفاوض وعينه على الخارطة التي تؤكد انشطار المخيم، واقتصار الوجود الفلسطيني في مدينة بيروت على مخيم وحيد هو مار الياس، فيما اعتبرت المقاومة مخيم برج البراجنة حتى يقع في نطاق مدينة بيروت الكبرى، وعليه يجب أن تشمل «الحمايات الدولية» عبر القوة المتعددة الجنسيات كل من صبرا وشاتيلا ومار الياس وبرج البراجنة، باعتبار أن جسر الباشا وتل الزعتر وضبية كانت الحرب الاهلية قد أسقطتها.

عودة إلى المكان، الأكثر شهرة في صبرا سوق الخضار وسوق اللحم، نبدأ تحديداً للمكان. يطلق على الأول «المخضرمون» من السكان سوق صقر. والتسمية جاءت من اسم صاحب الارض الذي أقيم عليه السوق، ويضم السوق ٨١ بسطة معظمها تبيع الخضار التي يتم الحصول عليها من سوق الخضار بالجملة الكائن في بئر حسن. هناك بعض المحلات الملاصقة أيضاً التي تبيع: الدخان، السمانة، الفراريج الحية و... في هذه السوق نسبة العاملين من الفلسطينيين تصل إلى حوالى ٨٥ في المائة، أما القسم الباقي فهو من جنسيات لبنانية وسورية و... قبل الانتقال إلى سوق اللحم، لا بد من الإشارة إلى أن سوقاً آخر مستحدثاً للخضار، وهو الذي يقع في محلة الدنا، وأرضه تملكها جمعية المقاصد. وقد «ازدهر» هذا السوق، نظراً لقربه من مبنى التعاونية الاستهلاكية. ولتفضيل قسم من المستهلكين الحصول منه على حاجاتهم، بدلاً من «الغوص» في وحول الشارع وصولاً إلى الأول الأرخص أسعاراً. أما سوق اللحامين فقد بدأ يتشكل في العام ١٩٧٦ بعد سقوط محلة المسلخ في ضاحية بيروت الشرقية. عندها كانت هناك حاجة ملحة لتامين مكان للذبح، فكان أن اعتمد تاجران فلسطينيان من آل شيلح وأبو حوسة صبرا مكاناً لذلك. والعائلتان المذكورتان كانتا تتعاطيان تجارة المواشي الحية في فلسطين، ثم حافظتا على المهنة في لبنان، وتنقلتا بها حتى استقرت في المكان هذا.

ننطلق من «السوق» إلى الأحياء الداخلية. حي الداعوق إلى الجهة الغربية من السوق، وغالبية سكانه جاءت إلى لبنان من المدن الساحلية الفلسطينية (يافا وحيفا بخاصة)، كما أن هناك جزءاً من قرى وبلدات الجليل. واللافت أن الذين جاؤوا من يافا يعملون بأكثريتهم الساحقة في التجارة والحرف، في حين أن الذين أتوا من حيفا «اختاروا» العمل في المرفأ. وقد استمر هؤلاء في العمل منذ مطالع الخمسينيات حتى العام ١٩٧٦، عندما توقفوا عن النزول إلى «البور» أو الدخول إلى حرمه من البوابة الغربية. ولأن اتحاد عمال فلسطين كان قائماً في حينه وقادراً على ممارسة الضغط، تحرك بعد اعتصام لحوالى ٢٥٠٠ عامل من الفلسطينيين لمدة شهر، وتمكن من تحصيل تعويضات صرفت لهم، وكان مجموعها ١,٦٠٠,٠٠٠ مليون ليرة لبنانية، وهو مبلغ يعادل أكثر من نصف مليون دولار في حينه. والداعوق كمخيم لا يتبع للأونروا، وكانت تقيم فيه حوالى ٤٥٠ عائلة، وهو



الدمار في مخيم صبرا أثناء حرب المخيمات

الآن شبه مدمر، والتدمير لا يقتصر على المنازل التي تعرضت للنهب والإحراق، إذ طال هذا الأسلوب المحال التجارية أيضاً. فخلال حرب المخيمات دمر حوالى ٥٤ محلاً تجارياً، وقد أعادت تعميرهم منظمة التحرير الفلسطينية بمساعدة رمزية من الأهالي هي عبارة عن خمسة الاف ليرة في حينه. وفوق هذه المحلات تبين من إحصاء أجرته اللجان الشعبية أنه كانت تقيم ١٠٤ عائلات، وقد تم إعمار هذه المنازل أيضاً على حساب المنظمة وبمساعدة من النجدة الاجتماعية التي ساهمت في تقديم مواد بناء. أما جبهة الإنقاذ فقد تطوعت لإعمار ست بنايات، وفعلاً أنجزت الجبهة بناء الاعمدة والأسقف ولم يتبق سوى سد الجدران وتأمين التجهيزات الداخلية كي تصبح صالحة للسكن، إلا أن حرب المخيمات في حلقة متجددة فاجأتها فتوقف العمل، ثم جاءت «مجموعات التفجير» بالديناميت والأسلاك ونسفتها، فظلت تلك الأبنية مجرد هياكل آيلة إلى السقوط. هذه البنايات التي يبلغ تعدادها ست مبان هي التي يطلقون عليها في المكان اسم «بنايات الموت»، باعتبار أن الادراج في معظمها ما زالت صالحة للصعود إلى طوابقها العلوية، ولأن ليس للأطفال من الفلسطينيين واللبنانيين من أبناء الحارات المجاورة مكاناً «آمناً» يذهبون إليه يغافلون ذويهم، ويرتقون الأدراج إلى الأعلى، ثم ما يلبثون أن يسقطوا على الارض. عدد الأطفال الذين ماتوا في الأشهر الاخيرة وصل إلى أربعة أطفال، عدا أولئك الذين سقطوا من طوابق قريبة واقتصرت إصاباتهم على كسور في الاطراف ورضوض في الجذع...

يلاصق حي الداعوق حي الغواش وحي الباشا، وأكثرية الأول من اللبنانيين، ومن اهالي شبعا الذين نزحوا إلى العاصمة في حقب متلاحقة، ابرزها وقوع البلدة في نطاق ما يسمى «الحزام الأمني» الإسرائيلي إلا ان هناك كثيرين اقاموا فيه وهم من العاصمة أو الإقليم. والحيان اللذان نتحدث عنهما يقعان في محيط دار العجزة الإسلامية، وهما مكان مطار بيروت القديم الذي ألغي بعد إقامة «مطار خلدة» الحالي مكانه، وما زالت في بعض الطرقات بقايا خطوط حديدية. المهم أن الحيين مرشحان للهدم، وقد جاء مهندس مؤخراً وبرفقته مساح، واخذا ينظران إلى الخرائط ويرسمان المثلثات الحمراء على الجدران، وانتشر الخبر في «طول» الحيين وعرضهما، وتصاعد القلق بين المقيمين لبنانيين قبل الفلسطينيين. والمنازل التي وضعت عليها الإشارات بلغ تعدادها تقريباً حوالى ٢٠٠ منزل في حي غواش وحده، علماً انها طالت سواه ايضاً.

.. مستشفى غزة الذي كان مستشفى فعلياً يقدم خدماته المتطورة لكل العمليات والخدمات الطبية، إلى درجة أنه أجريت فيه عملية قلب مفتوح قبل الاجتياح، ثم تحول «قاعاً صفصفاً» يضم ليس أقل من مائتي عائلة جاءت من المخيمات، لأنه لم يعد لديها مكان تأوي إليه. وهؤلاء ينطبق عليهم طابع الخدمات التي تقدمها الأونروا تبعاً لإنتماءاتهم وتسجيلهم أو عدمه.

(زهير هواري، «السفير»، ٥/٤/١٩٩٤)

مار الياس: قرية في العاصمة وسفارة غير معلنة للوجود الفلسطيني

في بيروت قرية صغيرة، تجد لنفسها مساحة متواضعة في العاصمة. في القرية شوارع تحولت الى أزقة تتسع لشخص أو اثنين على الاكثر، مع توسع البناء. وفي القرية منازل ارتفعت عشوائياً كغصن لا يفقه النمو المستقيم، وكفطر نما سريعاً.

يحلو للقرية أن تتنكر بلباس المخيم. وتنجح في تنكرها، فتصبح مخيم مار الياس للاجئين الفلسطينيين، اصغر مخيمات بيروت.

نحو ٤٥٠٠ متر مربع، هي المساحة الممنوحة ل ٣٢٥ عائلة (١٦٠٠ نسمة) بالحياة، والتعلم والعمل. لم تنقص ولم تزد مع ارتفاع عدد السكان او نقصانهم، وكأن للمخيم ثوباً خيط على مقاس واحد، لا يُعدل. فيسوّره أتوستراد حبيب ابو شهلا من الغرب، وكنيسة مار الياس من الشمال، وطى المصيطبة من الشرق، وبئر الحسن من الجنوب.

تتداخل الحياة اليومية مع تشابك المنازل، ويصبح الزقاق المليء بشعارات سياسية على الجدران، عن حق العودة، والقضية والانتفاضة، والمغطى بصور قادة الفصائل والمناضلين، جامعاً في الوقت نفسه رائحة الطعام وصوت طالب في المدرسة يُسمّع درس حدود فلسطين في حصة التاريخ... ومن مصدر آخر، تسمع صوت مولد كهربائي وبائع متجول، وفتاة عاشقة تترك الأغاني تتصاعد من نافذة مفتوحة.

على الرغم من كل هذا، تبقى ثلاثة أصوات لا تختفي أبدا: أطفال يركضون، يضحكون، ويغنون بلهجات أقرب الى اللبنانية، وآذان يرتفع خمس مرات من مسجد بوبس على طرف المخيم الغربي، ومن شماله يرتفع صوت جرس كنيسة مار الياس، التي منحت نحو ٨٥ عائلة من اللاجئين الفلسطنيين المسيحيين الأرض، لينصبوا عليها الخيم عام ١٩٥٢. وكان هؤلاء تهجروا أساسا من الجليل الأعلى في أراضي ١٩٤٨ في فلسطين الى الجنوب وبيروت.

هكذا كانت الغالبية الساحقة في المخيم من المسيحيين. ولكن بعد هدم مخيمات تل الزعتر، وجسر الباشا والنبطية، وتوزع قاطنيها على المخيمات الأخرى، منها مخيم مار الياس، أصبح المخيم ذا تركيبة فلسطينية دينية مختلطة. كما أدى الاجتياح الاسرائيلي ١٩٨٢، وحرب المخيمات (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧) الى تهجير عائلات فلسطينية الى مخيم مار الياس الذي يعتبر الأكثر استقرارا، برأي أبو محمد دعيبس (٧٤ عاما)، الذي يحفظ قصصاً لا تنسى عن هجرته الى بنت جبيل أولاً، مع أمه وأخته وقطيع المواشي، ثم الى قرى مختلفة في الجنوب، فتل الزعتر، فمار الياس.

اليوم، لا يسكن المخيم أكثر من ٢٠ عائلة مسيحية بعد هجرة قسم كبير منها الى أميركا وكندا والنرويج والخليج، وتوَزع قسم آخر على الأحياء السكنية خارج المخيمات. أما العدد القليل المتبقي من العائلات، فيعيش داخل المخيم، كجزء لا يتجزأ من تركيبته المسلمة، عاكساً الصورة التاريخية للفلسطيني الذي لم يغرق يوماً في التمييز بين طوائفه وأديانه.

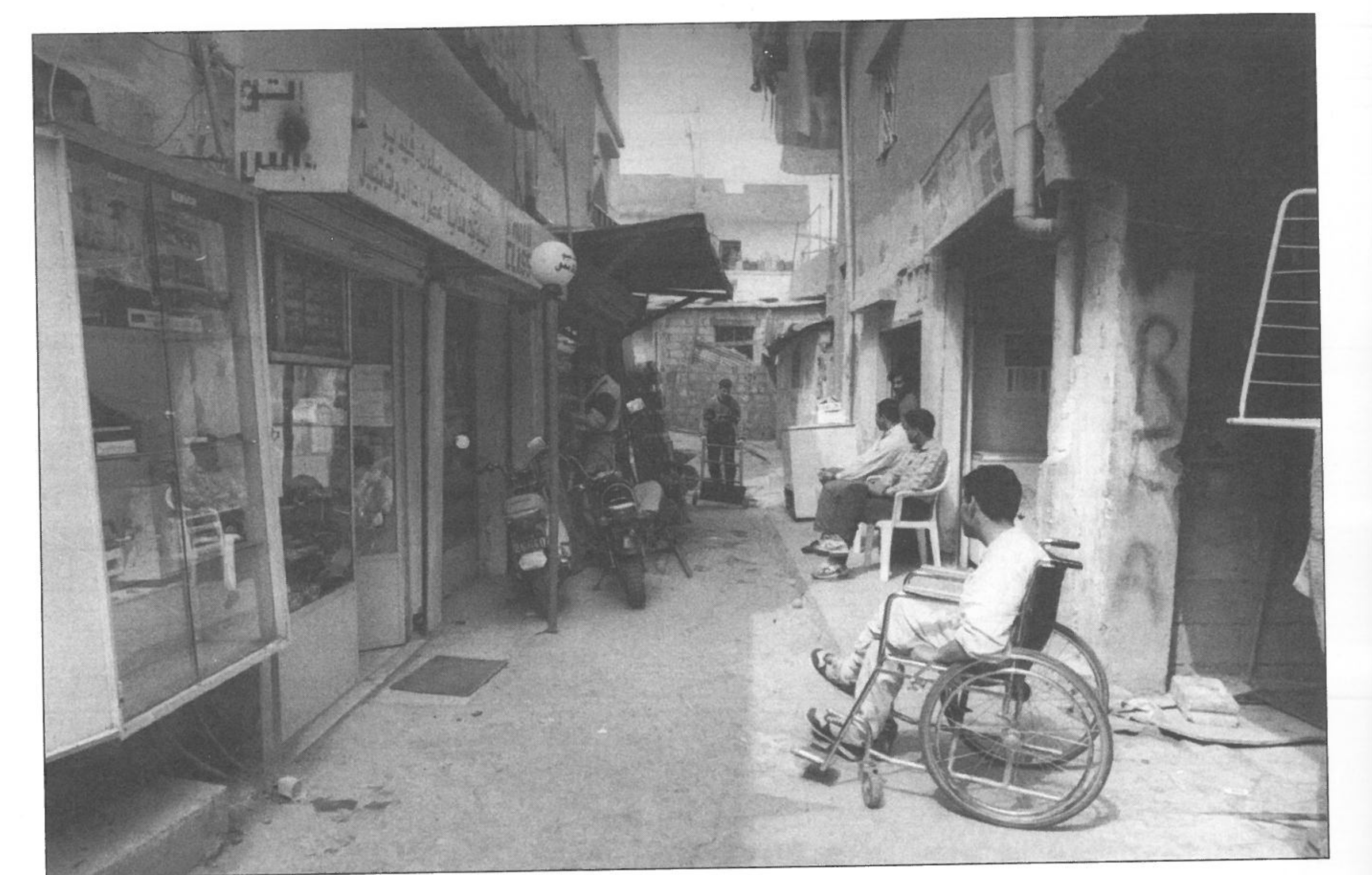
تبقى الصورة الراسخة للمخيم هي تشكيله ما يشبه «السفارة غير المعلنة للوجود الفلسطيني في لبنان، أو ظلال المثلية الفلسطينية»، كما يقول عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مروان عبد العال. واصبح يشتهر المخيم بدور سياسي أساسي بين كل المخيمات، مشكلاً عاصمة سياسية وإعلامية للفلسطينيين، بسبب وجود مراكز رئيسية لمعظم الفصائل فيه. وتنظم فيه نشاطات سياسية ومؤتمرات صحافية وندوات واجتماعات، مما جعله مطبخاً لقرارات الاحزاب وتحركاتها، وحيّده في الوقت نفسه عن التشنجات الموجودة في المخيمات، وذلك بعد اتفاق جميع الفصائل على جعله مركزا لوجستيا مهما. وهكذا نجا المخيم من أي دمار منذ إنشائه.

هنا في المخيم، تجد مكاتب أساسية للجبهة الديموقراطية، الجبهة الشعبية، فتح عرفات، فتح الانتفاضة وفتح المجلس الثوري، التي تتعاون وتنسق فيما يتعلق بالمهرجانات والاحتفالات وأمن المخيم، بالإضافة الى القيادة العامة، الصاعقة، جبهة النضال والمجلس الثوري التي تملك مكاتب أصغر. ولا تجد أثرا للحركات الاسلامية ك«فتح الاسلام» الموجودة في نهر البارد، أو «عصبة الأنصار» في عين الحلوة، انما يطغى الجو اليساري الوطني على مار الياس.

الهدوء العام أبرز سمات هذا المخيم، لا أصوات رصاص، لا حالات جرمية فاقعة، ولا وجود مسلحاً. ويؤكد عبد العال «اختفاء السلاح تماماً من مار الياس، بسبب انعدام الحاجة اليه بالدرجة الأولى، ولأن الفلسطيني في لبنان يسعى للخروج عن التجاذبات اللبنانية، لأنه يعي أن التدخل يعني هزيمته، ويريد أن يحمي ويعزل المخيمات عن الساحة اللبنانية، التي بغرقها بحرب جديدة، تغرق معها كل من على أرضها».

ومع اختفاء السلاح، يختفي وجود الجيش اللبناني حوله، فيعتمد المخيم على أبنائه لحفظ أمنه، فلا تجد قوى أمن أو دوريات مكثفة، انما تجدها موزعة بالقرب من الأونيسكو، تطبيقا للخطة الأمنية التي تشمل بيروت عامة.

من جهته يشير مدير مركز التنمية الانسانية د.سهيل الناطور الى «مذهبة» جهات لبنانية للفلسطينيين، ومحاولة إدخالهم بين



شبان في مخيم مار الياس

فريقي ٨ و١٤ آذار، ولكن هذا لم ينعكس داخل مار الياس بعد. ويعود الناطور ليشدد أنه على الرغم من هذه المحاولات الحثيثة، تبقى لدى الفلسطيني مُسلّمة، هي أن لا يدخل في معركة ضد من يقاتل إسرائيل.

ويشرح أن «الفلسطيني شبع مما دفعه حتى الآن من دون جدوى، وكل ما يبحث عنه اليوم هو أمنه وأمن الجوار». وبرايه «هناك سياسات لإلغاء الوجود الفلسطيني وتبريرات لحرمان الفلسطيني من حقوقه، لهذا لم يتم تصحيح صورة الفلسطيني بعد الحرب، فبقي يخاطب كابن بؤرة إرهابية أمنية تقع خارج القانون، كسياسة مقصودة من الحكومات اللبنانية المتوالية».

على الرغم من تحول التركيبة الدينية للمخيم من المسيحية الى الاسلام، الا انه لم يحتو تركيبة أصولية، بل حافظ على الجانب الديموقراطي والحرية في هذا المجال. ويتحدث الناطور عن «جو منفتح نسبياً، على الرغم من تأثير عمليات حماس والجهاد في الداخل، على كل فلسطيني، إلا أن هذا ينعكس كعودة الى التراث الديني التقليدي، وميل للتقوى الشعبية». من جهة ثانية، يجد الناطور «انخفاضاً في نسبة تسيس الدين عند الفلسطينيين بسبب قصور الجانب السياسي، الدعائي الاعلامي، بالاضافة الى إيمان الحركات الاسلامية بخط برغماتي عام، لا يصطدم عموما بأنظمة الدول المضيفة، لأنه أساسا فيها حركات اسلامية، يمكن اللجوء اليها والتعاون معاً، كتعاون حماس والجماعة الاسلامية».

ومن جهة ثانية يتحدث الناطور عن النسيج الاجتماعي المختلط بين مسيحي ومسلم، معتبرا انه على الرغم من تخطي الفلسطيني لحواجز الطوائف وعدم تمييزه بين سني وروم أرثوذكس وغيره، الا انه لم يستطع تخطي فكرة الزواج المختلط. وما زالت المسيحية لا تتزوج الا ابن الطائفة والعكس صحيح. ونجد كاترين معلوف، (٦٣ سنة) الفلسطينية المسيحية، التي تعتبر مثالا عن عدد من المسيحيات اللواتي اخترن زوجاً من الطائفة، وليس بالضرورة ابن الوطن الواحد. كاترين تزوجت لبناني أغرمت به في لبنان، وتعيش معه في المخيم حتى اللحظة.

تناقض مخيف بين ما يطل عليه المخيم وبين ما يقبع فيه. بين أبنية، ترتفع عالياً مع ارتفاع أسعارها الى مئات آلاف الدولارات، وبين مخيم، يجمع سكانه قروشهم ليسقفوا منازلهم، أو لدفع «قرشين» لرجل أمن صحا فجأة على منعهم من تمدد منازلهم عمودياً.

أكثر ما يراه أبناء المخيم من داخله، هو الأبنية التي تحيط به لجهة الوطى كانها سور حجري يخنقه، ويعزله عن المحيط، فيصبح ابناء المخيم «كالمعلبين»، كما يسميهم مروان عبد العال.

ومقابله لجهة الغرب، بيوت تلتقي بمناظر رائعة لشمس تشرق من البحر، أما هنا فالمنظر الخلاب يكون عندما تجد نبتة

صغيرة نجحت في العيش على «ضفاف» نافذة، بالكاد تصلها الشمس، النبتة تحل رمزيا مكان الشجرة، لأن الأخيرة تسرق مترا من المساحة العامة، وبالتالي الاستغناء عنها أفضل.

من خيم الى بيوت بسقف من زنك، (لمنع البناء فوقها) في ١٩٦٩ ثم بيوت بصيغة نهائية: بيت وسقف من اسمنت وباب حديدي. وصارت الحاجة الى التمدد العمودي، أمراً واقعاً، مع ازدياد عدد اللاجئين. ولكن كما يقول عبد العال، يبقى ان الفلسطيني يبني من ماله الخاص على ارض لا يملكها، وفعلياً يبقى البيت ملك الدولة.

أصبح الدور السياسي لمخيم مار الياس يطغى على ما عداه هنا. لا حياة اقتصادية، لا تواصل اجتماعياً طويل الأمد، بسبب تغيير سكانه بشكل مستمر، وتحوله الى «فندق يقصده طلاب جامعات وموظفون فلسطينيون بأغلبهم ليلاً، ويهجرونه الى عملهم خارج المخيم نهاراً»، يقول عبدالعال.

إيجابيات ثلاث «تفرح» أبناء المخيم: توفر المياه من بئرين ارتوازيين حفرتهما اليونيسف والمجلس الثوري، والكهرباء التي تم إعادة تأهيل شبكتها في ١٩٩٩، وشبكة للهاتف الثابت فيه، ويعتبر أول المخيمات التي سويت فيه المجاري أوائل السبعينات، كما يقول أمين سر اللجنة الشعبية يوسف ضاهر. وتدير اللجنة شؤون المخيم بالتوافق، مثل «أثينا وديموقراطيتها الصغيرة»، كما يحب أن يشبهها الناطور.

وأثينا هذه، تأتي بنسخة مغايرة في المخيم، بحيث لا ينعشه اقتصاد نشيط ولا يجد ربع أبنائه فرص عمل داخله، لا سيما ان الحركة الاقتصادية الداخلية، تنتج عن عدد من الدكاكين، وأفران للمناقيش، ومطعم واحد، وحلاق، وميكانيكي. ويبقى القسم الأكبر من الشباب هو ذلك الذي يبحث عن عمل خارج المخيم، كالدهان أو وظيفة ادارية للشباب الجامعي. ولكن هذه المهن لا تعوض نسبة البطالة المرتفعة التي تقارب الخمسين في المئة، أما أولئك الذين استطاعوا تأمين مدخول شهري، فبالكاد يكفيهم، اذ يبلغ متوسط الأجور بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف ليرة، وهذا ينطبق أيضاً على أولئك المنضمين الى المنظمات والمنتظمين في الاحزاب، كما يلفت الناطور.

ويبقى جانب آخر ناشط في المخيم، وهي المنشورات التي تصدرها للفصائل ومراكز التنمية والمراكز الحقوقية، مثل «حقوقنا» التي تصدر منذ أربعة أشهر عن «مركز التنمية الانسانية»، و«طريق الوطن» التي تعنى بأوضاع اللاجئين وحق العودة، وهي تحرر وتصدر في مخيم مار الياس منذ أيار ١٩٨٤، توزع مجاناً في كل المخيمات الفلسطينية، ومجلة «النورس».

يعمل في مخيم مار الياس عدد كبير من المؤسسات الاجتماعية والمراكز الحقوقية، تهتم بمختلف الفئات العمرية، التي يقسمها الناطور، الى أغلبية للاطفال بنسبة ٤٠ في المئة، و٢٠ في المئة عجزة، و٤٠ في المئة شباب. ويختص مركز التنمية الانسانية، بقضايا حقوق الانسان، ويقوم بدورات توعية، ويتابع حالات بمشكلات قانونية، العنف ضد النساء، متابعة قضايا الأطفال في السجون، ويديره الناطور. بالاضافة الى مركز شاهد، التابع لحماس، والتي افتتحت مركزاً بديلاً تحت اسم عائد، والمنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان، ومجموعة عائدون ومؤسسات غسان كنفاني، التي تضم روضات للأسوياء وأخرى لتأهيل ذوي الحاجات الخاصة، بالاضافة الى مركز التدريب والمعلومات لرياض الأطفال. وهناك روضات أخرى كروضة «إنعاش المخيم». بالاضافة الى «بيت أطفال الصمود» الذي يهتم بالحالات الاجتماعية. وتراعي كل هذه المؤسسات الأحوال المادية المتدنية للاجئين، فتكون رعايتها شبه مجانية.

من جهة ثانية، هناك مركزان للمساعدات النرويجية، احدهما يؤمن تدريباً مهنياً يضم ٤٠ تلميذاً وتلميذة، من مختلف المخيمات، لا سيما أن شهادته معترف بها. وآخر يؤمن علاجاً فيزيائياً للمعوقين.

في مخيم مار الياس مدرسة وحيدة تديرها (وكالة غوث اللاجئين) الاونروا، وهي مدرسة الكابري المختلطة التي تضم ٣٠٠ طالب، نصفهم يأتي من المناطق المحيطة بالمخيم، من الجناح وسان سيمون وغيرها. وتعتمد المدرسة الابتدائية نظام الدفعتين، ويدرس فيها أساتذة من داخل المخيم ومن خارجه. أما طلاب المرحلة الثانوية، فيلتحقون بمدارس تابعة للأنروا خارج المخيم مثل الجليل في الرحاب، وغيرها في صور وصيدا وطرابلس.

ويرعى الجانب الصحي في المخيم مستوصف تابع للأونروا يؤمن الحد الأدنى من الخدمات، بالإضافة الى مستوصف للهلال الأحمر الفلسطيني. ويعتبر الناطور أن الملف الصحي من أخطر القضايا الفلسطينية في لبنان، اذ تغطي الأونروا الليلة السريرية فقط، اذا ما دخل الفلسطيني المستشفى، أما الدواء وكلفة العلاج والجراحة، فعلى الفلسطيني تحملها، وبالتالي، يقع اللاجئ الفقير بين خيار احتمال ألمه قدر المستطاع أو تحمل الأعباء وحيداً، اذا ما كانت حاله خطرة.

تنام القرية وتنهض في ثوبها. لا تبدله، خوفاً أن يضيق عليها أثناء أحلامها. لا يختفي الوضع المأساوي، ولكنه يبدو افضل بكثير، هنا تجد الابنية الملونة لروضات غسان كنفاني، تسير في شوارع نظيفة، تجد أن الشمس استطاعت خرق الحصار المفروض عليها في المخيمات الأخرى، فلا تتردد هنا في التسلل من بين البيوت.

هنا، يغفو العجوز الى جانب الشاب حالمين بإيجاد فرصة عمل تؤمن الرزق لعائلة وأطفال. وينام المسلم الى جانب المسيحي، متخطياً ما لم ينجح اللبناني في تخطيه كثيراً.

(جهينة خالدية، «السفير»، ٢٠٠٧/٣/١٤)

«ويفل» الجليل: الثكنة التي أخذت اسم الجنرال الفرنسي

مقابل مخيم الجليل في بعلبك رفعت لوحة إعلان بشعار «بدنا نعيش» تخص أطرافاً لبنانيين وتتعلق بالصراع الدائر. ولحظة دخولك المخيم تكتشف أهمية هذا الشعار نسبة لأبناء المخيم الذين يعيش قسم منهم منذ العام ١٩٤٨ في اسطبل للخيل تركه الانتداب الفرنسي.

ممنوع على الفلسطيني التملك خوفاً من التوطين. وممنوع عليه ان يشيد منزلاً يقطنه كسائر البشر. مساحة المخيم تضيق بأهله حتى حدود الانفجار السكاني. فحصة الفرد الواحد خمسة امتار ونصف، بما فيها كل المساحات للخدمات المدرسية والصحية والاجتماعية، اذ تبلغ المساحة الإجمالية ٤٣٣٠٠ متر مربع، وعدد المسجلين مطلع العام ٢٠٠٤ وفق لوائح الاونروا ٧٥٥٣ مواطناً. وبحجة رفض التوطين يمنع إنشاء أبنية في قطعة ارض اشترتها منظمة التحرير بجانب المخيم ما زالت بوراً حتى الآن.

مخيم الجليل، حسب التعريف الفلسطيني، ينسب الى سكانه من الجليل الاعلى في فلسطين، من بلدات (صفورية، لوبية والياجور)، او ثكنة «ويفل» حسب تعريف الأمم المتحدة، ويعتبر من أصغر المخيمات الفلسطينية في لبنان. يقع عند مدخل مدينة بعلبك الجنوبي وهو كناية عن ثكنة عسكرية محاطة بسور عالٍ ولها ثلاثة مداخل، سميت باسم الجنرال الفرنسي ويفل. وهو عبارة عن خمسة مجمعات واسطبلين كانا مخصصين لخيول الفرنسيين. فرض على لاجئي المخيم السكن فيه، إلا أن الزيادة السكانية اضطرتهم إلى إنشاء «بلوكات» في الساحات العامة والطرقات الرئيسية ما منع الهواء والشمس عن الكثير من الإنشاءات الجديدة.

الضغط الاقتصادي، قلة فرص العمل، غياب الأمل بالعودة، تراجع تقديمات الاونروا، التحولات السياسية التي غيرت شعار تحرير فلسطين إلى إقامة دولة في الضفة والقطاع، بدّدت الأحلام.. وتحول الهاجس إلى البحث عن ملجأ في أصقاع الارض، فهام الفلسطيني على وجهه الى حيث فتح له الطريق، فإذ بالدانمرك والسويد والمانيا ملجأ لأكثر من نصف سكان المخيم، تاركين وراءهم معظم المتقدمين في السن والأطفال الذين عجزوا عن تأمين تأشيرات لهم، ما غير القاعدة الهرمية لأعمار السكان. لكن فلسطين لمن غادر الى اصقاع الدنيا ما زالت في وجدانه، إذ ان الصفحة الرئيسية للموقع الالكتروني لمخيم الجليل تتصدرها مقولة: «كل الناس لهم وطن يعيشون فيه إلا نحن لنا وطن يعيش فينا». فبعض من كبار السن ما زال يحتفظ بسند تملكه اراضي في فلسطين او مفتاح منزله الذي هجره منذ ٥٩ سنة.

جدران المخيم مليئة بصور الشهداء. تستقبلك عند مدخله صورة كبيرة للرئيس الراحل ياسر عرفات، تقابلها صورة مزدوجة للشهيدين الشيخ احمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي . ولا تفاجأ بصور الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله مقابل مجمع بلال بن رباح.

ما يجري في فلسطين ينعكس على واقع مخيمات الشتات. الصراع بين فتح وحماس ليس بعيداً عن واقع المخيم، ولكنه ممسوك ومسيطر عليه. فالقرابة والمعرفة (حالات كثيرة أشقاء من اسرة واحدة ينتمون الى أكثر من تنظيم) تمنعان تطور الخلاف حيث حلت اشكالات كثيرة بسرعة ومنع تفاقمها.

تنوع القوى السياسية يشابه كل مخيمات لبنان، اذ يتواجد فيه احد عشر تنظيماً (فتح، حماس، الجبهة الشعبية، الجبهة الديموقراطية القيادة العامة، الجهاد، فتح الانتفاضة، حزب الشعب، الصاعقة، جبهة النضال، جبهة التحرير الفلسطينية) يشكلون اللجنة الشعبية. لكل تنظيم ممثل بغض النظر عن حجمه ودوره، وقد انيط باللجنة الشعبية دور التنسيق مع الاجهزة الرسمية اللبنانية ومتابعة البنى التحتية والعلاقة مع الاونروا، ولكن هذا الدور الهام يقابله غياب الامكانات المادية، اذ ان ميزانية اللجنة مقتصرة على اشتراك شهري لكل تنظيم بخمسة آلاف ليرة (٥٥ الف ليرة من ١١ تنظيماً) اضافة الى عائدات ايجار فرن بـ١٢٥ الف ليرة.

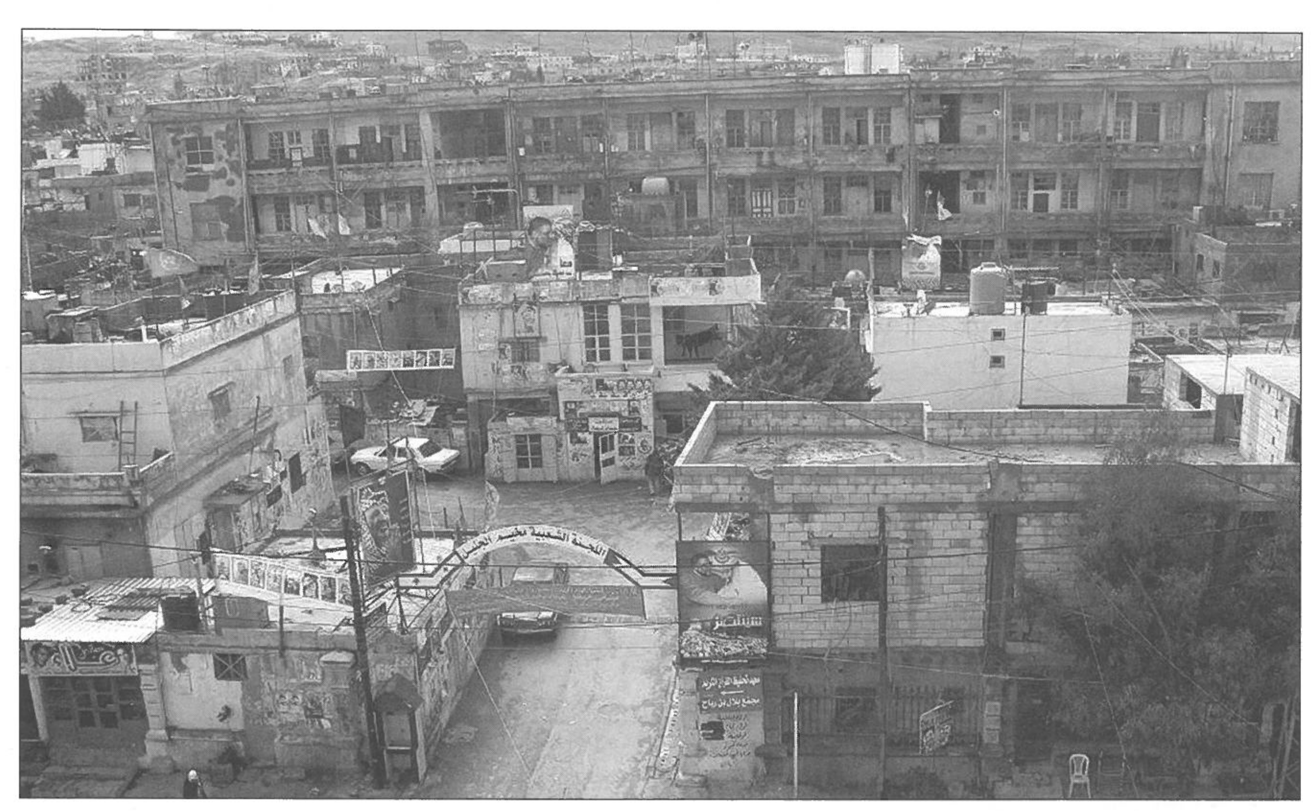
ويؤكد نائب امين سر اللجنة الشعبية ابو خالد ومسؤول الجبهة الشعبية ان دور اللجنة محدود بحدود امكاناتها. فالتنظيمات تمارس نشاطها للكسب السياسي والتنظيمي ولا تولي اللجنة الشعبية اهتماماً يجعل منها هيئة فعلية تعمل على تطوير واقع المخيم، مما حول دورها الى اشبه بلجنة صلح.

ويكشف ابو خالد ان طبيعة العلاقة بين ابناء المخيم تجعل منهم جمهوراً لكل المناسبات، حيث انهم يشاركون التنظيمات في الاحتفالات التي تقام في المخيم، خصوصاً تكريم الشهداء والمناسبات الوطنية، وهذا الامر يقلل كثيراً من الخلافات السياسية.

ويشير أبو خالد الى ظاهرة قد تكون خصوصية لمخيم الجليل، هي أن كل كوادر التنظيمات ومسؤوليها من داخل المخيم، وان قسماً منهم عملوا تحت راية أكثر من تنظيم.

وتختلف النظرة بين الفصائل عن أحجام القوى داخل المخيم. منهم من يعتبر «فتح» القوة الكبرى، ومنهم من يرى «حماس» ذات نفوذ شعبي اوسع. فالمقياس يختلف. البعض يزين القوة تنظيمياً والآخر مادياً بينما يعتمد آخرون الدور والنشاط.

مسؤول حركة فتح في البقاع العقيد ابو احمد نايف عثمان



مخيم الجليل ـ مدخل بعلبك

ينطلق في تقييمه من موقع حركة فتح التاريخي، ويعتبر ان حركته تشكل لوحدها ما تشكله كل التنظيمات مجتمعة، ويرى في الدور الشعبي الحاضن لأبناء المخيم وتقديم المساعدات الاجتماعية والمادية تحصيناً لمن ارتضى البقاء صامداً. ويضيف ان الحركة تقدم مساعدات شهرية لمناصريها (طالب تكميلي وثانوي ٣٠ الف ليرة والجامعي ٨٠ الف ليرة اعضاء التنظيم بين ٤٥ و ٨٥ الف ليرة الاشبال ٢٠ الفاً الكشاف ٢٠ الفا)، اضافة الى تقديم خدمات صحية للمرضى الدائمين (غسل كلي، سرطان، قلب مفتوح، ديسك).

ولا ينكر ابو احمد وجود خلاف سياسي داخل أطر المخيم لم يصل الى حد الصراع. «لا نلتقي مع فصائل التحالف في الاطر السياسية بل نكتفي بالتنسيق عبر اللجنة الشعبية». ويؤكد أن لا وجود لقوى متطرفة داخل المخيم.

من داخل المسجد ولجنته انطلق مشروع مجمع بلال بن رباح وجمعية الاصلاح الخيري. لعب الشيخ بسام الكايد ورفاقه دوراً في تطوير الفكرة حتى بدأت لجنة الجامع تنظيماً قائماً بذاتها، تهتم بالفقراء وتوزع عليهم المساعدات الاجتماعية والعينية الآتية من جمعيات اسلامية ودار الفتوى. تقيم دورات حفظ القرآن الكريم. أنشأت دار حضانة ومستوصفا ومسبحا للاطفال، وقاعة للمسرح الشعبي. **مجمل النشاطات هذه وضعت في اطار تهيئة الظروف لإنشاء حركة حماس.**

البعض يشير مباشرة الى ان حركة حماس هي الموجه الاساسي لهذه النشاطات متخذة من منبر المسجد إطاراً لحركتها، فيما يعتبر مسؤولو الحركة الذين فضلوا عدم ذكر الاسماء ان هذه النشاطات مستقلة و«أنه كان يشارك فيها عناصر الحركة انطلاقاً من موقعهم الايماني بخدمة شعبنا».

وحتى تاريخه لم تفتح حركة حماس مكتباً لها في المخيم، والمعلومات تفيد انها اشترت مبنى سيتحول قريباً مركزاً لها.

يجزم قياديو حماس أنهم الاكثر عطاء على الارض ولا جدال في ذلك، وانهم يشكلون شريحة كبيرة جدا تتشابه ما تمثله الحركة داخل فلسطين. وكما تنظر حركة فتح الى نفسها انها تشكل بمفردها نصف المخيم ينطبق الامر على نظرة حركة حماس الى نفسها، حيث استخدم الطرفان نفس العبارة.

وللتدليل على شمولية عطاء حماس يشير احد كوادرها الى ان اطرافاً سياسية كانت تحرض بعض ابناء المخيم علينا بتحريك تظاهرات تردد شعار «يا حماس ويا حماس اللحمة لناس وناس» في اشارة الى توزيع لحوم الاضاحي، بينما اليوم تغير الى «يا حماس يا حماس اللحمة لكل الناس».

وفي الشأن السياسي ترى حماس ان لا مشكلة سياسية لها مع أحد ما عدا الفريق الانقلابي داخل حركة فتح. وهذا الفريق غير موجود داخل المخيم. وتأمل بتكامل جميع الأطراف وترى في التنوع عنصر قوة لا عنصر ضعف.

وينفي كوادر الحركة اي علاقة مباشرة بين حماس ومجمع بلال بن رباح، وبالتالي لا مسؤولية لهم على نشاط المجمع.

(عبد الرحيم شلحة، «السفير»، ٢٠٠٧/٢/٢٨)

البرج الشمالي: ثلاثة آلاف مجنس.. وخمسون حالة «تلاسيميا»

يقاوم عبد دحويش صقيع الشتاء ومطره بمزيد من «لفائف» النايلون على سقف الصفيح الذي يؤويه مع افراد عائلته في مخيم اللاجئين الفلسطينيين في البرج الشمالي. ينتظر بفارغ الصبر عودة زوجته ام علي من عملها في زراعة الخضار بعدما اصبحت المنتج الاول والاخير للعائلة إثر تدهور حالة زوجها الصحية.

ما يحز في نفس ابي علي الذي تجاوز الستين أنه لا يملك منزلاً يلمه حتى في مخيم البؤس المزروع بالأمراض المستعصية وحالات العسر الشديد والأسقف المتداعية.

يقول دحويش الذي يدفع إيجاراً شهرياً بدل مسكنه قدره ستون الف ليرة: أخيراً حط بنا الرحال في هذا المخيم بعد سلسلة من الترحال تلت تهجيرنا في العام ١٩٤٨ من بلدة الناعمة في سهل الحولة، كان أبرزها في مخيم النبطية الذي دمرته الطائرات الاسرائيلية في العام ١٩٧٥».

حالة هذا الرجل هي واحدة من مئات الحالات التي تنتشر في زواريب واطراف مخيم البرج الشمالي المعروف بالاكتظاظ السكاني وتعدد المشاكل المرضية، منها مرض التلاسيميا الذي يسكن أكثر من خمسين شخصا ويهدد حياتهم. يغلب على مخيم البرج الشمالي الذي يفصله عن صور شرقاً مخيما البص والمعشوق الازمات الحياتية والمعيشية ابتداء من مشكلة عدم إعادة إعمار المنازل وترميمها والتي تتعدى الاربعمئة بيت، كان جزء كبير منها دمرته الاعتداءات الاسرائيلية على اصحابها ولاجئيها، الى الهموم المعيشية من كافة جوانبها.

تغلي السياسة في هذا المخيم الذي يقطنه أكثر من ١٧ الف لاجئ فلسطيني يعيشون على ١٤٠ الف متر مربع، اصبح نحو ثلاثة آلاف من بينهم يحملون الجنسية اللبنانية بموجب قرار التجنيس في العام ١٩٩٤، وباتوا يشكلون الفصل في انتخاب مجلس بلدية بلدة البرج الشمالي التي يتداخل المخيم في عمقها الجغرافي والسكاني.

تجمع القوى السياسية الفلسطينية المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وخارجها على اتهام الاونروا بالتقصير لناحية معالجة المشاكل الصحية والخدماتية على أنواعها، كما تشير في المقابل الى بعض التحسن في المخيم المتمثل بإنجاز مجاري الصرف الصحي وقنوات تصريف مياه الامطار من خلال مشروع نفذه الاتحاد الاوروبي بلغت كلفته أكثر من سبعمئة الف دولار اميركي.

وتعمل القوى السياسية في المخيم الذي أنشئ في العام ١٩٥٥ وسط مروحة واسعة من النشاطات المتعددة يتوالى على تنظيمها الافرقاء السياسيون، بدءاً بحركة «فتح» كبرى الفصائل في المخيم والتي تمسك بزمام الوضع الأمني وتشترك مع الآخرين في فصائل المنظمة باللجنة الشعبية التي تشكل واجهة متابعة قضايا اللاجئين الى جانب مؤسسات المجتمع المدني. والى حركة فتح تتحرك حركة حماس المنافس الفعلي لفتح وتعمل يوماً بعد يوم على تطوير وضعها. أما الجبهتان الشعبية والديموقراطية وحركة الجهاد الإسلامي وجبهة التحرير وحزب التحرير وغيرها من الفصائل المتواجدة بموازين تختلف الواحدة عن الاخرى، فإنهم يمارسون فعلاً سياسياً حيوياً في المخيم يتمم المشهد السياسي.

تشكل البطالة في المخيم ما يقارب العشرين بالمئة ويعمل الغالبية من ابناء المخيم في مجال الزراعة والبناء فيما لا يتعدى عدد الموظفين في قطاعات الاونروا مئة وثلاثين شخصاً، يعمل معظمهم في التعليم والصحة والتنظيفات ويتوزعون على مدارس الانروا وعياداتها.

غالبية سكان مخيم البرج الشمالي من منطقة الجليل (سهل الحولة) في شمال فلسطين. نزحوا العام ٤٨ من (الزوق، الناعمة، العبسية، لوبيه، صفورية، شعب، شفا عمر، الكساير، ديشوم، الحسينية، حطين، دير القاسي، حواسة، سعسع، صلحا، الشجرة، عبلين، القيطية، شوقا، معلول، السمبرية أما أبرز العائلات فهي دحويش، مشيرفة، والعبسية (الناعمة)، يونس، رحيل، فريج، خضر <المنايفة> (الزوق)، بركة، زعرورة، خطاب، الحاج أحمد (صفورية)، سنشيري، طه، زعيتر، عطوات، وعثمان (لوبية)، الصديق، وجمال (شفا عمرو)، حسين وحداد (ديشوم).

يسرد أمين سر اللجنة الشعبية في مخيم البرج الشمالي ابو رياض بركة المطالب والاحتياجات الملحة للمخيم فيقول: إن كل مشاكل مخيماتنا ومنها هذا المخيم متعلقة بالاونروا. إن أهم المشاكل والعقبات هي مسألة إعادة ترميم البيوت البالغ عددها ٤٨٣ بحسب كشوفات وكالة الاونروا.

وقال: إن الوكالة أعادت منذ سنتين إعمار ١٢ منزلاً وقبل مدة بسيطة اعطتنا لائحة بـ٧٥ منزلاً سيصار إلى إعادة إعمارها وترميمها، ولكن تفاجأنا بعد أيام بهبوط العدد إلى ٥٧ منزلاً، معيدة ذلك الى ارتفاع مواد البناء كافة ما اوقعنا بمشاكل مع الناس، مضيفاً: تلقينا وعداً من الوكالة باستكمال الاعمال في الاشهر الثلاثة المقبلة ونأمل ان يحصل ذلك نظراً للحاجة الملحة.

وبالنسبة للأوضاع الصحية في المخيم أكد بركة وجود أكثر من خمسين اصابة بمرض التلاسيميا، ولكن الاونروا لا تعترف بوجود هذه الحالات، وقال: إن عيادة الاونروا الموجودة في المخيم يعاين فيها طبيبان بمعدل ٣٠٠ حالة مرضية يومياً.

بخصوص الوضع التربوي أشار بركة الى وجود اربع مدارس تابعة للاونروا تضم حوالى الفي تلميذ في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة. والمدارس هي جباليا فلسطين بيت لحم والصرفند، مذكراً بمطلب إنشاء مدرسة أخرى لاستيعاب الطلاب، وأشار الى أن موضوع البنية التحتية أصبح جيداً بفضل المشروع الذي أمنته الاونروا بتمويل من الاتحاد الاوروبي وشمل مجاري للصرف الصحي طالت أنحاء المخيم كافة.

مدير مركز الجليل الصحي التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الدكتور خالد المعجل اوضح أن المركز لا يؤمن كافة الخدمات الصحية، وهو عبارة عن مركز صحي يحتوي على قسم للتوليد إضافة الى وجود ستة اسرة واجراء المعاينات اليومية وتأمين الاسعافات الاولية، فيما يتم تحويل الحالات الاخرى الى مستشفى «بلسم» في الرشيدية والمستشفيات المتعاقدة مع الاونروا. وبخصوص اصابات التلاسيميا، قال: إن غالبية هذا الحالات تسمى «ضعف الدم المنجلي» وعلاجها ومتابعتها يتمان خارج المركز.

عضو اللجنة المركزية في جبهة التحرير الفلسطينية ابو اسامة عباس قال نحن دائما ننشد الحوار مع اخواننا اللبنانيين من اجل مصلحة الشعبين اللبناني والفلسطيني، وأكد أن اللجان الشعبية في المخيمات هي القيادة اليومية لمتابعة شؤون اللاجئين.

من جانبه عضو قيادة الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين في لبنان رائف أحمد أكد أن اوضاع المخيم السياسية والأمنية هادئة ولا توجد اي اشكالات بين القوى والفصائل الفلسطينية.

مسؤول حركة حماس في المخيم محمود طه يقول: إن حجم حماس السياسي في المخيم كبير وتحظى باحترام واسع في صفوف الشعب الفلسطيني، وقال: إن كل القوى الفلسطينية لها تواجد سياسي في المخيم، وانما التواجد العسكري محصور بحركة فتح.

مسؤول حركة فتح في مخيم البرج الشمالي ابو باسل اشار الى ضبط الحركة الامن في المخيم الذي ينعم بالهدوء والاستقرار التام، وقال: إن حركة فتح تقيم علاقات طيبة ومشاركة مع باقي القوى في فصائل منظمة التحرير سواء في موضوع التنسيق والعمل في اللجان الشعبية او غيرها من المسائل التي تهم الشعب الفلسطيني.

(حسين سعد، «السفير»، ٢٠٠٧/٣/١)

البص: محطة «الباصات» التي لجأ إليها الأرمن في الثلاثينيات

البص اسم مستحدث نسبيا، وتعود تسميته الى وجود محطة سابقة للباصات عند مدخل مدينة صور الشرقي. ارضه على غرار باقي المخيمات الفلسطينية تابعه لخزينة الدولة اللبنانية. سبق الفلسطينيين اللاجئين الى هذه الارض زملاؤهم في التهجير «الارمن» الذين اسكنوا في المنطقة عند نزوحهم في العام ١٩٣٩ في بيوت صغيرة، تم بناؤها على نفقة جمعيات خيرية ارمنية.

لم يطل الحال اكثر من تسع سنوات حتى تغيرت طبيعة المنطقة الديموغرافية من وجود ارمني الى وجود فلسطيني متداخل مع طبيعة لبنانية فرضتها عملية تداخل المخيم في مدينة صور، اضافة الى المستشفى الحكومي اللبناني الذي يتوسط المخيم في الوقت الحالي، وصولا الى انتشار المحال والمؤسسات التجارية الفلسطينية الصغيرة على طول المدخل المؤدي الى صور. هذه العوامل اعطت المخيم الذي يسكنه اكثر من سبعة آلاف لاجئ فلسطيني وعدد من العائلات اللبنانية والارمنية المعدودة، حياة مختلفة بعض الشيء عن المخيمات الاخرى في المنطقة، ولا سيما الرشيدية والبرج الشمالي، وليس حصرا غياب المظاهر المسلحة والحواجز، وهو المخيم الوحيد في لبنان الذي يوجد في داخله قوة للجيش اللبناني الذي يدير المستشفى الحكومي ويقيم حاجزين على مدخليه الرئيسيين، بعدما تم اقفال عدد من المتفرعات المؤدية الى المخيم من ناحية الاوتستراد الواصل الى صور.

تقلل فتح من قوة حماس وتعتبرها فصيلا فلسطينيا عاديا بينما تتحدث حماس وبعض التابعين من تنظيمات اخرى ، عن تنامي قوتها الجماهيرية بشكل متواصل. تتواجد الجبهة الديمقراطية سياسيا واجتماعيا في المخيم وتشرف على عدد من المؤسسات الاهلية والثقافية بشكل غير مباشر، اما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فلا تزال تستند الى تاريخ نضالي كبير وتعمل داخل المخيم سياسيا واجتماعيا وتنخرط في اللجنة الشعبية، كما لا تغيب عن المخيم فصائل اخرى مثل الجبهة العربية، جبهة التحرير، جبهة النضال، حزب الشعب، حركة الجهاد الاسلامي، الصاعقة، وحزب التحرير وانصار الله وغيرهم.

التعاون بين القوى والفصائل جار باستثناء التعاون بين فتح وحماس وذلك على اثر الاحداث والمشاكل بين الطرفين داخل فلسطين المحتلة. اللهجة والممارسات التصعيدية باردة تجاه الاونروا في هذه الايام وخاصة بعد البدء بمشروع ضخم عبر الاونروا يموله الاتحاد الاوروبي ويشمل مجاري للصرف الصحي ومياه الامطار وصولا الى تعبيد الطرقات بشكل كامل.

الظروف المعيشية في المخيم قاسية وصعبة وخاصة بعد توقف المخصصات منذ اشهر لمئات المتفرغين والعائلات.

أعمال ابناء المخيم تتوزع في الزراعة والبناء والاعمال المهنية والتجارة المحدودة، وتعتمد غالبيتهم على مخصصات التفرغ في مؤسسات فتح العسكرية والاجتماعية وتحويلات المغتربين من ابنائهم في بريطانيا وغيرها من الدول الاوروبية والخليجية.

تسبق نسبة المتعلمين في البص وتحديدا من الاناث النسبة في المخيمات الاخرى كما يؤكد عدد من التربويين لاسباب يرتبط بعضها بتلاصق المخيم بمدينة صور، وتوجد في المخيم اربع مدارس متوسطة وابتدائية تابعة للانروا تضم حوالي ١٥٠٠ تلميذ اضافة الى عيادة طبية ومستوصف لجمعية الهلال الاحمر وعدد كبير من المراكز الصحية والاجتماعية والتربوية والرياضية تتوزع بين القوى السياسية المنتشرة في المخيم.

غالبية سكان المخيم الذي انشىء في العام ١٩٥١ من لاجئي العام ١٩٤٨ تعود الى قرى وبلدات شمال فلسطين، خصوصا من قضاءي حيفا وعكا (النهر، أم الفرج، الزيب، ميعار، الدامون..). فيما أبرز عائلاته: أحمد وموسى وعطية (النهر)، زيداني وابو علي والحاج (الدامون)، طه وميعاري (ميعار)، سالم وعبد العال والقط (أم الفرج)، أبو داهش(حيفا)، كنعان والجمل (البصة).. فضلا عن غنيم وأبو صهيون ومرعي وسلام ورشيد.

يرى عضو قيادة حركة فتح في لبنان ابو احمد زيداني ان وضع اللاجئين الفلسطينيين في كافة مخيمات لبنان متشابه الى حد كبير، وقال: مرة تلو الاخرى تثبت حركة فتح تجذرها في نفوس الشعب الفلسطيني لانها صاحبة مشروع وطني وتستند الى الثوابت الفلسطينية وثقافة القائد ياسر عرفات الذي لم يغادرنا وهو لا يزال حيا فينا.

يضيف: في مخيم البص تتمتع حركة فتح بنفوذ واسع لا ينافسها عليه احد وهي تقيم علاقات طيبة وودية مع كافة الفصائل. اما العلاقات مع حركة حماس فمقطوعة سياسيا ولا يوجد اي تواصل في الوقت الحالي باستثناء العلاقات الفردية والاجتماعية، ويعتبر زيداني مخيم البص نقطة تواصل مع محيطه والمخيمات الاخرى وله خصوصية مختلفة تتعلق بالوجود الشرعي اللبناني المتمثل بالجيش اللبناني حيث تجمعنا علاقات طيبة يسودها الاحترام.

المسؤول السياسي لحركة حماس في منطقة صور ابو خالد جهاد يوضح من جهته بأن وضع حماس الجماهيري يتقدم في المخيم كما باقي المخيمات وهذا ما تلمسه من خلال تواصلها الدائم مع ابناء المخيم ومشاركتهم في افراحهم واتراحهم وصولا الى تقديماتها المنح الى طلاب جامعيين وثانويين ومساعدات اجتماعية اخرى. وقال ان علاقاتنا مع الفصائل الموجودة على



أحد شوارع مخيم البص ويبدو الى اليسار مستشفى صور الحكومي

ساحة المخيم ممتازة ونتواصل معها ونشاركها في انشطتها ومناسباتها، اما بخصوص العلاقة مع فتح فمقطوعة على المستوى السياسي نتيجة التصعيد الاعلامي الذي تمارسه الاخيرة تجاه حماس وانعكاس الاوضاع في الداخل على حالة المخيمات، مضيفا ان خلافنا السياسي مع فتح لا يمنع الالتقاء معها حول الامور الحياتية والمطلبية للفلسطينيين، مؤكدا ان يد حماس ممدودة لتغليب لغة الحوار، وشدد جهاد على ضرورة استكمال الحوار اللبناني الفلسطيني يسبقه انشاء مرجعية فلسطينية ما يسهل عملية الحوار وانعكاسه ايجابا على كل الفلسطينيين الذين يعيشون ظروفا اجتماعية صعبة، منوها بمشروع البنى التحتية الذي تنفذه الانروا بتمويل من الاتحاد الاوروبي.

يشدد مسؤول الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في المخيم عبد كنعان على اهمية تجنيب المخيمات اي مشاكل داخلية، ويضيف ان امن المخيم جيد ولا تحصل اشكالات، ويتابع ان اوضاع المخيم السياسية مستقرة وكل القوى تمارس نشاطها بشكل عادي ومن ناحيتنا نتواصل مع جميع الفصائل في مختلف القضايا سواء في منظمة التحرير او خارجها. واشار الى ان اللجنة الشعبية التي تواكب شؤون المخيم الحياتية تضم ممثلين عن فصائل المنظمة وهي تواكب متطلبات واحتياجات المخيم مع الجهات المعنية وخصوصا الانروا، لافتا الى اتجاه الانروا الى انشاء مدرسة جديدة في البص ومباشرتها تنفيذ مشروع البنية التحتية.

من جانبه مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في المخيم يحيى عكاوي اكد ان الجبهة تحظى باحترام سياسي في المخيم، وقال ان الاوضاع والامكانات المادية وعدم وجود مؤسسات خاصة لدى الجبهة الشعبية وخاصة في مخيم البص يؤثر على نشاطتها وحركتها العامة، لافتا الى مشاركتها في اللجنة الشعبية التي تواكب الامور الحياتية لابناء المخيم، وقال ان علاقتنا السياسية ممتازة مع كافة الفصائل ونتعاون معا من اجل خدمة المخيم. واشار الى ان الاوضاع المتشنجة بين حماس وفتح في الداخل انعكست على المخيم ولكن حكمة القوى تمنع اي مشاكل مؤكدا على ضرورة قيام الانروا بواجباتها تجاة اللاجئين.

امين سر اللجنة الشعبية في البص ابو حسين سالم اوضح ان مخيم البص له ظروف مختلفة وهو حي من احياء مدينة صور على المستوى الجغرافي وان ابناء المخيم يدفعون فواتير المياه والكهرباء اسوة باخوانهم اللبنانيين. وقال سالم ان الاونروا تنفذ مشروع البنية التحتية وهو مشروع مهم ولكن هناك تاخيرا في الاعمال. وذكر سالم بسلسلة من المطالب المزمنة ومنها زيادة عدد الاسرة في المستشفيات المتعاقدة مع الاونروا من ١٥ الى ٢٥ سريرا وتطوير عيادة طب الاسنان.

(حسين سعد، «السفير»، ٢٠٠٧/٣/٣)

الدولة تسلف منظمة التحرير ١٠ ملايين ليرة للإسراع في إنشاء مخيم البيسارية

صدر المرسوم الاشتراعي الرقم ١٠٩ القاضي بإجازة إبرام اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية يتعلق بإنشاء مخيم البيسارية. وهذا نص المرسوم:

«إن رئيس الجمهورية، بناء على الدستور، بناء على القانون الرقم ٧٦/٢ تاريخ ١٩٧٦/١٢/٣٠ (منح الحكومة حق إصدار مراسيم اشتراعية):

بناء على المرسوم الاشتراعي الرقم ٩ تاريخ ١٩٣٩/١١/٢١ (تعيين الموعد الذي تصبح فيه القوانين والمراسم نافذة، وبعد استشارة مجلس شورى الدولة، بناء على اقتراح وزير الإسكان والتعاونيات ووزير الخارجية والمغتربين، وبعد موافقة مجلس الوزراء في تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠، يرسم ما ياتي:

المادة الاولى ـ أجيز إبرام الاتفاق المعقود بين حكومة الجمهورية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية والمتضمنة إعطاء المنظمة سلفة مقدارها /١٠٠٠٠٠٠٠/ ل.ل. (عشرة ملايين ليرة لبنانية)، تدفع إلى وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تسهيلاً لإقامة مخيم على العقار الرقم ٢٦٧ من أملاك الدولة الخاصة الكائن في منطقة البيسارية العقارية في محافظة الجنوب وذلك وفقاً للشروط الواردة في الاتفاق المذكور.

المادة الثانية ـ تؤمن السلفة من الحساب الخاص المفتوح لدى مصرف لبنان باسم وزارة الإسكان والتعاونيات وتصرف بموجب قرارات من وزير الإسكان والتعاونيات.

المادة الثالثة ـ يعمل بهذا المرسوم الاشتراعي فور نشره لصقاً على مدخل مقر رئاسة الحكومة.

بعبدا في ٣٠ حزيران ١٩٧٧

الإمضاء: الياس سركيس

صدر عن رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: سليم الحص

وزير الإسكان والتعاونيات

الإمضاء: صلاح سلمان

وزير الخارجية والمغتربين

الإمضاء: فؤاد بطرس».

نص الاتفاق

وفي ما يأتي نص الاتفاق:

«اتفاق في ما بين:

- الدولة اللبنانية: الممثلة بوزير الإسكان والتعاونيات فريق أول.
- منظمة التحرير الفلسطينية: الممثلة بأمين سر اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين فريق ثان

المادة الأولى ـ يسلف الفريق الأول الفريق الثاني مبلغ عشرة ملايين ليرة لبنانية من أجل السرعة في بدء إقامة مخيم لتأمين سكن العائلات الفلسطينية المهجرة، وذلك في العقار الرقم ٢٦٧ من أملاك الدولة الخاصة الواقع في منطقة البيسارية الذي سيوضع في تصرف وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

يدفع هذا المبلغ أقساطاً إلى وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لحساب منظمة التحرير الفلسطينية بموجب قرارات تصدر عن الفريق الأول وفق تقدم الأعمال وحسب برنامج العمل الذي تضعه الوكالة المذكورة بعد موافقة الفريق الأول.

المادة الثانية ـ يتعهد الفريق الثاني بإعادة مبلغ هذه السلفة كاملاً إلى مصرف لبنان باسم وزارة الإسكان والتعاونيات في خلال سنة ونصف سنة من تاريخ إبرام هذا الاتفاق تحت طائلة ترتب فائدة قانونية سنوية مقدارها ١٢٪ اثنا عشر في المئة في حال التأخر في التسديد. أما في حال توقف الأعمال لأي سبب كان، فعليه أن يسدد في مهلة شهر واحد المبالغ التي يكون قد استلفها كاملة وإلا ترتبت في حقه الفائدة المذكورة.

المادة الثالثة ـ نظم هذا الاتفاق على نسختين أصليتين في بيروت على أن تسلم النسخة الثانية إلى المنظمة بعد إبرام الاتفاق من المراجع اللبنانية المختصة.

بيروت في ١٩٧٧/٦/٣٠

الفريق الثاني

أمين سر اللجنة السياسية العليا

لشؤون الفلسطينيين

الإمضاء: توفيق الصفدي

الفريق الأول

وزير الإسكان والتعاونيات

الإمضاء: الدكتور صلاح سلمان».

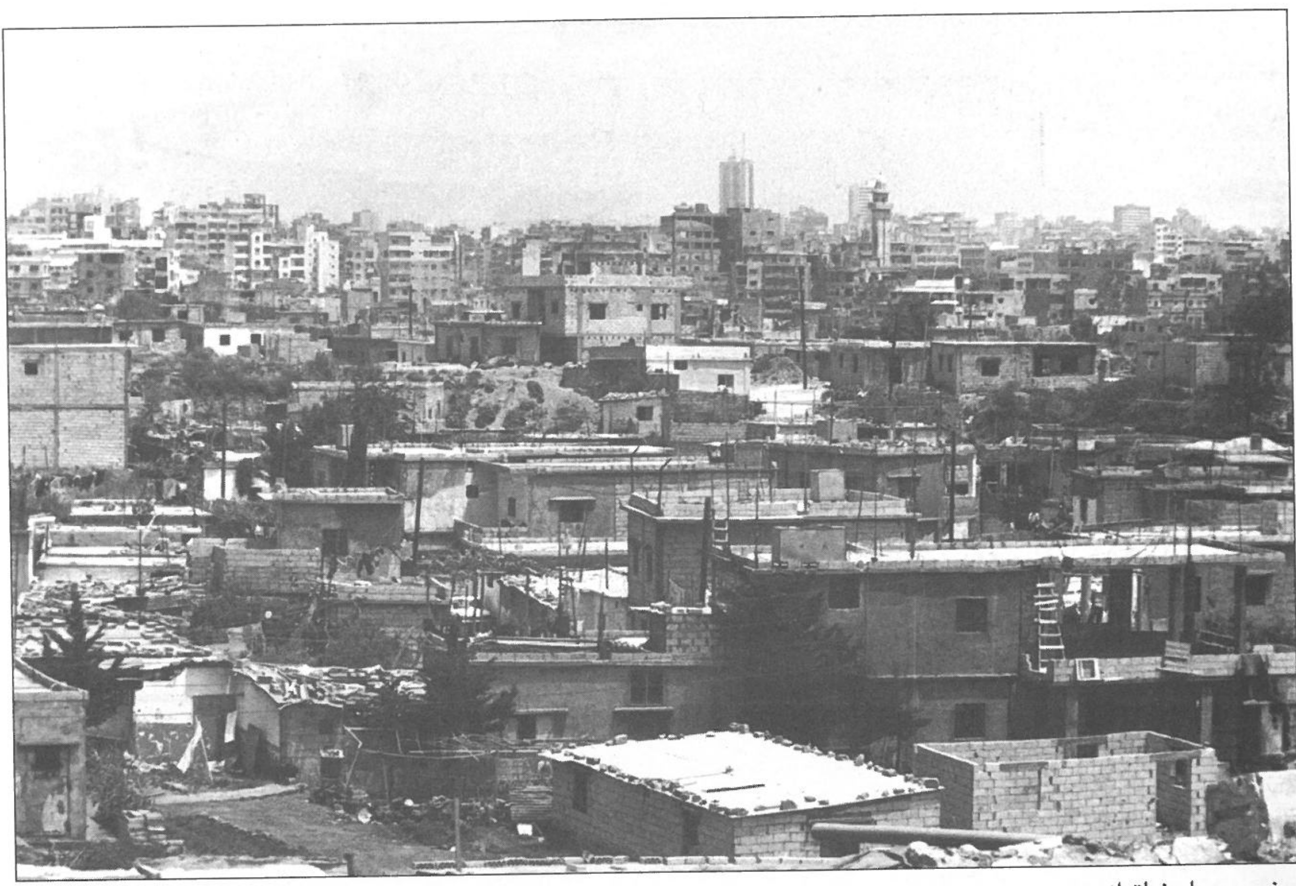
(«النهار»، ١٩٧٧/٧/٩)



انسحاب الدفعة العاشرة من المقاتلين الفلسطينيين (٣٠/٨/١٩٨٢) بعد الاجتياح الإسرائيلي



مجزرة صبرا وشاتيلا (٢٠/٩/١٩٨٢)



مخيم صبرا وشاتيلا



مخيم شاتيلا أثناء حرب المخيمات

إلزام الدولة إخلاء أراضي مخيم المية وميه

أصدرت محكمة التمييز المدنية ـ الغرفة الثالثة، برئاسة السيد كامل ريدان وعضوية المستشارين السيدين نزيه طربيه وسابا سابا، حكماً على الدولة اللبنانية يقضي بإلزامها إخلاء الأراضي التي يقوم عليها مخيم المية ومية في ضواحي صيدا.

وبذلك تكون المحكمة صادقت على حكم البداية ثم حكم محكمة الاستئناف في الجنوب.

ويعرض الحكم الذي يقع في ١٣ صفحة وقائع الدعوى التي أقامها المدعي متى حنا واكيم صاحب العقارات ذات الأرقام ٤٧٥ و٥٧٨ و١٢٨٦ و١٣٠٣ و١٣٠٨ و١٣٠٩ و١٣١١ من منطقة المية ومية ومساحتها ٥٦٧٦٧ متراً مربعاً، وفيها أن الدولة استولت على هذه العقارات من دون وجه حق ووضعتها في تصرف وكالة «الأونروا»، فأسكنت فيها اللاجئين الفلسطينيين من دون أن تدفع له أي بدل. وطلب إلزام الدولة إخلاء هذه العقارات في مهلة ستة أشهر من إبرام الحكم تحت طائلة دفع غرامة إكراهية عشر ليرات عن كل متر مربع، وتعيين خبير للتحقق من وجود اللاجئين عليها وتقدير قيمتها وقيمة الإنشاءات القائمة عليها وكل ما من شأنه إنارة القضية وإلزام الدولة دفع التعويضات المترتبة عن الأشغال لخمس سنوات قبل تقديم الدعوى».

وأورد الحكم قرار محكمة البداية التي قضت برفع يد الدولة عن العقارات التي ثبت حصول التعدي عليها، وكذلك استئناف الدولة للقرار ورد الدعوى، وحكم محكمة الاستئناف في الجنوب وتمييزه.

ويخلص إلى القرارات الآتية:

١ـ إلزام الدولة اللبنانية دفع تعويضات للمدعي الشخصي السيد متى حنا واكيم الذي كان تقدم بالدعوى في ١٨/٤/١٩٧٠ بواسطة وكيله المحامي أمين اليازجي.

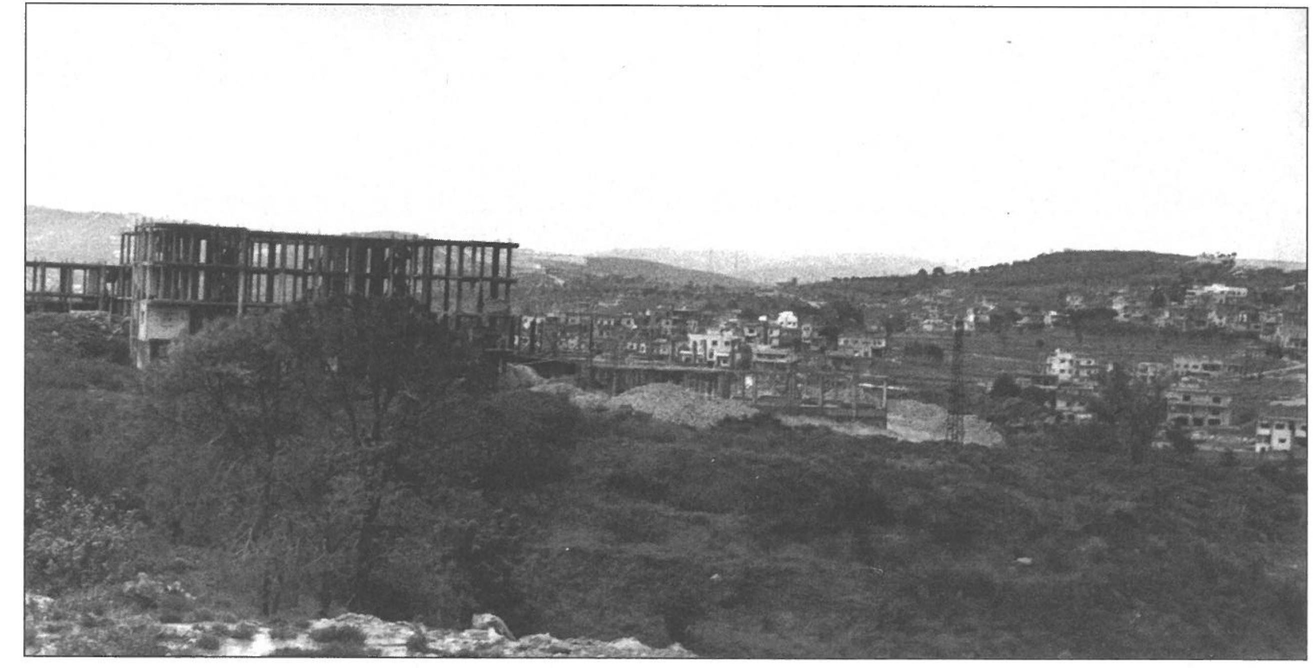
٢ـ إلزام الدولة اللبنانية دفع مبلغ ٢٦٩٨١٦ ليرة لبنانية عن إشغال الأجزاء غير المبنية من عقارات مخيم المية ومية.

٣ـ الحكم على المدعى عليها بدفع مبلغ ٩٣١٠٠ ليرة لبنانية عن الأبنية المشيدة في مخيم المية ومية الذي يحتله اللاجئون الفلسطينيون مع الفائدة القانونية بنسبة ٩ في المئة.

٤ـ إلزام الدولة اللبنانية دفع غرامة إكراهية مقدارها ثلاث ليرات لبنانية عن كل متر مربع سنوياً حتى الإخلاء الفعلي لعقارات المدعي في المية ومية.

٥ـ تضمين الدولة اللبنانية كل الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة ورد المطالب الزائدة والمخالفة.

(«النهار»، ٣٠/٣/١٩٨٣)



مخيم المية وميه

رئيس الجمهورية ينشر قانون إلغاء اتفاق القاهرة و«١٧ أيار»

نشر رئيس الجمهورية أمين الجميل، أمس، القانون الذي أقره مجلس النواب والقاضي باعتبار اتفاق القاهرة لاغياً، وبالغاء الإجازة للحكومة بإبرام اتفاق السابع عشر من أيار ١٩٨٣.

حمل القانون الرقم ٢٥/٨٧ تاريخ ١٥ حزيران ١٩٨٧، وجاء فيه:

«أقر مجلس النواب وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

مادة وحيدة:

١ـ يلغى القانون الصادر عن مجلس النواب بتاريخ ١٤/٦/٨٣ والذي أجاز للحكومة إبرام الاتفاق المعقود بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة إسرائيل بتاريخ ١٧ أيار ١٩٨٣.

٢ـ يعتبر الاتفاق الموقع بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٩ بين رئيس الوفد اللبناني العماد اميل بستاني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية والمعروف باتفاق القاهرة لاغياً وكأنه لم يكن وساقطاً.

كما تعتبر جميع الاتفاقات والملاحق المرتبطة باتفاق القاهرة والإجراءات المتعلقة فيه لاغية وكأنها لم تكن وساقطة.

٣ـ يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

(«السفير»، ١٧/٦/١٩٨٧)



جلسة المجلس النيابي برئاسة حسين الحسيني حول إلغاء الإجازة للحكومة ابرام اتفاق ١٧ أيار مع إسرائيل واعتبار اتفاقية القاهرة وملحقاتها لاغية

المبادئ العامة في وثيقة الوفاق الوطني اللبناني

١ـ المبادئ العامة

أ ـ لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب ـ لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الامم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج ـ لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د ـ الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ ـ النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و ـ النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز ـ الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح ـ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط ـ أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان. **ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.**

ي ـ لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

(وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي أقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٩م، والتي صَدّقها مجلسُ النواب في جَلسَته المنعقدة في القليعات بتاريخ ٥/١١/١٩٨٩م، الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب)

اجتماع النواب اللبنانيين مع الملك فهد بن عبد العزيز في الطائف في ٢٥/١٠/١٩٨٩

مشروعات التوطين في لبنان جذور تاريخية ورفض منذ البدء

كانت القضية الفلسطينية، ولا تزال، من العوامل الأساسية المحركة للقضية اللبنانية، ارتبطت بها ارتباطاً وثيقاً منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، وخضوع لبنان للسيطرة الفرنسية وخضوع فلسطين للسيطرة البريطانية. واستطاعت القضية الفلسطينية عهد الانتداب الفرنسي في لبنان وعهود الاستقلال إيجاد تيارات سياسية وطائفية متناقضة أشد التناقض، ومن هذا التناقض موقف لبنان واللبنانيين من القضية الفلسطينية وتفرعاتها، ومنها «قضية توطين الفلسطينيين في لبنان وفي البلاد العربية»، ومنها «قضية الأرض والحدود في لبنان وفلسطين ومن يتوطن فيهما».

وكانت الحركة الصهيونية قدمت مذكرة إلى مؤتمر الصلح في فرساي في ٣ شباط (فبراير) ١٩١٩، ضمنتها الحدود المقترحة للدولة اليهودية ووصلت تلك الحدود إلى صيدا وسلسلة جبال لبنان والقرعون وجبل الشيخ والليطاني.

وفي ٣ آذار (مارس) ١٩١٩ نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» تصريحاً لحاييم وايزمن الزعيم الصهيوني حول تحديد حدود فلسطين، جاء فيه: «إن فلسطين كلها من متصرفية جبل لبنان المستقل إلى الحدود المصرية، ومن البحر إلى الخط الحجازي الحديدي يجب أن تفتح أبوابها أمام الاستيطان الذي سيتحول أخيراً إلى كومنولث يهودي يتمتع بالحكم الذاتي».

ومن الأهمية الإشارة لدى انعقاد مؤتمر الصلح في باريس إلى أن دافيد بن غوريون وحاييم وايزمن اتصلا بالبطريرك الماروني الياس الحويك الذي كان يلاحق القضية اللبنانية، وحاولا إقناعه بإمكان تخلي لبنان عن الجليل الأعلى وجنوب لبنان لقاء وعد بالمساعدات المالية والفنية كافة لتطوير لبنان فيصبح على زعمهما «دولة ذات أكثرية مسيحية». غير أن البطريرك الماروني تحفظ حيال هذا الموضوع وهو خارج عن إرادته، كما أنه سيثير غضب فرنسا التي كانت تعتبر هذه المناطق تابعة لها بحسب اتفاق سايكس ـ بيكو.

وفي الفترة الممتدة بين ١٩٢٠ و١٩٤٣ جرت تطورات هامة وبرزت مواقف واضحة من القضية الفلسطينية، لاسيما بيع أراض من جنوب لبنان لتوطين الصهيونين فيها ولتوسيع رقعة الدولة اليهودية المقترحة، غير أن المواقف الشعبية والوطنية أدت إلى إفشال هذه المشروعات في حينه. كما رفض النواب اللبنانيون من خلال مناقشاتهم في مجلس النواب إنشاء الوطن القومي اليهودي أو «توطين اليهود في أراض لبنانية» لإدراكهم أن الهجرة اليهودية وإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين سيؤديان مستقبلاً إلى هجرة فلسطينية إلى لبنان ومن ثم إلى توطين فلسطيني موقت أو دائم.

وحول أهمية أعداد الطوائف اللبنانية وربطها بالأرض ومدى تأثيرها على لبنان وفلسطين، كشفت بعض التقارير البريطانية عن بعض المواقف اللبنانية حيال هذا الموضوع وموضوع الحدود بين لبنان وفلسطين. ففي ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦ أرسل الديبلوماسي البريطاني ج. بيث (J. Beith) من وزارة الخارجية البريطانية إلى ج. هيغهام (J. Higham) في وزارة المستعمرات البريطانية تقريراً فيه أنه بعث بنسخة إلى وزير الدولة عن الرسالة التي وصلته من البطريرك الماروني حول مسألة إشاعة عزم السلطات المختصة على فصل قسم من فلسطين وضمه إلى لبنان. ثم اقترح التوسط وإعلام البطريرك أن هذه الإشاعة ليست صحيحة. وكان البطريرك أنطون عريضة أشار في رسالته «أن هذا المشروع لا يناسب اللبنانيين ولا بطريركيتنا المارونية في لبنان. ونحن بدورنا لا نستصوبه» وأبدى تخوفاً مبكراً من توطين قانوني للفلسطينيين في لبنان عبر ضم قسم من فلسطين إلى لبنان. أما المطران الماروني أغناطيوس مبارك فبعث في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦ برسالة بهذا المعنى إلى وزير الخارجية البريطانية عن مشروع ضم جزء من فلسطين إلى لبنان، ورفضه للمشروع «لأن من نتيجته زيادة عدد المسلمين في لبنان وجعل المسيحيين أقلية في هذا البلد». وأضاف في رسالته السرية: «إن سيادتكم لا تجهلون أن لبنان كان دوماً ملجأ المسيحيين في الشرق. وإننا نطالب أن تحافظ الحكومة البريطانية على هذه الخاصية للبنان، وإبقائه ملجأ للمسيحيين حتى يمارسوا شعائرهم بكل طمأنينة. أما مع بعض التغييرات في الحدود فتصبح الرغبة عند المسيحيين فصل جزء من جنوب لبنان، حتى الليطاني، مثلاً، وضمه إلى فلسطين. وهكذا يتضاءل عدد المسلمين في لبنان ويبرز خاصة هذا البلد المسيحي».

ومن هنا أن التخوف من زيادة عدد المسلمين في شكل أو آخر كان الحافز الأساسي للقوى المسيحية لرفض التوطين

قبل ١٩٤٨ وبعدها. وبعد أحداث حرب ١٩٤٨ وإنشاء الدولة العبرية، وما رافق ذلك من هجرة فلسطينية كثيفة إلى مناطق لبنانية عديدة، كان العامل الفاعل تحريكاً وبروزاً لمشروع التوطين الفلسطيني في لبنان.

وبدأت بوادر التوطين في مباحثات الوفود العربية مع الوفد الإسرائيلي في مؤتمر لوزان ابتداء من شهر نيسان (ابريل) عام ١٩٤٩، ما دعا النائب عبد الله اليافي إلى توجيه سؤال إلى الحكومة اللبنانية حول ما يمكن أن تفعل بآلاف اللاجئين في لبنان والذين لا وطن لهم بعد هجرتهم. كما في تقرير سري من لوزان في ٣ آب (أغسطس) ١٩٤٩ أن الحكومة الأميركية تضغط على الوفود العربية للقبول بتوطين الفلسطينيين في بلدانهم وعددهم وقتذاك ست مئة ألف فلسطيني. وساهمت الحكومة البريطانية في الضغط على الدول العربية لإنهاء القضية الفلسطينية وتوطين الفلسطينيين المهجرين في تلك الدول.

وفي ظل الضغوطات الأميركية والبريطانية، وفي ظل التفكك العربي العام طرح رسمياً موضوع «توطين الفلسطينيين في لبنان والدول العربية». وذكر أن تزيغفي لي الأمين العام للأمم المتحدة، يعتقد أن الجمعية العامة ستوافق على إنشاء صندوق دولي خاص لتوطين اللاجئين الفلسطينيين إذا ما اقترحت اللجنة الاقتصادية مثل هذا في تقريرها المنتظر إلى الجمعية العمومية. غير أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان عبروا غير مرة عن رفضهم لمشروع توطينهم في لبنان والبلدان العربية وطالبوا بالعودة إلى ديارهم، وقت رفضت الدولة العبرية في مؤتمر لوزان عام ١٩٤٩ مطالب الدول العربية بعودة اللاجئين إلى ديارهم.

ومن أجل هذه التطورات عقد «مؤتمر اللاجئين الفلسطينيين في لبنان» في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، مع فشل مؤتمر لوزان ووصول لجنة التحقيق الاقتصادية إلى بيروت. وقال المجتمعون في مؤتمرهم «برغبة النازحين الاجتماعية في العودة إلى بلادهم وديارهم، وأعلنوا تمسكهم التام بحقهم هذا»، كما «سيقاومون بكل الوسائل التي تقع عليها أيديهم أي مشروع يهدف إلى إسكانهم خارج ديارهم»، ثم طلبوا من الدول العربية «رفض بحث أية فكرة ترمي إلى توطين النازحين أو قسم منهم في غير فلسطين».

وفي هذه الفترة تبين أن اجتماعات وزارة الخارجية اللبنانية وبعثة غوردون كلاب أسفرت عن استعداد لبنان لمساعدة الفلسطينيين وتشغيلهم في المشروعات اللبنانية، غير أن لبنان لم يوافق على توطين الفلسطينيين في أراضيه، ولذلك أصدرت وزارة الخارجية اللبنانية بياناً مسهباً في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ فيه «أنه لا يسع لبنان قبول اللاجئين في أراضيه للإقامة الدائمة» ومطالبة «بعودة اللاجئين إلى القسم العربي من فلسطين، واشتراط الا يلحق عمل اللاجئين في لبنان ضرراً باليد العاملة اللبنانية».

وعزا ناطق رسمي حكومي في لبنان هذا الرفض إلى أسباب طائفية واقتصادية إذ «أن الكيان اللبناني يقوم على أسس دقيقة أهمها التوازن الطائفي، فإذا أضيف إليه عدد من اللاجئين مهما كان ضئيلاً، اختل ذلك التوازن اختلالاً قد يثير مشاكل لا حد لها». أما السبب الاقتصادي «فإن لبنان بلد صغير يضيق بأبنائه ويسافر كل سنة منهم بضعة آلاف شاب إلى المهاجر الأفريقية والأميركية. فكيف يستطيع إذن أن يستوعب إخواننا اللاجئين، وهو يضيق بأبنائه؟» واعتذرت الحكومة اللبنانية عن قبول توطين اللاجئين «خاصة أن أقطاراً عربية أخرى تستطيع أن تستوعبهم بسهولة».

وكان موضوع التوطين أثير مجدداً في المجلس النيابي اللبناني في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩، وسأل بعض النواب عن مصير اللاجئين، وكان من وزير الخارجية أن ذكر النواب بأن وفود الدول العربية في لوزان أعلنت تمسكها بالبروتوكول الموقع في لوزان في ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٩ الذي أقر فيه الجانب اليهودي مبدأ عودة اللاجئين واحترام حقوقهم، ومبدأ تدويل القدس. غير أن الوزير أشار إلى أن اليهود نقضوا فيما بعد ما وقعوا عليه في لوزان، وإن إسرائيل لم تقبل عضواً في هيئة الأمم المتحدة إلا لأنها وافقت على احترام الارتباطات الدولية. وأضاف وزير الخارجية: «ولما كانت مسألة اللاجئين في منتهى الخطورة وتستوجب المعالجة السريعة تمسكنا بحق عودتهم إلى ديارهم، وهو حق لا نملك تفريطاً فيه أو تهاوناً في إحقاقه. وفي خلال العمل على استعادة حقهم السليب نتعاون مع جميع أعضاء منظمة الأمم المتحدة ومع الدول العربية على توفير أسباب العيش لهم والترفيه عنهم جهد الطاقة».

وبرغم موقف لبنان والدول العربية الرافض لتوطين الفلسطينيين، فإن بعثة «غوردون كلاب» قدمت تقريراً في ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ إلى لجنة التوفيق لرفعه إلى الأمم المتحدة للموافقة عليه. وكانت توصيات هذه اللجنة السبب في تشكيل «وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأدنى» بقرار صادر عن الجمعية العامة في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩. وكان هذا القرار من القرارات المشجعة على توطين الفلسطينيين، وكذلك مهد تقرير «لجنة كلاب» لقيام مشروعات الإسكان والتوطين واستغلال المياه العربية ومشروع جونستون لتوحيد مياه وادي نهر الأردن وروافده.

والملاحظ أيضاً، رغم إصدار وزارة الخارجية اللبنانية بياناً رافضة بتوطين الفلسطينيين في لبنان، أن شارل مالك مندوب لبنان في الأمم المتحدة، لم يجد مانعاً من حدوث التوطين بقوله: «أما الذين يختارون عدم العودة إلى أوطانهم، أو الذين يقررون - بعد عودتهم لسبب أو لآخر - الهجرة مرة أخرى، فيجب إعادة توطينهم بسلام في أماكن أخرى، ويجب أن تعاد إليهم أموالهم المجمدة، كما يجب أن يعطى أولئك الذين يرغبون في ترك ممتلكاتهم في فلسطين تعويضاً مناسباً».

وكان تقرير «لجنة كلاب» أكد قبول دول المنطقة لتشغيل اللاجئين وإمكان استغلال نهر الليطاني في لبنان ووادي الزرقا في الأردن ومنطقة الغاب في سوريا، وضرورة تقديم المساعدات المالية والفنية إلى هذه الدول.

ومن الأهمية أن نذكر أن المواقف اللبنانية حيال مشروعات التوطين كانت متناقضة لأسباب سياسية وطائفية، غير أنها كانت عامة تسير وفق الاتجاهات التالية:

١ـ اتجاه الزعامات المسيحية التي كانت تعارض توطين الفلسطينيين في لبنان، لأن أكثرهم من المسلمين، وفي ذلك زيادة عدد المسلمين في لبنان عن عدد المسيحيين، ما يؤثر في التوازن السياسي الداخلي، غير أن تلك الزعامات والتيارات المسيحية لم تجد مانعاً من توطين الفلسطينيين في بقية الدول العربية الأخرى.

٢ـ اتجاه الزعامات الإسلامية التي كانت تعارض أيضاً توطين الفلسطينيين في لبنان وفي غير لبنان، إيماناً منها بضرورة رجوع الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم ورد حقوقهم الشرعية إليهم.

٣ـ الاتجاهات الطائفية المسيحية والإسلامية في لبنان، إذ طالب بعض الزعماء المسيحيين بتجنيس الفلسطينيين المسيحيين فحسب، وقابل ذلك رد فعل إسلامي من المنطلقات الطائفية ذاتها، وهو العمل أيضاً على تجنيس الفلسطينيين المسلمين مع الفلسطينيين المسيحيين. وهذه الزعامات المسيحية والإسلامية لم تأخذ بخطورة التوطين والتجنيس.

٤ـ الاتجاهات الرسمية والحكومية، كانت تعارض التوطين في لبنان استجابة لمختلف الاتجاهات اللبنانية، ولكن لم تكن تعارض التوطين في البلدان العربية غير أن خضوع الدولة للضغوطات الأميركية والأوروبية دعتها للاستجابة لإبقاء وضع الفلسطينيين في لبنان على حاله على أساس الأمر الواقع.

واستمرت مشروعات التوطين لتأخذ حيزاً هاماً من السياسة اللبنانية والعربية لاسيما بعد قرار الأردن الصادر في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٠ ضم الضفة الغربية إليه. وبرغم هذا القرار فإن لبنان والدول العربية لم يحاولا إعادة اللاجئين الفلسطينيين ولو إلى الضفة الغربية من فلسطين ليكونوا على أرضهم، وعلى قرب سياسي وعسكري من وطنهم، بل على العكس صمتت في شكل أو آخر إزاء مشروعات التوطين والادماج للفلسطينيين في منطقة الشرق الأوسط. وكانت الهيئة العامة للأمم المتحدة أصدرت قراراً في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠ تضمن تناقضاً وتحايلاً على واقع اللاجئين الفلسطينيين، فأشير في القرار إلى عدم الوصول إلى اتفاق على تسوية القضية الفلسطينية، ولم تجر إعادة اللاجئين. ثم عرض القرار أنه لم يتم أيضاً «إعادة استيطانهم وتأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي». وجاء في البند الثالث من القرار أن الجمعية العامة «تدعو الحكومات المعنية إلى اتخاذ إجراءات تضمن معاملة اللاجئين - الذين يعودون منهم إلى ديارهم أو يستوطنون - دون أي تمييز في القانون أو الواقع».

وفي شباط (فبراير) ١٩٥١ اجتمع دي كورفوازيه رئيس وكالة غوث اللاجئين في لبنان وجورج حيمري المسؤول اللبناني في وزارة الخارجية اللبنانية، وتباحثا في وضع اللاجئين الفلسطينيين وإمكان تشغيلهم في المشروعات الخاصة في مناطق البقاع وعكار والجنوب. ولما تقدم عدد من فلسطينيي غزة والضفة الغربية بطلبات لاستقدامهم إلى لبنان للعمل فيه، رفضت اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين في لبنان لاجئين جدداً «لأن اللاجئين الموجودين حالياً يكفون للعمل في المشاريع التي تنوي الحكومة تنفيذها».

والواقع أن المشروعات الإنمائية ومنها المشروعات الأميركية - اللبنانية لم تؤد إلى تهدئة الوضع الساسي لدى اللاجئين الفلسطينيين. إذ وقت اقترحت بعض الدوائر الرسمية اللبنانية استغلال بعض الأراضي في جنوب لبنان، كان اللاجئون الفلسطينيون يتظاهرون في ثكنتي وايفل وغورو في بعلبك احتجاجاً على استمرار حالتهم المحزنة، ويرفضون توطينهم ومشاريع الأشغال والإسكان متمسكين بالعودة إلى بلادهم.

وفي نيسان (ابريل) ١٩٥١ قدم ممثلو اللاجئين في بيروت مذكرة إلى تريغفي لي الأمين العام للأمم المتحدة وفيها مدى الظلم اللاحق بهم، ونقمتهم على الأمم المتحدة وأميركا وبريطانيا ووكالة الغوث، ورفضهم للتوطين. وكان رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري اجتماع والأمين العام للأمم المتحدة، وأعرب له عن رفض لبنان للتوطين.

وبرغم ذلك فإن مشروعات التوطين كانت تظهر بين فترة وأخرى، ففي حزيران (يونيو) ١٩٥١ اجتمع فؤاد عمون المدير العام لوزارة الخارجية اللبنانية ووفداً مثل اللاجئين في لبنان وبحثا في أوضاع الفلسطينيين، وموضوع التعويضات لهم التي طرحها أندرسون مدير مكتب تعويضات اللاجئين. وكان من

أحد أعضاء الوفد الفلسطيني أن صرح بأنه لا يمكن بحث قضية اللاجئين استناداً إلى قرارات أندرسون لما هو التعويضات التي لحقت بالفلسطينيين من جراء حرب ١٩٤٨ «فنحن نريد أولاً أن نعود إلى بلادنا».

وفي الأثناء تلقت الدوائر الرسمية اللبنانية برقية من نيويورك أن جان بلند فورد (J.B. Ford) الرئيس الجديد لوكالة الإغاثة وتشغيل اللاجئين العرب الفلسطينيين، غادر نيويورك إلى الشرق الأوسط لمهامه الجديدة، وإنه سيعمل على توطين الفلسطينيين في المنطقة. وصرح قبل سفره أنه سيشرع فوراً في تنفيذ برنامج إسكان وتوطين لـ (٢٠) إلى (٣٠) ألف عائلة من اللاجئين خلال إثني عشر شهراً.

وفي الوقت نفسه تلقت الحكومة اللبنانية من جان بلند فورد كتاباً فيه درس إمكان إنشاء قرى فلسطينية لإيواء عدد من اللاجئين في لبنان، وإنشاء قرى أخرى في الدول العربية. وقالت صحيفة «الحياة» في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١: «كان الاعتقاد السائد أن توطين اللاجئين أصبح أمراً مفروغاً منه، ولكن الخلاف باق على مكان استيطانهم في البلاد السورية».

والواقع أن السياسة الحكومية اللبنانية بدأت تتشدد حيال الفلسطينيين وتحركاتهم لاسيما بعد اغتيال رياض الصلح في عمان في ١٦ تموز (يوليو) ١٩٥١، ثم تشددت أكثر بعد حادثة اغتيال الملك عبد اللـه على يد مجموعة من الفلسطينيين في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥١ فدعا رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري إلى التخوف من تغييرات أساسية في لبنان بالتعاون مع اللبنانيين والفلسطينيين اللاجئين. ففي ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥١ بعث برسالة إلى الملك عبد العزيز آل سعود فيها أول أثر لاغتيال رياض الصلح وقوله أن أول أثر «هو تجرؤ الإرهاب الفلسطيني على اغتيال الملك عبد اللـه». وأوضح في رسالته موقف لبنان ونظرته في مشروع وحدة سوريا الكبرى التي تكون استبعدت مع اغتيال الملك عبد اللـه، غير أنه أشار إلى «أن فكرة الهلال الخصيب قد يكون لها نصيب أوفر أن تتحقق في مثل هذه الظروف رضاء أو عنوة». وأظهر رئيس الجمهورية تخوفاً من الحركات الفلسطينية في لبنان والعالم العربي، وطلب من الوزير البريطاني المفوض في لبنان شايمان أندروس أن ينبه حكومته إلى ضرورة عدم الإقدام على تغيير الوضع الراهن جغرافياً وسياسياً في الشرق العربي، لأنه أمر يخلق مشاكل لا يعرف مداها، فوعد بالإيجاب وقال: «إن مصلحة الإنكليز المحافظة على استقلال لبنان».

ومنذ هذه التطورات السياسية والأمنية شرعت السلطات الأمنية في لبنان تضيق على الفلسطينيين، وتمنعهم من العمل بحجة أنهم بدون إجازات، وبرزت هذه السياسة واضحة ابتداء من عهد وزير الشؤون الاجتماعية اميل لحود في ١٩٥١. واتخذه هذه القضية بعداً طائفياً.

وفي الفترة راح اللاجئون الفلسطينيون يعانون ثلاثة أمور مصيرية تتمثل بما يلي:

أولاً ـ المحاولات اللبنانية الرسمية تحت غطاء هيئة الأمم المتحدة لاقتلاع الفلسطينيين من داخل مخيماتهم التي استقروا فيها منذ ١٩٤٨، ومحاولات نقلهم إلى مناطق أخرى، وتحديداً إلى الجنوب. وبدأ الفلسطيني يعاني مجدداً عام ١٩٥٢ مأساة التشرد والاقتلاع.

ثانياً ـ المحاولات اللبنانية والعربية والدولية لتشجيع الفلسطينيين على الشتات والتشتت والانتقال إلى كندا وأوستراليا والبرازيل وسواها من بلدان أميركا الجنوبية، بل تشجيعهم للانتقال إلى ليبيا.

ثالثاً ـ المحاولات والضغوط الأميركية والصهيونية لتوطين الفلسطينيين أو بعضهم في البلدان العربية التي نزحوا إليها.

وبرغم رفض الهيئة العربية العليا لفلسطين لهذه السياسات، غير أن القوى الدولية كانت تعمل لمصلحة إسرائيل توطيناً وتشتيتاً للفلسطينيين بما دعا «هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل» إلى إصدار بيان في بيروت في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ تحت عنوان «لن نقر الإسكان وسنبقى نعمل لاسترجاع فلسطين» تضمن رفضها نهائياً لمشروع بلند فورد لتوطين اللاجئين حيثما وجدوا، وطلب «من العرب عدم قبول شرائهم بمئتين وأربعين مليون دولار مقابل موافقتهم على التوطين، لان من أهداف أميركا أن ينسى العرب جريمتها وأن ينسوا هم قضيتهم، وبهذه الدولارات تريد أميركا أن تشتت الفلسطينيين وتبعدهم عن فلسطين، وتريد الضغط على العرب لعقد الصلح مع إسرائيل...»

واستمرت مشروعات التوطين تطرح في عهد الرئيس كميل شمعون الذي رفضها مع الرسميين وفئات الشعب اللبناني كل بحسب ميوله واتجاهاته وأهدافه.

ويلاحظ أن تقرير النائبين الأميركيين لورانس سميث وونستون بروني اللذين جاءا إلى الشرق الأوسط عام ١٩٥٣، يوضح علاقة التوطين بالتوازن الطائفي والسياسي في لبنان. طالب التقرير بضرورة توزيع الفلسطينيين على الدول العربية وحماية إسرائيل والحرص على أن يكون المسلمون قلة في لبنان، لأن إقامة (١٢٥) ألفاً من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أمر له أهميته من حيث الوضع الطائفي، ذلك لأن كثرة هؤلاء من المسلمين، وفي قبول استيطانهم نهائياً في لبنان تصبح الأكثرية المسيحية أقلية، لذلك كان من الأفضل توزيعهم على البلدان العربية. كما أشار الدكتور دون بيريتز الممثل

السابق للجنة الأصدقاء الأميركيين لدى وكالة غوث اللاجئين الدولية، أن للبنان الحق في المطالبة بعودة اللاجئين إلى وطنهم، فهناك معارضة شديدة لاندماجهم الكلي في لبنان لانهم جميعاً من المسلمين، ولأن زيادة السكان المسلمين في لبنان ١٠٪ تخل بالتوازن الدقيق بين المسيحيين والمسلمين في هذا البلد، ما قد يؤثر في حدة الصراع الطائفي.

والحقيقة إن الوجود الفلسطيني في لبنان أثر في جوانب عديدة في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والطائفي والعسكري في لبنان، فكانت مشاركة الفلسطينيين الفاعلة في ثورة ١٩٥٨ للمعارضة ضد الرئيس كميل شمعون. غير أن التوازنات الإقليمية (عبد الناصر ـ شهاب) أدت إلى فاعلية سياسية فلسطينية أقل في عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤). ثم بدأت هذه الفاعلية بالصعود مجدداً في عهدي الرئيس شارل حلو (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠) والرئيس سليمان فرنجية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦). وشهد عهد فرنجية أثراً بارزاً وعاملاً فلسطينياً فاعلاً في مسار الأحداث اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢) (١٩٨٢ ـ ١٩٨٩) بعد أن شهدت تلك السنوات عهود الرؤساء الياس سركيس (١٩٧٦ ـ ١٩٨٢) وأمين الجميل (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨) والياس الهراوي (١٩٨٩ ـ ...).

ومنذ عهود الاستقلال حتى اليوم تطرح مشروعات التوطين لاسيما في فترة الأحداث اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩) حين كانت هذه المشكلة من الأساسية في الحرب اللبنانية.

وبرغم أن الحكومات اللبنانية المتعاقبة عمدت إلى تجنيس بعض الفلسطينيين في شكل محدود وضيق، ومن المسلمين والمسيحيين، غير أن السياسة اللبنانية التقليدية المعارضة لتوطين الفلسطينيين في لبنان لأسباب طائفية وسياسية أفادت القضية الفلسطينية في شكل أو آخر، لأنها لم تساهم في إدماج الفلسطينيين وتذويبهم في المجتمع اللبناني، لاسيما من هم من مواليد لبنان بعد ١٩٤٨، ولم تعمل على تجنيسهم. ومن هنا أن الثورة الفلسطينية انطلقت من لبنان وتحديداً من مخيماته لشعور الفلسطيني بأنه لا يزال فلسطينياً، ولشعوره بالانتماء إلى فلسطين وليس إلى لبنان. ومن هنا أن الشعب الفلسطيني لا يزال حتى اليوم يقاوم مشروعات التوطين والادماج، وصرحت مصادر مسؤولة في منظمة التحرير الفلسطينية في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢، أنها ترفض فكرة التوطين في لبنان والبلدان العربية الأخرى، وإن الشعب الفلسطيني لا يريد سوى العودة إلى دياره، ولا يرضى بديلاً من أرضه. ومهما يكن من أمر المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية لاسيما فيما يختص بالتوطين، فإن هذه المعضلة تبقى من الأهم والأعسر لما يمكن أن ينتج منها من نتائج ديموغرافية وسياسية وطائفية واقتصادية واجتماعية، خاصة أن الضغوط الدولية لاسيما الأميركية تعمل في اتجاه التوطين الفلسطيني في لبنان والبلدان العربية الأخرى.

(حسان حلاق، «النهار»، ١٤/ ١/ ١٩٩٣)

استمارات تستطلع رأي المخيمات: هل تريدون البقاء في لبنان؟

وزعت جهات غير رسمية نموذج استمارة استطلاع رأي داخل بعض المخيمات الفلسطينية، تطرح أسئلة من النوع الحساس جداً على الفلسطينيين المقيمين في لبنان.

وبين الأسئلة التي تطلب الاستمارة إجابة عنها:

ـ هل تعتقد بأن اتفاق غزة ـ أريحا سيضمن لك حق العودة إلى وطنك؟

ـ ما هي الوسيلة التي تراها مناسبة لإقرار الحقوق الفلسطينية والعربية؟

ـ كيف تنظر إلى علاقة منظمة التحرير بالشعب الفلسطيني في لبنان؟

ـ هل تعتقد أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني؟

ـ لقد قدّر لك أن تنتخب قيادة لمنظمة التحرير، من تختار لها قائداً؟

ـ كيف تنظر إلى التوطين في لبنان؟

ـ أين تفضل العيش في حال لم يعد ممكناً العودة إلى فلسطين؟

هذه الأسئلة وسواها، التي باتت تتردد في الآونة الأخيرة، في الأدبيات السياسية والإعلامية اللبنانية، وعلى لسان الرسميين أحياناً، تعكس إلى حد بعيد الهاجس الذي بات حالة يومية لبنانية وهو هاجس «التوطين»..

(«نداء الوطن»، ٩/ ١١/ ١٩٩٣)

مشروع إسكان المهجرين الفلسطينيين

جددت مصادر فلسطينية مطلعة أمس تأكيدها على أن الضجة القائمة حالياً في وسائل الإعلام حول قضية التوطين غير قائمة على أسس حقيقية، مشيرة إلى أن قضية شراء قطعة أرض لبناء مساكن للمهجرين الفلسطينيين عليها ليست مستحدثة.

وأوضحت المصادر لـ «السفير» أن اقتراح بناء مخيم جديد للمهجرين من الفلسطينيين مطروح منذ تشكيل «اللجنة الوزارية لبحث الحقوق المدنية للفلسطينيين» في العام ١٩٩١.

وأوضحت المصادر أن الجانب الفلسطيني قدم للجنة الوزارية المكلفة بدرس قضية اللاجئين مذكرة عقب تشكيلها تتضمن ثلاثة اقتراحات حلول لمصير ستة آلاف أسرة فلسطينية مهجرة.

وقضى الاقتراح الأول بإعادة هذه العائلات إلى المخيمات التي كانت تقيم فيها في الجانب الشرقي من بيروت قبل الحرب، ونص الاقتراح الثاني على إضافة هذه الاسر إلى المخيمات القائمة حالياً، فيما قدم الاقتراح الثالث طرح شراء قطعة أرض من قبل الدولة اللبنانية لبناء مساكن لهذه الأسر عليها.

وقالت المصادر أن الأمور بقيت جامدة على هذا الصعيد حتى بدأت وزارة شؤون المهجرين بجدولة عملية الإخلاءات وبتنفيذها.

عندئذ تضيف المصادر، عاد الجانب الفلسطيني إلى بحث الاقتراحات الثلاثة مع كل من وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط ورئيس الوزراء رفيق الحريري.

وبدا من الواضح منذ ذلك الوقت بأن تنفيذ الاقتراح الأول لم يكن وارداً بسبب «حساسيته الشديدة»، لذلك تم التركيز على الاقتراحين المتبقين.

وقامت «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا) بمسح المخيمات القائمة حالياً لمعرفة قدرتها على استيعاب المزيد من الأسر، فتبين أن هناك إمكانية لإسكان ألفي أسرة فيها.

وتابعت المصادر أنه أصبح من الملح بناء مخيم جديد لإسكان الأسر الأربعة آلاف المتبقية، أو إعطاؤهم تعويضات يتصرفون بها.

وأشارت المصادر إلى أن مسألة التعويضات استبعدت لأنها كانت ستؤدي إلى واحد من أمرين، فهي إما ستساهم في زيادة عدد الأسر المهاجرة التي ستستخدم المال للسفر، أو ستسمح للأسر الأربعة آلاف بشراء شقق في بيروت والمناطق مما سيعني ذوبانها في المجتمع اللبناني «وهذا هو التوطين بعينه».

وتضيف المصادر أنه عندما طرح هذا الاقتراح، أبدت الدولة اللبنانية استعدادها لشراء قطعة الأرض شريطة إعلان «الأونروا» عن استعدادها لتمويل عملية بناء المساكن. وعندما أعلنت «الأونروا» عن عجزها عن دفع تكاليف مشروع من هذا النوع، عادت القضية لتتجمد من جديد.

ومضت المصادر قائلة أنه في شهر تموز الماضي (١٨ تموز) عقد في القاهرة اجتماع للجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار عملية التسوية في المنطقة.

وتم خلال الاجتماع إقرار عدد من المشاريع المتعلقة بفلسطينيي الشتات، ومنها مشروع بناء وحدات سكنية للاجئين في لبنان، على أن تغطي اللجنة تكاليف هذا المشروع (وقد تم بالفعل رصد المبلغ المحدد).

وذكرت المصادر أن الجانب الفلسطيني قام بمفاتحة مدير الأونروا ليونيل بريسون بالأمر، فأكد هذا الأخير بأن الأموال اللازمة للمشروع باتت متوفرة الآن لدى المنظمة الدولية.

وبقيت مشكلة الأرض قائمة. وعندما زار الجانب الفلسطيني الوزير جنبلاط مؤخراً أعاد هذا الأخير تأكيد استعداده منح الفلسطينيين قطعة أرض من أملاكه الخاصة في حال رفضت الدولة اللبنانية تأمينها.

وأشارت المصادر إلى أن جنبلاط قام فعلاً خلال اللقاء بإحضار خرائط وتم اختيار قطعة أرض في سبلين واتفق على موعد لمعاينتها.

وفي أواخر تموز الماضي، تقول المصادر، تمت معاينة الأرض وتبين أن موقعها مناسب ولكن مساحتها غير كافية.. وبعد فترة من الوقت، راجع الجانب الفلسطيني جنبلاط الذي أشار إلى وجود قطعة أرض أكبر مساحة وطلب مهلة لتحضير عملية شرائها.

وتبين لاحقاً أن الأرض تخص النائب نبيل البستاني في بلدة الدبية، وإن هذا الأخير اقترح بيع المتر الواحد بمبلغ ثلاثين دولاراً، علماً بأن سعر المتر في المنطقة يقدر بخمسة أو ستة دولارات.

وعندما رفضت وزارة المهجرين شراء قطعة الأرض بالسعر المقترح أثيرت ضجة كبيرة في الإعلام تحدثت عن وجود نوايا لتوطين الفلسطينيين.

وأوضحت المصادر أن جنبلاط أعاد تأكيد التزامه بإيجاد قطعة أرض مناسبة ولكنه طلب استشارة الرئيس الحريري قبل اتخاذ أي خطوة.

وأمس الأول، أرسل جنبلاط للجانب الفلسطيني خبراً مفاده أنه تم بالفعل شراء قطعة أرض جاهزة في مثلث الزعرورية - جون - المغيرية مساحتها حوالي مليون متر.

وأشارت المصادر أنه سيتم قريباً بحث مسألة بناء مساكن للمهجرين الفلسطينيين مع «الأونروا».

(هنادي سلمان، «السفير»، ٢٤/٨/١٩٩٤)



القريعة: الأرض المخصصة لإسكان المهجرين الفلسطينيين (٢٤/٨/١٩٩٤)

مذكرة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان مقدمة إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين

إن الشعب الفلسطيني في لبنان يعيش ظروفاً حياتية قاسية قلما عاشها منذ عام النكبة بسبب الحروب الأهلية والغارات الإسرائيلية المتلاحقة التي أحدثت دماراً واسعاً في مخيماته وممتلكاته يصل ما بين ٣٠٪ ـ ٧٠٪ وحولت هذه الأحداث شعبنا إلى تجمعات سكنية متناثرة هنا وهناك لا تمتلك الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة، ثم جاءت حرب الخليج وتقليص الأنروا لبعض خدماتها لتزيد أوضاعه الحياتية سوءاً ومأساوية، فقطعت أرزاق آلاف لا بل عشرات آلاف الأسر بتوقف المساعدات المالية التي كان يرسلها الفلسطينيون العاملون في الكويت ودول الخليج إلى أهلهم وأقاربهم، ثم جاءت النتائج السلبية النفسية والحياتية الضاغطة التي كانت محصلة استحقاق تموز مع الدولة اللبنانية، كل ذلك أدى إلى خلق أوضاع شاذة بالغة التعقيد، فامتلأت الشوارع بجيوش المتسولين وانتشرت ظواهر السرقة والفقر والدعارة وتعاطي المخدرات، وارتفعت نسبة البطالة لدى الأيدي العاملة الفلسطينية لتصل إلى أكثر من ٦٥٪ حسب الإحصاءات التقديرية الأولية والتي تميل إلى الارتفاع متماشية مع تعقد الوضع وتدهوره، كما وارتفعت نسبة الأمية بشكل واضح وخاصة بين فئات سن التعليم بعكس ما كان يوصف شعبنا ذات يوم بأنه في مقدمة الشعوب المتعلمة لتتحول الأسرة الفلسطينية برمتها الأب والمرأة والأولاد إلى سعاة للحصول على لقمة العيش، وتبعاً لذلك انخفض المستوى الصحي وانتشرت الأمراض الفتاكة كالسل والربو والسكري والأمراض العقلية بسبب حالة الرعب والخوف الناتجة عن الحروب المتتالية التي عاشها الإنسان الفلسطيني بتواصل دون انقطاع ابتداء من الاجتياح الإسرائيلي للأرض اللبنانية عام ١٩٨٢ مروراً بالحروب الداخلية وانتهاء باستحقاق تموز ١٩٩١، فدمرت مخيماته وتحول شعبنا إلى مهاجرين من جديد في بلاد المهجر وأرض الشتات الأمر الذي جعله يأتي في مقدمة شعوب الأرض المظلومة قاطبة.

إن شعبنا في مخيمات الشتات وفي الساحة اللبنانية الذي عانى الكثير وقدم عشرات آلاف الشهداء على مدى ربع قرن في المواجهة والصمود أمام المؤامرات الداخلية والخارجية في سبيل المحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية ودعم انتفاضته، داخل الوطن المحتل يتطلع إلى المجلس المنعقد بدورته العشرين بكل ثقة وإيمان طالباً أن ينظر إليه بقدر التضحيات الجسام التي قدمها وذلك بإيلائه الاهتمام المطلوب للتخفيف من المعاناة القاسية ورفع الظلم الواقع عليه لتعزيز صموده وإيمانه بالثورة.

أولاً: الأوضاع الاجتماعية:

أ ـ الوضع الصحي: إن نفقات التطبب عالية جداً لا تقوى على دفعها الأسرة الفلسطينية وإن نسبة ٩٥٪ من المرضى لا تقوى على تحمل النفقات على حسابها الخاص لذلك فإننا نقدم خدمة كبيرة إلى شعبنا إذا استطعنا:

١ ـ تأهيل وتنشيط مستشفيات الهلال الأحمر الفلسطيني وذلك بتزويدها بالإمكانات الطبية اللازمة من أطباء أكفاء ذات اختصاص وأدوات حديثة لاستقبال جميع حالات الأمراض ومعالجتها.

٢ ـ تعميم خدمات الهلال الأحمر الفلسطيني وذلك بفتح مستشفى في كل منطقة وعيادة في كل مخيم وتجمع فلسطيني.

٣ ـ تشكيل معهد طبي يشرف على جميع مستشفيات الهلال الأحمر ويعمل على بذل كل الجهود وتوفير الخدمات الطبية في الساحة اللبنانية.

٤ ـ فتح مراكز للمعاقين ونقاهات للمرضى ومأوى للعجزة.

٥ ـ ضرورة مواجهة الأنروا بوضع خطة عمل منسقة لوضعها أمام مسؤولياتها وواجباتها الإنسانية ومنعها من تقليص خدماتها الطبية في جميع المجالات بل على العكس يجب الضغط عليها لزيادة هذه الخدمات.

ب ـ الأوضاع التعليمية والتربوية: إن الاهتمام بالتربية والتعليم عامل مهم جداً في مسيرة الثورة يجب أن يواكبها في جميع مراحلها وخاصة إن العدو يحاربنا بتفوقه العلمي والتكنولوجي. ولذلك فإنه يجب توفير فرص التعليم لكل طالب فلسطيني من أجل استثمار الطاقات العلمية لمواجهة العدو ومن هنا فإننا نقترح:

١ ـ تطوير مدارس منظمة التحرير الفلسطينية لما لهذه المدارس من فضل كبير في تخفيف العبء الاقتصادي من كاهل الأسرة الفلسطينية حيث الأقساط المدرسية في ارتفاع ولذلك فإننا نقترح:

ـ أن تكتسب هذه المدارس شرعيتها لدى الدولة اللبنانية حتى لا تكون عرضة للإغلاق مستقبلاً.

ـ فتح مدرسة ثانوية تتسع للطلبة الفلسطينيين في كل منطقة.

ـ تشكيل مركز إداري ذات كفاءة وإخلاص يشرف على هذه المؤسسات التعليمية.

ـ توفير الإمكانات العلمية والتربوية من مختبرات ووسائل سمعية وبصرية حديثة وهيئات تعليمية ذات كفاءة واختصاص حتى تستطيع هذه المدارس أن تعطي إنتاجاً نوعياً.

٢ ـ تقديم المساعدات المالية للطلاب الفلسطينيين الثانويين الذين لا يتسنى لهم الالتحاق بمدارس المنظمة.

٣ ـ أن تعيد المنظمة الإشراف على صندوق الطالب الفلسطيني ودعمه حتى يستطيع تقديم المساعدات للطلاب الجامعيين المحتاجين.

٤ ـ أن تخصص منظمة التحرير الفلسطينية نسبة لا تقل عن ٣٥٪ من مجموع المنح الدراسية الجامعية التي تحصل عليها من البلدان الصديقة.

٥ ـ تفضيل الأندية الثقافية والرياضية ومدها بالإمكانات المالية والمادية.

٦ ـ أهمية وضع خطة منسقة للوقوف في وجه إدارة الأنروا التي تسعى لتقليص الخدمات التعليمية والتي تقتصرها فقط على الحالات الاجتماعية القاسية التي لا تتعدى ٢٥٪ من مجموع الطلاب في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، ثم حل مشكلة الكثافة الطلابية في الصف الواحد، وتوفير الحاجات الضرورية للمدارس من ملاعب ومختبرات ومكتبات ووسائل سمعية وبصرية وإعادة القسم المهني إلى جميع مدارس الأنروا وتزويدها بالأساتذة.

٧ ـ تشكيل مجلس أعلى للتعليم في لبنان يتصرف ويخطط ويتابع العمل لتوفير أفضل فرص للتعليم على كافة المستويات لأبناء شعبنا.

ج ـ الخدمات العامة الأخرى. إن الحاجة الماسة تدعونا لتوفير القضايا الحياتية الضرورية التالية:

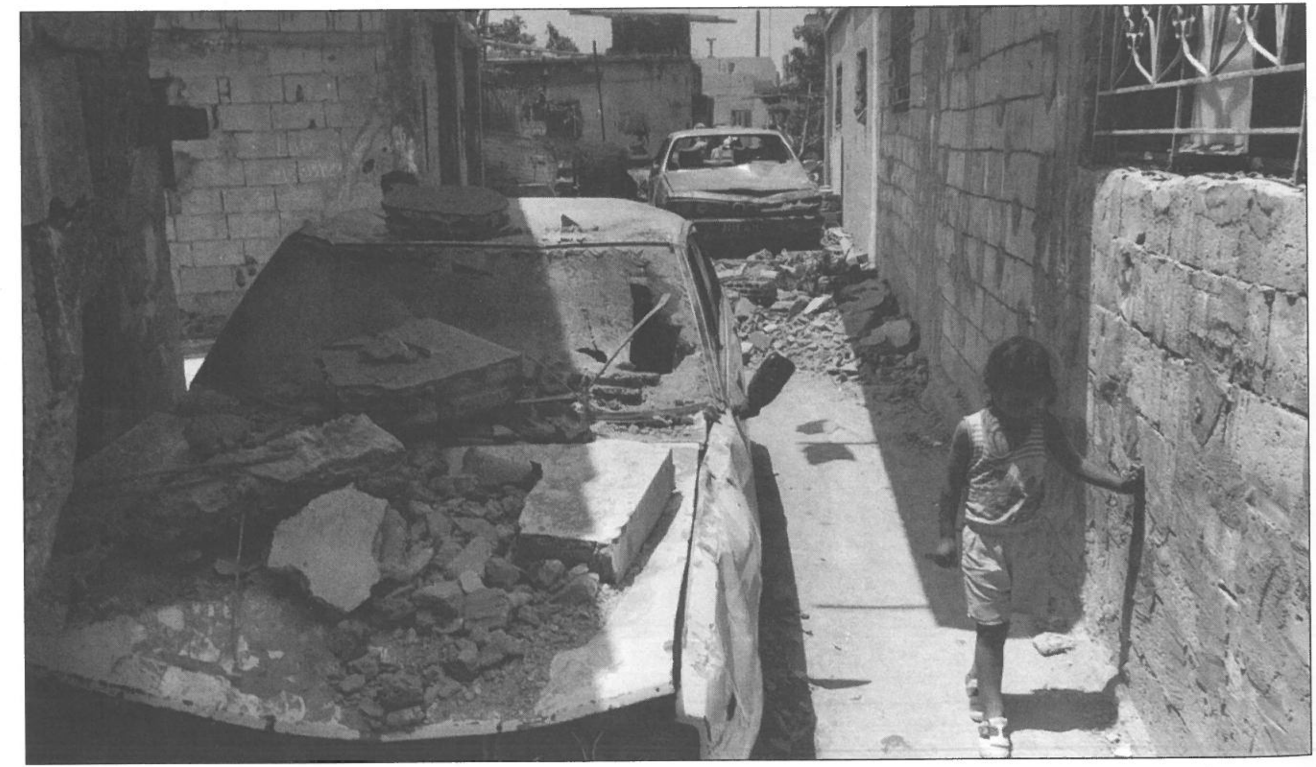
١ ـ توفير مياه الشرب التي تشح في فصل الصيف بدرجة كبيرة وتؤدي إلى مشاكل اجتماعية وصحية. وذلك برصد المبالغ المالية المطلوبة لحفر آبار الشرب في المخيمات والتجمعات الفلسطينية بما يتناسب مع حجم السكان في كل تجمع أو مخيم وتحسين شبكات المياه والاستمرار بإجراء الصيانة المطلوبة.

٢ ـ الاستمرار بصيانة وتأمين محطات وشبكات الكهرباء وتعبيد الطرق داخل المخيمات الفلسطينية وصيانتها حتى تتحمل الدولة مسؤولياتها العامة.

٣ ـ إعادة إعمار وترميم المخيمات الفلسطينية التي أصابها الدمار من جراء الحروب المتواصلة التي تعرضت لها.

٤ ـ العمل على عودة السكان الفلسطينيين المهجرين إلى أماكن سكنهم الأصلية وتحديداً مخيمات النبطية والمية ومية وتل الزعتر وضبية وجسر الباشا، كما وضرورة اعتماد التجمعات السكنية الجديدة مثلث المعشوق وجل البحر والشريحا والقاسمية وأبو الأسود والداعوق والبرغلية وأهمية استغلال الأراضي المجاورة للمخيمات واستعمال الأراضي التي تمتلكها المنظمة لمواجهة مشكلة الكثافة السكانية في المخيمات القديمة.

٥ ـ ضرورة حسم موضوع التعويضات وإسدال الستار عليها نهائياً عن الخسائر المادية التي أصابت مخيمات الجنوب من جراء التدمير الناتج عن استحقاق تموز ١٩٩١ ولا زالت الهيئات في العائلات الفلسطينية تعيش دون مأوى تنتظر أن يعوض عليها



الدمار بفعل الغارات الاسرائيلية في مخيم المية ومية

لإعادة بناء وترميم منازلها قبل حلول فصل الشتاء القادم.

ثانياً: الوضع الاقتصادي:

إن فرص العمل للمواطن الفلسطيني في ظل القوانين والأنظمة اللبنانية لا تسمح للطاقات العلمية والفنية بالعمل على الأراضي اللبنانية وبالذات في القطاع الخاص وإن القطاع العام من غير المسموح به إطلاقاً. وإن المسموح به فقط العمل في بعض المهن والأعمال اليدوية المحدودة جداً، هذا إذا أضفنا إلى ما أصاب آلاف من الأسرة الفلسطينية بعد حرب الخليج المدمرة. لذلك نحن نطالب بمواجهة هذا الواقع.

١ ـ السعي إلى فتح أبواب العمل بتطبيق ورقة العمل المقدمة إلى الدولة اللبنانية وخاصة بعد التطور العلمي والمهني لدى شعبنا الفلسطيني وإن عدم الموافقة عليها (ورقة العمل المقدمة) وتطبيقها سيزيد شعبنا الفلسطيني سوءاً وتدهوراً على مختلف الأصعدة.

٢ ـ تفضيل وتنشيط مؤسسات الثورة عن طريق:

ـ زيادة مخصصات عوائل الشهداء.

ـ إنشاء المشاريع الاقتصادية لتشغيل أكبر عدد ممكن من زوجات وأبناء الشهداء وضرورة وضع ميزانية كبيرة بما يمكنها من تقديم كل الخدمات المطلوبة من إنشاء المشاريع الإنتاجية لتشغيل الأيدي العاملة مثل أفران، تعاونيات، شاغل وتعميمها على الأراضي اللبنانية.

٤ ـ مطالبة الأنروا:

ـ إعادة توزيع الإعانة للجميع نظراً للأوضاع المعيشية.

ـ إيجاد فرص للعمل لخريجي الجامعات والمعاهد المهندسين داخل الأنروا وفي دول العالم الخارجي من خلال سفراء منظمة التحرير الفلسطينية المعتمدين لدى الدول.

اقتراح:

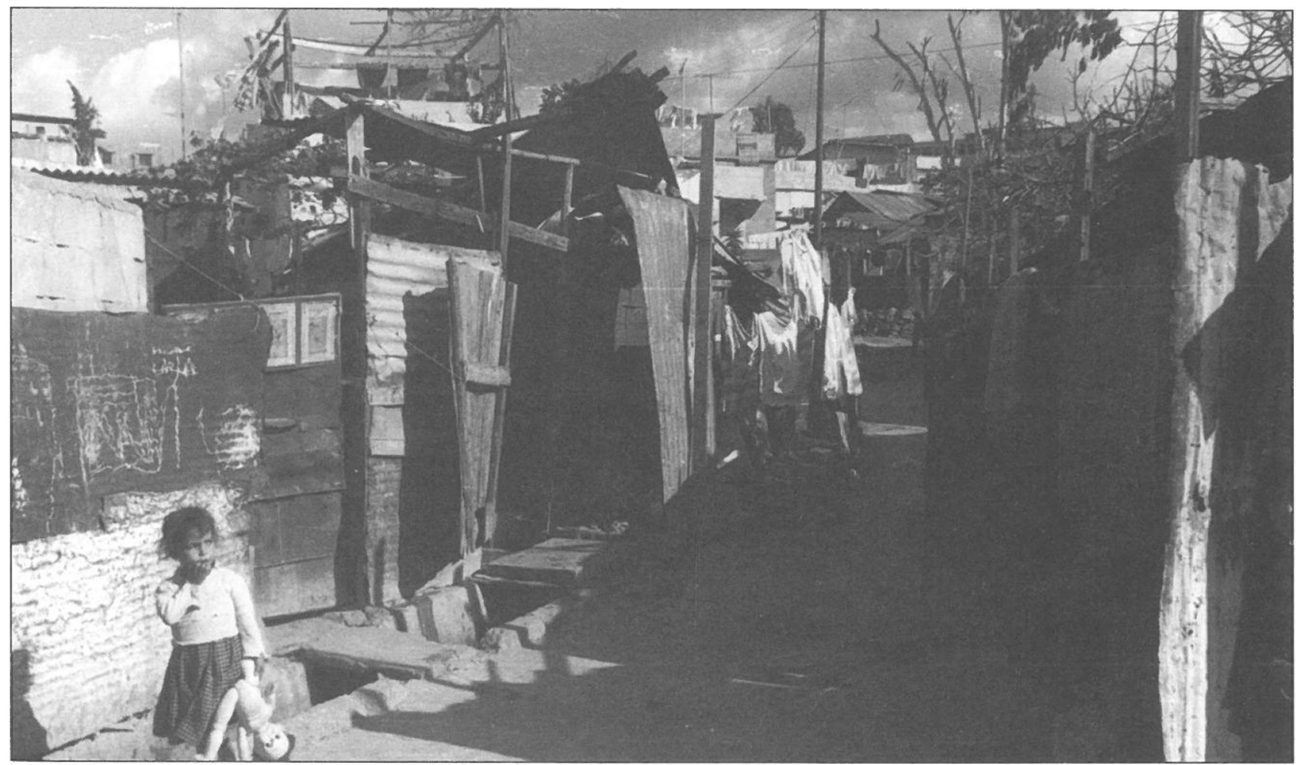
١ ـ تشكيل مركز للإنماء والإعمار يقيم الكفاءات المطلوبة لمعالجة مختلف الجوانب الاقتصادية والحياتية والخدماتية برأسمال يصل إلى مليوني دولار أميركي.

٢ ـ إنشاء هيئة مهمتها التنسيق مع المؤسسات الإنشائية العاملة لزيادة دعمها للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

إن هذا الواقع الأليم والذي يتجه نحو الأسوأ يستدعي منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني أينما وجد على سطح الكرة الأرضية وقفة مسؤولة ومراجعة وتقييم وتدقيق لهذا الواقع المميز لشعبنا في الساحة اللبنانية وكله ثقة وإيمان إن المنظمة لن تتخلى عنه وإنها ستتخذ الخطوات العملية المناسبة والتي تتلاءم مع الظروف الطارئة الجديدة لرفع المعاناة القاسية والعمل على تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي باحداث تغييرات جذرية في هذا الواقع الأليم.

القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان

(«الديار»، ٨/١٠/١٩٩١)



طفلة تلهو بالقرب من المجارير المفتوحة في أحد المخيمات

منع دخول الفلسطينيين الى لبنان من دون تأشيرات مسبقة

باشر لبنان خلال اليومين الماضيين تنفيذ اجراءاته في كل الموانئ والحدود الجوية والبحرية والبرية القاضية بمنع دخول اي فلسطيني الى لبنان ما لم يكن حاصلاً على تأشيرة دخول على وثائق السفر التي يحملها حتى ولو كانت لبنانية، من البلد المقيم فيه.

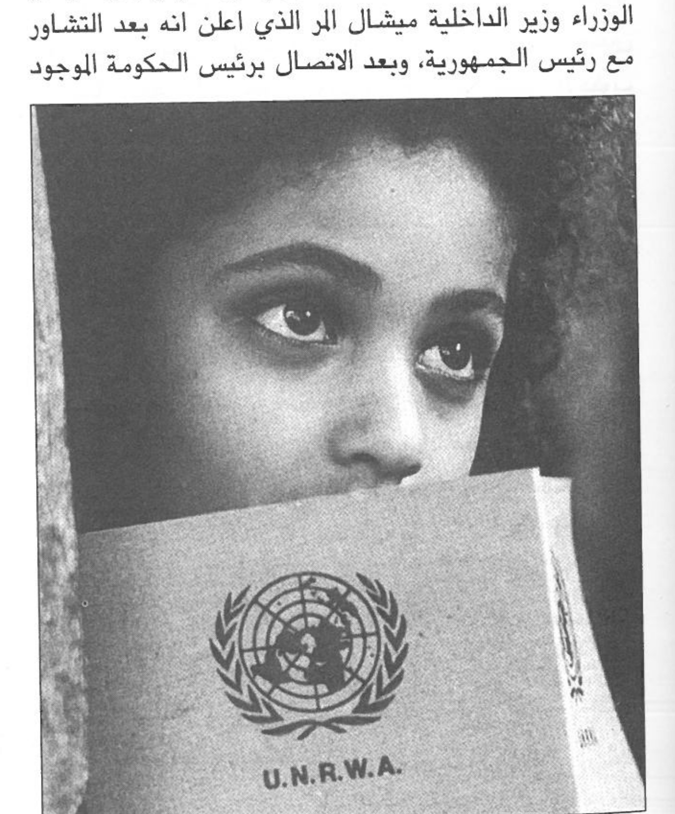
ومنع لبنان سفاراته في الخارج منح اي وثيقة سفر للفلسطينيين قبل العودة الى وزارة الداخلية واخذ رأي الامن العام..

وقد ترك «التدبير الوقائي» اللبناني انعكاسات سياسية، لبنانيا وفلسطينيا، فأيده البعض وانتقده آخرون لا سيما وانه لم يراع الجوانب الانسانية والاجتماعية للفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفر لبنانية وغادروا بواسطتها، فيما لوحظ ان بعض الجهات الفلسطينية وجه انتقاداته من القرار الليبي الى القرار اللبناني.

وكان موضوع ترحيل الفلسطينيين من ليبيا ودخولهم الى لبنان موضع اهتمام رسمي على اعلى المستويات، حيث بحثه امس الاول رئيس الجمهورية الياس الهراوي مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر الذي اعلن انه بعد التشاور مع رئيس الجمهورية، وبعد الاتصال برئيس الحكومة الموجود خارج البلاد، تم الاتفاق على ان كل الفلسطينيين الذين هم خارج لبنان ويحملون وثيقة سفر يجب ان يحصلوا على تأشيرة دخول الى لبنان (فيزا)، على الوثيقة، وذلك لضبط الوضع وضبط هذه الفوضى إن في التصريحات او في الاعداد او في كل ما صدر خلال ال ٤٨ ساعة الماضية، وطلب من وزارة الخارجية ان تعمم على السفارات، وقد عممت فعلا بعدم اصدار وثائق سفر من السفارات في الخارج الا بعد تحويل الطلب الى وزارة الداخلية لكي يبدي الامن العام رأيه بالموضوع ومن ثم يتقرر اذا كان سيمنح وثيقة سفر لمن لديه وثيقة سفر.

وبالنسبة للتأشيرة، طلب من وزارة الخارجية التعميم على السفارات بعدم اعطاء تأشيرة دخول وقد تم التعميم على السفارات بعدم اعطاء تأشيرة الدخول الا بعد الرجوع الى وزارة الداخلية كما يحصل في كل البلدان الاخرى، حيث انه لا تمنح التأشيرة الا بعد مراجعة وزارة الداخلية التي تعطي الموافقة، ومن هنا فإن اي تأشيرة يجب ان يعطي الامن العام رأيه قبل منحها. وفي ما يعود للامن العام، فقد اعطيت التعليمات للتدقيق بصورة مفصلة وجدية بكل تأشيرة دخول او بكل وثيقة سفر تصدر.

(«السفير»، ١١/٩/١٩٩٥)



طالبة فلسطينية



تظاهرة الأطفال الفلسطينيين

الحص يصدر قراراً يعيد الاعتبار لوثائق السفر للفلسطينيين

..وزع المكتب الإعلامي في رئاسة الحكومة صباح أمس معلومات نشرتها «الوكالة الوطنية للإعلام» و«رويترز» وجاء فيها الآتي: «نتيجة للتشاور الذي تم بين رئيس الجمهورية العماد اميل لحود ورئيس مجلس الوزراء - وزير الخارجية الدكتور سليم الحص قررت المديرية العامة للأمن العام اعتبار وثائق السفر اللبنانية المعطاة منها للفلسطينيين المقيمين في لبنان بمثابة جوازات سفر والتعامل مع حامليها على هذا الأساس ووفق ما هو حاصل مع حاملي جوازات السفر من اللبنانيين».

..أثار قرار الحص ردود فعل مرحبة في الأوساط الفلسطينية إذا اعتبره عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية شفيق الحوت بمثابة «هدية العيد» للشعب الفلسطيني، مبدياً في اتصال مع «السفير» تقديره للرئيسين لحود والحص على التفاتتهما الكريمة وتحسسهما لمعاناة الشعب الفلسطيني وقال إن الخطوة هي موضع تقدير الفلسطينيين ونأمل بخطوات لاحقة ولاسيما موضوع السماح بإدخال مواد البناء إلى مخيمات الجنوب وإذونات العمل.

ورأى مسؤول العلاقات السياسية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو فادي راجي أن القرار «خطوة إيجابية على طريق إعادة تصحيح العلاقات الأخوية بين الشعبين اللبناني والفلسطيني وفاتحة خير باتجاه المزيد من الخطوات على صعيد الملف المدني - الاجتماعي ولاسيما حق العمل» وتمنى في اتصال أجرته معه «السفير» تحقيق خطوات متقدمة بالتنسيق مع الدولة اللبنانية في موضوع المرجعية الفلسطينية في لبنان.

وشكرت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين الرئيسين لحود والحص على القرار واعتبرته ترجمة عملية لمواقفهما الداعمة والمساندة للشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية وتعزيزاً لأواصر العلاقات الكفاحية بين الشعبين اللبناني والفلسطيني، وأكدت أن القرار «هو انتصار كبير لصوت المنطق واستجابة لنداء شعبنا ولموقفه المتمسك بحقه في العودة إلى فلسطين وللموقف اللبناني المؤيد لحقوق شعبنا ونتمنى أن يكون هذا القرار مقدمة إيجابية من أجل التعامل الموضوعي مع الوجود الشعبي الفلسطيني في لبنان لجهة معالجة المزيد من القضايا الإنسانية والاجتماعية والضاغطة التي يرزح تحت وطأتها الفلسطينيون في لبنان».

وقال عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية - القيادة العامة فضل شرورو لـ «السفير»: نحن لا نملك إلا الثناء على القرار ونتمنى ألا يطول انتظارنا لقرارات أخرى مماثلة بما يكفل منح اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم المدنية والإنسانية ولاسيما حق العمل أسوة بالمعاملة السورية لهم.

وقال المسؤول السياسي لـ «فتح - الانتفاضة» في لبنان أبو فادي حماد لـ «السفير» إن القرار ترك انطباعاً إيجابياً لدى الشعب الفلسطيني الذي عاش معاناة صعبة في السنوات الأخيرة ونحن سنبادل الخطوة الإيجابية للعهد الجديد بالمثل بما يعيد الأمور إلى نصابها لاسيما وإن شعبنا موجود قسراً وهو شعب ضيف ومقيم إلى حين تحقيق العودة.

وأصدرت القيادة الموحدة للجبهتين الشعبية والديموقراطية لتحرير فلسطين بياناً أملت فيه من الدولة اللبنانية أن تسهم في تخفيف حجم معاناة اللاجئين الفلسطينيين ومنحهم حقوقهم المدنية والإنسانية والاجتماعية تعزيزاً لمنطق مواجهة مشاريع التوطين والتهجير.

ورحبت «المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان» بالقرار وناشدت المعنيين استكمال خطوات إنصاف الفلسطينيين وخاصة إلغاء الإجراءات المتخذة بحق مخيمات الجنوب والسماح بإدخال مواد الترميم إليها وإلغاء القرارات التي تحرم الفلسطينيين من العمل. وقال رئيس المنظمة عبد السلام عقل إن المطلوب معاملة الفلسطيني المقيم في لبنان كما تعامله السلطات السورية.

واعتبر رئيس اللجنة القانونية في المنظمة المحامي ناجي صفا أن القرار يساوي عملياً بين الفلسطيني حامل الوثيقة نفسها من دون الحاجة إلى أذونات خروج ودخول مسبقة.

وأصدرت «قيادة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة حركة «فتح» - اللجنة المركزية» في لبنان بياناً رحبت فيه بالقرار وأملت إلغاء كل مفاعيله وأن تتخذ قرارات أخرى باتجاه رفع الحصار القائم على مخيمات الجنوب وإقرار الحقوق المدنية والاجتماعية وحرية العمل للشعب الفلسطيني في ظل عهد الرئيس اميل لحود، وأكدت رفضها لجميع أشكال التوطين وتمسكها بحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

(«السفير»، ١٣/ ١/ ١٩٩٩)

مؤتمر فلسطينيي لبنان في أوكسفورد

كان من الطبيعي ان يحمل الفلسطينيون معاناتهم ومآسيهم الحياتية الى اوكسفورد، حيث عقد مؤتمر فلسطينيي لبنان (نظمه ودعا اليه مركز الدراسات اللبنانية في اوكسفورد، وبرنامج دراسات اللاجئين في جامعة اوكسفورد) ، ولسبب بسيط يتمثل في ان معاناة هؤلاء اللاجئين، وعلى مدى خمسة عقود تقريبا، لم تكن على جدول اعمال او اهتمامات اية جهة رسمية لبنانية، بل يمكن التأكيد ان العكس صحيح، فغالبية الرسميين اللبنانيين، وعلى مدى الفترة الماضية، اعتقدت ان حياة البؤس هي احدى الوسائل لتذكير الفلسطينيين بوطنهم، وحتى عندما اعترف بعض هؤلاء بهذه المأساة التي لا بد من ايجاد حل لها، لم يخرج الامر عن اطار التضامن الشكلي مؤجلا نقاش كافة الامور المتعلقة بحياة اللاجئين اليومية بانتظار نتائج مفاوضات «السلام». اكثر من ذلك، ففي الوقت الذي كانت فيه حياة الفلسطينيين تزداد بؤسا وفقرا، كانت السياسية الرسمية تزيد من تضييقها على الفلسطينيين، والتي كان آخرها قرار تأشيرة الدخول والخروج من والى لبنان للفلسطينيين.

هذه المقدمة كانت ضرورية لتوضيح او تبرير طبيعة الحوارات الفلسطينية اللبنانية أثناء المؤتمر، حيث كان الفلسطينيون في الموقع الاقوى و«اللبنانيون» الاضعف، خاصة بعد ان بدا وكأن الاوروبيين يقفون والفلسطينيين في صف واحد، وهذا امر صحيح فيما يتعلق بالحقوق الانسانية الطبيعية التي يطالب بها الفلسطينيون، لكن الامر لم يكن كذلك بالنسبة الى الجوانب الاخرى. وحتى لا تبدو الصورة قاتمة او سوداوية الى هذا الحد، لا بد من الاشارة الى انه كان من الصعب التمييز بين الفلسطينيين واللبنانيين، إن داخل قاعات المؤتمر حيث اتخذ هؤلاء مقاعدهم بشكل متداخل، او خارجه حيث كانت اللقاءات والجلسات اللبنانية الفلسطينية مميزة. لكن مشكلة اللبناني في هذه المرحلة ولسبب التركيبة السياسية للنظام تجعله متناقضا في تعامله مع موضوع مثل الموضوع الفلسطيني في لبنان. فهو يقول شيئا عندما يتحدث بشكل رسمي، ونقيضه في اللقاءات والاحاديث غير الرسمية. اكثر من ذلك، لقد اثبت المؤتمر حقيقتين رئيسيتين: الاولى ان هناك بعض المثقفين اللبنانيين لا زالوا يدافعون عن افكار ومفاهيم اثبت التاريخ عدم صحتها، وكمثال لا للحصر، نأخذ عنوان الورقة التي تقدم بها د. فريد الخان «الوجود الفلسطيني في لبنان وصفة للنزاع». والحقيقة ان ممثلي هذا الاتجاه كانوا قلائل، واكثر من ذلك عجزوا عن إقناع المشاركين بوجهة نظرهم. الحقيقة الثانية تتمثل في جهل او عدم اطلاع المثقفين اللبنانيين على حقيقة الازمة الحياتية والانسانية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان وتأثرهم ببعض المواقف الرسمية اللبنانية من خلال التبرير لها بشكل عفوي او التعامل معها على اعتبارها امرا طبيعيا بكون المعاناة شاملة في لبنان، ولا تمييز بين الفلسطينيين واللبنانيين، الامر الذي دعا احد الاميركيين المشاركين في المؤتمر الى توجيه سؤال أثناء الاستراحة الى صاحب الفكرة اللبناني «هل تعتقد ان الحكومة اللبنانية تظهر اللبنانيين والفلسطينيين بشكل متساو».

على العكس من المشاركين اللبنانيين (لا يصح تسمية المشاركين من اي بلد بالوفد، ذلك لان الدعوة، وبالتالي المشاركة، جاءتا على اساس الدعوة الفردية)، كان الفلسطينيون اكثر انسجاما وتوافقا، إن لناحية طرح قضايا وهموم الفلسطينيين الحياتية، او لناحية الحوارات والنقاشات التي دارت خلال فترة المؤتمر، ولعل السبب الرئيسي لذلك مرده الى ثلاثة عوامل.

الاول: طبيعة المشاركة التي جاءت على أساس مادي، بحيث ان الاوراق المقدمة من هؤلاء تعاملت مع شؤون وقضايا اقتصادية وحياتية يومية.

ثانيا: لم تكن مشاركة هؤلاء على اساس حزبي او سياسي، بل على اساس فردي يستند الى الكفاءة والتخصص البحثي.

ثالثا: وهذا الامر الاهم، المعاناة والهم المعيشي المشترك لهؤلاء جميعا، فهؤلاء نقلوا المأساة الحياتية والمعيشية للفلسطينيين في لبنان بشكل حي وصادق وبدرجة متفاوتة طبعا، ليس لكونهم شهودا او باحثين مختصين يصفون الاشياء، بل لانهم جزء من تلك المأساة التي تنعكس عليهم كما على اي لاجئ فلسطيني آخر في لبنان.

ويمكن التأكيد ان الفلسطينيين نجحوا في نقل المأساة الحياتية للفلسطينيين في لبنان، ليس لانهم تمكنوا من تقديم الحقيقة من خلال الارقام والحقائق غير القابلة للتشكيك او الطعن، بل وقبل ذلك لأن جزءا كبيرا من المشاركين اللبنانيين شاركهم الراي والموقف، على الرغم من الحذر والخوف من الانزلاق الى فزاعة التوطين.

اتسم اليوم الاول من المؤتمر بالنقاشات الحادة بين الفلسطينيين الذين طرحوا مأساتهم كما هي، وبعيدا عن اية دبلوماسية، وبين بعض اللبنانيين الذين يعتقدون ان تحسين حياة الفلسطينيين اليومية والحياتية ستكون نتيجتها المنطقية التوطين، ثم تراجعا امام الحقائق لتصوير الامر وكأن الوضع الفلسطيني ليس استثنائيا بكون الفقر عاما وشاملا، ولا يميز بين لبناني وفلسطيني. واكثر من ذلك، وللتخلص من الضغط الذي شكله المشاركون من مختلف البلدان، دفع بأحد اللبنانيين

الى القول إن لبنان بلد ليس سيد نفسه، وان لا حرية فيه او ديموقراطية، في حين ان آخر ناقش بطريقة تتسم بالجهل التام لوضع الفلسطينيين، الامر الذي ادى الى احتدام النقاش، وكاد ان يحول الاوروبيين والاميركيين المشاركين في المؤتمر الى وسيط خبيث لم يدم خبثه طويلا.

فعشية اليوم الاول، وبعيدا عن الاجواء الرسمية للمؤتمر، تحدث السفير الكندي اندرو روبنسون رئيس «فريق عمل اللاجئين» المنبثق عن المفاوضات المتعددة بطريقة فهم منها الجميع ان حق العودة للاجئين الفلسطينيين امر غير ممكن او غير وارد. وفي اليوم التالي، وبنفس الطريقة، اكدت السيدة بربارة هاريل بوند (مؤسسة ومديرة برنامج دراسة اللاجئين في جامعة اوكسفورد) الامر عينه.

هذه الاحاديث والخطابات غير الرسمية، كان الهدف منها واضحا. ففي الجانب الاول سعى هؤلاء الى جس نبض، وبالتالي ردة فعل الفلسطينيين واللبنانيين على السواء، والتي كانت بطبيعة الحال سلبية، وعبر عنها السيد جورج عسيلي في احدى الامسيات، وبعد احد هذه الخطابات مباشرة. والثاني تمهيد الاجواء للاطروحات التي حملها ريبكس برانين الاستاذ المساعد في جامعة ماكغيل الكندية والخبير الاساسي بشؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لدى الدبلوماسية الكندية، الذي دعا من خلال ورقته في اليوم الاخير للمؤتمر وبشكل صريح الفلسطينيين واللبنانيين الى «الواقعية». لسان حال هذه الواقعية يقول باستحالة تطبيق القرار الدولي ١٩٤، وخاصة تلك الفقرة التي تتحدث عن حق عودة اللاجئين بشكل صريح وواضح، **الامر الذي أثار حفيظة الفلسطينيين الذين ردوا بشكل حاد، وأعلنوا ان الفلسطينيين يرفضون التوطين ويتمسكون بحق العودة من خلال تقديم البراهين والادلة التي تدعم وجهة نظرهم.**

الرعاية الرسمية للمؤتمر من جانب الكنديين، ليس فقط لناحية التمويل، بل من خلال مستوى المشاركة الرسمية، تُعتبر كافية للاجابة عن اهداف المؤتمر التي يمكن تلخيصها في التالي:

اولاً: جمع المزيد من الارقام والمعلومات من مصادرها الميدانية عن الفلسطينيين في لبنان، وقد صبت في هذا الاطار كافة الاوراق التي تناولت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. اما الفائدة التي حققت من هذا الامر فقد عبر عنها السفير الكندي الذي اعلن وبصريح العبارة انه استفاد كثيرا من المؤتمر، واصفا المشاركين في لجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الاطراف بـ«مفاوضين صغار».

ثانياً: الدعوة الى التوطين من دون تناول هذا الامر بصريح العبارة وبمدخل غير رسمي من خلال تقديم هذا الامر على وجبات العشاء لتحقيق سهولة هضمه، وبالتالي قبوله كواقع والتمهيد لطرحه بشكل رسمي خلال المؤتمر، وهذا ما حدث فعلا.

ثالثاً: معرفة ردة الفعل الفلسطينية واللبنانية على السواء على طريقة وضع الآلية والاساليب لمواجهة ردة الفعل او الرفض هذا، وذلك من خلال تقديم الوصفة الناجعة الى لجنة اللاجئين.

رابعاً: وضع الفلسطينيين واللبنانيين في جبهتين متناقضتين يظهر فيها الاوروبي والاميركي في مظهر الحكم النزيه الذي يدعم الحقوق الانسانية للفلسطينيين، متجاهلا حقوقهم السياسية، وأولها حق العودة.

اعتقد أن هدف المؤتمر كان واضحا للفلسطينيين واللبنانيين على السواء الامر الذي عبر عنه وبشكل صريح وواضح كل من شفيق الحوت الذي ناقش الامر بمسؤولية وموضوعية تامة، وجورج عسيلي الذي رد على الدعوات الاوروبية الاميركية بعبارات واحدة صفق لها الفلسطينيون واللبنانيون بحرارة، وكان هذا التصفيق بمثابة رد واحد على رفض دعوات التوطين.

كان واضحا ان الجدار الفلسطيني اللبناني صلب في مواجهة ورفض مقولات التوطين، لكن ثغرة في هذا الجدار كانت وستبقى تشكل تهديدا لهذا الموقف، أعني بذلك الحقوق المدنية للفلسطينيين في لبنان. وحتى لا نقع في حوار عقيم حول هذه الحقوق وشكلها وطبيعتها، سنطلق عليها تسمية الحقوق الانسانية الطبيعية، ونعني بها:

اولاً: حق العمل: ليس صحيحا الادعاء أن الفلسطينيين في لبنان يعاملون في هذا المجال معاملة الاجنبي. فبإلقاء نظرة سريعة على لائحة الحاصلين على إجازة عمل من الاجانب في لبنان نجد ان الفلسطينيين في آخر اللائحة لناحية العدد. هذا من جهة، اما من جهة ثانية فاليد العاملة الوافدة الى لبنان ليست من اصحاب الكفاءات العلمية (اطباء، مهندسون، خبراء، تقنيون وغير ذلك)، بل وعلى العكس من ذلك تماما، الامر الذي يفقد مقولة «المعاملة بالمثل» محتواها، وهل يفترض ان يكون للفلسطينيين حكومتهم ودولتهم ليعامَلوا «بالمثل». اكثر من ذلك، ان قرار تأشيرة الدخول والخروج من والى لبنان للفلسطينيين زاد الامور تعقيدا لناحية استقبالهم في الكثير من الدول، خاصة بعد ان رفضت السفارات اللبنانية في الخارج منح الفلسطينيين تأشيرة دخول الى لبنان. ولما كان تواجد الغالبية الساحقة من هؤلاء الفلسطينيين في تلك الدول بهدف العمل، فان الكثير من فرص العمل التي كانت متوفرة في الخارج قد اغلقت.

ثانياً: الوضع السكني للمخيمات الفلسطينية: الوضع السكني للفلسطينيين في المخيمات يهدد بأزمة لا أحد يستطيع توقع نتائجها. فالى جانب البنى التحتية غير المتوفرة بشكلها الانساني وانعدام الكثير من مقومات الحياة الانسانية، مثل الكهرباء، اضافة الى الاكتظاظ السكاني الهائل: اكثر من ٦ اشخاص متوسط عدد الافراد في الغرفة الواحدة. هذا الواقع المزري يدفع من يهمهم الامر الى التحرك باتجاهين: الاول الضغط على الاونروا والدول المانحة للقيام بمسؤولياتها تجاه هذه المخيمات، والامر الثاني تقديم التسهيلات حيث امكن، وكمثال لا للحصر، دفع اللاجئون الفلسطينيون في مخيم شاتيلا عبر الانروا بدل اشتراك كهرباء لدى شركة كهرباء لبنان منذ العام ١٩٩٤، لكن الكهرباء لم تصل حتى اليوم. وتبرر الاونروا تقليص الكثير من خدماتها للاجئين الفلسطينيين بإلقاء المسؤولية على الحكومة اللبنانية، كما في حال اعادة اسكان المهجرين الفلسطينيين. وكما بالنسبة الى المخيمات والوضع السكني، كذلك بالنسبة الى الوضع الصحي الذي يملي على الحكومة اللبنانية الزام الاونروا بدفع فواتير كافة المرضى الفلسطينيين الذين يقرر الاطباء دخولهم المستشفيات للعلاج او لإجراء عمليات بغض النظر عن اجراءات وسياسة الاونروا في هذا المجال، وذلك من خلال اعطاء امر واضح لكافة المستشفيات باستقبال المرضى الفلسطينيين حيث يدعو الامر ذلك.

ثالثاً: دعم وتسهيل عمل الجمعيات والمؤسسات اللبنانية العاملة في المجال الفلسطيني، خاصة ان الكثير من هذه المؤسسات والجمعيات يمارس انشطة تخفف الكثير من مسؤوليات الدولة والحكومة اللبنانية، ويسعى الى الحفاظ على الهوية الفلسطينية من خلال احياء التراث او تربية ابناء الشهداء وروضات المدارس والتأهيل المهني، الامر الذي يفترض اعادة النظر، وعلى اعلى المستويات، بإغلاق احدى هذه الجمعيات (جمعية التنمية المهنية).

الادعاء أن منح الفلسطينيين حقوقهم الانسانية الطبيعية هو المدخل الحقيقي لمنع التوطين هو امر بديهي لكونه الوسيلة الوحيدة للحفاظ على هويتهم الوطنية التي نجحوا في الحفاظ عليها على مدى خمسة عقود من الزمن. اما العكس، فقد اثبت عقمه نظريا وعمليا: فلماذا لا تسد هذه الثغرة في وجه الدخلاء الاقوياء؟

(حسين شعبان، «السفير»، ٩/١٠/١٩٩٦)



التوطين في لبنان من مجمعات القريعة إلى مشروع بيرون مروراً باحتضار الأونروا

مشروع القريعة: منذ طرح مشروع إسكان الفلسطينيين في القريعة في آب ١٩٩٤ وشبح التوطين يحوم فوق لبنان. في حينه، لم يكن يدرك أحد أن ثمة مشروعاً حقيقياً تتعاون فيه جهات لبنانية رسمية ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم «الأونروا» لإخراج الفلسطينيين من بيروت وإسكانهم في مجمعات سكنية في منطقة إقليم الخروب، لكن انفجار القضية، والتي تأكد خلالها أن المشروع اكتمل لجهة التخطيط والدرس، حال دون تنفيذه، وخصوصاً أنه تزامن في العام عينه مع انفجار قضية أخرى لا تقل حساسية هي مرسوم التجنيس الذي صدر قبل نحو شهر من قضية القريعة، وألمحت شخصيات لبنانية إلى ورود أسماء مئات الفلسطينيين فيه ممن حصلوا على الجنسية اللبنانية. تلازم هاتين القضيتين كان كافياً بالنسبة إلى معظم اللبنانيين لتأكيد هواجسهم، وخصوصاً أن المسؤولين الذين كانوا طرفاً في قضية القريعة لم ينكروا صراحة خلفية هذا المشروع، بل أوجدوا له مبررات عدة، وحاولوا التملص منه بعدما ساهم الإعلام اللبناني في جعل قضية القريعة حدثاً رئيسياً على مدى أيام متتالية. ورغم أن المسؤولين اللبنانيين تراجعوا ومعهم «الأونروا» عن هذا المشروع، إلا أن الفكرة باتت ملك الدولة اللبنانية و«الأونروا» أبدت استعدادها للمساهمة في إعمار مساكن للفلسطينيين الذين سيخلون بيروت. علماً أن وزارة المهجرين كانت دخلت طرفاً على الخط أيضاً مع الحديث عن أن المشروع مخصص للمهجرين الفلسطينيين وحدهم.. كل هذه العوامل جعلت قضية القريعة أول الغيث في سلسلة طويلة من مشاريع التوطين..

مشروع بيرون: ما كاد مشروع القريعة يطوى حتى ظهر إلى العلن مشروع دولي كان من الخطورة بحيث لا يزال يعرف باسم صاحبه ومطلق فكرته: «مشروع مارك بيرون».

وبيرون كان رئيس مجموعة عمل اللاجئين في المفاوضات المتعددة الطرف، ومساعد وزير الخارجية الكندي لشؤون الشرق الأوسط، ومعلوم أن كندا تراست مجموعة العمل التي عقدت ثمانية اجتماعات لها، ثم توقفت العام ١٩٩٥، مع الشلل الذي طغى على كل مسارات العملية السلمية. لكن دورها ظل فاعلاً، حتى إن رئيس الوزراء الكندي جان كريتيان أكد خلال زيارة الحريري لكندا في أبريل ١٩٩٧ أن بلاده قلقة من مشكلة اللاجئين في لبنان وستساعد في إيجاد حل لهم وخصوصاً أن جهات لبنانية عدة على رأسها الرئيس نبيه بري انتقدت دائماً الدور الكندي في موضوع اللاجئين ما استدعى أكثر من مرة توضيحات من سفراء كندا المعتمدين في لبنان.

في أبريل ١٩٩٤ زار بيرون مخيمات اللاجئين في سورية والأردن ولبنان، على رأس بعثة دولية ورفع تقريره عن أوضاعهم خالصاً إلى توصيات عدة تتعلق بتحسين ظروف عيش اللاجئين. ومع أن لبنان لم يشارك في اجتماعات مجموعة عمل اللاجئين إلا انه استقبل بيرون، وتحاور معه، في وقت قضت المادة السادسة من تقريره على أن مجموعة عمل اللاجئين «تدعم إنشاء صندوق خاص للإسكان بالتعاون مع الاونروا تستفيد منه نحو ستة آلاف عائلة فلسطينية مهجرة في لبنان». وربط بيرون هذا التعاون مع تقديم الحكومة اللبنانية خمسة آلاف دولار لكل عائلة رابطاً إخلاء هذه العائلات وإعادة إسكانها بمشروع إعادة الإعمار. وفصلت التوصيات بعض المشاريع الأخرى المتعلقة بالبنى التحتية، وخصوصاً إجراء إحصاء دقيق لعدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

ولكن أبعد من هذه التوصيات الخاصة بلبنان والتي أثارت مخاوف عدة كونها أحد أبرز المؤشرات إلى التوطين في لبنان، **فإن مارك بيرون هو صاحب الدعوة إلى «شرق أوسط جديد من دون لاجئين أو نازحين، وإعطاء الهوية لمن لا هوية لهم، وإحلال التنمية مكان الفقر والضواحي مكان المخيمات والتطبيع مكان عدم الاستقرار»**. هذه النظريات التي ترافقت مع اجتماعات مجموعة العمل تركت استياء في الأوساط اللبنانية التي اعتبرت أن ثمة تحركات خلف الكواليس لدفع لبنان إلى ما يرفضه لجهة «إسكان» نحو ٣٥٠ ألف فلسطيني وهو تعبير سعى كثيرون إلى استخدامه تفادياً لاستخدام كلمة «توطين». والمقارنة إن هذه النظريات ترافقت مع نصائح إلى لبنان بقبول ما يعرض عليه من مشاريع، لأنها ستتم بتمويل من «الدول المانحة» لـ «الاونروا» وهذا أفضل من أن يقبل بها على نفقته الخاصة... كما يبدو أنه سيحصل اليوم.

ورغم أن بيرون استبدل بزميله الكندي أندرو روبنسون، فإن مشروعه ظل «الموحي» الأكبر، ولاسيما أن روبنسون، عمل في السياق نفسه، وعلى دفع الخلفية عينها، من دون أن يثير أي حساسية. وهو بذلك اعتمد سياسة المناورة، من دون التخلي عن مشروع بيرون، فاستمر في جولاته المكوكية مبشراً بحلول قريبة من أجل «تحسين ظروف حياة اللاجئين».

تصفية «الأونروا»: فيما كان بيرون وخليفته روبنسون يعدان الفلسطينيين بتحسين أوضاعهم الإسكانية كانت «الأونروا» تعمل على تصفية نفسها بنفسها. فعام ١٩٩٥ أصدرت الوكالة الدولية تقريرها السنوي تحت عنوان «الأونروا والفترة الانتقالية: منظور خمس سنين لدور الوكالة ومتطلباتها المالية»، وقد تمحور حول إنهاء عمل الوكالة في فترة لا تتعدى خمس سنين وجاء فيه حرفياً: **«للمرة الأولى منذ تأسيس الأونروا في كانون الأول العام ١٩٤٩ يمكن المرء أن يرى في الافق نهاية مهمة للوكالة»**.

حددت الوكالة بين ١٩٩٥ و١٩٩٩ فترة انتقالية لتصفية الجهاز الدولي، مشيرة إلى أن هذه الفترة ستشهد تقليصاً للخدمات قبل تسليمها إلى الدول المضيفة. وتحدثت عن خفض للموازنة نتيجة الخفض في التبرعات ما ينعكس حكماً على مستوى الخدمات وعددها.

لدى صدوره، أثار التقرير تساؤلات حول المغزى الحقيقي منه، وهل ما تطرحه «الأونروا» سببه فقط العجز المالي الذي تعانيه نتيجة تمنع الدول المانحة عن زيادة تبرعاتها أم أنه يعود إلى أهداف سياسية مرتبطة بعملية السلام ككل. مع الإشارة إلى أن التقرير لحظ هذا الموضوع لافتاً إلى الترابط بين موضوعي السلام والتصفية، معتبراً أن «التصفية النهائية للاونروا مرتبطة بحل مشكلة اللاجئين». فهل اقترب الموعد؟.

منذ صدور التقرير ومشاكل «الأونروا» في لبنان، لا تعد ولا تحصى تراجع في مستوى الخدمات، تقليص مستمد للتصريحات - علاقات متوترة مع السلطة اللبنانية ومع الأطراف الفلسطينية، زيارات موفدين للبنان تنتهي دائماً بإصدار توصيات بزيادة تبرع الدول المانحة، (وتبقى حبراً على ورق) تقارير عن فساد داخل «الأونروا» وخلافات داخلية واتهامات متبادلة بالرشوة، وغيرها من الأمور التي تنذر أن الوكالة تسير نحو هدف مرسوم ومحتم وهو تصفية أعمالها، وتسليم خدماتها إلى الدولة المضيفة إلى لبنان. بحسب ما جاء في التقرير العام ١٩٩٥. وكل ذلك يجري، ولبنان عاجز عن اتخاذ موقف رافض، في وقت كانت تقارير الوفد الكندي روبنسون تتحدث عن «مسؤولية الدولة اللبنانية عن معاناة اللاجئين في لبنان»، كما جاء في تقرير رفعه إلى الدول المانحة العام ١٩٩٧. كل ذلك ربطه المعنيون في هذا الملف بتوطين الفلسطينيين في لبنان، عبر إنهاء «الأونروا» عملها وقبل حل مشكلة اللاجئين برمتها.

دراسة أميركية: في مقابل هذه المشاريع اللافتة سجلت اقتراحات إسرائيلية عديدة لحل مشكلة اللاجئين على حساب الدول المضيفة بطبيعة الحال، بالإضافة إلى دراسة أميركية للباحثة دونا أرزيت صدرت عن مجلس العلاقات الخارجية الأميركية العام ١٩٩٧، وضمت اقتراحات بتوزيع الفلسطينيين اللاجئين على عدد من البلدان العربية ذات القدرة الاستيعابية، ومنها اقتراحات تتعلق بلبنان، إذ انها طرحت إمكان توزيع الفلسطينيين وخصوصاً أولئك الذين يعيشون في المخيمات فحسب، على عدد من الدول كسورية والسعودية والكويت والعراق وإسرائيل، في حين أبقت في لبنان نحو ٧٥ ألفاً من الفلسطينيين. لكن المقارنة أنها لم تحدد عدد الفلسطينيين الإجمالي سوى بـ ١٨٦ ألفاً في حين أن عددهم الأصلي نحو ٣٥٦ ألفاً.

لاقت هذه الدراسة ولو أنها غير رسمية اعتراضات في لبنان كونها تساهم في تعزيز المخاوف اللبنانية من التوطين مما دفع لبنان الرسمي إلى رفضها. ولأنها بقيت قيد التداول الإعلامي ظلت الخشية من أن تتحول واحدة من أوراق عمل مجموعة عمل اللاجئين عند استئناف أعمالها، وخصوصاً أن اقتراحاً ورد فيها ويقضي بأن يدفع العرب التعويضات للاجئين وهو أمر قد يثير ارتياحاً غربياً كونه يرفع مسؤولية المجتمع الدولي عن العجز المتمادي في «الأونروا» المسؤولة أصلاً عن اللاجئين.

اقتراح لبناني: العام ١٩٩٤ اقترح وزير الخارجية آنذاك فارس بويز حل مشكلة اللاجئين عبر ثلاثة محاور:

١- إقرار مبدأ حق العودة إلى أراضي السلطة الفلسطينية (يستوعب هذا الإقرار ٢٠ في المئة من فلسطينيي لبنان).

٢- إقرار مبدأ جمع شمل العائلات (استيعاب ٢٥ في المئة).

٣- استقبال اللاجئين في بلدان ذات قدرة استيعابية، مثل أستراليا وكندا والولايات المتحدة.

واعتبر حينها أنه يمكن «أن يتعاطى لبنان مع حلول تدريجية على أن يتم تنظيم إقامة بعض الفلسطينيين، تطبيقاً لحلول قد تحتاج إلى بعض الوقت».

هذا الكلام الذي أدلى به بويز إلى صحيفة «السفير» في ١٨/٤/١٩٩٤ يستعيده المهتمون بملف اللاجئين، وخصوصاً أن هذا الطرح قادر على تجزئة المشكلة وإزالة عبء عن لبنان، علماً أنه يأتي في مقابل أفكار تبحث في مؤتمرات دولية تعقد تحت ستار أنها أكاديمية..

(هيام قصيفي، «الرأي العام»، ١/٨/١٩٩٩)

توطين فلسطينيي لبنان في العراق ... هل يكون جزءاً من صفقة عملية السلام؟

..ما يثير المصاعب أمام مخططي حل قضية اللاجئين الفلسطينيين هو الإصرار اللبناني على رفض التوطين تحت أي شكل من الأشكال الأمر الذي جعل المخططين في واشنطن وتل أبيب يفكرون في توطين الفلسطينيين في العراق.

وفكرة التوطين ليست جديدة على العراق، فقد كان هناك مشروع يعود إلى العشرينات لتوطين اليهود العراقيين (وعددهم كان يومها اقل من مئة ألف) في منطقة «العزيز» على أطراف نهر دجلة جنوب شرقي العراق.

الملك فيصل الأول اعترض عليه قائلاً أنه يرفض بناء مستعمرات سكانية معزولة على أساس ديني في جزء من الكيان العراقي.

أما فكرة توطين الفلسطينيين في العراق فتعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين وتحديداً في الخمسينات عندما عكفت وزارة الخارجية البريطانية على دراسة مشروع التوطين مع سفارتها في بغداد عام ١٩٥٥ وإمكانية استيعاب أعداد من فلسطينيي «الهجرة الأولى» يفترض أن عددهم كان سيصل بمجموعه إلى مليون فلسطيني حتى عام ١٩٧٥.

الدكتور محمد فاضل الجمالي رئيس الوزراء العراقي الأسبق (الذي توفي في تونس قبل بضع سنوات) قال لأحد الدبلوماسيين العراقيين أن الفكرة المذكورة طرحت على العراقيين لكن الحكومة لم تكن «متحمسة» لها لأنها وجدت فيها إلغاء للهوية الفلسطينية وبحثاً عن وطن بديل لفلسطين التي كانت آمال العرب وما تزال معلقة بالعودة إليها يوماً.

وثائق وزارة الخارجية البريطانية أشارت إلى أن لندن تبنت مشروع التوطين الفلسطيني في العراق على أساس توافر الإمكانات الاقتصادية لاستيعاب المهاجرين وتشغيلهم وتعاطف الشعب العراقي مع القادمين الجدد لاعتبارات قومية وإنسانية وهو أمر يبعد حدوث تأثيرات اجتماعية سلبية لعملية التوطين، خصوصاً إذا تم في جنوب العراق حيث الأغلبية الشيعية. وهذا يعني أن الوضع الديموغرافي في الجنوب لن يتغير كثيراً رغم الأعداد الواسعة من الشيعة الذين هاجروا من العراق في العقد الأخير، بعضهم وجد ملجأ آمناً له في عدة دول أوروبية وأوستراليا والولايات المتحدة وكندا والبعض الآخر فضل اللجوء إلى بعض الدول المجاورة انتظاراً ليوم «الفرج».

وفي اعتقاد أوساط دبلوماسية عربية وغربية أن السهولة التي منح فيها العراقيون حق اللجوء لم تكن اعتباطية بل جاءت عبر مخطط مرتبط بعملية السلام يهدف إلى تفريغ أكبر عدد ممكن من العراقيين لاسيما أصحاب الكفاءات منهم بغية المساومة مستقبلاً مع النظام العراقي حول التوطين علماً أن عدد الذين غادروا العراق بصفة شرعية وغير شرعية يقدر بثلاثة ملايين في السنوات العشر الأخيرة.

وفي كتاب **رماد الحروب** الذي وضعه سعد البزاز ذكر أن المشروع البريطاني رفض على المستويين الرسمي والشعبي في العراق لأنه كان يستجيب لدعوات إسرائيلية في إبعاد اللاجئين الفلسطينيين عن المناطق المتماسكة مع فلسطين حتى يمكن اندماجهم في مجتمعات بعيدة عن إسرائيل.

على أن فكرة توطين فلسطينيي لبنان في العراق كانت تبدو مقبولة إقليمياً ودولياً لاعتبارات عدة، على حد قول **رماد الحروب** منها أن نقل الفلسطينيين من لبنان سيزيح إحدى العقبات من أمام إسرائيل ولبنان اللذين يعانيان لأسباب مختلفة من كثافة الوجود الفلسطيني على أرض لبنان. كما أن وجود ٤٠٠ ألف فلسطيني على الأراضي العراقية يعني استيعابهم خارج دول الطوق فضلاً عما لدى العراق القدرة على الاستيعاب دون أن تترتب على ذلك مشكلات اجتماعية وأمنية وسياسية خاصة إذا دخل هؤلاء الفلسطينيون إلى العراق بصفة مدنية مجردين من أسلحتهم عدا ما يوفره وجودهم من تعزيز لصلة العراق بمستقبل الحل السياسي للقضية الفلسطينية.

(يوسف مالك، «نداء الوطن»، ١٩٩٩/٨/٢٣)

أميركا وفرنسا تنصحان لبنان بتعامل أكثر واقعية مع التوطين

أكد مصدر ديبلوماسي غربي مطلع على الملفين السوري واللبناني أن فرنسا والولايات المتحدة نصحتا المسؤولين اللبنانيين بالتوقف عن التكرار علناً رفضهم توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتبني موقف أكثر واقعية لإيجاد حل حقيقي لهذه المشكلة سواء بالنسبة إلى المخيمات أو الأمن أو الأوضاع الإنسانية.

وقال المصدر إن هذه المواضيع لن تحل إلا بالمفاوضات بين لبنان وإسرائيل وبمساعدة الدول الكبرى. ووصف تكرار رفض التوطين بأنه موقف «غير واقعي» إذ أنه لا يحل شيئاً، إذ لا يمكن أن يعود جميع الفلسطينيين الموجودين في لبنان إلى الأراضي الفلسطينية، وليس واقعياً أن يوزعوا في كل أنحاء العالم». لكنه استدرك أن هذا «لا يعني أنهم سيصبحون لبنانيين، فهناك صيغ ستكون موضوع بحث وعلى لبنان النظر فيها لإيجاد الحلول الواقعية بطريقة فعالة وعبر درس معمق»..

(«الحياة»، ١٩٩٩/٩/٣٠)



في مخيم برج البراجنة

مؤتمر رفض الدستور للتوطين

اختتم امس الاول، مؤتمر «الوسائل العملية لتطبيق الفقرة (ط) من مقدمة الدستور التي تمنع التوطين» اعماله في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف، المنظمة للمؤتمر بالتعاون مع مركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي.

وقد ترأس الجلسة الختامية الوزير السابق والحقوقي يوسف جبران، وتحدث بداية الوزير السابق ميشال اده فقال ان اجماع اللبنانيين على مواجهة التوطين انما يعني دفاعهم عن صيغة لبنان وعن بقائه وطنا واحدا ومجتمعا واحدا، ورفضهم بصورة قاطعة مشروع تفكيكه الى كانتونات دينية ومذهبية متناحرة، تعتبر اسرائيل انها هي ما يشكل «الحدود الآمنة» بالنسبة اليها، وتسعى الى اقامتها عبر مشروع التوطين الذي حاولته عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، وتم اجهاضه من دون ان تكف مع ذلك عن تكرار محاولاتها المجرمة في هذا الصدد.

واكد ان الموقف اللبناني يتمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ارضهم. وقال: والفلسطينيون يدركون حق الادراك زيف «غيرة بعض المتصهينين» الراهنة على اللاجئين الفلسطينيين بلبنان، عندما «يتهم» بعض الاقلام المغرضة اجماع اللبنانيين على رفض التوطين بشكل قاطع، بالموقف العنصري او الفئوي الديني او عندما يطالب بعض المصادر المتواطئة ضمنا مع المشروع الاسرائيلي، وتلك السالكة طريق الهرولة والتطبيع، او تلك الغافلة عن حقيقة هذا المشروع، لبنان واللبنانيين بالقبول بصيغة مموهة، و«بتسمية حركية»، تتحاشى التوطين لفظا لتحافظ عليه جوهرا، وذلك باسم الاعتبارات الانسانية والاجتماعية (كذا!)، متجاهلين، ومتجاوزين، كون المسألة برمتها مسألة سياسية صرفا من حيث الجوهر والاساس. ويتعين على جميع الذين تهمهم فعلا الاعتبارات الانسانية والاجتماعية ان يلتقوا على ارغام اسرائيل على تحمل مسؤولية وتبعات السياسة الاجرامية اللاانسانية التي نفذتها هي في هذا الصدد وليس لبنان بالقطع. فلبنان، كالشعب الفلسطيني، ضحية اسرائيل ومخططاتها وعدوانها المستمر عليه كذلك. فهل ان الاعتبارات الانسانية، ام هو ابتذالها بالأصح، ما يقضي بتبرئة الجلاد ومكافأته، بمعاقبة الضحية والامعان بتدفيع لبنان ثمن جرائم اسرائيل وعنها؟

ووصف رئيس تحرير «السفير» طلال سلمان القضية المطروحة بأنها فرع لا أصل، وقال: اذا ما تعاطينا معها كقضية قائمة بذاتها منفصلة عن مسبباتها، ارتكبنا خطأ سياسيا قاتلا.

واكد سلمان ان اللاجئين الفلسطينيين لم يأتوا الى لبنان طوعا وبإرادتهم. وعرض للظروف والملابسات التي دفعتهم الى ما هم عليه، سواء تمثلت بالقهر الصهيوني او الطلب العربي. وتناول كيف تحول العارض الى مؤقت، ورأى ان تشكيل وكالة غوث اللاجئين وتشغيلهم كان هدفهما تغييب اسم فلسطين نهائيا حتى عن هوية اللاجئين، وطمس المسؤولية الدولية عن الجريمة التي ارتكبت بحقهم في فلسطين.

واعتبر ان الناحية الاعلامية المتصلة بالموضوع «ليست في ايدينا تماما، ولا نملك منها الا بعض التفاصيل». واشار الى معاملة لبنان للاجئين الفلسطينيين وفق المعايير الطائفية المعتمدة عندنا. وتطرق الى بعض الحيل التي استخدمت لتجنيسهم، وكيف اخذ الفلسطيني يتحول بدءا منذ الستينيات الى نموذج ثوري مكتسبا تدريجيا ملامح «السوبرمان» او الملاك المنزه عن الخطأ..

وختم داعيا الى الابتعاد عن الحلول البوليسية والحقد وادعاء العجز والحلول التي تفرضها الدول، متمنيا المساعدة في رسم سياسة او اطار للتعاطي مع هذه المسألة المفتوحة على كل المخاطر والتي تبقى خارج السياسة مع انها في صميمها.

واعتبر رئيس تحرير جريدة «الانوار» رفيق خوري في كلمته ان النقص في هذه القضية ليس في النصوص الشرعية وانما في «السياسات العملية التي تعبر عن المواقف وتسعى لتحقيقها، وفي الدبلوماسية التي تخدم تلك السياسات، ثم في الاعلام الذي يعطي المواقف والسياسات والدبلوماسية القدرة على التأثير في الرأي العام الدولي الضاغط على صناع القرار في الكواليس. والمشكلة هي في اختلال موازين القوى والعجز عن ادارة موازين المصالح، ولعلها ايضا في مرور الزمن»..

واعتبر ان من حسن الحظ ان الموقف اللبناني السياسي والاعلامي بدأ يجد صدى في العالم، ويحرك موجة من ربط التسوية بعودة اللاجئين، لكن السياسة لا تجيب حتى الآن عن السؤال المطروح في الاعلام: اين يرفع لبنان صوته ويضع القضية على جدول الاعمال اذا كان البحث دائرا في مكانين لسنا فيهما: المفاوضات المتعددة ومفاوضات المسار الفلسطيني الاسرائيلي؟

ثم قدم الصحافي فادي نون المداخلة التي اعدها والاستاذ في الجامعة اللبنانية د. انطوان مسرة واشار الى بدء استعمال عبارة التوطين في لبنان منذ بداية الحرب، لأسباب واقعية وهي وجود اللاجئين الفلسطينيين في البلد منذ احتلال فلسطين. واعتبر ان رفض التوطين وانكاره والاعتراض عليه تشكل سياسة دفاعية وليس سياسة ايجابية وناشطة، حتى وان كانت هذه الاستراتيجية محفوفة بالمتاعب في محيط قسري. وركز على اهمية الكلمة خصوصا انها عبر وسائل الاعلام تخلق الاشياء، اي انها تنتهي الى منهجة الفكر.

ورأى «ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان موجودة بقوة

في وسائل الاعلام اللبنانية من النواحي الديموغرافية، الانسانية، ومن ناحية حقوق الانسان»، معتبرا انه يمكن التركيز اكثر على الناحية الاخيرة شرط ان تستفيد المنظمات الاهلية غير الحكومية اللبنانية والاقليمية والعالمية من شبكات الاعلام والضغط على المستوى العالمي..

وكان قد تحدث في الجلسة الاولى نائب رئيس المجلس الدستوري السابق والاستاذ في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية د. محمد المجذوب الذي سجل ملاحظات سريعة أبرزها ضرورة عدم ربط المسؤولين اللبنانيين بين تنفيذ القرار ٤٢٥ والقرار ١٩٤ الذي ينص على وجوب اعادة اللاجئين الفلسطينيين في اقرب وقت الى وطنهم ودفع تعويض لمن يختارون عدم العودة.

وتناول الاستاذ في كلية الحقوق في جامعة دمشق المحامي جاك الحكيم فاعلية تطبيق القرارات والمواثيق المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، ولاحظ ان مشكلة التوطين في لبنان تبين في شكل مؤلم شلل السلطات الدولية وفي مقدمها منظمة الامم المتحدة، وعجز القانون الدولي العام عن تنظيم علاقات دولية على مشارف الألفية الثالثة.

وبعد استراحة، حاضر الاستاذ في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية والجامعة الاميركية في بيروت صلاح الدين دباغ عن حق العودة، فاعتبر ان توطين اللاجئين الفلسطينيين وحق عودتهم مترابطان ومتصلان، فحق العودة الاساس، والتوطين هو الفرع.

وعرض الاستاذ في جامعة باريس الخامسة رينه ديكارت مؤسس المركز ومديره السابق ايريك كنال فورغ بالتفصيل القرارات والاعلانات والمواثيق الدولية الخاصة باللاجئين، مقارنا بين نصوصها وخصائصها.

وعالج الوزير السابق فؤاد بطرس موضوع «الدبلوماسية في مساعدة الدستور»، واشار الى ان التسوية النهائية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين محكومة بالسلام، لكن ذلك لا يشكل سببا كافيا لانتظار احتمال السلام بلامبالاة.

ولاحظ ان منع التوطين ورفضه ينعمان بوفاق وطني شامل، متوقفا عند القرارات والمواثيق والاعلانات الدولية المتعلقة باللاجئين.

ونبه الاستاذ في الجامعة الاميركية في القاهرة الدكتور ناصيف حتي الى «ضرورة تجنب الوقوف ضد الفلسطينيين وعدم الاصرار على تجاهل الواجبات الاجتماعية المترتبة على الدولة حيال الفلسطينيين في لبنان، برغم وطأة هذه المهمة، ذلك اننا لا نبحث عن حل ضد الفلسطينيين، بل عن حل من اجلهم، وفي أولوية اولى من اجلنا نحن».

وختم الاستاذ في الجامعة الاميركية في بيروت الدكتور فريد الخازن الجلسة بمداخلة عنوانها «التوطين وسبل ممانعته: الوسائل الدبلوماسية». فتوقف عند جملة اسباب للتوافق الداخلي اللبناني على رفض التوطين، مشيرا الى ان المدخل الأسلم للتصدي للتوطين يكمن في اتخاذ قرارات جريئة في شأن مرسوم التجنيس الصادر عام ١٩٩٤.

(«السفير»، ٢٩/١١/١٩٩٩)



التظاهرات الفلسطينية في الأنروا

مذكرة الفصائل الفلسطينية

قدمت الفصائل الفلسطينية مذكرة تتضمن المطالب الاجتماعية والسياسية للفلسطينيين المقيمين في لبنان، وجرى نقاش بشأنها، وتقرر أن تجري دراستها تحضيراً لمناقشتها وإقرارها في الاجتماع السادس الذي سيعقد في مقر «حزب الله». وقد ركزت المذكرة على ضرورة تلبية الحقوق المدنية وإزالة الغبن اللاحق بأبناء الشعب الفلسطيني وإعادة النظر بالعديد من المقررات والمراسيم بهذا الشأن.

ومما ورد فيها: «إن الكيان الصهيوني، هو كيان عنصري استيطاني اقتلاعي توسعي يهدد، بالإضافة إلى الفلسطينيين، الأمة العربية بأسرها، وذلك بتمزيق الوجود العربي ومنع وحدته وشكل فاعليته ومنع أي بلد عربي من إنجاز خطوة واحدة على طريق التطور والتقدم».

وأضافت: «من أهداف هذا الكيان شرذمة وتقسيم الوطن العربي إلى دويلات طائفية وعنصرية على شاكلته ومثاله لتدور في فلكه، وهو من أجل تحقيق هذه الاهداف يمارس إرهاب الدولة بامتياز، ضد الشعوب العربية بشكل عام، وضد الشعب الفلسطيني بشكل خاص، وهم يفعلون كل ذلك في محاولات بائسة لسحق الانتفاضة، وتركيع الشعب الفلسطيني واستسلامه، أو اقتلاعه من وطنه. وتتم تلك الأعمال الإرهابية أمام سمع وبصر وسكوت العالم، وبتشجيع ومباركة الولايات المتحدة الأميركية التي تزود هذا الكيان الصهيوني بالمال والسلاح».

وأكدت أن الشعب الفلسطيني أدرك أن لا خيار أمامه سوى خيار الانتفاضة والمقاومة للاحتلال بقوة السلاح، على الرغم من اختلال موازين القوى لمصلحة العدو» معتبرة أن «وقف الانتفاضة والمقاومة المسلحة معناه استسلام الشعب الفلسطيني للعدو وتركه يفعل بهم ما يشاء، ومنها تجريد الشعب الفلسطيني من سلاحه الأمضى وتركه مكشوفاً أمام رحمة العدو».

وعرضت المذكرة أوضاع الفلسطينيين في الشتات عامة وفي لبنان خاصة مشيرة إلى أن «اللاجئين يصرون على عودتهم إلى وطنهم في فلسطين وديارهم وبيوتهم وأرضهم وممتلكاتهم. لا يرضون عن وطنهم بديلاً ولا يقبلون توطينهم خارج وطنهم فلسطين لا في لبنان ولا في غيره، ولكنهم لا يقبلون تهجيرهم مرة أخرى إلى صفاف أخرى».

ورأت «أن حرمان الفلسطيني من حق العمل لإعالة زوجته وأولاده وحرمانه من حق امتلاك سكن وتجريده من جنسيته الفلسطينية، إذا ما حصل على جنسية أخرى، سيدفعه إلى المهاجر في أوروبا وأميركا بعيداً عن وطنه» لافتة إلى أن حرمانه «من أبسط حقوقه الإنسانية هو الذي يساهم بتوطينه في المهاجر ويجعل حق العودة إلى فلسطين شبه مستحيل، وليس امتلاكه لسكن أو إتاحة فرص العمل أمامه».

وطالبت بأن ينال الفلسطينيون حقوقهم الاجتماعية والإنسانية والمدنية وفي مقدمة ذلك حق تملك سكن، وإلغاء القرار الجائر بشأنه، وحق العمل، بنفس الشدة التي نطالب فيها بدعم الانتفاضة المجيدة والمقاومة الباسلة مادياً ومعنوياً وسياسياً وإعلامياً وبالسلاح».

كما طالبت «الأونروا» بزيادة «التقديمات الصحية والتربوية والمعيشية للشعب الفلسطيني التي قلصتها بشكل كبير في ظل الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الشعب الفلسطيني».

(«المستقبل»، ٢٧/١٢/٢٠٠٢)

لحود يحذر الإدارة الأميركية من نتائج «كارثية» لمشروع التوطين

ندد رئيس الجمهورية إميل لحود بـ «محاولات عدد من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الأميركيين دفع الولايات المتحدة إلى مزيد من التهور والظلم في حق شعوب المنطقة» مشيراً إلى المشروع الذي تقدمت به عضو مجلس النواب اليانا روس ليتن لتوطين الفلسطينيين في الدول التي لجأوا إليها. ورأى إن مثل هذا المشروع «يشكل تصفية للقضية الفلسطينية مع العلم أن القائمين به هم النواب أنفسهم الذين تبنوا بحماسة مشروع قانون محاسبة سوريا».

ونقل عنه أمس «أن الأوان لتدرك الإدارة الأميركية الخطر الذي يشكله النفوذ الإسرائيلي والصهيوني في دوائرها، وهو نفوذ ساهم إلى حد كبير في التورط الأميركي في العراق ونسف المبادرات السلمية التي حاولت الإدارة الأميركية تسويقها في النزاع العربي ـ الإسرائيلي».

وطالب الإدارة الأميركية «باتخاذ الخطوات المناسبة لمنع إمرار هذا المشروع نظراً إلى نتائجه الكارثية على مصالح الولايات المتحدة قبل غيرها». وقال: «لم يعد مفاجئاً أن يكون تسعة وخمسون في المئة من الأوروبيين يرون في سلوك إسرائيل تهديداً للسلام العالمي، وإن من الوقاحة والابتزاز أن تحاول إسرائيل إلصاق صفة المعاداة لها في كل مرة تحصل فيها إدانة للجرائم التي ترتكبها حكومة شارون. وقد آن الأوان للعالم لوقف مسرحية الابتزاز التي تقودها إسرائيل تحت شعارات مختلفة، فيما عليها أن تدرك أنها تساهم إلى حد كبير بممارساتها العدوانية في ما تشكو منه في هذا المجال».

(«النهار»، ٥/١١/٢٠٠٣)

«المؤسسة المارونية العالمية» ترفض مشروع التوطين

أكدت «المؤسسة المارونية العالمية» (IMF) في بيان لرئيسها إدوارد سالم «دعمها الجهود التي ستبذلها اللجنة الجديدة للرابطة المارونية برئاسة الوزير السابق ميشال اده في مجال إنقاذ الرابطة من الشلل، وتطوير بنيتها واستعادة دورها، خصوصاً على صعيد توثيق أطر العلاقات وشد أواصر اللحمة بين الجاليات اللبنانية في دول الانتشار من جهة والوطن الأم من جهة ثانية، كون هذه الجاليات لها دور بارز ومميز في دعم الاقتصاد الوطني ونشر التراث اللبناني والدعاية للبنان وما يتمتع به من ثروة فكرية وتاريخية وسياحية وإنسانية ضخمة». وأشار إلى أن وفداً من «المؤسسة المارونية العالمية» أبلغ إلى أركان الكونغرس الأميركي من الحزبين الجمهوري والديموقراطي «معارضتها القوية مع الجالية اللبنانية في الولايات المتحدة، وسائر الجاليات اللبنانية في ديار الانتشار للمشروع الذي قدمته إلى الكونغرس السيدة إليانا روس ليتن **التي اقترحت على مؤسسة الأونروا الدولية إعداد برنامج لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن وجودهم، منها لبنان**، لأن الحل الوحيد لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط يكمن في عدم الاستمرار في إرهاب لبنان اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، بل بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم أو أن تستضيفهم كل الدول العربية والأوروبية والأميركية كل على قدر إمكاناتها الاقتصادية ومساحاتها الجغرافية».

(«النهار»، ٨/١١/٢٠٠٣)

السماح للفلسطينيين المولودين في لبنان بالعمل

أصدر وزير العمل طراد حمادة مذكرة رقمها ١/٦٧ جاء فيها: «يستثنى من أحكام المادة الأولى من القرار ١/٧٩ تاريخ ٢ حزيران ٢٠٠٥ (التي تنص على حصر بعض المهن باللبنانيين) الفلسطينيون المولودون على الأراضي اللبنانية والمسجلون بشكل رسمي في سجلات وزارة الداخلية اللبنانية».

وهنأ الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان «الإخوة في الاتحاد العام لعمال فلسطين وعبرهم العمال الفلسطينيين السماح لهم بالعمل في المهن التي كانوا ممنوعين من ممارسة العمل من خلال المذكرة أعلاه، التي أصدرها الوزير حمادة مشكوراً، والتي تشكل مدخلاً لإعطاء الإخوة الفلسطينيين حقوقهم الانسانية والمدنية والاجتماعية إقراراً للعدالة وحقوق الانسان، مقرونة بتنفيذ القرار الدولي الرقم ١٩٤ المتعلق بحق العودة الى فلسطين».

(«السفير»، ٢٠٠٥/٦/٢٨)

مهن باتت متاحة للفلسطينيين

الأعمال المحصورة باللبنانيين وباتت تشمل الفلسطينيين هي:

الأعمال الإدارية والمصرفية على اختلاف انواعها وبصورة خاصة عمل: نائب المدير ـ رئيس الموظفين ـ امين الصندوق ـ المحاسب ـ السكرتير ـ المستكتب ـ الموثق ـ امين محفوظات ـ كومبيوتر ـ المندوب التجاري ـ مندوب التسويق ـ مراقب اشغال ـ امين مستودع ـ بائع ـ صائغ ـ خياط ـ رتّى ـ التمديدات الكهربائية ـ الميكانيك والصيانة ـ اعمال الدهان ـ تركيب الزجاج ـ الحاجب ـ الناطور ـ الحارس ـ السائق ـ السفرجي ـ الحلاق ـ الاعمال الالكترونية ـ طاهي مأكولات عربية ـ المهن الفنية في قطاع البناء ومشتقاته كالبلاط والمورق وتركيب الجفصين، والالمنيوم، والحديد، والخشب، والديكور وما شابه ذلك ـ اعمال الميكانيك والحدادة والتنجيد التمريض جميع انواع الاعمال في الصيدليات ومستودعات الادوية والمختبرات الطبية ـ التدريس في المراحل الابتدائية والمتوسطة باستثناء تدريس اللغات الاجنبية عند الضرورة ـ والاعمال الهندسية بمختلف الاختصاصات ـ اعمال الكيل والمساحة ـ وبصورة عامة جميع الاعمال التي يتوفر فيها لبنانيون لإشغالها.

(«السفير»، ٢٠٠٥/٦/٣٠)

مهن ما زالت محظورة

الأعمال التجارية على اختلاف انواعها ـ اعمال الصرافة ـ المحاسبة ـ الكوميسيون ـ الأعمال الهندسية بمختلف انواعها ـ الصياغة ـ الطباعة والنشر والتوزيع ـ الخياطة والرتي ـ الحلاقة -الكوي والصباغة ـ تصليح السيارات (حدادة، دهان، ميكانيك، تركيب زجاج، فرش، كهرباء سيارات).

المهن الحرة (هندسة، طب، صيدلة، محاماة والصحافة)، ما زالت محظورة الا على اذن بمزاولة المهنة من الجهات المختصة، كل مهنة او عمل يثبت انه يشكل مزاحمة او ضرراً لأصحاب العمل اللبنانيين.

(«السفير»، ٢٠٠٥/٦/٣٠)

القدومي: سلمنا السلاح الثقيل ولم يعطنا لبنان الحقوق المدنية

زار رئيس حركة «فتح» فاروق القدومي مخيم الرشيدية (صور) واستقبله أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية سلطان أبو العينين والمسؤولين عن الفصائل. وعقد اجتماعاً معهم في حضور عضو المجلس الوطني الفلسطيني علي فيصل..

وسئل عن السلاح الفلسطيني فكرر إن الفلسطينيين سلموا الأسلحة الثقيلة إلى السلطات اللبنانية عام ١٩٩٠، وكان اتفاق في ذلك الوقت مع وزير الدفاع اللبناني (محسن دلول) والمسؤولين أن يعطي الفلسطينيون الحقوق المدنية، ولكنها لم تعط لهم مع الأسف»، مشيراً إلى أن «أهم شيء لدينا عودة اللاجئين إلى ديارهم».

(«النهار»، ٢٠٠٥/١٢/٢٤)

ثلاثة آلاف فلسطيني جاؤوا إلى لبنان أثناء محنته... ومحنتهم ضياع أوراقهم الثبوتية

من علي ضاحي: تفيد دراسة أجراها المجلس الدنماركي للاجئين (DRC) بالتعاون مع منظمة حقوق الإنسان الفلسطيني (PHRO) بتمويل من الاتحاد الأوروبي العام ٢٠٠٤، أن عدد الفلسطينيين فاقدي الأوراق بلغ ٣٠٠٠ يتوزعون على المخيمات الفلسطينية في لبنان (الجنوب ٦٤ في المئة، البقاع ١٦ في المئة، الشمال ١٦ في المئة، وبيروت ٥ في المئة).

ويعيش هؤلاء داخل المخيمات في ظروف عيش رديء، فهم معرضون للجوع والمرض والبطالة والأمية، ومعرضون للملاحقة القانونية والسجن، ناهيك بعدم جواز تسجيل معاملاتهم في الدوائر الحكومية والتعامل مع المؤسسات الرسمية.

ويحمل هؤلاء وثائق سفر أردنية ومصرية ترفض السلطات الأردنية والمصرية وتجديدها متذرعة بعدم الموافقة الإسرائيلية (إذ يمنع اتفاق أوسلو السلطة الفلسطينية من حق التسجيل).

وعليه، كلما أثيرت قضية تنظيم العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية يتم الحديث عن نقلهم إلى غزة والضفة الغربية، ما يحتاج تعاوناً بين السلطة الفلسطينية ولبنان من جهة والسلطة ومصر والاردن وإسرائيل من جهة أخرى، كما يؤكد سهيل الناطور عضو المجلس الوطني الفلسطيني ومدير مركز التنمية الإنسانية (الحمائي).

ويذكر أن هذه الفئة ليست مسجلة في سجلات «الأونروا» (وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين) ولا في كشوفات مديرية شؤون اللاجئين التابعة لوزارة الداخلية اللبنانية، وبالتالي لا تخضع لشروط المرسوم الاشتراعي ٤٢ تاريخ ٣١ آذار (مارس) ١٩٥٩، الذي ينظم وضع اللاجئين في لبنان.

(«الحياة»، ٢٠٠٦/١/٨)

سلاح المخيمات.. مدخل خاطئ لبحث الوجود الفلسطيني

منذ توقيع اتفاق الطائف وحتى عام ١٩٩٨، لم يُلحظ ان لبنان امتلك سياسة واضحة تجاه الوجود الفلسطيني، رغم ان التطورات في المنطقة كانت تضغط من اجل تحديد سياسة واضحة في كيفية التعاطي مع هذا الملف. فاتفاق الطائف تجاهل الحالة الفلسطينية في لبنان، الا من زاوية النظرة الأمنية، وعاد الوضع القانوني للفلسطينيين شبيهاً بما كان عليه قبل العام ١٩٦٩ لجهة الحرمان من جميع الحقوق. وهو ما دفع الحكومة اللبنانية لفتح حوار مع الفلسطينيين بشأن الحقوق الاجتماعية والإنسانية، بعد ان تم تسليم السلاح الفلسطيني الثقيل الى الجيش اللبناني.

لقد اعتمدت السلطة اللبنانية سياسة ظنت انها تخدم استراتيجيتها التفاوضية، من خلال ابراز البعد الامني للوجود الفلسطيني في لبنان بذريعة محاربة التوطين. وتحت هذا الشعار سعت الى تحويل قضية اللاجئين في لبنان من مسألة ذات ابعاد سياسية وقانونية الى مسألة ذات ابعاد امنية وعسكرية. وانطلاقا من هذه الاستراتيجية، تحولت المخيمات «من مدخل السلاح المبالغ فيه» الى حالة استخدامية لدى جميع القوى السياسية اللبنانية لاغراض سياسية داخلية. عناوين هذه السياسة بدأت في نهاية العام ١٩٩٨ عندما بدأ النقاش بامكانية انسحاب اسرائيل من الجنوب اللبناني بشكل أحادي، حيث اخذ الموقف الرسمي اللبناني يتضح بشكل اكثر دقة، وحاول لبنان ربط مسائل ثلاث في مسار واحد (اللاجئون، الانسحاب من الجنوب اللبناني، الانسحاب من الجولان) في اطار ترتيبات الحل الشامل، رغم اختلاف الرجعيات والأسس السياسية والقانونية التي تحكم كلا منها...

وشكل القرار ١٥٥٩ الذي جعل من الفلسطينيين في لبنان احد الاطراف الهامة في تقرير مصيره ضربة كبيرة لاهم ركائز هذه السياسة بعد الانسحاب السوري من لبنان وانقسام اللبنانيين حول علاقة لبنان بالصراع العربي الاسرائيلي. وهنا تبدو مفارقة، ان لبنان الرسمي، في بداية عهد الرئيس اميل لحود، اثار مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان من مدخله الامني ودعا الأمم المتحدة الى تقديم اجابات واضحة بشأن السلاح الفلسطيني المتواجد في مخيمات لبنان، غير ان الأمم المتحدة لم تكلف نفسها عناء الرد على المراسلات اللبنانية.

ورغم التغير الكبير الذي طرأ على الاوضاع المحلية والاقليمية ودخول العامل الدولي كطرف فاعل في السياسة اللبنانية، الا ان نظرة الاطراف اللبنانية الى الوجود الفلسطيني تكاد لا تختلف كثيرا عن المرحلة السابقة، خاصة بعد القرار الذي صدر عن مؤتمر الحوار اللبناني في ما يتعلق بالسلاح الفلسطيني، وهو ما يجعل الكثير من الفلسطينيين قلقين من السياسة اللبنانية المستقبلية وطريقة تعاطيها مع الوجود الفلسطيني في لبنان.

ان التجربة الماضية تؤكد انه من الخطأ الفادح الاصرار على اعتماد سلاح المخيمات مدخلا اجباريا لبحث قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، واختصار الأمر، برمته، كأن المسألة تتعلق بمصير هذا السلاح وكيفية اعادة المخيمات تحت السيادة اللبنانية الكاملة. ففي هذا المدخل تجاهل لقضايا اخرى لا تقل اهمية عن السلاح والتعتيم عليها، **وفيه ايضاً ما يعيد تقديم الوجود الفلسطيني في لبنان كأنه مجرد حالة أمنية عاصية على القانون اللبناني، وكأن قضية سلاح المخيمات معزولة عن سياقها السياسي التاريخي**، والراهن. وهنا يسجل للدولة اللبنانية قرارها بتشكيل لجنة للحوار مع الفلسطينيين الذي لم يتم تحديد وظيفته وآلياته حتى اليوم.

فمن الناحية النظرية ينبغي توحيد النظرة الى وظيفة الحوار بين الفصائل الفلسطينية والحكومة اللبنانية على انها ستخدم بالنهاية مصلحة الطرفين وعلى قاعدة التسليم المسبق، ومن دون اية تحفظات، بالسيادة اللبنانية الكاملة على كل شبر من ارض لبنان، وهذا أمر لا يجادل به أحد. فلبنان دولة مستقلة ذات سيادة، وعلى جميع المقيمين على ارضها الخضوع لكل متطلبات هذه السيادة وموجباتها كما يرسمها القانون، وكذلك على قاعدة الاعتراف بالحقوق الاجتماعية والانسانية للفلسطينيين. وهذا ايضا امر يفترض ألا يعارضه احد، فالفلسطينيون في لبنان، من حقهم التمتع بالحقوق الانسانية التي يتمتع بها الآخرون كالعمل وحرية التحرك والتعلم وتوافر الظروف الحياتية والبيئية اللائقة.

والقضية، بطبيعة الحال، لا تطرح في اطر المقايضة بين تسليم السلاح وفرض السيادة اللبنانية الكاملة على المخيمات من ناحية، واعتراف الدولة بالحقوق الانسانية والاجتماعية للاجئين. فالمقايضة، اساسا، ليست في مصلحة الفلسطينيين انفسهم لاسباب عدة اهمها:

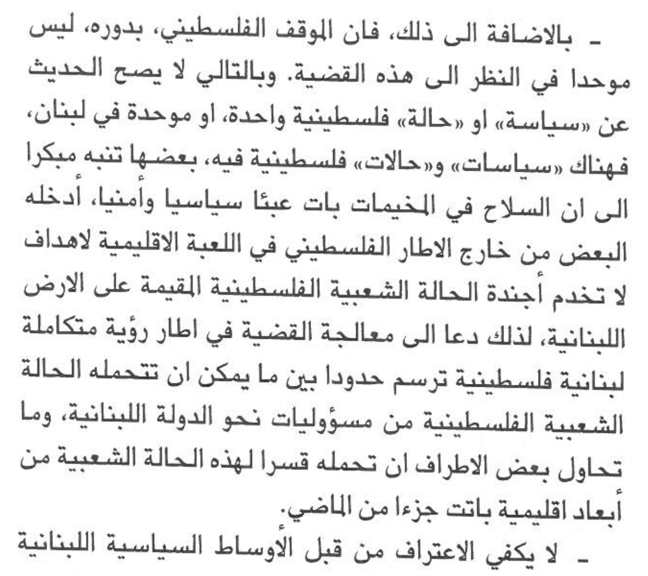
- **من الخطأ أن يربط اللاجئ الفلسطيني بين حقوقه الاجتماعية وتسليمه السلاح الفردي للدولة اللبنانية.** فالمنطق الانساني يقول ان هذه الحقوق حق للاجئ، ان وجدت قضية سلاح ام لم توجد. والدعوة لحوار لبناني فلسطيني لبحث اوضاع اللاجئين في لبنان، تتجاوز منطق المقايضة هذا، لمصلحة منطق اكثر عمقا يتناول القضية في ابعادها السياسية، من زاوية ان الحالة الفلسطينية في لبنان، هي في الاساس حالة سياسية بامتياز، لا تعالج تحت سقف الحقوق الانسانية، بل كذلك في اطار ما يتهدد حقوق

اللاجئين في العودة، وما يتهدد لبنان كذلك في تحميله اعباء تسوية لقضية اللاجئين بعيدا عن منطق القرار ١٩٤.

- **كذلك من الخطأ القول ان المخيمات الفلسطينية لا تخضع على الاطلاق للسيادة اللبنانية، فالحواجز عند مداخل المخيمات هي تعبير من تعابير السيادة**، رسمت السلطات المعنية سقفها السياسي. كما ان الدوائر الامنية تمارس دورها في تطبيق القانون في المخيمات بالتعاون مع الجهات الفلسطينية المعنية، ما عدا عددا من الملفات القضائية التي باتت معروفة بمضمونها السياسي وتداخلاتها وابعادها غير الفلسطينية والتي حُمّلت للمخيمات قسرا في سياق حالة اقليمية معينة. هذه الصيغة في العلاقة بين المخيمات والدوائر الامنية اللبنانية لا تتحمل المخيمات الفلسطينية وحدها مسؤوليتها، فهي صيغة انسجمت مع السقف السياسي للقرار اللبناني الرسمي، وليس مع رغبة فلسطينية بحتة. ويدرك المتابعون للملف الفلسطيني في لبنان كيف صاغت الدولة اللبنانية قرارها، وما هو السقف السياسي الذي رسمته لهذا القرار عندما أعادت انتشارها في مناطق شرق صيدا، والجنوب، وخاصة تلك المحاذية للمخيمات، في صيف العالم ١٩٩١.
- لا يمكن الادعاء كأن تسليم المخيمات سلاحها بات موضع اجماع لبناني. ولا نذهب بعيدا، او نجافي الحقيقة السياسية، اذا ما قلنا ان قوى سياسية في لبنان ومن اتجاهات ومواقع مختلفة، لا ترى مصلحة الآن في سحب سلاح المخيمات. بعض هذه القوى يرى ان بقاء السلاح في المخيمات يخدم سياسته في إبقاء قضية اللاجئين الفلسطينيين ساخنة ومدرجة على الأجندة السياسية في لبنان، وخارجه، واداة ضغط على المجتمع الدولي لشد أنظاره على الدوام، الى الوجود الفلسطيني في لبنان، لإدراجه في باب الأولويات عند بحث قضية اللاجئين الفلسطينيين في اية تسوية تطرح على طاولة المفاوضات.
- يرى هذا البعض في المقابل، ان تحويل المخيمات من حالة عسكرية (عاصية على السيادة اللبنانية كما تقدم في العديد من وسائل الاعلام) الى حالة مدنية انسانية، خطر على الحالة اللبنانية، خاصة اذا ما تضافرت الضغوط الدولية على الاطراف العربية المضيفة لتحمل بعض اعباء قضية اللاجئين خارج اطار حقهم في العودة.
- ثمة أطراف لبنانية اخرى لا تجد في سحب سلاح المخيمات ما يخدم مصالحها الحزبية ودورها الاقليمي فتربط، في المصير السياسي، بين سلاح «المقاومة الفلسطينية» في لبنان وسلاح المقاومة اللبنانية، للاستقواء بما تبقى من بعد «اقليمي» للسلاح الفلسطيني في لبنان لمصلحة تعزيز البعد الاقليمي لسلاح المقاومة اللبنانية من دون ان يمس ذلك اصالتها اللبنانية. ويلتقي هذا الموقف مع مواقف رسمية حين تفسر عدم ارسال الجيش اللبناني الى الجنوب، بانشغاله بالحالة الامنية في المخيمات وضبط سلاحها، حتى لا يتسلل منه القاتلون نحو الحدود مع اسرائيل. وهو ما يبرز التقاطع بين رفض الحكومة اللبنانية ارسال جيشها الى الجنوب، و«مصلحتها» في إبقاء السلاح في المخيمات.



تخريج دفعة من عناصر الجبهة الديمقراطية



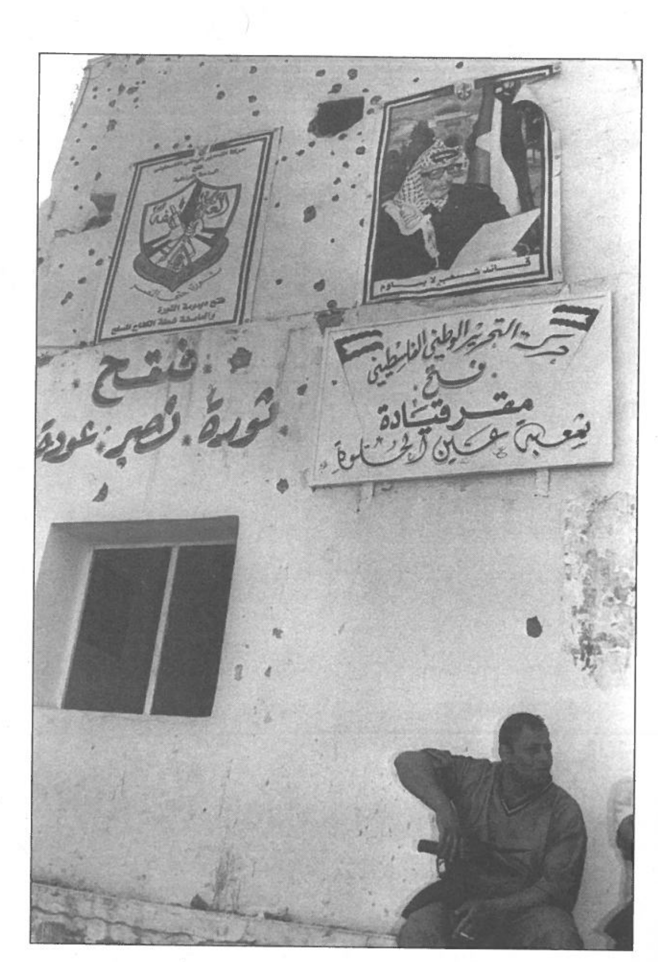
- بالاضافة الى ذلك، فان الموقف الفلسطيني، بدوره، ليس موحدا في النظر الى هذه القضية. وبالتالي لا يصح الحديث عن «سياسة» او «حالة» فلسطينية واحدة، او موحدة في لبنان، فهناك «سياسات» و«حالات» فلسطينية فيه، بعضها تنبه مبكرا الى ان السلاح في المخيمات بات عبئا سياسيا وأمنيا، أدخله البعض من خارج الاطار الفلسطيني في اللعبة الاقليمية لاهداف لا تخدم أجندة الحالة الشعبية الفلسطينية المقيمة على الارض اللبنانية، لذلك دعا الى معالجة القضية في اطار رؤية متكاملة لبنانية فلسطينية ترسم حدودا بين ما يمكن ان تتحمله الحالة الشعبية الفلسطينية من مسؤوليات نحو الدولة اللبنانية، وما تحاول بعض الاطراف ان تحمله قسرا لهذه الحالة الشعبية من أبعاد اقليمية باتت جزءا من الماضي.

- لا يكفي الاعتراف من قبل الأوساط السياسية اللبنانية ببؤس الحالة المعيشية في المخيمات، حتى يقال ان القضية أخذت طريقها نحو الحل. فاللاجئون لا يحتاجون الى الشاعر فحسب، بل الى سياسة عملية ترفع عن كاهلهم البؤس المنتشر في المخيمات المهملة. في هذا السياق يلاحظ ان الحالة السياسية اللبنانية ما زالت تفتقر الى الاجماع الداخلي حول هذه القضية. وهو ما يعيق صدور تشريعات تضمن لهؤلاء اللاجئين حقوقهم المدنية والاجتماعية. كما لا يكفي ايضا القول ان لبنان سيسعى لدى الدول المانحة من اجل زيادة موازناتها المخصصة لوكالة الغوث، وهذا كلام يحتاج الى مزيد من التدقيق نظرا للدور الملقى على عاتق وكالة الغوث وهو دور يختلف عن الدور الذي ينبغي على مؤسسات الدولة اللبنانية ان تلعبه تجاه الفلسطينيين في لبنان.

(فتحي كليب، «السفير»، ٧/٤/٢٠٠٦)



جورج حبش مع مقاتلين من الجبهة الشعبية (١٩٧٤)



فتح



سرايا القدس



كتائب شهداء الأقصى



حماس في عين الحلوة: مسيرة الأكفان في ذكرى احراق الاقصى



الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة

الفلسطينيون في لبنان: أيام تطوي أياماً والحال لا تتغير

من المفارقات الغريبة في التجربة الفلسطينية في لبنان ان أكثر بلد عربي أحبّه الفلسطينيون ورغبوا في العيش فيه كان لبنان، مع ان هذا البلد لم يقدّم للفلسطينيين إلا النزر اليسير جداً من الحقوق المدنية والاجتماعية مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى كالاردن وسورية والعراق. ولعل مناخ الحرية والازدهار الذي ساد لبنان في الخمسينات والستينات من القرن العشرين كان السبب في تعلّق الفلسطينيين بهذا البلد وانشدادهم إليه. ثم ان الفلسطينيين أنفسهم كان لهم شأن حيوي ومباشر في الازدهار اللبناني الذي بدأ فعلياً في سنة ١٩٤٩ فصاعداً اي عقب النكبة مباشرة، ففي سنة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ تدفق على لبنان نحو ١١٠ آلاف فلسطيني جراء سقوط فلسطين في أيدي الحركة الصهيونية. وهؤلاء حملوا معهم ١٥٠ مليون جنيه استرليني، أي ما يعادل اليوم نحو ١٥ مليار دولار بالأسعار الجارية. وهذه المبالغ المالية أطلقت فورة اقتصادية ظلت تتردد آثارها حتى نهاية عقد الخمسينات تقريباً. وفي هذه الفترة قيّض للشتات الفلسطيني أن يشهد تأسيس اثنتين من أهم الحركات السياسية العربية وأبعدها أثراً هما: حركة القوميين العرب وحركة فتح.

خضع الفلسطينيون اللاجئون الى لبنان لشروط قاسية جداً أناخت بكلكلها عليهم في اماكن إقاماتهم. فكان ممنوعاً عليهم الانتقال من مخيم الى آخر إلا بإذن، وممنوعاً عليهم السكن في بعض المناطق المحاذية للحدود الفلسطينية، وتسلطت عليهم المخافر، علاوة على رجال المكتب الثاني أيما تسلّط. لكن، في ١/١/١٩٦٥ أفاق الفلسطينيون في لبنان على البيان الأول لـ«قوات العاصفة» وهو يعلن انطلاقة الكفاح المسلح الفلسطيني. وكان هذا البيان إيذاناً بتحوّلات عاصفة سيشهدها لبنان والمنطقة العربية بأسرها. ومن الطبيعي ان يتجاوب الفلسطيني مع هذا البيان بفرح غامر، ولا سيما ان اسم حركة «فتح» كان يتردّد في أوساط اللاجئين منذ سنة ١٩٦٠. ولا ريب في ان انطلاقة الكفاح المسلح منحت الفلسطينيين شعوراً بالزهو والإحساس بالكرامة، وتوقعوا ان تصبح قبضة المخافر عليهم أقل قسوة وأكثر تحناناً. غير ان موت الفدائي جلال كعوش تحت التعذيب في ٩/١/١٩٦٦ أثار ردات فعل غاضبة في المخيمات وجعل الفلسطينيين يحولون اتجاههم الى ناحية أخرى.

الصدامات الأولى

حتى عام ١٩٦٧ لم يكن للفدائيين وجود حقيقي في جنوب لبنان على الإطلاق. كان ثمة بعض المجموعات الفدائية المتخفية التي يتسلل أفرادها، بين الحين والآخر، لزرع الألغام في محيط المستعمرات الإسرائيلية في شمال فلسطين أمثال زرعيت والمنارة وكفار جلعادي والمطلة وديشوم ومرغليوث وغيرها. غير ان العديد من المشكلات بدأت تظهر جراء قيام وحدات من الجيش اللبناني انذاك باعتقال الفدائيين عند عودتهم من الاراضي الفلسطينية. ووقعت عدة اشتباكات في هذا السياق مثل الاشتباك الذي حدث مع إحدى مجموعات «العاصفة» في ٢٤/٦/١٩٦٦. وفي حادثة أخرى اعتُقل عطا أحمد الدحابرة من «فتح» في ١٤/٥/١٩٦٧ بينما كان متوجهاً الى الأراضي الفلسطينية، ومات لاحقا تحت التعذيب. ونتيجة لموت جلال كعوش وعطا الدحابرة آثر الفدائيون عدم تسليم أنفسهم الى الجيش اللبناني تحت اي ظرف من الظروف. وحيال هذا الوضع المستجدّ اتخذت الدولة اللبنانية إجراءات قاسية حول المخيمات فشددت قبضتها على الفلسطينيين، ومنعت غير المقيمين في المخيمات في الجنوب اللبناني من دخولها (الحياة، ١٣/٥/١٩٦٧).

احتضن اللبنانيون العمل الفدائي في الجنوب اللبناني ومخيماته، ودافعوا عنه بقوة. وعبروا عن ذلك في مناسبات كثيرة أبرزها تشييع اللبناني خليل عز الدين الجمل في بيروت في ٢٧/٤/١٩٦٨. وكان التحق بحركة فتح في الاردن، واستشهد في الضفة الغربية في ١٥/٤/١٩٦٨.

الفدائيون في السياسة اللبنانية

لم تظهر قواعد الفدائيين في جنوب لبنان إلا بعد هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧، ولم تتحوّل إلى ظاهرة إلا في اوائل العام ١٩٦٨. وقد أرادت إسرائيل ان تعاقب القرى اللبنانية التي اقيم بعض القواعد الفدائية في جوارها، فبدأت تشن حملة اعتداءات متتالية في محاولة لفك احتضان اللبنانيين العمل الفدائي. فهاجمت قرية حولا في ١٢/٥/١٩٦٨، ثم ميس الجبل في ١٥/٦/١٩٦٨، والمجيدية في ٢٧/١٠/١٩٦٨. وفي الاثر بدأت التظاهرات تدعو الى تسليح القرى الامامية والى التجنيد الاجباري والى الدفاع عن الفدائيين. وتصدّر الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب النجادة هذه التظاهرات التي امتدّت حتى الى مدرسة الآداب العليا في بيروت. وفي هذه المدرسة وقعت صدامات بين الطلاب ومجموعات مسلحة من حزب الكتائب قامت بالاعتداء على الطلاب الناصرين للعمل الفدائي (النهار، ٧/١١/١٩٦٨).

ومع ان ريمون اده كان قد تقدّم باقتراح ينص على استقدام بوليس دولي الى الحدود اللبنانية في ٢٥/٦/١٩٦٨ لمنع إسرائيل من الاعتداء المتكرر على لبنان وضبط العمليات الفدائية في الوقت نفسه، إلا ان المناخ السياسي العام لم يكن مؤاتياً البتة لمثل هذا الاقتراح، بل إن ٣٠ حزبا وجمعية ورابطة لبنانية اعلنت



الجيش اللبناني على مدخل عين الحلوة أثناء الاشتباكات بين حركة فتح وعصبتي الأنصار والنور

في ١٩٦٨/١٢/٢٢ تأسيس «الهيئة اللبنانية لنصرة النضال الفلسطيني». وكان من بين المؤسسين حزب الكتائب الى جانب الحزب التقدمي الاشتراكي وجمعية متخرجي المقاصد الاسلامية. وهكذا تحوّل العمل الفدائي ليصبح جزءاً من الحياة السياسية والثقافية اللبنانية. ومن علائم هذا التحول مسرحية «مجدلون» لروجيه عساف ونضال الأشقر التي منعتها السلطات اللبنانية في ١٩٦٩/٤/١٨ لانها تعرضت بالنقد لتخاذل السلطة اللبنانية أمام الاعتداءات الاسرائيلية. وكان إن عمد الممثلون الى تقديم هذه المسرحية في شارع الحمراء أمام مقهى «الهورس شو». وهذه المسرحية رأت في العمل الفدائي جزءاً من حركة التغيير والتجدّد في العالم العربي، فدعت إلى مناصرته وحمايته.

التوطين والكراهية

منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الاولى، راح مركز الثقل السياسي ينتقل، بالتدريج، إلى الاراضي الفلسطينية. وصار لبنان مجرد ملعب خلفي لاطراف كثيرة من بينها الفلسطينيون الذين صاروا، بإرادتهم او من غير إرادتهم، أقل الأطراف اهتماماً بالتدخل في الشؤون اللبنانية. وهكذا طوت الاحداث، ولا سيما بعد توقيع اتفاق اوسلو في ١٩٩٣/٩/١٣، مرحلة عاصفة من تاريخ لبنان كانت فيه التجربة الفلسطينية، بمراراتها وإنجازاتها، واحدة من علامات التاريخ العربي المعاصر. لكن انحسار حضور منظمة التحرير الفلسطينية في الحياة السياسية اللبنانية رافقه صعود الكلام على التوطين بطريقة مثيرة للريبة، فالكلام العالي ضد التوطين في لبنان يضمر، في الكثير من الأحيان، كراهية للفلسطينيين ويُخفي الرغبة في تهجيرهم. **وثمة اعتقاد غريب عجيب في لبنان يقول إن تحسين حياة الفلسطينيين في المخيمات يُسهم في توطينهم، لذلك يجب ترك الامور على ما هي عليه بلا اي تعديل الى ان يحين أوان الحل السياسي الدولي لمشكلة اللاجئين.** وبهذا المعنى كان الحديث عن الحقوق الفلسطينية في لبنان مثل اشتهاء راهبات الدير: الكثيرون يفكّرون فيه والقليلون يتحدثون عنه.

مهما يكن الأمر، فإن الحقوق المدنية والإنسانية للفلسطينيين ظلت هي هي، فقد تبدّلت الأيام ولم تتبدّل، وما كان مطلوباً في الستينات من القرن العشرين ظل مرغوباً في بداية القرن الحادي والعشرين مثل حق العمل وحق الرعاية وحق التملك وحق الانتساب إلى النقابات المهنية، فضلاً عن الحقوق السياسية الخاصة بالفلسطينيين أنفسهم مثل تأليف الاتحادات والجمعيات الأهلية والمنتديات الثقافية... الخ. فبعد شوط طويل من العناء الفلسطيني والتعنت اللبناني ما زال ملف العلاقات

اللبنانية الفلسطينية مفتوحاً على العناوين نفسها.

الأحوال المتغيّرة والسلاح الثابت

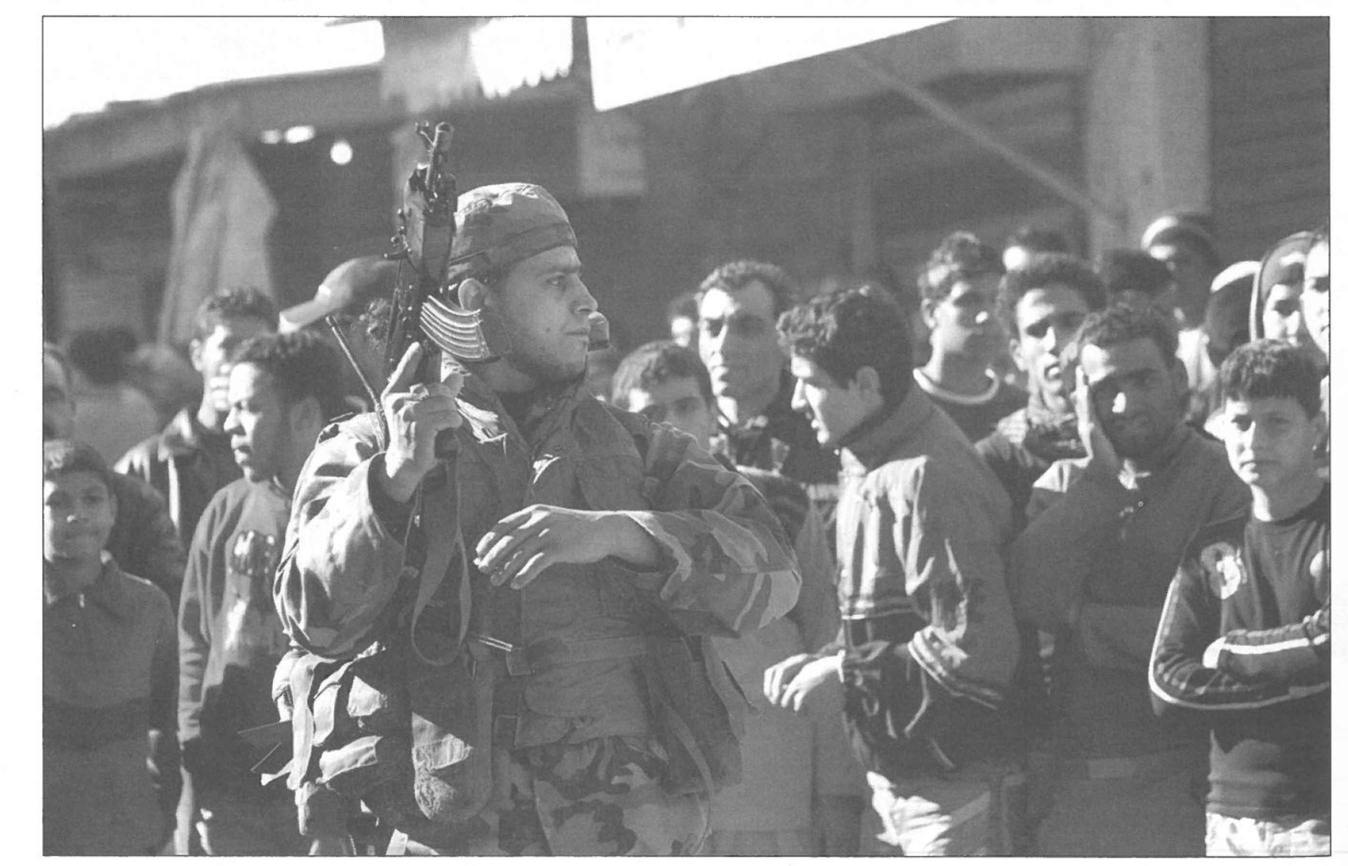
في ظل الوجود السوري في لبنان، وعلى الرغم من الصراعات المتمادية بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات السورية، كان هناك نوع من الطمأنينة النسبية لدى جمهور الفلسطينيين، وبالتحديد في الجانب الأمني. فالفلسطيني في تلك المرحلة، ولا سيما بعد انتهاء الحرب على المخيمات في سنة ١٩٨٧، لم يكن يخشى تكرار مذابح صبرا وشاتيلا على الإطلاق. أما اليوم فلدى الكثيرين هواجس مشروعة ومخاوف أكيدة من التبدل الذي طرأ على الوضع اللبناني بعد خروج الجيش السوري.

..إن الفلسطيني في لبنان يحتاج الى الحماية والرعاية معاً. وهاتان المسألتان استنكفت الدولة اللبنانية عن الإقدام عليهما منذ ثمانية وخمسين عاماً. فإذا كانت الدولة أدارت ظهرها لمسألة الرعاية وتركتها للاونروا، فإن حماية الفلسطينيين شأن بدهي، وهي من مسؤولية الدولة في جميع الأحوال. **وحتى اليوم لم يصل الحوار الفلسطيني اللبناني إلى خواتيمه، لأنه، بكل بساطة، لم يبدأ جدياً بعد.** وهذا أمر غريب حقاً، وأكثر من ذلك، مريب.

منذ ١٤ شباط ٢٠٠٥ حتى ١٤ شباط ٢٠٠٦، ومع ان الحياة السياسية في لبنان «تشقلبت» بطريقة يصعب على اي بهلوان محترف أن يحاكيها، لم يتبدّل إلا القليل في الوضع الفلسطيني. وهذا التبدّل يمكن حصره بالنقاط الثلاث التالية:

- قرار وزير العمل اللبناني طراد حمادة في سنة ٢٠٠٥ الذي سمح للفلسطيني بالعمل في بعض المهن التي لا تتطلب انتساب العاملين فيها الى النقابات اللبنانية. وقد كان لهذا القرار تأثير إيجابي، لكنه لم يغير فعلياً في معدلات البطالة المرتفعة في صفوف القوى العاملة الفلسطينية.
- قرار مجلس الوزراء اللبناني الذي وافق على إعادة افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت.
- الإعلان عن بدء الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان بصورة رسمية، وتعيين السفير خليل مكاوي رئيساً للفريق اللبناني.

إن هذه النقاط الثلاث كانت حصيلة جهد متراكم دشنته زيارة الرئيس محمود عباس (أبو مازن) إلى لبنان في ٢٠٠٤/١٢/٨، ثم تولى وزير الدولة لشؤون اللاجئين عباس زكي فتح باب الحوار على مصراعيه في زيارته الاولى الى بيروت في ٢٠٠٥/٨/٨ ثم في زيارته الثانية في ٢٠٠٥/١١/٩. غير أن الزخم التفاؤلي الذي رافق زيارة عباس زكي أول مرة كاد أن يتبدّد في الزيارة الثانية بعدما تبين ان الآمال المعقودة على الحوار اللبناني الفلسطيني كانت أبعد من الواقع. ومنذ البداية، وربما لأسباب



جند الشام في عين الحلوة

عملية، وقعت السلطة اللبنانية في خطأ فادح هو استقبالها وفدين فلسطينيين مختلفين: الاول يمثل م.ت.ف. والثاني يمثل المنظمات المعارضة. وقد كان من الأجدى للرئيس فؤاد السنيورة أن يصرّ على استقبال وفد فلسطيني موحّد، فهذا الشأن هو من مسؤولية الفلسطينيين أولاً وأخيراً.

في أي حال، فإن الحوار اللبناني الفلسطيني كان مُقدَراً له أن يعود إلى المراوحة في مكانه لسببين هما:

- عدم الاتفاق الفلسطيني على وفد موحّد.
- تشوب أزمة السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وعدم وجود موقف فلسطيني واحد من هذه القضية.

لقد سمع الوزير عباس زكي في زيارته الاولى وعوداً كثيرة، ولعله حاز بعض التقدم في هذا الاطار. وعندما سأل عباس زكي الرئيس السنيورة عمن يكون المرجع في ما لو استجدّ جديد، فهل يخاطب وزير الداخلية أم وزير الشؤون الاجتماعية أم مدير الأمن العام؟ هنا دقّ الرئيس السنيورة على صدره وقال: أنا هو عنوان المراجعة منذ الآن فصاعداً.

وتوقّع الجميع أن يُلغى قانون منع تملّك الفلسطيني حقوقاً عقارية، وان يتم ايجاد مخرج قانوني لوضع العميد سلطان أبو العينين. لكن في الزيارة الثانية اكتشف عباس زكي أن الأحوال لم تسر في مدرجها الصحيح، وسمع كلاماً مغايراً، فقيل له إن الغاء الحكم عن سلطان أبو العينين غير ممكن، لأن جهات سياسية لبنانية أرادت ان يشمل هذا العفو العملاء من جماعة انطوان لحد الموجودين في إسرائيل، وأن من غير المحتمل إلغاء قانون منع تملك الفلسطيني قريباً، لكن من المكن إصدار لوائح تتيح للفلسطيني الذي كان امتلك منزلاً مثلاً أن يورثه الى ابنائه، وعرض عليه ان تُعاد محاكمة المحكومين بقضايا ذات طابع سياسي في محاولة للخروج من القيد الكيدي الذي وضع فيه المسؤول الاول عن حركة فتح في لبنان وأمين سر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية العميد سلطان أبو العينين، وهو المرشح لتولّي منصب ممثل المنظمة في لبنان، لأن هذا القيد يحول دون موافقة الجهات الرسمية اللبنانية على هذا المنصب. وتبين للجميع أن حكاية السلاح الفلسطيني خارج المخيمات قدمت هدية نفيسة لبعض الاطراف السياسية في لبنان كي تحوّل الحوار اللبناني الفلسطيني إلى مجرد حركة علاقات عامة من دون أي تقدم سياسي.

التحوّلات الخطيرة

تشهد المخيمات الفلسطينية منذ فترة طويلة انجرافاً متسارعاً إلى التديّن. وهذا الامر هو حالة عامة تشهدها البلدان العربية كلها. غير أن هذا الانجراف تفاقم بقوة بعد خروج م.ت.ف. من لبنان سنة ١٩٨٢. ومع ذلك بقيت تعبيراته السياسية مكتومة إلى حد ما في زمن الوجود السوري. لكن، ما إن غادر آخر جندي سوري الأراضي اللبنانية في ٢٦/٤/٢٠٠٥ حتى راحت هامات بعض المجموعات السلفية او الاصولية تشرئب في أحياء المخيمات، وظهرت مجموعات جديدة غير معروفة سابقاً ولم يعرف لها اي حضور مباشر مثل مجموعة «الشباب الفلسطيني المسلح» التي أذاعت بياناً في ١٦/١/٢٠٠٦. ولعل هذه المجموعة ليست إلا تسمية وهمية لإحدى الفصائل الفلسطينية الأخرى.

مهما يكن الأمر، فإن هذه المجموعات استقرّت على ست هي، باستثناء «الشباب الفلسطيني المسلح»: عصبة الأنصار (عبد الكريم السعدي أبو محجن)، وأنصار الله (جمال سليمان)، والحركة الإسلامية المجاهدة (الشيخ جمال خطاب)، وجند الشام (أبو رامز السحمراني، واسمه الاول غاندي، وقد تولّى إمرة هذه الجماعة في سنة ٢٠٠٤ بعد استقالة محمد أحمد شرقية في ٥/١٠/٢٠٠٤ وبعدما التحق عماد ياسين بعصبة النور)، وحزب التحرير الإسلامي وجماعة النور (أبو طارق هيثم السعدي).

قصارى القول إن المستجد في الوضع الفلسطيني بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري هو الإفصاح عن الحاجة الى الحوار بين م.ت.ف. والحكومة اللبنانية والشروع فيه. أما الجديد فهو ظهور السلاح الفلسطيني خارج المخيمات بطريقة زادت في تشنج الوضع السياسي اللبناني حيال الفلسطينيين. فالقوى السياسية اللبنانية المناوئة لسورية وضعت هذا السلاح في خانة «الألاعيب» السورية، واعتبرته امتداداً للذراع الأمنية السورية.

وفوق ذلك، فإن هذا السلاح أطلّ على اللبنانيين من البوابة الأمنية (حادثة مقتل المسّاح اللبناني في السلطان يعقوب، وحادثة إصابة الجابيين في الناعمة) ما أشعل مباراة في كراهية فصائل فلسطينية عُرفت برباطها الوثيق بالسياسة السورية مثل الجبهة الشعبية القيادة العامة ومجموعة فتح الانتفاضة، وأعاق التقدم في الحوار بين الطرفين.

إذا كان المستجد هو الحوار الذي لا يتحرك، وإذا كان الجديد هو السلاح خارج المخيمات، فإن الثابت هو أن الاوضاع العامة للفلسطينيين بقيت على حالها، ولم تتقدم أوضاعهم قيد انملة وترك المجتمع الفلسطيني في العراء. ومن غرائب المصائر المتعاكسة ان حركة العودة وحركة الدفاع عن حق العودة تطورت كثيراً منذ عشر سنوات بالتحديد، وشهد المجتمع الفلسطيني انبثاق مجموعات حيوية في هذا السياق. لكن، في الوقت الذي كانت ثقافة العودة تتوسّع باطراد، والوقوف في وجه أفكار التوطين يتصلّب، كانت الرغبة في الهجرة لدى شبان المخيمات تزداد بدورها. والواضح أن التطلع الى الهجرة ناجم، في الاساس، من بقاء المجتمع الفلسطيني في لبنان بلا حماية او رعاية، لان من **نافل القول المكرور والكلام المعاد ان عدم منح الفلسطينيين حقوقهم البشرية والاجتماعية سيدفعهم الى الهجرة، اي الى التوطن في دول اخرى غير عربية. ولعل هذا المصير هو ما تتطلع إليه أوساط سياسية لبنانية ذات اتجاهات عنصرية مكشوفة.**

على الطريق الدائري

في المذكرة التي قدّمها عباس زكي الى الرئيس السنيورة في آب ٢٠٠٥، وردت مجموعة من المطالب أبرزها:

- إعادة افتتاح مكتب م.ت.ف. في بيروت.
- الاعتراف بجواز السفر الفلسطيني الصادر عن السلطة الفلسطينية.
- تأمين الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان.
- إصدار تشريعات تسمح للفلسطيني بالعمل في المهن المحروم من العمل فيها.
- إلغاء الاستثناء الذي يحول دون تسجيل اللاجئ الفلسطيني حقوقه العقارية في لبنان.
- إعادة حقوق التسجيل للذين شطبت قيودهم ووقف شطب اي قيد للفلسطيني المسجل في لبنان.
- تسوية أوضاع فاقدي الاوراق الثبوتية.

لندقق قليلاً في هذه المطالب. لقد تحقق، نظرياً حتى الآن، البند الاول، وبات جواز السفر الفلسطيني صالحاً للخدمة في المعابر اللبنانية. أما المطالب الاخرى فما زالت هي هي كما خلقها ربها في سنة ١٩٤٨. ومن المحال، بحسب ما أرى، ان تنجح اي جهة في محاولة إكساء المطالب الفلسطينية المشروعة والبدهية حلة لائقة إلا اذا بادرت النخب الثقافية والسياسية الفلسطينية من باب اولى الى التالي:

- نقد التجربة الفلسطينية المسلحة في لبنان، وإعادة النظر بجدوى السلاح خارج المخيمات ووظيفته. وفي جميع الاحوال يجب تحييد السلاح الفلسطيني في لبنان وعدم توظيفه في المشكلات الداخلية اللبنانية.
- عدم إعاقة أي جهد لبناني لبسط السيطرة الرسمية على الأراضي اللبنانية بما في ذلك المخيمات نفسها، لكن بالاتفاق مع ممثلي الشعب الفلسطيني الذين تنتدبهم منظمة التحرير الفلسطينية.
- التعاون مع الجهات اللبنانية المسؤولة ومساعدتها في المحافظة على الأمن والسلم الأهلي.

وفي المقابل، لا يمكن بناء عناصر الثقة بين الجانبين اللبناني والفلسطيني إلا إذا بادرت الدولة اللبنانية، في الوقت نفسه، الى الاستجابة للمطالب الفلسطينية، وبادرت ايضاً القوى اللبنانية التي ناصبت الفلسطينيين العداء في المرحلة الماضية الى نقد موقفها العنصري حيال الفلسطينيين والتخلي عن روح العجرفة والتخويف الدائم لهم بالطرد من لبنان. وإن لم يتحقق ذلك، فحينذاك يمكن بناء جدار من عدم الثقة والريبة والكراهية.

(صقر أبو فخر، «السفير»، ١٨/٢/٢٠٠٦)



أنصار الله في عين الحلوة

تعيين عباس زكي مديراً لمكتب منظمة التحرير في لبنان

ذكر مصدر فلسطيني مسؤول، أمس، أن وزير شؤون اللاجئين الفلسطينيين السابق عباس زكي سيعين مديراً لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، بوظيفة وزير مفوض.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الاوسط عن المصدر قوله، في بيروت، انه سيتم افتتاح مكتب المنظمة رسمياً خلال أيار المقبل، موضحاً أن قيادة المنظمة استأجرت مكتباً لها في العاصمة، ويجري حالياً إعداده وتجهيزه تمهيداً للافتتاح الرسمي، الذي يتوقع أن تشارك فيه شخصيات سياسية لبنانية وفلسطينية.

وأوضح المصدر انه سيتم تعيين العميد سلطان أبو العينين كأمين سر لحركة فتح بشكل رسمي في لبنان. وسيتولى زكي الإشراف على الحوار مع الحكومة اللبنانية، وتشكيل المكتب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان.

(«السفير»، ٢٠٠٦/٤/١٩)

٥ وزراء يتفقدون عين الحلوة للمرة الأولى

من أحمد منتش: لا يمكن وصف زيارة وفد اللجنة الوزارية المكلفة متابعة ملف المخيمات الفلسطينية في لبنان لمخيم عين الحلوة في صيدا أمس إلا أنها ناجحة وتاريخية أيضاً، فهي أولاً حصلت رغم مقاطعة تحالف القوى الفلسطينية والقوى الإسلامية وعدم مشاركة أي ممثل لها في استقبال الوفد، ومع ذلك لم يشعر أحد في غيابها عن ساحة مخيم عين الحلوة الذي يعتبر عاصمة الشتات للمخيمات الفلسطينية في لبنان وأثبتت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وخصوصاً حركة «فتح» قدرتها على الحضور والقيام بأي عمل أو فعل تريده أو تسعى إليه.

والزيارة تاريخية لكونها تحصل للمرة الأولى منذ نكبة فلسطين، إذ لم يسبق لأي مسؤول لبناني رفيع أن قام بزيارة ميدانية للمخيم الذي غالباً ما كان يوصف بأنه بؤرة للإرهاب، ومع ذلك فإن الخطوة الأولى تبقى ناقصة إذا لم تستكمل بمتابعة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني ومعالجة الكثير من الأمور والقضايا التي لا تزال عالقة أو موضع خلاف بين الطرفين على مجمل الصعد الأمنية والاجتماعية والإنسانية والسياسية أحياناً. وقبل انطلاق الوفد عقد اجتماعاً برئاسة رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة في السرايا الحكومية وزوده التوجيهات.

(«النهار»، ٢٠٠٦/٧/١)

منع الفلسطينيين من ترميم المنازل

استغربت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان «شاهد» منع الفلسطينيين من ترميم منازلهم من دون معرفة الأسباب، ما ترك أثراً سلبياً على سكان هذه المنازل وخصوصاً مع بدء فصل الشتاء. وأصدرت المؤسسة بياناً أشارت فيه «إلى أنّ القصف طاول أطراف مخيمات عدة في منطقة صور ولا سيما مخيم الرشيدية والبرج الشمالي، وتجمّع المعشوق للاجئين الفلسطينيين. وقد تضررت عدة منازل بشكل كبير في تجمّع المعشوق». وأضاف البيان: «بعد انتهاء العدوان، قدمت فرق عدة لمسح الأضرار وقام «حزب اللـه» بالتعويض على المتضررين حيث راوح بين ٤٥٠ ـ و٣٥٠٠ دولار. وقد بدأ المواطنون اللبنانيون بإعادة ترميم منازلهم لكن المفاجأة أنّ السلطات اللبنانية منعت الفلسطينيين من ترميم المنازل». وقد دعت المؤسسة السلطات اللبنانية و «الانروا» والفصائل الفلسطينية وجمعيات المجتمع المدني إلى تحمّل مسؤولياتهم كل حسب اختصاصه وطبيعة عمله».

(«الأخبار»، ٢٠٠٦/١٠/٢٣)

رفع الغطاء عن «فتح الإسلام»



رئيس مجلس النواب نبيه بري مستقبلاً عباس زكي وجبريل الرجوب وهاني الحسن

أكد ممثل اللجنة التنفيذية لـ«منظمة التحرير الفلسطينية» في لبنان، عباس زكي، رفع الغطاء عن «فتح الإسلام»، واصفاً إياها بالظاهرة الغريبة والمريضة ولا تمت بصلة إلى الشرعية الفلسطينية. وشدّد على ان المخيم الفلسطيني لن يكون ثغرة في جدار الأمن اللبناني او ملجأ للهاربين من وجه العدالة، مشيراً الى ان اللاجئ الفلسطيني في لبنان هو ضيف مؤقت بانتظار حق العودة. وأكد التعاون مع السلطات اللبنانية لما يضمن السلم الأهلي.

مواقف زكي جاءت خلال جولة وفد المنظمة برئاسته ومشاركة مستشاري الرئيس الفلسطيني هاني الحسن وجبريل رجوب على المسؤولين اللبنانيين، فالتقى اولاً البطريرك الماروني مار نصر اللـه بطرس صفير، حيث تمّ عرض للأوضاع والتطورات الراهنة.

وقال زكي بعد اللقاء: تطرقنا مع غبطته الى الوضع الفلسطيني في لبنان وبراءتنا من هذه الظاهرة المريضة والغريبة التي اسمها «فتح الإسلام» والتي لا تمت بصلة الى الفلسطينيين وليست في إطار اي شرعية او انتماء للقضية الفلسطينية، لانه بصراحة وجودها داخل مخيم فلسطيني يشكل إزعاجاً كبيراً لنا جميعاً كوننا اخذنا عهداً على انفسنا مع الاشقاء اللبنانيين أن المخيمات الفلسطينية لن تكون ثغرة في جدار الامن اللبناني ولن تكون ملجأ للهاربين من وجه العدالة ولا عبئاً، واللاجئ في لبنان هو ضيف مؤقت في انتظار حق العودة ورفض كل أشكال التوطين والتهجير، ونحن ولبنان يجمعنا همّ مشترك.

ثم زار الوفد الرئيس امين الجميّل في سن الفيل. وقال زكي إنه جرى التركيز على موضوع عين علق وما يُسمى ب«فتح الاسلام» في مخيم نهر البارد. لدينا الجهوزية للتعاطي مع الإجماع اللبناني حول هذه الظاهرة كي لا يكون أي مخيم او اي تواجد فلسطيني بؤرة للتهديد او الاساءة للسلم الاهلي او للتعايش المشترك بين الفلسطينيين واللبنانيين.

كما زار وفد قيادة حركة «فتح» مقر الرئاسة الثانية في عين التينة والتقى رئيس مجلس النواب نبيه بري.

بعد اللقاء تحدث عضو القيادة المركزية هاني الحسن، فقال: بالنسبة إلى حركة «فتح الاسلام» فهذا تنظيم لا علاقة له بمنظمة التحرير، لا سابقاً ولا حديثاً، وهو أمر طارئ، والأخ عباس زكي يتابع هنا هذه القضية التي يجب ان نفك رموزها وألغازها، لانها تضر بالمصالح الوطنية الفلسطينية لانها تستغل اسم فلسطين، واسم «فتح» بشكل اساسي، ونحن على استعداد للتعاون مع الحكومة اللبنانية والسلطات اللبنانية، ومع الجيش اللبناني لاي تصور يضعه، ونقوم بواجبنا تجاه هذا الموضوع.

(«السفير»، ٢٠٠٧/٣/٢٠)

من المسؤول عن مذبحة الجيش في كمين «فتح الإسلام»؟

كتب المحرر السياسي:

كالعادة، وفّرت الفضائيات اللبنانية والعربية للمشاهدين اللبنانيين وغير اللبنانيين، مادة فائضة، طوال نهار وليل أمس، للوقائع الميدانية في مدينة طرابلس ومخيم نهر البارد، ولكن تلك الوقائع كانت تشي بشيء أكبر في السياسة والامن.

في المحصلة، سقط ٢٧ شهيداً للجيش اللبناني وعشرات الجرحى من الجيش وقوى الأمن الداخلي والمدنين اللبنانيين والفلسطينيين. أيضاً، سقط أكثر من عشرين قتيلاً من عناصر المجموعات التي اشتبكت مع القوى العسكرية والأمنية، وقيل إنهم ينتمون الى «فتح الاسلام»، ولم تتحدث أية وسيلة اعلامية عن الضحايا من المدنيين في مخيم نهر البارد، باستثناء الإشارة الى ٢٠ جريحاً أخرجهم الصليب الأحمر ليلاً الى مخيم البداوي لمعالجتهم!

وقد أحكم الجيش وقوى الأمن قبضتهم على «الخلايا النائمة» في طرابلس والتي كان مصير معظم أفرادها في المدينة القتل أو الاعتقال، وتبين أنهم يحملون جنسيات لبنانية وفلسطينية وعربية، وبما في ذلك عدد من الأفغان (سجل إطلاق رشقات نارية قبيل منتصف ليل امس في طرابلس).

واستطاع الجيش العودة نسبياً الى مواقعه في المدخل الشمالي لمخيم نهر البارد من ناحية العبدة، وأحكم السيطرة على كل مداخل المخيم والتلال المشرفة على طريق عام طرابلس العبدة، لكن المعارك حول المخيم لم تتوقف وإن تراجعت وتيرتها إلى مناوشات متقطعة حتى ساعة متأخرة من فجر اليوم.

وانبلج اليوم الشمالي الدامي على فجر متفجر حمل عنوانين ميّزا ساعاته الثقيلة، الاول، جاء متصلا ب«المعارك» ونتائجها، والثاني، في سرعة الاستثمار السياسي والتوظيف في خدمة المعارك السياسية ثم في محاولة قطف «ثمارها» في طرابلس.

والمريب أن اليوم الشمالي الدامي كاد يسقط صباحاً في فخ الاقتتال الداخلي بعد أن سارع عدد من المواطنين إلى تلبية الدعوات التي صدرت لمؤازرة الجيش والقوى الامنية فحمل بعضهم السلاح وخرج إلى الشوارع في المنية للمشاركة في القتال لولا أن استدرك الجيش هذا الخطر فأبعد «المتحمسين»، ومنع اقترابهم من منطقة المعارك على تخوم مخيم نهر البارد، بينما شوهدت عناصر مدنية مسلحة تجوب الشوارع المحيطة بمناطق الاشتباكات في طرابلس فتبين أن بعضها من العناصر الامنية الرسمية والبعض الاخر يحوز تراخيص حمل السلاح لكنه من غير الامنيين، فاختلط الامر وكاد يتسبب أحياناً بإشكالات مع القوى الأمنية التي انتشرت في أحياء المدينة بكثافة.

وإذا اكتفينا بهذا القدر من الوقائع الميدانية، فإن شهية الأسئلة المفتوحة، البريئة والخبيثة، على حد سواء، وهي بالعشرات لا بل بالمئات، تصبح هي الأساس، وأبرزها الآتي:

أولاً، عندما حسمت قوى الامن الداخلي، هوية منفذي حادثة سلب فرع مصرف البحر المتوسط في أميون، وقررت أنهم ينتمون الى «فتح الاسلام»، وصدرت صحف الأمس، تحمل هذا العنوان، على صدر صفحاتها الأولى، وقررت بالتالي تنفيذ مداهمات محددة، ألم يكن من المنطقي، وتبعاً لقرارات مجلس الأمن المركزي، وبرعاية رئيس الحكومة فؤاد السنيورة شخصياً، أن يتم التنسيق بين الاجهزة المعنية، لكي تكون أية عملية أمنية منسقة معلوماتياً وأمنياً ولوجستياً الخ؟ وإذا صحت فرضية التنسيق المسبق بينهم، فما الذي يبرر ارتكاب مجزرة بكل معنى الكلمة بهم على الطرقات وبثيابهم المدنية، بينما كانت عناصر مسلحة تقتحم مواقع الجيش في تخوم مخيم نهر البارد «على البارد» وتذبح عشرة من عناصره وهم نيام، وقيل إن بعضهم قد قطعت رؤوسهم؟ وماذا يفسر «لا مهنية القوات الامنية»، إذا صح التعبير، في معالجة قضايا من هذا النوع وطبيعة الارتجال في عملها مما أطال أمد الاشتباكات وجعل اللبنانيين يقضون نهار عطلتهم يتابعون على الشاشات وقائع اليوم الشمالي الدامي؟

ثانياً، في حالة التنسيق أو عدمه، من يتحمل مسؤولية سقوط دم لبناني، سواء كان لعسكريين أو مدنيين. وفيما لو اتخذت إجراءات مختلفة، هل كان بالإمكان تفادي تلك المجزرة الفظيعة التي أصابت الجيش اللبناني؟

ثالثاً، هل كان الجيش اللبناني يواجه «فخاً مدبراً»، ولماذا عندما تعرضت مجموعة «فتح الاسلام» للمداهمة في طرابلس، ردت سريعاً وفي نقاط محددة ومدروسة على الجيش وليس على غيره؟ وإذا كان الجيش قد تبلغ مسبقاً بقرار المداهمة، فإن خطأ كبيراً قد حصل، وإذا لم يكن العمل منسقاً معه، فتلك مصيبة أكبر؟

رابعاً، لو سلّمنا أن هناك حيثيات جعلت قوى الأمن تنفذ العملية بمفردها ومن دون تنسيق مع أحد، هل كانت مستعدة لذلك، وهل كانت على دراية مسبقة بحجم المجموعات التي كانت تنتظرها، ولماذا «استنجدت» متأخرة بالجيش، وهل استفادت القوى الامنية من التحقيق القضائي الذي أجري مع مجموعة عين علق التي كشفت عن مخطط يرمي الى سرقة مصارف ومهاجمة مواقع للجيش والسيطرة على جبل محسن في طرابلس؟

خامساً، شعر الجيش اللبناني وقيادته، أمس، أنهم كانوا ضحية الانقسام السياسي القائم في البلاد والذي يجعل البلد في حالة انكشاف أمني تتيح ل«فتح الاسلام»، وغيرها أن تتسلل من خلاله لاستهداف السلم الأهلي الهش.

سادساً، في ظل حملة الاستنكار الوطنية الشاملة لما جرى، بات السؤال المطروح من هي الجهة الخارجية التي تريد وضع الجيش في هذا الموقع الصعب، بحيث أصبح وقوفه عند «خطوط التماس» في نهر البارد متفرجاً على مجموعات «فتح الاسلام» تسرح وتمرح في المخيم هو تنازل في الأمن والسياسة، بينما اذا استجاب لنداءات «الحسم» من بعض الأكثرية (خاصة النائب سعد الحريري) وبعض المعارضة (النائب ميشال عون تحديداً) يكون قد دخل في مغامرة غير محسوبة وطنياً وقومياً؟

سابعاً، لم يقتصر الخوف على أبناء طرابلس والشمال بل تحوّل الى خوف وطني عام، فيما بدت القوى السياسية مربكة في التعامل مع ما جرى، فلم نسمع موقفاً موحداً لقوى الأكثرية بل «حفلة اتهامات»، شكّلت نسخة مكررة لما جرى في أحداث أمنية سابقة. أما المعارضة، فقد اتخذت مواقف متباعدة على صورة موقف «حزب الله»، الذي جاء متأخراً بعض الشيء ولكنه حاسم في إبداء الحرص على الجيش اللبناني والشعب الفلسطيني والسلم الأهلي اللبناني، ويدعو الى معالجة سياسية جريئة، فيما كان حليفاه العماد ميشال عون وسليمان فرنجية يناديان ب«الحسم».

ثامناً، لم يتمكن أحد حتى الآن، من تقديم رواية دقيقة وصحيحة وموضوعية للبنانيين، عن الجهة التي اخترعت و«فبركت» وساعدت على هذا النمو القياسي ل«فتح الاسلام» وجعلتها في غضون أقل من ستة أشهر، منظمة قادرة، بالعشرات من عناصرها، على شل عاصمة لبنان الثانية ومحاصرة الجيش اللبناني من خلال تمركزها في أكبر مخيمات الشمال اللبناني (٣٥ الف نسمة)، وتحويل سكانه رهينة لها ولأهدافها التي لا تمت بصلة الى فلسطين والعروبة والاسلام؟

تاسعاً، عندما اتهمت «فتح الاسلام» بالضلوع في جريمة عين علق في شباط الماضي، أصبحت تحت عين القوى الامنية، فكيف أمكن لها أن تتمدد بهذه السرعة القياسية خارج المخيم وأن توفّر انتشاراً لها، جعل من راقب الإجراءات الأمنية في العاصمة بيروت، يظن أن هذا التنظيم صار موجوداً في كل مدينة وقرية لبنانية من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب؟

عاشراً، من وّفر تلك الامكانات المادية الهائلة التي تجعل تنظيماً يقوده شاكر العبسي (...)، يشتري شققاً في مناطق غير مصنفة ضمن البيئة التقليدية لهذه المجموعات، وبعيداً عن أعين الرقابة الأمنية التي كانت منشغلة بمراقبة مناطق أخرى تعتبر الخزان الفعلي تاريخياً لكل التيارات الإسلامية في طرابلس (القبة وباب التبانة وأبو سمراء)؟ وكيف استطاع هؤلاء تجميع وتخزين هذه الأسلحة والذخائر كلها، ومن ساعدهم على هذا التدريب الاحترافي العالي المستوى، ومن سهّل لهم تلك القدرة على الانتشار على طول الخط الممتد من الزاهرية عمقاً باتجاه التبانة مروراً بالتل وشارع المئتين، على طريقة من يلم إلماماً كاملاً بالارض التي يتحرك عليها، الى حد جعلنا نشهد «حرب شوارع» حقيقية ومن قبل مجموعات مدربة ومحترفة جداً؟

حادي عشر، هل هناك صلة وصل بين هذه المجموعات والحالة السلفية المتنامية في الشمال وخاصة في طرابلس، وهل نحن أمام نسخة منقحة لأحداث الضنية في نهاية عام ١٩٩٩ ومطلع العام ألفين، عندما قيل إن جهات إقليمية دفعت تلك المجموعات الى «الواجهة الشمالية» من أجل قبض «فواتير» إقليمية؟

ثاني عشر، ما علاقة ما حصل بالأمس مع أحداث مخيم البداوي بين التنظيمات الفلسطينية في العام الماضي وما اعقبها من حديث عن انتقال مجموعة «فتح الاسلام» الى مخيم نهر البارد، وما علاقة ما حصل بمقتل مساعد شاكر العبسي المدعو «أبو الليث الشامي» ومرافقه «أبو عبد الرحمن الشامي» قبل عشرة ايام في منطقة الحدود السورية العراقية على يد الأمن السوري؟

ثالث عشر، ما علاقة ما حصل من مداهمات قبل اسابيع قليلة في منطقة أبي سمراء وتبين بعد إلقاء القبض على مجموعات «القاعدة» وجود علاقة بينها وبين «فتح الاسلام»؟

رابع عشر، ما هي صحة المعلومات التي تتحدث عن مفاوضات سرية خاضها أكثر من فريق سياسي مؤخراً مع «فتح الاسلام» ولماذا تزامن تداول المعلومات بين اعلى المراجع الأمنية والسياسية حول فتنة يحضر لها من أحد المخيمات في الشمال أو الجنوب (تبلغ ممثل منظمة التحرير الفلسطينية عباس زكي معلومات تفصيلية من مراجع لبنانية) مع تخفيف الإجراءات حول مخيم نهر البارد في الأيام الاخيرة؟ وما هي صحة المعلومات عن تدخلات سياسية للإفراج عن بعض الموقوفين من تنظيم «القاعدة» و«فتح الاسلام» الذين حققت معهم مديرية المخابرات في الجيش وأحالتهم الى القضاء المختص؟

خامس عشر، ما هي علاقة ما جرى بما شهدته طرابلس في الأيام الأخيرة من محاولة ل«ضبط» عملية التبليغ الديني في مساجد طرابلس والشمال وكادت تتسبب بعدد كبير من الإشكالات، وهل ثمة تيارات اصولية مماثلة تتربى في الحضن نفسه ووفق منطق غض الطرف عينه؟

سادس عشر، لماذا ركّز فريق الأكثرية في النهار على وجود ترابط بين أحداث طرابلس ومخيم البارد وبين اقتراب موعد إقرار المحكمة الدولية في مجلس الأمن وفق الفصل السابع، وبالتالي توجيه أصابع الاتهام الى سوريا، بينما سعى ليلاً الى

الفصل بين الأحداث والمحكمة مع تركيز الهجوم على سوريا وطرح أسئلة حول تأخر المعارضة في تحديد موقفها مما يجري، وتحديداً «حزب الله»؟

سابع عشر، هل هي مصادفة ان تأتي احداث الشمال، بعد ساعات قليلة من تنبؤ قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع، بحصول «محاولات امنية خفيفة»، وتسميته «فتح الاسلام» بالاسم، ووصفه إياها بأنها احدى ادوات التوتير وأنها اصبحت تحت الانظار؟

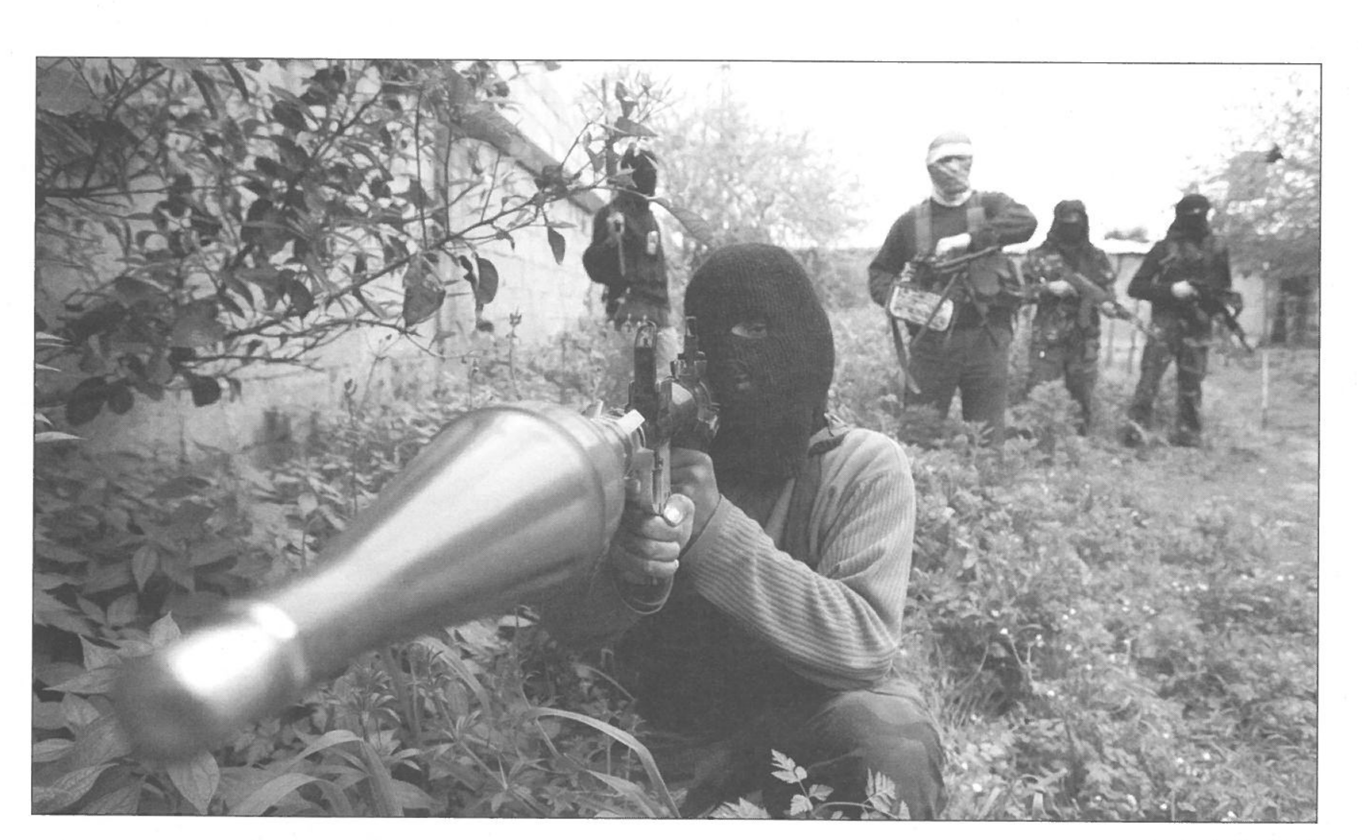
ثامن عشر، لقد حسم الاجتماع الوزاري الأمني الوجهة السياسية الامنية بعدم اتخاذ قرار بدخول المخيم، لكنه طلب رفع الغطاء السياسي والديني والروحي والانساني عن مجموعة «فتح الاسلام» وقرر دعم كل خطوات الجيش وباقي القوى الامنية التي تم تفويضها صلاحيات مطلقة لاجتثاث هذه الحالة الشاذة وتعقب عناصرها وخلاياها وعدم التراخي والمهادنة معها، وترك للقوى الامنية تقرير الوسيلة المناسبة لتنفيذ المهمة، لكن تبقى العبرة في الترجمة العملية، علماً ان نموذج تعامل الجهات الرسمية، أمس، عسكرية أم حكومية، مع ما جرى، ترك الساحة مفتوحة أمام سيل من المواقف والتحليلات التي أبعدت النقاش عن المهنية وأخذته نحو ساحات الاستغلال السياسي الرخيص من دون الأخذ بالاعتبار حرارة الدم المسفوك أو الذي يمكن أن يسفك مجددا؟

تاسع عشر، نجحت معظم القيادات الفلسطينية في الداخل والخارج في صياغة موقف سياسي تمثل برفع الغطاء عن مجموعة «فتح الاسلام»، واعتبارها لا تمت بصلة الى فلسطين والاسلام ولا القضية الفلسطينية، لكنها ناشدت الجميع عدم تحويل الاشكال مع هذه المجموعة الى اشكال مع الجمهور الفلسطيني سواء بالممارسات أو من خلال الخطابات العنصرية التي شهدناها بالامس أو في مراحل سابقة.

عشرون، ثمة أسئلة سياسية كثيرة، خاصة حول ارتباط ما جرى، أمس، بما نقل عن لسان مساعد وزيرة الخارجية الاميركية ديفيد ولش خلال زيارته الى بيروت، منذ أيام، واجتماعه بقيادات سياسية مختلفة، بالاضافة الى قائد الجيش، حيث نقل عنه تخوفه من أحداث أمنية مقبلة على لبنان بسبب تطورات اقرار المحكمة الدولية في مجلس الامن، فيما كانت قيادات في المعارضة تحاول ايجاد ترابط بين زيارة ولش وما اسمته «التوقيت المشبوه» للأحداث واستهداف الجيش تحديداً.

(«السفير»، ٢١/٥/٢٠٠٧)


دبابة للجيش اللبناني تشارك في المعارك العسكرية مع عناصر من حركة فتح الاسلام في مخيم نهر البارد


فتح الإسلام في نهر البارد


قوافل النازحين الفلسطينيين من مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين على الطريق الى مخيم البداوي

الدراسات (*)

(*) إن الدراسات والمقالات الواردة هنا تعبّر عن آراء كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن آراء تتبنّاها «معلومات» أو «المركز العربي للمعلومات».

البحث عن الحقوق المدنية في انتظار حق العودة (*)

محمد علي الخالدي (**)

قبل إقامة دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ وبُعيد ذلك، هجّر حوالى ثلاثة أرباع مليون فلسطيني من قراهم ومدنهم. دُفع قرابة مئة ألف منهم شمالاً عبر الحدود اللبنانية وبات هؤلاء الأشخاص ونسلهم يشكلون سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان. ويتحدر معظمهم من منطقة الجليل وشمال فلسطين، بما في ذلك أقضية عكا، وبيسان، والناصرة، وصفد، وطبرية، وحيفا. وكان نزوحهم نتيجة التطهير الاثني الذي قام به الجيش الاسرائيلي والتنظيمات العسكرية التي نشأ منها. وقد تهجّر هؤلاء السكان جراء عدة عوامل متضافرة: الطرد بالقوة، التهديدات المحددة، والرعب العام المتولد عن المجازر وسواها من جرائم الحرب.

أولاً: لمحة تاريخية

ـ المرحلة الأولى (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧): بعد النزوح

العقدان الأولان من تجربة الفلسطينيين في لبنان شكلا فترة من الحيرة والفقر الشديد. ففي الأشهر القلائل الأولى، كانت آمال العودة السريعة كبيرة كما ان بعض اللاجئين أفلحوا في العبور فعلاً الى فلسطين وان لفترات وجيزة لزيارة الأقارب، ولاستعادة بعض الممتلكات، وحتى لجني المحاصيل في حالات قليلة جداً. غير ان الحراسة الاسرائيلية للحدود ازدادت شدة بصورة تدريجية واعتبر الفلسطينيون الذين تركوا منازلهم لأية فترة زمنية كانت في عداد «الغائبين» وطُردوا. ومع مرور الزمن توصل اللاجئون الى اعتبار نفيهم طويل الأجل. وقد سمحت السلطات اللبنانية لهم بالسكن في بعض المناطق المحددة التي أضحت مخيمات اللاجئين الخمسة عشر المعترف بها. كانت الظروف المعيشية في المخيمات عسيرة، فقد عاش اللاجئون في خيم من القماش، المقواة أحياناً بألواح خشبية، او الألواح الحديدية المجعدة والبراميل المعدنية، من دون مياه جارية، او مجارير للصرف الصحي. وفي مرحلة لاحقة نشأت بعض المباني الاسمنتية، غير ان السقوف الاسمنتية، والطوابق العليا كانت محظورة من قبل السلطات اللبنانية، كما ان علامات البقاء الدائم كانت مرفوضة من قبل اللاجئين أنفسهم.

كان الكثيرون من الفلسطينيين قد اعتنوا بزراعة أراضيهم في قراهم الأصلية، وفي لبنان سعى معظمهم الى العمل كفلاحين مياومين، وعمال مصانع، وعمال بناء، وسوى هذه من الأعمال الوضيعة المتدنية الأجر. وتعيّش معظمهم أيضاً من الإعاشات التي كانت توزعها الاونروا، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التي أسستها الامم المتحدة في العام ١٩٥٠ لتقديم المعونات الانسانية للاجئين الفلسطينيين. وقد أنشأت الاونروا المدارس في المخيمات، وعمل بعض

(*) نشرت هذه الدراسة في «السفير»، ٢٨/١١/٢٠٠١.
(**) استاذ الفلسفة في الجامعة الاميركية في بيروت.

الفلسطينيين في الوكالة نفسها. وقد دفعت امكانية تحسين أوضاعهم من خلال التربية العديد من الأسر الفلسطينية اللاجئة الى تكريس طاقاتها لتعليم الجيل الناشئ. وتوصل عدد كبير من أولئك الذين نجحوا الى العمل في دول الخليج وسواها، بينما ظل الذين مكثوا يعتبرون أنفسهم مقيمين مؤقتين في انتظار العودة الى وطنهم الأصلي.

ـ المرحلة الثانية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٥): نشوء المقاومة وتصاعدها

في حزيران ١٩٦٧ احتلت إسرائيل كامل الضفة الغربية (وفي جملتها القدس الشرقية) وقطاع غزة، مخضعة كامل التراب الفلسطيني لسيطرتها. بعيد ذلك بفترة وجيزة، اي في العام ١٩٦٩، حققت المقاومة الفلسطينية السيطرة التامة على منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) التي كانت قد أنشأتها الجامعة العربية في العام ١٩٦٤. وقد أسهمت هذه التطورات في تغذية حركة الناشطين الفلسطينيين، مع انتشار أفكار وأعمال المقاومة وتغلغلها في مخيمات اللاجئين في لبنان. وفي ربيع العام ١٩٦٩، أدى تزايد الاحتكاكات بين الجيش اللبناني وقوات المقاومة الفلسطينية الى قيام مظاهرات جماهيرية في المدن اللبنانية الكبرى، شارك فيها الفلسطينيون وأنصارهم اللبنانيون الكثر، ودعا القائمون بها الى تخفيف القيود على أعمال المقاومة الموجّهة ضد إسرائيل. وقد تصاعدت المواجهات الى حد أنه بحلول الخريف من ذلك العام كانت قوات الأمن اللبنانية قد طردت من مخيمات اللاجئين. وقد حدث ذلك في بعض المخيمات من دون قتال، ولكنه حدث في أماكن أخرى بعد اشتباكات قصيرة قادها الناشطون في المخيمات. وفي تشرين الثاني ١٩٦٩، وقعت القوات الفلسطينية المسلحة والجيش اللبناني اتفاق القاهرة، وهو وثيقة سمح رسمياً بموجبها للمقاومين الفلسطينيين ان يستخدموا بعض المناطق المحددة في جنوبي لبنان قواعد لصراعهم ضد اسرائيل. غير ان الاتفاق لم يحل دون نشوب المزيد من الصدامات، بما فيها غارة سلاح الجو اللبناني على مخيم برج البراجنة في ضواحي بيروت في أيار ١٩٧٣.

ومع بلوغ الجيل الأول المولود في المخيمات أشدّه، أعد اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم للشوط الطويل. ولكن الظروف المعيشية ظلت قاسية، إذ لم تكن المياه الجارية متوفرة في معظم المساكن حتى العام ١٩٧١، كما ان نصفها لم يكن متصلاً بشبكة الصرف الصحي حتى العام ١٩٨٠. ثم راح الفلسطينيون يعملون بصورة متزايدة في مختلف أذرع م.ت.ف، كعسكريين، وعاملين في المجال الصحي، والعمل الاجتماعي، وسوى هذه من المجالات. وتم توظيف مبالغ لا يستهان بها في البنية التحتية خلال هذه الفترة، فأنشئت مستشفيات، ومدارس، ومصانع.

وفي هذه الأثناء، بدأت المقاومة الفلسطينية بشن عمليات فدائية على إسرائيل، وتكثفت الهجمات الاسرائيلية على صورة قصف جوي وبحري واجتياح بري، سقط من جرائها خسائر جسيمة في الارواح والممتلكات. وقد سجّلت السلطات اللبنانية أكثر من ٣٠٠٠ هجوم إسرائيلي على لبنان بين العامين ١٩٦٨ و١٩٧٤، ونتج عنها مقتل ٨٨٠ مدنياً فلسطينياً ولبنانياً. وبحلول العام ١٩٧٥ كان عدد القتلى الفلسطينيين واللبنانيين الذين أسقطتهم إسرائيل في هجماتها على لبنان، يقارب عشرة أضعاف مجموع القتلى الاسرائيليين في الهجمات الفلسطينية عبر الحدود حتى العام ١٩٨٢. ففي غارة جوية شنتها سنة ١٩٧٤ دمرت الطائرات الحربية الاسرائيلية مخيم النبطية تدميراً كاملاً. وكان من أهداف «الغارات الانتقامية» الاسرائيلية على الجنوب تأليب المواطنين اللبنانيين ضد المقاتلين الفلسطينيين.

ـ المرحلة الثالثة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢): من الحرب الأهلية الى الاجتياح الإسرائيلي

مع تنامي قوة المقاومة الفلسطينية في لبنان، اجتذبت العديد من الحلفاء واستعدت كثيراً من الخصوم. وعمل وجودها على تصعيد التوترات القائمة بين مختلف الاحزاب السياسية اللبنانية وأسهمت في اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في العام ١٩٧٥. وعندما انفجرت الحرب انخرطت المخيمات الفلسطينية بكامل قوتها في الصراع. فسقطت ثلاثة مخيمات فلسطينية في بيروت الشرقية وضواحيها جراء اقتحام قوات الكتائب اليمينية وحلفائها في العام ١٩٧٦: تل الزعتر،

وجسر الباشا، والضبيه. أُخضع تل الزعتر لحصار دام ٥٣ يوماً أسفر عن مقتل حوالى ٣٠٠٠ لاجئ فلسطيني معظمهم من المدنيين.

واستمرت الصدامات الإسرائيلية الفلسطينية على امتداد الحرب الأهلية، مع سقوط نسبة أكبر من الخسائر في الأرواح من الجانب الفلسطيني. وقدر عدد المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين الذين قتلتهم إسرائيل من تشرين الاول ١٩٧٣ الى آذار ١٩٧٨ بحوالى ٢٠٠٠ قتيل، حسب تقارير صحافية أميركية. وبذريعة مقتل ٣٤ إسرائيلياً في هجوم شنته م.ت.ف. على باص إسرائيلي، اجتاحت القوات الاسرائيلية جنوب لبنان في آذار ١٩٧٨، مخلفة أكثر من ٢٠٠٠ قتيل في غضون أيام، معظمهم من المدنيين. واحتل الجيش الاسرائيلي شريطاً عمقه عشرة كيلومترات، اعتبرته إسرائيل لاحقاً «منطقة أمنية» وسيّرت فيه دوريات مشتركة من الجيش الإسرائيلي والميليشيا الموالية لها والموسومة لاحقاً بجيش لبنان الجنوبي. وعلى امتداد السنة التالية قتل أكثر من ٢٠٠ مدني فلسطيني ولبناني جراء غارات اسرائيلية على لبنان، ومعظمهم في مخيمات اللاجئين.

في حزيران ١٩٨٢، شنت إسرائيل اجتياحاً ثانياً للبنان، كان أعنف وأكثف من الأول. كانت غايته المعلنة استئصال المقاومة من جنوب لبنان، ولكن هدفه الحقيقي كان أشمل بكثير. وفي نهاية الصيف كان حوالى ١٩٠٠٠ مدني لبناني وفلسطيني قد لقوا مصرعهم. كانت المخيمات مستهدفة بصورة خاصة من قبل القوات الاسرائيلية، وكان مستوى التدمير عالياً جداً: ففي غضون أسابيع من بداية الاجتياح، دمّر ٧٠ بالمئة من مساكن مخيم الرشيدية، كما دمر مخيم عين الحلوة تماماً. اما المساكن التي نجت من القصف فقد جرفتها الجرافات الاسرائيلية وفقا لما ورد في تقرير للأونروا. كما أصدرت الحكومة الإسرائيلية تعليمات صريحة بمنع اللاجئين الفلسطينيين من اعادة بناء مخيماتهم في جنوب لبنان، وتحدث رئيس الوزراء الاسرائيلي عن نقل السكان الفلسطينيين شمالاً. غير ان هذه الخطط لم تتحقق في الواقع كما ان المخيمات قد أعيد بناؤها مع مرور الزمن.

وبلغ الاجتياح الاسرائيلي ذروته في المجزرة التي وقعت في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين في بيروت. بدأت المجزرة في ١٧ أيلول ١٩٨٢، عقب تسوية تم التفاوض عليها وافقت م.ت.ف. بموجبها على الانسحاب من لبنان مقابل ضمانات اميركية لسلامة الفلسطينيين المسالمين غير المقاتلين الذين ظلوا في بيروت. ولكن بعد جلاء م.ت.ف. (وانسحاب القوة المتعددة الجنسيات التي أشرفت على عملية الجلاء)، طوق الجيش الاسرائيلي مخيمات بيروت وأطلق قوات الميليشيات اليمينية اللبنانية المتحالفة معه على مخيمي صبرا وشاتيلا. وفي غياب مقاتلي م.ت.ف. لم يواجه رجال الميليشيات مقاومة تذكر عندما دخلوا المخيمات. وفي نهاية ٤٨ ساعة من المجزرة المستمرة، خلفوا وراءهم ١٥٠٠ قتيل على الأقل بينما كان الجيش الاسرائيلي يشرف على التنفيذ من محيط المخيم ويقدم الدعم اللوجستي وسواه للمهاجمين.

ـ المرحلة الرابعة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧): حروب المخيمات

بعد الاجتياح الاسرائيلي سنة ١٩٨٢، توزعت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على ثلاث مناطق منفصلة. فمخيمات جنوب لبنان ظلت تحت سيطرة الجيش الاسرائيلي والميليشيات اللبنانية المتحالفة معه حتى حزيران ١٩٨٥، يوم انسحبت إسرائيل نحو الجنوب الى المنطقة التي كانت احتلتها للمرة الاولى في العام ١٩٧٨. وفي بيروت أعادت قوات الأمن اللبنانية فرض قبضتها وحاصرت مخيمات اللاجئين. بينما ظلت مخيمات البقاع والشمال تحت سيطرة الجيش السوري. ثم ان المقاومة الفلسطينية استعادت حضورها المسلح في معظم المخيمات، وعقب ذلك فترة من الصدامات المدمرة الفلسطينية والفلسطينية اللبنانية في مخيمات اللاجئين ومن حولها. وإثر الانشقاق داخل م.ت.ف. اندلعت الاشتباكات بين القوى الموالية للرئيس ياسر عرفات ومعارضيه في مخيمي نهر البارد والبداوي في تشرين الأول ١٩٨٣. وبعد خسائر فادحة، انسحب أنصار عرفات في ٢٠ كانون الأول.

وفي أيار ١٩٨٥، بدأت المناوشات بين القوات الفلسطينية وقوات ميليشيا أمل اللبنانية في مخيمات بيروت وجنوب

لبنان. وقد عقبت هذا ثلاث جولات من القتال استمرت حتى نيسان ١٩٨٧. ولم تفلح أمل في السيطرة على اي من المخيمات الفلسطينية، غير ان القصف المكثف ادى الى محو مخيم صبرا، وتدمير ٨٠بالمئة من مساكن شاتيلا، وحوالى ٥٠ بالمئة من مساكن برج البراجنة، استناداً الى أحد التقديرات. وفي الاجمال لقي قرابة ٢٥٠٠ نسمة مصرعهم في فترة هاتين السنتين، ونتجت وفاة بعضهم من انعدام العناية الطبية، وذلك جراء الحصارات اللامتناهية للمخيمات. دمرت المستشفيات، والمدارس، وسواها من المؤسسات الخدماتية في الاشتباكات، وناضل العاملون الطبيون، وبعضهم من المتطوعين الغربيين، في وجه مصاعب جمة من أجل تقديم العناية للجرحى في غياب الكهرباء والمواد الطبية الأساسية. وقد توقف القتال في بيروت في ربيع العام ١٩٨٧ واتخذت وحدات من الجيش السوري مواقع لها حول المخيمات، اما في جنوب لبنان فقد استمر العنف بضعة أشهر أخرى.

ـ المرحلة الخامسة (١٩٨٧ ـ ٢٠٠٠): الإهمال المقصود

في أيار ١٩٨٧، ألغى مجلس النواب اللبناني رسمياً اتفاق القاهرة الموقع في العام ١٩٦٩. كان الاتفاق يكفل حق الفلسطينيين المدنيين في العمل، والتحرك بحرية، والاقامة، الى جانب نشاط المقاتلين في لبنان. اما في الفترة اللاحقة فقد عانى اللاجئون الفلسطينيون من مصاعب شديدة في الحصول على اجازات العمل، كما واجهوا قيوداً على حريتهم في الحركة والاجتماع. وقد أصدرت الحكومة اللبنانية قراراً في أيلول ١٩٩٥ ينص بأن على الفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفر لبنانية ان يستحصلوا على أذون بمغادرة البلد والعودة اليه، ثم ألغي هذا القرار في كانون الثاني ١٩٩٩. علاوة على هذه القيود تقلصت الخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها م.ت.ف. كثيراً، كما ان أنشطة الاونروا تراجعت. وقد اندلعت الاشتباكات الداخلية بين الفصائل الفلسطينية بصورة متفرقة في الفترة التي عقبت حرب المخيمات، ولا سيما المعركة التي نشبت في مخيمات بيروت سنة ١٩٨٨ بين أنصار عرفات والمنشقين عنه، والتي أسفرت عن انتصار المنشقين المدعومين من سوريا. واستمرت الهجمات الاسرائيلية بلا هوادة خلال تلك الفترة، مع وقوع مجازر كبرى في جنوب لبنان في تموز ١٩٩٣ ونيسان ١٩٩٦، كان للاجئين الفلسطينيين في المخيمات النصيب الاكبر من الموت والدمار.

وفي كانون الأول ١٩٨٧ انفجرت الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة معارضة الاحتلال الإسرائيلي. وقد استقبلها بالحماسة سكان المخيمات في لبنان الذين تآكلت معنوياتهم جراء عقود من العدوان الاسرائيلي والصراعات الداخلية. كما ان الانتفاضة الثانية التي بدأت في ايلول ٢٠٠٠ قد لقيت التأييد الناشط من قبل الفلسطينيين في لبنان، مع خروج التظاهرات الحاشدة وسواها من أوجه التعبير عن التضامن. وفي هذه الأثناء بعث انسحاب الجيش الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية المحتلة في أيار ٢٠٠٠ الأمل في نفوس اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إذ تبين ان المقاومة الشعبية لا الحرب النظامية هي السلاح الفعال لدحر الاحتلال. وخلال الأيام القلائل الأولى التي تلت الانسحاب، تقاطر مئات الفلسطينيين الى المناطق المحررة وتمكن الكثيرون من اللقاء بأقاربهم ومواطنيهم على الجانب الآخر من الحدود للمرة الأولى منذ ٥٢ عاماً. غير ان السلطات الاسرائيلية منعت لاحقاً هذه اللقاءات عبر الأسلاك الشائكة، ولعل سبب ذلك هو كون هذه اللقاءات تشكل تذكيراً قوياً بالصلات الوثيقة التي ما زالت تربط اللاجئين الفلسطينيين بوطنهم.

شكلت التطورات السياسية في «عملية السلام» التي انطلقت من مدريد سنة ١٩٩١ ثم اوسلو سنة ١٩٩٣ خيبة أمل كبرى للاجئين الفلسطينيين في لبنان، لأن المفاوضات بين م.ت.ف. وإسرائيل أخفقت في معالجة مخاوفهم وتحقيق تطلعاتهم. وبالتالي بات سكان المخيمات في لبنان يعانون من الشعور بتخلي القيادة الفلسطينية عنهم وعدم اكتراث المجتمع الدولي. علاوة على ذلك فقد أدى التدهور المتفاقم والمتراكم في ظروف المعيشة الى جعل الحياة اليومية في مخيمات اللاجئين أصعب اليوم في بعض النواحي مما كانت عليه خلال العقدين الأولين من وجودهم في المنفى.

ثانياً: وقائع وأرقام اقتصادية واجتماعية

مدخل عام

ـ يشكّل الفلسطينيون أضخم مشكلة لاجئين لم تلق حلاً من مشاكل اللاجئين في القرن العشرين. واللاجئون الفلسطينيون الذين يقدر عددهم بأكثر من ثلاثة ملايين نسمة اليوم، يشكلون أقدم مجتمع لاجئ في العالم ويأتون في رأس قائمة السكان اللاجئين. (المصدر: U.S. Committee on Refugees 1997).

ـ يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الاونروا في لبنان ٣٧٣٤٤٠ لاجئاً. ويقيم أكثر من نصفهم في مخيمات اللاجئين المعترف بها، اما الباقون فيعيشون خارج المخيمات. وثمة عدد غير معروف من اللاجئين غير المسجلين والذين يعيشون داخل المخيمات وخارجها. (المصدر: UNRWA 2000).

ـ في لبنان أعلى نسبة من اللاجئين المقيمين في المخيمات (٥٥,٨) وهي تفوق نسبة غزة (٥٤,٨). (المصدر: UNRWA 2000).

ـ ثمة ١٢ مخيماً معترفاً بها رسميا للاجئين في لبنان: ثلاثة في محيط صور، اثنان قرب صيدا، أربعة في بيروت، اثنان في طرابلس، وواحد قرب بعلبك. في الأصل كان ثمة ١٥ مخيماً للاجئين ولكن واحداً منها دمّره الطيران الاسرائيلي (النبطية) ودمّر ثلاثة خلال الحرب الأهلية اللبنانية (تل الزعتر، جسر الباشا، والضبيه). ويقيم عدد محدود الآن في مخيم الضبيه ويتلقى مساعدات محدودة من الأونروا. (المصدر: UNRWA 2000).

ـ متوسط حجم مساكن المخيمات هو ٤٠ مترا مربعا تشتمل على ٢,٢ غرفة وكثافة ٥,٦ سكان لكل مسكن. (المصدر: Center for Lebanese Studies 1995).

ـ ٥٧ بالمئة فقط من المساكن في المخيمات متصلة بشبكة الصرف الصحي. (المصدر: UNRWA 2000).

ـ نصف المساكن تفتقر الى أنابيب مياه الشفة. حوالى ٧٠ بالمئة من المساكن باردة وتصعب تدفئتها في الشتاء. ثلث المساكن يعاني يوميا من كمية من الضجة كبيرة الى حد يصعب معه إجراء حديث عادي. (المصدر: FAFO 2000).

ـ بين العامين ١٩٧٢ و١٩٨٨ طرد ٩٠ بالمئة من اللاجئين الفلسطينيين بالقوة من منازلهم مرة واحدة على الأقل، و٦٦ بالمئة طردوا مرتين، و٢٠ بالمئة طردوا ثلاث مرات او اكثر. (المصدر: Center for Lebanese Studies 1995).

الدخل السنوي والعمالة

ـ ثمة تفاوت هائل بين اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات وبقية السكان اللبنانيين: ٤٤ بالمئة من الأسر الفلسطينية تقع في أدنى فئات الدخل السنوي (أقل من ٢٤٠٠ دولار سنويا)، مقارنة بـ٦ بالمئة من الأسر اللبنانية. علاوة على ذلك يقع ٧٠ بالمئة من الأسر الفلسطينية في أدنى فئتين من فئات الدخل السنوي (أقل من ٤٠٠٠ دولار سنوياً)، مقارنة بعشرين بالمئة من الأسر اللبنانية. (المصدر: FAFO 2000).

ـ وبمتوسط سنوي إجمالي لدخل الأسرة مقداره ٣٦٨٦ دولار سنوياً، يكسب اللاجئون الفلسطينيون أقل من ثلث متوسط الدخل اللبناني البالغ ١٢,٣٠٣. ويبلغ متوسط دخل الفرد في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ٧٩٤ دولاراً سنوياً مقارنة بـ٢٦٢٤ دولاراً متوسط دخل الفرد اللبناني. (المصدر: FAFO 2000).

ـ توجد في لبنان أعلى نسبة من اللاجئين المصنفين «حالات العسر الخاصة» من قبل الأونروا (١٠,٦ بالمئة) التي تفوق غزة (٨,٤ بالمئة). (المصدر: UNRWA 2000).

ـ نسبة مشاركة القوى العاملة هي ٤٢ بالمئة مع تدني مشاركة الإناث (١٧بالمئة). ونسبة البطالة العامة بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هي ضعف نسبة البطالة بين اللبنانيين عموماً. إضافة الى ذلك فان ٢٤بالمئة من كافة الاسر الفلسطينية تخلو من اي عضو عامل. (المصدر: FAFO 2000).

- تعتمد المنظمات الأهلية غير الحكومية العاملة في المخيمات اعتماداً غالباً على التمويل من الغرب: حوالى ٨٠ ـ ٩٠ بالمئة من الموارد تأتي من جهات مانحة خارجية. (المصدر: Center for Lebanese Studies 1995).
- يتلقى أكثر من نصف مجموع الأسر (٥٣ بالمئة) حوالات مالية من هذا النوع او ذاك، بما فيها حوالات الأونروا (٢٨ بالمئة من كافة الأسر)، وحوالات من الخارج (٢١ بالمئة)، وهبات وحوالات من أقارب داخل البلد (١٨ بالمئة). (المصدر: FAFO 2000).
- يشكو نصف الرجال الذين لا يؤدون اي عمل (الفئة العمرية ٢٥ ـ ٤٤) من المرض او العجز. وقرابة ٤٠ بالمئة من الاشخاص الذين لا يؤدون اي عمل من هذه الفئة العمرية فقدوا الأمل من العثور على عمل. تسعة من كل عشرة من هذه الفئة التي لا تقوم بأي عمل هنّ من ربات البيوت. والقيود الاجتماعية هامة ايضا: ١٤ بالمئة من النساء تحت الخامسة والعشرين من العمر و٧ بالمئة من الفئة العمرية ٢٥ ـ ٤٤ يردن هذا السبب لعدم المشاركة في العمل. (المصدر: FAFO 2000).
- نصف العاملين يعملون أكثر من ٤٠ ساعة أسبوعياً. وترتفع العمالة بأجر بخس الى ١٣ بالمئة، وتبلغ أعلى نسبة لها بين الذكور الذين يعملون أقل من ٣٠ ساعة أسبوعياً في قطاعي الزراعة والبناء. (المصدر: FAFO 2000).

التربية

- تبلغ نسبة عدم التسجيل في المدارس ٢١ بالمئة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ ـ ١٨ سنة، إضافة الى ذلك ٥ بالمئة من المسجلين لم يذهبوا الى المدرسة خلال الشهر السابق. (المصدر: FAFO 2000).
- في الفئة العمرية ٥ ـ ٩، تساوي نسبة الأطفال الفلسطينيين المسجلين في المدارس نسبة الأطفال اللبنانيين، ولكنها تنخفض الى نصف النسبة اللبنانية بالنسبة الى الفئة العمرية ١٥ ـ ٢٤. (المصدر FAFO 2000).
- تسعة بالمئة من الذكور و٢٢ بالمئة من الإناث في سن الخامسة عشرة لم يذهبوا قط الى المدرسة. ولم يكمل المرحلة الثانوية على الأقل الا ١٢ بالمئة وهي نسبة تمثل ثلث نسبة الفئة نفسها في الضفة الغربية وقطاع غزة (٣٩ بالمئة) وأقل من نصف النسبة عينها في الأردن (٢٨ بالمئة). (المصدر: FAFO 2000).
- تبلغ نسبة التسرب المدرسي في مدارس الأونروا في لبنان ٦ بالمئة في المرحلة الابتدائية و١٤،٨ بالمئة في المرحلة المتوسطة. وتوازي هذه النسب حوالى ضعف نظائرها في مدارس الاونروا في مناطق اخرى، التي تبلغ ٢،٨ بالمئة، و٨،٢ بالمئة على التوالي. (المصدر: Sirhan 1997).
- متوسط حجم الصف في مدارس الأونروا الابتدائية يتراوح بين ٤٠ و٥٠ تلميذاً لكل صف. (المصدر: Sirhan 1997).
- عشرون بالمئة من سكان المخيمات البالغين أميون: ١٣ بالمئة من الرجال و٢٦ بالمئة من النساء. ونسبة الأمية هي ٨ بالمئة بين الشباب (١٥ ـ ٣٩). نسبة الأمية في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تقارب مرة ونصف نسبتها بين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ونسبة الأمية بين الذكور تبلغ ضعف نسبتها بين الذكور اللبنانيين (١٧ بالمئة مقارنة بـ ٩ بالمئة). (المصدر: FAFO 2000).
- أما بين الإناث فإن الثلث يعترف بالأمية او نصف الامية. (المصدر: Zakharia & Tabari 1997).

الصحة

- ٥ بالمئة من الاطفال بين السنة الاولى والثالثة من العمر يعانون من سوء التغذية (مقارنة بأقل من ١ بالمئة في مخيمات الأردن). ويقع ٤ بالمئة اضافية في فئة «الأطفال المعرّضين للعطب» مقارنة بـ ٢ بالمئة في الأردن. (المصدر: FAFO 2000)

- في العام ١٩٩٧ سجلت ٢٦ وفاة بين الأطفال الحديثي الولادة و٣٥ وفاة بين الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي. (المصدر: UNRWA 2000)
- ثمة ١،٣ طبيب، ٢،٨ ممرضين، ٠،٣ طبيب اسنان لكل عشرة آلاف شخص من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. (المصدر: UNRWA 2000)
- اطباء الأونروا يعاينون ما متوسطه ٧٣ مريضاً في اليوم. أما عدد الأسرة المدعومة في المستشفيات فهو ١/٤٠٠٠ من السكان. (المصدر: Center for Lebanese Studies 1995)
- بين العامين ١٩٨٩ و١٩٩٥ انخفض عدد اسرة المستشفيات المتاحة للفلسطينيين في لبنان بمقدار يزيد عن النصف من ٠،٥٦ سرير الى ٠،٢٥ سرير لكل ١٠٠٠ شخص. (المصدر: Besson 1997)
- يعاني حوالي شخص واحد تقريباً من كل خمسة لاجئين فلسطينيين من مشكلة صحية مزمنة. ويشعر واحد من كل اربعة باليأس من المستقبل، ويتعاطى حوالي العدد نفسه (٢١ بالمئة) الادوية بانتظام لأسباب الاحباط النفسي، كما ان ١٦ بالمئة قد استعملوا هذه الأدوية احياناً خلال الأشهر الستة الماضية. (المصدر: FAFO 2000).

ثالثاً: الوضع القانوني

أصدر لبنان، أسوة بعدد من الدول العربية المضيفة (من جملتها مصر، وسوريا، والعراق) وثائق خاصة باللاجئين بعيد تهجيرهم من فلسطين، وهذا ما مكنهم من الخروج والدخول الى البلد، بحيث سمح لهم فعليا بالإقامة فيه. وكان الموقف اللبناني الرسمي، كموقف غيره من الدول العربية، مقاومة التوطين كحل لمشكلة اللاجئين. وقد رفض هذا الخيار اللاجئون انفسهم الذين اعتبروا التجنيس او التوطين بمثابة تنازل عن هويتهم الفلسطينية وتخل عن حقهم في العودة الى فلسطين.

تُمنح المواطنية اللبنانية لمن كان مولوداً من أب لبناني، ولا يمكن ان تكتسب على اساس الولادة في لبنان او الإقامة الطويلة فيه، ولا هي تمنح لأبناء الأمهات اللبنانيات المتزوجات من غير لبنانيين. ومع ذلك، ففي الخمسينات والستينات من القرن الماضي حصل حوالى ٥٠٠٠٠ فلسطيني في لبنان (معظمهم من المسيحيين او سواهم ممن كانت له صلات عائلية) على الجنسية اللبنانية، وحصل حوالى ٢٠٠٠٠ آخرين، على الجنسية في التسعينات من القرن عينه. غير ان السواد الأعظم من الفلسطينيين في لبنان لا يزالون عديمي الجنسية بعد نصف قرن من اضطرار عائلاتهم الى النزوح من منازلها في فلسطين. خلافاً للفلسطينيين المقيمين في الأردن الذين يتمتعون بالجنسية (والحقوق السياسية والمدنية الكاملة)، وأولئك المقيمين في سوريا الذين يتمتعون بالحقوق المدنية، فإن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان محرومون من الحقوق المدنية الأساسية. علاوة على ذلك لا يحق للاجئين الفلسطينيين في لبنان ان يحصلوا على اي من الخدمات الحكومية كالصحة والمنافع الاجتماعية. ومع انه لا توجد أية تشريعات تحول دون التحاقهم بالمدارس الرسمية فإن وصولهم الى التعليم الرسمي محدود جدا في الواقع. وهم مستبعدون من الكثير من المهن (ومنها الطب، والتمريض، والهندسة، والقانون، على سبيل المثال لا الحصر).

في لبنان كما في غيره من البلدان الأخرى المضيفة تخضع شؤون الفلسطينيين في معظمها لأحكام القرارات الوزارية والمراسيم الإدارية، وثمة نقص في التشريعات الواضحة والمحددة التي تنظم اوضاعهم. وفي العام ١٩٥٠ انشأت الحكومة اللبنانية اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين، للتعاون مع الاونروا في تحديد وضع اللاجئين الفلسطينيين وإمكانية استخدامهم في القطاع الخاص. وفي العام ١٩٥٩ انشأت وزارة الداخلية مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين. وحدد القرار ٩٢٧ مهام هذه المديرية: الاتصال والتنسيق مع هيئات الإغاثة، معالجة طلبات جوازات السفر، التسجيل، وما الى ذلك. ولا تزال مديرية شؤون اللاجئين الهيئة الحكومية الاساسية التي تتعامل مع الفلسطينيين في لبنان، ولكن انشطتها محدودة جدا.

وبالإضافة الى القرارات الحكومية ثمة وثيقتان تتسمان بالأهمية بالنسبة الى الوضع القانوني للفلسطينيين في لبنان، بروتوكول الدار البيضاء، واتفاق القاهرة، وان لم تعودا نافذتين حالياً. اما بروتوكول الدار البيضاء فكان قد اعتمد من قبل الجامعة العربية سنة ١٩٦٥، ووافق عليه لبنان وسواه من البلدان المضيفة. وهو ينص على ان للاجئين الفلسطينيين الحق في العمل والتمتع بحرية الحركة وحقوق الإقامة الكاملة. ولم يطبق لبنان هذا البروتوكول بحذافيره وان كانت بعض الدول العربية قد قامت بذلك. وبعد حرب الخليج في العام ١٩٩١، اقر اعضاء الجامعة العربية القرار ٥٠٩٣ الذي ابطل بروتوكول الدار البيضاء رسميا. والبروتوكول منسوخ الآن بالقوانين الداخلية الصادرة في كل من الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين.

في تشرين الثاني ١٩٦٩، وقّع ممثلو م.ت.ف. والجيش اللبناني اتفاق القاهرة الذي سمح للفلسطينيين المقيمين في لبنان «بأن يشاركوا في الثورة الفلسطينية» وسلم رسمياً بانطلاق النشاط الفدائي الفلسطيني من بعض المناطق الحدودية في لبنان. علاوة على ذلك نص الاتفاق على «حق العمل والاقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان». ودعا ايضا الى «انشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية». وقد تم تطبيق الاتفاق جزئياً خلال العقد التالي تقريبا، غير انه ألغي رسمياً من قبل المجلس النيابي اللبناني في ايار ١٩٨٧.

ومنذ العام ١٩٨٧ كان الموقف اللبناني الرسمي حيال اللاجئين الفلسطينيين موقف السكوت والإهمال. وفي العام ١٩٩١ عينت لجنة وزارية للتحقيق في حقوق اللاجئين الفلسطينيين وواجباتهم، والنظر في العلاقات الثنائية بين اللاجئين والحكومة اللبنانية. ولكن أنشطة هذه اللجنة سرعان ما علقت ولم يصدر اي شيء عن مداولاتها. وفي ايلول ١٩٩٥، طلب القرار الحكومي رقم ٤٢٧ من اللاجئين الفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفر لبنانية ان يستحصلوا على تأشيرة خروج ودخول من الامن العام اللبناني، ومعنى هذا انه لم يعد في وسعهم ان يغادروا ويعودوا كما يشاؤون. غير ان هذا القرار قد ألغي في كانون الثاني ١٩٩٩. وفي اذار ٢٠٠١ اصدر مجلس النواب اللبناني تشريعا يقضي بمنع اللاجئين الفلسطينيين من شراء الممتلكات في لبنان.

اما التشريعات الدولية المتصلة بوضعهم القانوني، فإن اللاجئين الفلسطينيين لا تطبق عليهم الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين. فهذه الوثيقة لا تطبق على الاشخاص الذين كانوا يوم أقرّت (١٩٥١) يتلقون الحماية او المساعدة من هيئات تابعة للأمم المتحدة غير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. ولما كان اللاجئون الفلسطينيون يتلقون المساعدة من الأونروا، فقد يفتقرون الى الحماية القانونية التي تقدمها الاتفاقية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وهذا يعني انه ما من هيئة مكلفة رسميا برعاية حقوقهم، خلافا لغيرهم من اللاجئين حول العالم.

رابعاً: حق العودة

يستند حق عودة الشعب الفلسطيني الى حقه في تقرير المصير وحقه في ارض وطنه فلسطين. اما حق تقرير المصير فيتعلق بحق شعب في تقرير الترتيبات الاجتماعية والسياسية وسواها من الترتيبات الواسعة النطاق على النحو الذي يرتأونه. وهذا يعني انه كان للفلسطينيين الحق في ان يقيموا في منازلهم في العام ١٩٤٨، والحق في الا يطردوا منها والحق في ان يقيموا مؤسساتهم السياسية والاجتماعية الخاصة فيها. أما حق ملكية الأراضي فإنه يفهم عادة من حيث علاقته بصكوك الملكية الفردية فضلاً عن حقوق الجماعات بأن تقيم في هذه الأراضي وتستثمرها. ولما لم يكن في أيدي اليهود الا ٦ بالمئة من مساحة فلسطين الاجمالية يوم صدور قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧، فإن العرب الفلسطينيين كانوا يمتلكون حق الملكية في الأكثرية الساحقة من أراضي فلسطين. وعندما يدمج حق تقرير المصير بحقوق الفلسطينيين في أرضهم فلسطين، فإن نتيجة ذلك تكون ان للاجئين الفلسطينيين ونسلهم الحق في العودة الى وطنهم. وهذا الحق الاخلاقي مكرّس في الإعلان العالمي لحقوق الانسان: «يحق لكل فرد

ان يغادر اية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة اليه». (المادة ١٣ (٢))

قانونياً، يستند حق العودة الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣) الصادر في ١١ كانون الأول ١٩٤٨، والذي ينص في جزء منه على «وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم...» ولم تزل الجمعية العامة تعيد توكيد هذا القرار كل سنة تقريباً منذ ذلك التاريخ، بحيث بات مكرّساً في القانون الدولي. وهذا أيضاً مطلب لم يزل ممثلو الفلسطينيين والعرب يعبرون عنه في مختلف المحافل الدولية وفي عدد لا يحصى من البيانات الرسمية منذ تهجير الشعب الفلسطيني سنة ١٩٤٨. وخلال مفاوضات لوزان سنة ١٩٤٩، وافقت اسرائيل اساساً تحت الضغوط الدولية على العودة المشروطة لمئة الف لاجئ فلسطيني، اي حوالى سبع العدد الاجمالي. غير ان المفاوضات اخفقت ولم ينتج اي شيء عن الاقتراح.

وعلى الرغم من قبول اسرائيل عضواً في هيئة الأمم كان مشروطاً بقبول القرارين الدوليين ١٨١ (التقسيم) و١٩٤ (حق العودة)، فإن الموقف الإسرائيلي من هذه القضية ظل يرفض بإصرار حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم. ويبرر المتحدثون الرسميون الاسرائيليون هذا الموقف بالقول ان اسرائيل لا تتحمل تبعة فرار اللاجئين الفلسطينيين سنة ١٩٤٨، وما حدث من تبادل فعلي للسكان اذ استقبلت اسرائيل لاجئين يهودا من العالم العربي. اما الادعاء الأول فتناقضه الأبحاث التاريخية التي تظهر ان القوات الصهيونية افرغت عمداً الأراضي التي غنمتها سنة ١٩٤٨ من سكانها الفلسطينيين ونشطت في منع عودة اللاجئين من خلال تدمير ٩٢بالمئة من القرى الفلسطينية ال ٤٢١ التي هجر سكانها سنة ١٩٤٨، بصورة كلية. واما الادعاء الثاني، فهو غير ذي علاقة بهذا الإطار لأن لا علاقة بين الطرد القسري للفلسطينيين سنة ١٩٤٨ وهجرة اليهود من الدول العربية، لانها كانت من تنظيم وتمويل اسرائيل بعد انشاء الدولة.

وفي عملية المفاوضات التي انطلقت في مدريد في تشرين الأول ١٩٩١، ارجئ البحث في قضية اللاجئين الى مسار المحادثات المتعددة الأطراف جراء الضغط الاسرائيلي. ولما لم تكن هذه القضية جزءاً رسمياً من المحادثات الثنائية بين اسرائيل وكل من البلدان العربية المعنية (سوريا، لبنان، الاردن، وم.ت.ف.) فقد ازيحت المسؤولية عن مشكلة اللاجئين بعيداً عن اسرائيل. حتى الآن تقتصر المحادثات المتعددة الأطراف التي يقوم بها فريق العمل الخاص باللاجئين اجمالاً على معالجة بعض الاعتبارات التقنية والانسانية «من دون المساس بالوضع الطويل الأجل للاجئين» (وهي جملة غالبا ما تتكرر في وقائع جلسات فريق العمل الخاص باللاجئين).

اما عملية المفاوضات التي بدأت في اوسلو سنة ١٩٩٣، فإنها لم تعالج قضية اللاجئين معالجة جادة. فإعلان المبادئ الصادر عن اوسلو لا يتضمن اي ذكر لحق العودة ويرجئ مصير اللاجئين الفلسطينيين الى «محادثات الوضع النهائي». ويعود الجزء الكبير من تعثر هذه المفاوضات في الوقت الحاضر الى موقف اسرائيل السلبي من حق العودة. فقد رفض المفاوض الاسرائيلي في «عملية السلام» الاعتراف بحق العودة للفلسطينيين وبمسؤولية اسرائيل عن نكبتهم.

ما هي الآفاق المتاحة الآن لتنفيذ حق العودة؟

لما كان حق العودة يستند الى حق تقرير المصير، فإن أية ممارسة لحق العودة ينبغي ان تقوم على التأكد من رغبات اللاجئين الفلسطينيين، وربما كان ذلك عن طريق استفتاء شعبي. يجب ان يُستشار اللاجئون الفلسطينيون اذا كانوا يرغبون في العودة الى أماكن اقامتهم الأصلية الواقعة في معظمها داخل اسرائيل، ام الى مناطق يمكن ان تتحول في المستقبل الى دولة فلسطينية. والجدير بالذكر ان لكل اللاجئين الحق في التعويض عن الضرر الذي ألحق بهم نتيجة طردهم من ديارهم عام ١٩٤٨، كما جاء في نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤. ان إصلاح هذا الظلم التاريخي لا يبدو أفقاً جدياً في المناخ السياسي الحالي. ومع هذا فما لم تعالج هذه القضية مباشرة في اية مفاوضات، فإن الاستقرار الاقليمي في الشرق الأوسط، سيبقى مهدداً بالخطر.

المركز القانوني للاجئين الفسطينيين في لبنان (*)

مرعي ناصر (**)

أولاً: في القوانين اللبنانية

«ادخلوا بلدكم لبنان» بهذه العبارة استقبل لبنان الرسمي بشخص رئيس الجمهورية آنذال الشيخ بشارة الخوري اللاجئين الفلسطينيين في صور سنة ١٩٤٨، ورحبت الحكومة اللبنانية أيضاً بهم بلسان رئيسها رياض الصلح، الا أن العبارة الأدفأ في قاموس العلاقة السياسية مع اللاجئين الفسلطينيين في لبنان تلك الكلمات الإنسانية التي أطلقها معالي وزير خارجية لبنان حميد فرنجية «سنستقبل في لبنان اللاجئين الفلسطينيين، مهما كان عددهم، ومهما طالت إقامتهم، ولا يمكن أن نحجز عنهم شيئاً ولا نتسامح بأقل امتهان يلحقهم دوننا، وما يصيبنا يصيبهم وسنقتسم في ما بيننا وبينهم آخر لقمة من الخبز».. هذا الشعور الإنساني النبيل للبنان الرسمي والشعبي رافقه أو سبقه دور هام لبعض السياسيين في عملية تهجير اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان ومن مصلحة اقتصادية صرفة إن أحسنا الظن في النوايا. وهذا ما ورد في مذكرة الهيئة العربية العليا لفلسطين الصادرة في بيروت في ١٨ كانون الأول ١٩٥٩:

«عندما شرع بعض الفلسطينيين يغادرون فلسطين إلى لبنان في مطلع عام ٤٨، أوفدت الهيئة العربية العليا لفلسطين مندوباً عنها إلى بيروت في شهر شباط ١٩٤٨ فاجتمع بأركان الحكومة اللبنانية حينئذ وطلب إليها باسم الهيئة، ليس عدم السماح للفلسطينيين بدخول لبنان في ذلك الوقت فحسب، بل أيضاً إخراج من كان قد وصل إليه منهم وإعادتهم إلى فلسطين ليشاركوا أهلها كفاحهم ونضالهم». فرفضت السلطات اللبنانية المسؤولة هذا الطلب، وقال مصدر لبناني مسؤول لمندوب الهيئة إن الفلسطينيين الذين يفدون إلى لبنان ينفقون فيه أكثر من خمسة ملايين ليرة لبنانية شهرياً فليس من المصلحة إخراجهم».

وفي أثناء حرب ١٩٤٨ أيضاً عمد بعض السياسيين اللبنانيين إلى إرسال البواخر إلى موانىء فلسطين لنقل أبناء شعب فلسطين المنكوب من منطلق إنساني أو سياسي..

١ ـ في المرسوم رقم ٤٢ تاريخ ٣١ آذار ١٩٥٩:

اثر تلاشي الأمل بممارسة حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ تاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨ وعندما بدأ الحلم الجميل بالعودة يخبو تدريجياً لجأت أجهزة السلطات اللبنانية إلى ممارسة سياسة الضبط والتقييد بحق اللاجئين وتحركاتهم وفق متطلبات المصلحة الوطنية اللبنانية العليا، إلا أنها في كثير من الأحيان كانت ممارسات إكراهية وقمعية اكثر منها تنظيمية، فكان أن استحدثت في وزارة الداخلية إدارة باسم إدارة

(*) دراسة خاصة بـ «المركز العربي للمعلومات»، ١٠/١٢/١٩٩٧.

(**) محام، وعضو الاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين.

شؤون اللاجئين الفلسطينيين عهد اليها الاهتمام بأمورهم ورعاية شؤونهم وحددت مهامها في المرسوم رقم ٩٢٧ تاريخ ٣١ آذار ١٩٥٩.

٢ ـ في المرسوم رقم ٩٢٧ تاريخ ٣١ آذار ١٩٥٩:

كلفت إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين بصورة خاصة الاتصال بوكالة الإغاثة الدولية في لبنان بهدف تأمين إعاشات للاجئين وإيوائهم وتثقيفهم والعناية بشؤونهم الصحية والاجتماعية وكذلك الموافقة على طلبات جمع شمل الأسر المشتتة وفقاً لنصوص مقررات جامعة الدول العربية.

٣ ـ في قرار وزير الداخلية رقم ٣١٩ تاريخ ٢ آب ١٩٦٢:

بموجب قانون تنظيم الدخول إلى لبنان والخروج منه والإقامة فيه للأجانب صدر عن وزير الداخلية بتاريخ ٢ آب ١٩٦٢ قرار بشأن تسوية أوضاع الاجانب من حيث الإقامة بدخولهم في إحدى الفئات الواردة في القرار:

«على الرعايا غير اللبنانيين الموجودين حالياً في لبنان أن يصححوا أوضاعهم من حيث الإقامة ويدخلوا في فئة: أجانب لا يحملون وثائق هوية من بلدانهم الأصلية ويقيمون في لبنان بموجب بطاقات هوية صادرة عن المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان».

٤ ـ في قرار وزير الداخلية رقم ٧٩ تاريخ ٢٣ أيار ١٩٦٧:

نصت المادة الأولى من القرار على وجوب تقديم طلب من كل أجنبي يقيم في لبنان لمدة تفوق الثلاثة أشهر خلال مهلة أسبوعين بعد انقضاء مدة الإقامة إلى المختار الذي يتبع له في محل إقامته بطاقة إثبات وجود وقد استثني من هذا التدبير اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في لبنان بموجب نص المادة الثالثة حيث نصت: «لا يشمل هذا التدبير اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان بموجب بطاقات هوية صادرة عن المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان».

ثانياً: في مقررات جامعة الدول العربية

١ ـ في مقررات مؤتمرات الدول المشرفة على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة:

في قراره رقم ٢٦٠٠ تاريخ ١١ آذار ١٩٧٠ اعتبر مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثالثة أن اكتساب بعض الفلسطينيين جنسية أخرى لا يجردهم من جنسيتهم الفلسطينية ولا يسقطها عنهم ولا يعفيهم من التزاماتهم نحوها لذلك يوصي المؤتمر بعدم اتخاذ اكتساب جنسية أخرى مبرراً للحذف من سجلات الفلسطينيين تأكيداً للشخصية الفلسطينية والكيان السياسي الفلسطيني.

٢ ـ في مقررات رؤساء أجهزة فلسطين في مجلس جامعة الدول العربية:

في المؤتمر الثامن لرؤساء أجهزة فلسطين والذي وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية أصدر القرار رقم ٢٠١٩

دورة ٤٢ الجلسة الثالثة تاريخ ٣٠ ايلول ١٩٦٤ وأكد على أن معاملة الدول العربية للفلسطينيين إنما تنبثق من النظرة القومية بوصفهم من أبناء الأمة العربية واعتبار فلسطين جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي، وأكد المؤتمرون أيضاً أن مقتضيات المصلحة القومية وضرورة إعداد الشعب الفلسطيني لخوض معركة تحرير فلسطين تحتم معاملة أبناء هذا الشعب معاملة تمكنه من التغلب على الصعوبات التي يعانيها لتحقيق الاهداف القومية المشتركة وانسجاماً مع هذا الاتجاه بمعاملة الفلسطينيين في سفرهم وتنقلهم وإقامتهم معاملة رعايا الدول العربية التي يقيمون فيها وطالب بإعداد تقارير شاملة عن الخدمات التي تقدمها الدول العربية للاجئين من ثم اكد المؤتمر على وجوب تخفيف معاناة اللاجئين في الدول العربية المضيفة ودرس موضوع سفرهم بين الاقطار وإقامتهم وعملهم فيها مستعرضاً إجراءات السفر والإقامة والعمل التي يتعرضون لها ويعانون بسببها الكثير من المصاعب والمتاعب، وخصوصاً ما يتعلق منها بحياتهم اليومية.

٣ ـ في برتوكول الدار البيضاء بشأن معاملة الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة:

كان مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في العاشر من أيلول ١٩٦٥ قد دعا إلى اتخاذ كافة الإجراءات بشأن تسهيل الشؤون الحياتية اليومية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في الدول المضيفة بأن اصدر بروتوكول الدار البيضاء، وأكد أحقية الفلسطينيين المقيمين في أراضي الدول العربية بحق الإقامة بدون اختلاق الصعوبات والإجراءات المعقدة، ولقد أقر لبنان بمصادقته على هذا البرتوكول بعدم تحفظه إدارياً أو سياسياً أو قانونياً.

ثالثاً: في القرارات الدولية الخاصة بفلسطين

١ ـ في قرار التقسيم رقم ١٨١ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧:

اثر الأحداث التي عمت فلسطين على ما يقرب من ثلاثين عاماً بعد صدور وعد بلفور المشؤوم في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ عمدت الأمم المتحدة إلى استصدار قرار التقسيم الجائر لفلسطين بإقامة دولتين عربية ويهودية غير أن عصابات الإرهاب الصهيوني المدعومة من الاحتلال البريطاني قضمت أراضي الدولة الفلسطينية ومن دون تدخل من الأسرة الدولية لحماية أراضي الدولة العربية مما يعني بالمسؤولية القانونية للأسرة الدولية عما نتج ذلك من اغتصاب للأرض وتشريد للشعب وبالتالي عجز المجتمع الدولي عن حماية الدولة العربية الوليدة في فلسطين.

٢ ـ في قرار حق العودة رقم ١٩٤ تاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨:

بموجب قرار حق بالعودة وعجز المجتمع الدولي عن تطبيقه فان للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان حق الإقامة القانونية ضمن إطار شرعي دولي بسبب فشل وعجز الأسرة الدولية عن تطبيق وحماية مقرراتها.

رابعاً: في العهود والصكوك الدولية

١ ـ في ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥:

دعت الأمم المتحدة في ميثاقها وأكدت على الحقوق الإنسانية الأساسية واحترام كرامة الرجال والنساء في الأمم

الصغيرة والكبيرة على حد سواء وبينت الظروف والحالات التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي.

٢ ـ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨:

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل تفاهما مشتركاً لكل شعوب العالم على ما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من حقوق ثابتة منيعة الحرمة ويشكل التزاماً على كاهل أعضاء المجتمع الدولي، وبذلك أكد الإعلان على أن جميع الناس يولدون أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، ولهم الحق في التمتع بكافة الحقوق والحريات دون تمييز سواء أكان وضع البلد الذي ينتمي إليه الفرد خاضعاً لأي قيد سياسي أو قانوني أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو خاضع للاحتلال الأجنبي.

٣ ـ في اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين سنة ١٩٥١:

برهنت الأمم المتحدة في مناسبات عديدة عن اهتمامها باللاجئين وعمدت جاهدة الى أن تكفل لهم أوسع تمتع ممكن للحقوق الإنسانية والحريات الأساسية، وأكدت على وجوب بذل الدول للجهود الفعلية إدراكاً منها للطابع الاجتماعي والإنساني لمشكلة اللاجئين للحيلولة دون أن تصبح مشكلة اللاجئين سببا للتوتر الدائم بين الدول. وعرفت هذه الاتفاقية لفظة اللاجىء في نص مادتها فقرتها الثانية: «كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل ١ كانون الثاني ١٩٥١ بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الاحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد...».

٤ ـ في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية سنة ١٩٦٦:

أكد العهد أن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل وفقا للإعلان العالمي لحقوق الانسان في أن يكون البشر أحرارا ومتمتعين بالحرية المدنية والسياسية ومتحررين من الخوف والفاقة هو سبيل تهيئة الظروف لكل إنسان من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥ ـ في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة ١٩٦٦:

أقرت الدول الأطراف في هذا العهد بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة فقاً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وكذلك أقرت بان هذه الحقوق تنبثق من كرامة الإنسان الاصلية فيه.

٦ ـ في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان ـ طهران سنة ١٩٦٨

أعلن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في طهران أن الواجبات التي لا مفر منها أن يفي جميع أعضاء المجتمع الدولي بالالتزامات التي أخذوها على عاتقهم أمام الملأ بالعمل والتشجيع على احترام ما للجميع من حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٧ ـ في إعلان حقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه سنة ١٩٨٥:

نادت الجمعية العامة للأمم المتحدة بما نادى به الإعلان العالمي لحقوق الانسان بان كفل لكل فرد اينما وجد، الحق في الاعتراف بشخصيته القانونية وإن الجميع متساوون امام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة من القانون دون أي تمييز وان لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز انتهاكاً للإعلان الدولي وأكدت أنه ينبغي كذلك تأمين حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الصكوك الدولية بالنسبة للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه. إذا فاللاجئون الفلسطينيون يقيمون في لبنان إقامة شرعية وقانونية وفق مبادىء القانون الدولي ومن فشل إمكانية إعادة اللاجئين إلى ديارهم من قبل الاسرة الدولية وفق قرار الامم المتحدة الخاص بحق العودة وأيضاً من الاتفاقية الدولية الخاصة باللاجئين ومن اتفاقيات الدولة اللبنانية مع الامم المتحدة ممثلة بوكالة الاونروا للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وخصوصاً عقود تأجير الأراضي المقام عليها مخيمات اللاجئين، طبعاً بالإضافة إلى مقررات القمم العربية وبروتوكولاتها بشأن الفلسطينيين في لبنان لهم مركز قانوني دولي وعربي لبناني وفق التشريعات والقرارات التي تتعلق بوجودهم في الملجأ اللبناني، ولقد أكدت اجتهادات المحاكم اللبنانية على مسؤولية الدولة اللبنانية تأمين عقارات وتخصيصها لإقامة مخيمات اللاجئين عليها بالتعاون مع مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين.

هذه هي باختصار جملة الاتفاقيات والمقررات والصكوك التي منحت للاجئين الفلسطينيين مركزا قانونيا دوليا متميزا لجهة حق الإقامة الشرعية وحق الحياة الكريمة، فأين هي هذه النصوص من واقع حياة الفلسطينيين في لبنان بين الاستنساب السياسي والتجاهل القانوني خصوصا لجهة حق العمل والانتساب للمهن النقابية ؟

رابعاً: فلسطينيو لبنان وحق العمل بين السياسة والقانون

تعتبر الحريات الاقتصادية من جملة الحقوق الإنسانية الهامة، وخصوصاً حق العمل باعتبار انه يطال أوضاع أكثرية السكان، نظراً الى تأثيره في الحياة الاجتماعية والدورة الاقتصادية والسياسية كافة، لذلك كانت معظم القوانين المتعلقة بالعمل تلحظ مسألة حماية اليد العاملة الوطنية من المنافسة الأجنبية داخل حدود الجغرافية السياسية للتشريع عملاً بمبدأ السيادة الوطنية والاختصاص القانوني.

لذلك كان مستوى معيشة الفرد في بلده ضمن إطار الحماية القانونية بهدف إشباع حاجياته الأساسية، فشرعت القوانين التي تحد من دخول الأجانب في الدورة الاقتصادية الإنتاجية لرفع مستوى الدخل القومي وحماية الاقتصاد الوطني. وكان تغييب فئة كبيرة من الواقع السكاني عن الدورة الاقتصادية وجعلهم متأثرين بسلبياتها غير مؤثرين فيها من خلال حرمانهم كطاقات بشرية إنتاجية من ممارسة الحقوق المدنية والحريات الأساسية، ولا سيما حق العمل يعتبر من قبيل الحماية التشريعية لليد العاملة الوطنية.

وعلى الرغم من أن المعاهدات الدولية المصادق عليها من قبل الجمهورية اللبنانية التي هي قواعد قانونية ملزمة أوجبت معاملة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين أصولا مثلما كانت دولة فلسطين تعامل العمال اللبنانيين العاملين فيها قبل نكبتها واضمحلالها كدولة ذات مركز قانوني دولي طالما أن لبنان لا زال يعترف بها قانونيا وسياسا حتى الان على الاقل.

وقضية الانتهاك لحقوق الإنسان لا تعتبر فقط في حال حدوث خروقات صارخة أو منتظمة أو هائلة بل تعتبر هذه الحالة قائمة إذا كان هنالك تراكم في الحالات الفردية التي تشكل نمطا واحدا ومنهجية مدروسة من التعديات في حال كانت الممارسات في دولة ما تنحو باتجاه سياسي مخالفة المبادىء الأساسية لنظريات حقوق الإنسان فعلا وقانوناً. لذلك كان في إنشاء منظمة العمل الدولية رد على عدم تحقيق العدالة الاجتماعية للعمال من خلال الانشطة التي اضطلعت بها في الميادين العمالية والاجتماعية، ومنها برنامجها الأساسي الهادف لوضع معايير العمل والإشراف

على تطبيق الدول الأعضاء لها معتبرة أن استغلال الإنسان لأخيه الإنسان من اكثر أشكال العلاقات الإنسانية بدائية وتخلفاً نظراً لبشاعة هذه الممارسة القائمة على انتهاز فرصة المستغل للمستغل تبعاً لوضعه السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ليفرض عليه أقسى شروط العمل معتمداً بذلك على وضع اقتصادي أو سياسي ميزه نسبياً عن أفراد آخرين في الأسرة البشرية، اضطرتهم ظروفهم للبقاء على قيد الحياة الى الخضوع لعلاقات عمل غير متوازنة، وبالتالي فهم غير قادرين على الدفاع عن انفسهم، ولا يمكن اعتبار الاستغلال بصوره البشعة فقط ذلك الذي كان حاصلاً في القطاع الزراعي بل امتد أيضاً ليشمل اليوم مختلف مجالات العمل من صناعة وخدمات...

ومن الملاحظ أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون في ظروف صعبة للغاية وقاسية جداً، ويعانون من الانتهاكات الصارخة لحقوقهم الأساسية، وهم مرغمون على العمل في ظروف غير طبيعية لناحية نوع العمل أو لجهة الأجر العادل أو ساعات العمل أو الراحة أو الإجازات المرضية المدفوعة الاجر في صراعهم من أجل البقاء. فالفقر لا يزال موجوداً والبؤس تزداد رقعته وتتسع في أوساطهم مفتقدين إلى العدالة الاجتماعية والامن الغذائي حتى في ظل حالة الرخاء الاقتصادي التي كان ينعم بها لبنان قبل اندلاع الحرب الأهلية. فالعامل الفلسطيني أيا كان نوع عمله ومكانه مضطر بحكم واقعه الاجتماعي وظروفه المعيشية الصعبة إلى العمل في كثير من الأوقات عدة ساعات إضافية زيادة على تلك التي تنص عليها المادة ٣١ من قانون العمل اللبناني، وبأجر اقل بكثير من الأجر الذي تحدده المادة الثانية من المرسوم الاشتراعي رقم ٢٠٤ الصادر في ٢٧ آب ١٩٤٢ ومن دون أمل في نيل أية تعويضات عائلية من ارباب العمل أو من صندوق الضمان الاجتماعي.

وعلى الرغم من خصوصية وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والذي يقيمون فيه منذ النكبة، وبالتالي اندماجهم في الدورة الاقتصادية اللبنانية بحيث أصبحوا جزءاً لا يتجزأ منها متأثرين فيها سلباً فقط كالتضخم وغلاء المعيشة...إلا انه لم يتم لحظ وضعهم الاستثنائي وفق قانون عمل الأجانب غير الفنانين والفنانات فاعتبروا من غير المواطنين، وهذا ما تطلب منهم التقدم بطلبات للحصول على إجازات عمل من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وفق ما نصت عليه المادة ٢٥ من قانون عمل الأجانب في لبنان: «يحظر على الاجنبي غير الفنان أن يتعاطى عملاً أو مهنة في لبنان ما لم يكن مرخصاً له بذلك من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة».

والملاحظ أن الفراغ القانوني بالنسبة الى وضع اللاجئين الفلسطينيين لجهة حق العمل ومتفرعاته كان منذ وجودهم في الملجأ اللبناني رغم الخطابات والتصريحات الصحافية للعديد من السياسيين اللبنانيين بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين إنسانياً، ففي العام ١٩٥١ شهد لبنان تحولات داخلية هامة بالنسبة للتعامل مع أبناء الشعب الفلسطيني لناحية ممارستهم لبعض الأعمال والمهن فعمدت السلطات اللبنانية للتضييق عليهم مناقضة بذلك التزاماتها في الاتفاقيات المبرمة مع هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في المشاريع التنموية، فاستصدرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قراراً طلبت فيه من اللاجئين الامتناع عن ممارسة أي عمل حماية لليد العاملة الوطنية، ولا سيما أنهم يعملون بدون وجه حق وبدون إجازات وفق القانون اللبناني، إلا أن موقفاً معاكساً برز لرئيس الجمهورية آنذاك بشارة الخوري طالباً فيه وقف تنفيذ القرار بالنسبة الى اللاجئين، وكذلك كان موقف رئيس الحكومة رياض الصلح منسجماً مع رئيس الجمهورية، إلا انه كان عكس الواقع الذي تمارسه وزارات وإدارات الدولة اللبنانية. وبقيت آراء السياسيين مجرد حبر على ورق.

شروط الاستحصال على إجازة العمل

حددت المادة الأولى من المرسوم رقم ١٧٥٦١ تاريخ ١٨ أيلول ١٩٦٤ بالنص هذه الشروط:

«مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل والقوانين الخاصة المرعية الإجراء والاتفاقات التي اقرتها أو تقرها السلطة التشريعية أو التي اقترنت مسبقاً بموافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لجهة استقدام فنيين أجانب لأعمال

تتطلبها المصلحة العامة يخضع الترخيص بالعمل للأجانب على الأراضي اللبنانية للشروط التالية:
١ـ عقد عمل مسجل لدى الكاتب العدل يذكر فيه مهنة مقدم الطلب.
٢ ـ صورة عن جواز سفر الأجنبي مع صورة عن كيفية دخوله وإقامته القانونية في لبنان....».

مفهوم ومبدأ المعاملة التشريعية بالمثل والحكمة من تطبيقه

إن الغاية من مبدأ المعاملة التشريعية بالمثل هي حماية وتأمين مصالح عمال دولة ما في دولة أخرى، وان لا يستفيد رعايا أجانب من أحكام القوانين اللبنانية إلا إذا كانت قوانين بلادهم تلحظ مسألة انتفاع العمال اللبنانيين فيها.

ما هي الحكمة والفائدة للعمال اللبنانيين في الوقت الحاضر من تطبيق مبدأ المعاملة التشريعية بالمثل في العلاقة مع العمل من اللاجئين الفلسطينيين؟ وخصوصاً أن لا دولة فلسطينية الآن لترعى شؤون أبناء شعب فلسطين فكيف والحال بالنسبة الى عمال لا يعملون في فلسطين أصلاً في ظل واقع فلسطين القانوني والسياسي؟

لقد نصت المادة ٧ من اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين على:

«..يتمتع جميع اللاجئين، بعد مرور ثلاث سنوات على إقامتهم بالإعفاء، على ارض الدول المتعاقدة، من شروط المعاملة التشريعية بالمثل».

ونصت المادة ١٧ من اتفاقية جنيف أيضاً:

تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في اقليمها أفضل معاملة ممكنة تمنح، في نفس الظروف لمواطني بلد أجنبي فيما يتعلق بحق ممارسة عمل مأجور...».

ونصت المادة ١٨ من نفس الاتفاقية على:

«تواصل كل دولة متعاقدة منح اللاجئين الحقوق والامتيازات التي كانوا مؤهلين لها فعلاً، مع عدم توفر معاملة بالمثل....».

وبالعودة إلى قوانين فلسطين أثناء الانتداب البريطاني كانت المادة ٩٥ من دستور دولة فلسطين الصادر في ١٠ آب ١٩٢٢ لا تفرق بين سكان فلسطين وسكان الدول العربية الأخرى خصوصاً أنها حددت الرعايا الأجانب برعايا كل من الدول الأوروبية والاميركية، ما يعني أن القانون الفلسطيني لم يكن يعتبر الرعايا اللبنانيين أجانب ويشترط عليهم المعاملة بالمثل، بل كان يعتبرهم كمواطنين على صعيد حق ممارسة العمل المأجور. فنصت المادة المذكورة أعلاه من الدستور الفلسطيني على ما يلي:

«تعني لفظة أجنبي أحد رعايا الدول الأوروبية أو الاميركية أو دولة اليابان ولكنها لا تشمل:
١ ـ الاهالي الأصليين لبلاد موضوعة تحت رعاية دولة أوروبية أو تدار بمقتضى انتداب ممنوح من إحدى الدول الأوروبية.
٢ ـ الرعايا العثمانيين
٣ ـ الاشخاص الذين فقدوا تابعيتم العثمانية ولم يكتسبوا جنسية أخرى....».

فغياب الكيان السياسي الفلسطيني وفق أحكام القانون الدولي العام يعتبر بحد ذاته سبباً مباشراً ورئيسياً للإعفاء من مسألة المعاملة التشريعية بالمثل. والحجة القانونية الهامة للإعفاء من المعاملة بالمثل هي حالة القوة القاهرة المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي واغتصاب الوطن الفلسطيني من الناحية السياسية والقانونية والعسكرية والجغرافية والتي كل منها على حدة تتوفر فيها عناصر القوة القاهرة والتي توقف تطبيق النصوص القانونية العادية، والتي تم إقرارها بهدف حماية المواطنين العاملين في دولة أخرى ومصالحهم في الظروف والأحوال العادية.. إلا اذا كان وجود الكيان الصهيوني فوق أرض فلسطين ليس حالة قاهرة!

حق العمل للاجئين الفلسطينيين في بروتوكول الدار البيضاء

كانت حكومات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية قد أوصت بقرارها رقم ١٥٤٧ تاريخ ١٩٥٩/٣/١٩ في دورة الانعقاد العادية لمجلس الجامعة دعت دول الجامعة بتهيئة فرص العمل للاجئين الفلسطينيين المقيمين في أراضيها، وجاء أيضاً بروتوكول الدار البيضاء مؤكداً على الحقوق الاقتصادية للاجئين، ولا سيما حق العمل فنصت المادة الأولى من البروتوكول:

«مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية يكون للفلسطينيين المقيمين في أراضي... الحق في العمل والاستخدام أسوة بالمواطنين».

إلا أن الحكومة اللبنانية أودعت مجلس جامعة الدول العربية البروتوكول مصدقاً مع التحفظ الآتي: «مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية وبقدر ما تسمح به أحوال الجمهورية اللبنانية الاجتماعية والاقتصادية يعطى الفلسطينيون المقيمون حالياً في أراضيها الحق في العمل والاستخدام أسوة بالمواطنين».

ومن الجدير بالذكر أن أحوال الجمهورية اللبنانية اقتصادياً أو اجتماعياً لم تسمح بتطبيق النص المذكور سواء في الستينات أو السبعينات أيام كانت الأوضاع الاقتصادية في لبنان مزدهرة..

إن الاجانب الذين يقيمون إقامة قانونية مشروعة في اقليم دولة ما يجب أن يتمتعوا بالحقوق الاقتصادية وفقاً للقوانين الدولية والوطنية. ومنها الحق في ظروف عمل مأمونة وصحية، وفي أجر عادل لقاء أي عمل يقوم به عامل محلي بنفس الجهد والقيمة وبدون أي تمييز. كما أن له الحق الانتساب الى النقابات العمالية التي تعمل للمحافظة على حقوق العمال كما أن لهم حق الاشتراك في نشاطاتهم من دون أية قيود على ممارسة هذه الحقوق سوى التي يقررها القانون وتقضيها الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو النظام العام وحماية حقوق الغير وحمايتهم، وكذلك الحق في الرعاية الصحية والطبية والضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية. فالعمال والأكاديميون ورجال الأعمال الفلسطينيون دعامة هامة يرتكز اليها جانب حيوي من جوانب الاقتصاد اللبناني. فإذا اصيبت هذه الدعامة بعطل ما أو طرأ عليها ما يؤخر عملها أو يوقفه فإن عدة شرايين اقتصادية في هذا البلد ستتوقف عن النبض، ما يصيب بعض النواحي والأطراف في الدورة الاقتصادية بالشلل التام في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية ضاغطة. ولا بد من أن تخرج اليد العاملة الفلسطينية من سوق التجاذب السياسي والطائفي المتأرجح صعوداً «وهبوطاً» حسب بورصة الأحداث السياسية وفق خارطة الأحداث في المنطقة العربية. وهذا ما برز من خلال الخطاب الرسمي الذي ألقاه الرئيس فؤاد شهاب، وتعهد بان يتم معاملة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من حيث حرية العمل كاللبنانيين. إلا أن هذا الكلام بقي حبراً على ورق، وكلاماً سياسياً لا اثر له من الناحية القانونية والحقوقية، إذ رفضت السلطات اللبنانية تنفيذ هذا التعهد السياسي بإحالة مشروع قانون الى المجلس النيابي لإقرار قانون بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين حسب تعهد الرئيس شهاب، وعندما تمت مراجعة اجهزة الحكومة اللبنانية بذلك ومطالبتهم بإقرار التعهد قانونياً أصروا على نظريتهم القائلة: صحيح انكم تعاملون كأجانب، ولكن لكم أولوية. إلا ان الأولوية كانت تتجلى في تفضيل اللاجئين الفلسطينيين حتى على اللبنانيين أنفسهم في الأعمال البسيطة والتي لا تتطلب مهارات او كفاءات خاصة كعمال بناء وعمال زراعيين وحمالين، وهذه الأفضلية كانت تنحصر فقط في مهن الأشغال الشاقة، كشق الطرقات والعمل في المحاجر والكسارات والتي لا يقبل بممارستها مواطنو البلد المضيف.. وبالإضافة الى ذلك فإن المؤسسات والشركات الخاصة ترفض قبول او توظيف او تشغيل اللاجئين الفلسطينيين قبل الحصول على إجازة العمل من الوزارة التي تشترط أصلاً لمنح الإجازة عقد عمل موقعاً من قبل رب العمل فيقع العامل الفلسطيني الباحث عن عمل في حيرة ومعضلة مصطنعة.

هذا هو حال الفلسطينيين في لبنان وقصة الحلقة المفرغة بالنسبة الى حق العمل. أما بالنسبة الى توابعه فحدث

ولا حرج باعتبار ان من لا حق له اصلاً لن يكون له أي حق فرعي. ففي اواسط الستينيات عند صدور قانون تأسيس جهاز الضمان الاجتماعي تم لحظ اقتطاع نسب مئوية من رواتب العمال الفلسطينيين تساوي نفس النسبة التي تستقطع من رواتب العمال اللبنانيين غير أنهم لم يحصلوا على منافع الضمان الاجتماعي باعتبارهم اجانب وفق القوانين اللبنانية. وعند المطالبة من قبل العمال الفلسطينيين لدوائر الضمان بحقوقهم في الاستفادة من أموال الضمان المقتطعة من رواتبهم طالما ان عليهم واجب اداء الضريبة المذكورة او على الأقل العمال الحائزين على اجازة عمل وفق نص ٢٥ من قانون عمل الاجانب في لبنان طلبت دوائر الضمان الاجتماعي استشارة المجلس الاستشاري في وزارة العدل، فكان رد هذا المجلس بشرعية الاستفادة من مدفوعات الضمان الاجتماعي للعمال الفلسطينيين، الا ان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رفضت الالتزام بمشورة المجلس الاستشاري لوزارة العدل، وتهربت منها محاولة تبرير عدم الالتزام هذا بان العامل الاجنبي كي يستفيد من منافع الضمان الاجتماعي يجب ان يحصل العامل اللبناني على نفس الفوائد على اساس مبدأ المعاملة بالمثل ما بين حكومتي لبنان وفلسطين. ولما لم يجد مسؤولو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تشريعات او قوانين فلسطينية تعتبر فيها العامل اللبناني الذي كان يعمل في فلسطين كالعامل الفلسطيني، عادوا الى قوانين الانتداب البريطاني قبل سنة ١٩٤٨ الا انهم لم يجدوا أي ذكر للحق في الضمان الاجتماعي سواء للعامل الفلسطيني او اللبناني باعتبار ان قوانين الضمان الاجتماعي لم تكن مطبقة الا في الاتحاد السوفياتي فقط في ذلك التاريخ. لذلك يمكن القول إن شروط الانتفاع من فوائد الضمان الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان هي اكثر من تعجيزية وضعت للتهرب من الالتزام بالمسؤولية القانونية والدولية تجاه العمال من اللاجئين خصوصاً لناحية اضمحلال الكيان السياسي الفلسطيني من الناحية السياسية والقانونية، وإلغائه عن خارطة الجغرافيا السياسية في المنطقة العربية كإطار سياسي يكون اللاجئون الفلسطينيون تابعين له من الناحية القانونية والادارية كي تثار مسالة المعاملة التشريعية بالمثل بالرغم من وضع اللاجئين القانوني الدولي.

ولقد بقي دستور دولة فلسطين مطبقاً حتى قيام كيان العدو سنة ١٩٤٨. وبما ان لبنان كان يخضع للانتداب الفرنسي (احدى الدول الأوروبية) حتى العام ١٩٤٦ فان العامل اللبناني في فلسطين قبل الاحتلال كان معفياً من تطبيق قاعدة المعاملة التشريعية بالمثل.

حرية الانتساب للمهن النقابية

اقرت الاتفاقية الدولية الخاصة باللاجئين بحقهم في الانتساب للمهن النقابية فنصت مادتها ٢٦ على: «تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في اقليمها اذا كانوا يحملون شهادات معترفاً بها من قبل السلطات المختصة في الدولة ويرغبون في ممارسة مهنة حرة افضل معاملة ممكنة على ان لا تكون في أي حال اقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب في نفس الظروف...».

وبما ان نصوص المعاهدات الدولية النافذة في لبنان بعد ان تم إبرامها وتصديقها ونشرها طبقاً للقواعد المرعية أصبحت نصوصاً ملزمة للإدارة والافراد كالنصوص الداخلية او المحلية ذات الصفة العامة، فإصدار السلطات الإدارية قرارات مخالفة لتلك النصوص يجعل قراراتها معابة بمخالفة القانون، وقابلة بالتالي للإبطال لتجاوز حد السلطة.

فلسطينيو لبنان وحرية التنقل بين الممارسة والقانون

تعتبر حرية التنقل من الحريات الفردية باعتبارها مقياس الحريات العامة بمفهومها الحديث، فلم يعد الإنسان

يعتبر حراً لمجرد وجوده خارج أماكن التوقيف والحبس التقليدية من سجون ونظارات فبرز المعيار الإيجابي للتساؤل عن مدى حرية الانسان في «ما هي الأبواب المفتوحة أمامه ضمن القانون»، فكان ان تطورت الحريات العامة من معناها ومفهومها التقليدي المجرد والسلبي كنظرية قانونية لتماشي متطلبات وحاجيات الإنسان المدني بعد سلسلة من الأحداث وانهار من الدماء لتعبر الإنسانية في الدول الحديثة من السلبية الى الإيجابية العملانية ضمن إطار قانوني إنساني ليواكب الدول المتقدمة في مجال حقوق الإنسان. ولذلك عمدت الدول الحديثة الكثيرة الى إدخال الحريات العامة ضمن النصوص الدستورية كاعتراف منها بمدى أهمية حقوق الإنسان، فنص الدستور اللبناني في مقدمته على أن: « لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة».

و « لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في منظمة الامم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء».

ومن الطبيعي ولبنان الذي نص في دستوره على انه جمهورية ديمقراطية... تقوم على احترام الحريات العامة ان تكون حرية التنقل حرية مضمونة للمواطن اللبناني في داخل لبنان والى خارجه. هذه السمة من خصائص النظام السياسي اللبناني أمنت للمواطنين اللبنانيين امكانية السفر الى بلدان اخرى من دون اية قيود سوى الإجراءات الشكلية من حيازة جواز السفر وسمات الدخول الى البلد المقصود.

هذه الحرية كانت مؤمنة أيضاً للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان قبل صدور قرار وزارة الداخلية رقم ٤٧٨ تاريخ ٢٢ ايلول ١٩٩٥ فكانت حرية تنقل الفلسطينيين من والى لبنان لا قيود تحول دونها، على الأقل من الناحية النظرية سوى الاستحصال على تأشيرة الدخول الى البلد المقصود من السفارة المختصة، بالإضافة الى وثيقة السفر التي تصدر عن المديرية العامة للأمن العام في لبنان، والتي نص في صفحتها الثانية والستين البند الثاني من التعليمات بما يلي: «هذه الوثيقة صالحة للعودة الى لبنان طيلة مدة العمل بها....» باعتبار أن الفلسطيني المقيم في لبنان يتمتع بحق الإقامة القانونية وفق النصوص والقوانين اللبنانية والعربية والدولية، ولا سيما المرسوم رقم ١٠١٨٨ المتعلق بدخول وخروج الأجانب والإقامة فيه:

«لأجل تطبيق القانون الصادر بتاريخ ١٠ تموز ١٩٦٢ تعتبر سمة قنصلية كل سمة مرور او سمة إقامة ممنوحة من ممثلي لبنان في الخارج او في مراكز الأمن العام على الحدود للأشخاص القادمين الى لبنان بدون سمة».

كذلك فقد كانت المادة السادسة من نفس المرسوم قد نصت على:

«يمكن منح السمة القنصلية دون الرجوع الى السطات المركزية الى كل اجنبي لا ينتمي الى الفئات التالية:

أ - فئة الأشخاص الواردة أسماؤهم في لائحة غير المرغوب فيهم.....

هـ - فئات اخرى تعينها وزارة الخارجية».

بالإضافة الى ذلك فقد نصت المادة ٢٨ من نفس المرسوم على إمكانية إعفاء اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان او سوريا من حيازة وثيقة سفر لدى تنقلهم بين البلدين بقرار من وزير الداخلية. ونصت أيضاً المادة السابعة من المرسوم ذاته على استثناء اللاجئين الفلسطينيين من تنظيم بطاقة الدخول والخروج المنصوص عنها في الفقرة ب من المادة الأولى والمتعلقة بذكر اسمه وشهرته ومحل وتاريخ ولادته وجنسيته ومهنته وعنوانه في لبنان اسماء زوجته وأولاده المذكورين على وثيقة سفره والذين يرافقونه وفي بعض الحالات أوصاف وثيقة السفر والتأشيرة.

ما هي الأسباب القانونية الموجبة لإبطال القرار ٤٧٨ ؟

- مخالفة مقدمة وأحكام الدستور اللبناني.
- مخالفة الأصول القانونية المحلية.

- مخالفة المرسوم الاشتراعي رقم ٤٢ تاريخ ٣١ آذار ١٩٥٩ «إحداث إدارة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الداخلية اللبنانية».
- مخالفة المرسوم رقم ٩٢٧ تاريخ ٣١ آذار ١٩٥٩ «تحديد مهام إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين».
- مخالفة المرسوم رقم ٧٧٠٦ الصادر في ٢٩ كانون الأول ١٩٥٤ «إعفاء اللاجئين الفلسطينيين من دفع رسوم التأشير والحصول وتجديد وثائق سفرهم».
- مخالفة المرسوم رقم ٣٩٠٩ الصادر في ٢٦ نيسان ١٩٦٠ «إنشاء هيئة عليا للشؤون الفلسطينية في لبنان».
- سوء استخدام السلطة.
- مخالفة توصيات ومقررات الدول المشرفة على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة.
- مخالفة توصيات رؤساء أجهزة فلسطين في مجلس جامعة الدول العربية.
- مخالفة ميثاق جامعة الدول العربية.
- مخالفة بروتوكول الدار البيضاء بشأن معاملة الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة.
- مخالفة ميثاق الامم المتحدة.
- مخالفة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- مخالفة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- مخالفة بنود اتفاقية جنيف المتعلقة باللاجئين الصادرة في ٢٨ تموز ١٩٥١.

فلسطينيو لبنان في الإطار الدولي الإقليمي (*)

روز ماري صايغ (**)

لا يستطيع المرء أن يفهم الوضع الحالي للفلسطينيين في لبنان بدون ان يضع هذه الجماعة في الإطار السياسي الدولي/الاقليمي، أولاً، ثم في اطار السياسة الرسمية والمواقف غير الرسمية اللبنانية ثانياً.

أولاً: الإطار الدولي / الاقليمي

اتفاقات أوسلو (أيلول ١٩٩٣):

أجلت هذه الاتفاقات مناقشة مصير اللاجئين الى موعد «لا يتجاوز السنة الثالثة من الفترة المؤقتة»، اي من بداية تنفيذ الاتفاقات (الى جانب قضايا «الوضع النهائي» الحيوي، كالقدس، والمستوطنات، والحدود الخ...) ومع التأخيرات الطارئة في تنفيذ الاتفاقات، يمكن لمناقشة قضايا «الوضع النهائي» ان تتأجل حتى عام ١٩٩٩ [١]. ومن شأن هذا الترتيب ان يؤدي بالفعل الى تهميش قضية اللاجئين، فيما يجعلها معتمدة على وضع توازن القوى الاسرائيلي الفلسطيني عند وقت التفاوض.

لجنة اللاجئين المتعددة الأطراف / لجنة اللاجئين العاملة:

ولقد انشئتا في مؤتمر مدريد، في تشرين الأول، عام ١٩٩١، الى جانب لجان أخرى متعددة الاطراف (حول المياه، والتنمية الاقتصادية، الخ...). والدولة الراعية للجنة اللاجئين المتعددة الأطراف هي كندا، والدولتان الراعيتان المشاركتان هما الولايات المتحدة الاميركية وروسيا، والدول المشاركة في التنظيم هي الأسرة الأوروبية واليابان. ثم عقد الاجتماع الأول للجنة اللاجئين المتعددة الأطراف في ايار عام ١٩٩٢ في اوتاوا: وحضرته وفود ٣٥ بلداً، بما في ذلك وفد اردني/فلسطيني [٢] وفي اوتاوا شكلت لجنة لاجئين عاملة، مصغرة واصلت لقاءاتها على فترات من ستة اشهر.

وفي اوتاوا تم الاتفاق على نهجين اساسيين هما: (١) ان القضايا المبدئية يجب ان تترك للمفاوضات الثنائية (اي بين اسرائيل والفلسطينيين). (٢) وان لجنة اللاجئين العاملة يجب ان تركز عملها على المستوى الانساني العملي، وان «تبدأ

(*) نشرت في «السفير»، ٢٤/٢/١٩٩٥. وترجمها ميخائيل الخوري.

(**) باحثة فلسطينية من اصل بريطاني مقيمة في بيروت، كتابها الاخير «فلسطينيو لبنان: أعداء كثر».

(١) نص الاتفاقات، المادة الخامسة، الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم: الفقرة ٢، «ان مفاوضات الوضع الدائم تبدأ... في وقت لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة المؤقتة...»، الفقرة ٣: «... المفاوضات تغطي القضايا الباقية بما في ذلك القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود...». (بيان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية المؤقتة، عن النص الانكليزي، جيروزالم بوست، ١٥ ايلول ١٩٩٣).

(٢) لم تحضر اسرائيل الاجتماع الأول، لكنها انضمت الى الاجتماعات اللاحقة (من تشرين الاول ١٩٩٢)، والاونروا لم ترع وسوريا ولبنان يقاطعان اجتماعات لجنة اللاجئين المتعددة الاطراف حتى الوقت الحاضر.

بالمساهمة المباشرة بتحسين الحاجات الانسانية». ثم اضيف الى ذلك ان تحسين الأحوال المعيشية للاجئين والمهجرين [٣] ليس له ان يستبعد البحث عن حل سياسي. ان الهدفين متمم واحدهما للآخر.

وتابعت لجنة اللاجئين العاملة أهدافها بمثابرة جديرة بالثناء. هنالك بلدان معينة تعهدت برعاية نشاطات عملية محددة: الولايات المتحدة الاميركية تعهدت بالموارد البشرية وبالانشطة المولدة للدخل، الأسرة الأوروبية تعهدت بالبنية التحتية، فيما تؤمن النرويج انشاء قواعد المعطيات، والسويد تهتم بالعناية بالطفولة، وفرنسا تعمل للم شتات العائلات، وإيطاليا تهتم بالصحة العامة. ثم قامت لجنة اللاجئين العاملة بزيارة المنطقة ومخيمات اللاجئين فيها، مرتين حتى الآن (في كانون الثاني ونيسان عام ١٩٩٤)، واجتمعت بموظفين حكوميين ومن الاونروا، بالاضافة الى ناطقين باسم الجماعات اللاجئة. وبذلك استهدفت عدة مشروعات باعتبارها ذات مرتبة اولوية.

على ان هنالك بالنسبة للبنان عدداً من العقبات المحددة الظاهرة. لقد حددت لجنة اللاجئين العاملة اعادة اسكان نحو ستة آلاف عائلة فلسطينية مهجرة بسبب الحرب باعتبارها الحاجة الأشد إلحاحاً، وأوصت بانشاء اعتماد خاص للإسكان. وفي وقت سابق (في تشرين الثاني عام ١٩٩٣) كانت الولايات المتحدة قد خصصت ١,٥ مليون دولار للاونروا لاعادة اعمار المساكن في المخيمات، غير ان الحكومة اللبنانية حالت حتى الآن دون القيام الا بجزء صغير جداً من اعادة اعمار المخيمات. وباستثناء ذلك، وبالاضافة الى اعتماد الاسكان، ان جميع مشروعات لجنة اللاجئين العاملة مركزة على غزة، والضفة الغربية، والاردن، واضح ان هنالك فارقاً كبيراً في ادارة اعتمادات لجنة اللاجئين العاملة: قانون مليون دولار جمعت للمشروعات في الضفة الغربية وغزة (بالاضافة الى ٢٥٠ مليون دولار ستجمع في عام ١٩٩٥) مقابل عشرة ملايين دولار للاجئين في الاردن، وسوريا، ولبنان [٤]. وفي اللائحة الاخيرة لنشاطات لجنة اللاجئين العاملة (آب ١٩٩٤) يرد اسم الفلسطينيين في لبنان، مرتين فقط، كمستفيدين من ستين نشاطا ومشروعاً.

ولا يمكن تفسير إهمال الفلسطينيين في لبنان من قبل المجتمع الدولي بأن احوالهم افضل منها في امكنة اخرى. وبعد القيام بزيارة الفلسطينيين في لبنان في نيسان عام ١٩٩٤ وضعت لجنة اللاجئين العاملة تقريراً جاء فيه:

«ان الوضع العام للاجئين الفلسطينيين في لبنان اسوأ منه في الاردن الى حد كبير (وهو في عدة مخيمات، على ما يلحظ، رديء كالأحوال التي تواجه الفلسطينيين في اي مكان). هنالك ٣٦ ألف فلسطيني مهجر. ثم ان البطالة، والاستخدام المتدني دفعا بنسبة كبيرة من سكان المخيمات الى اسلوب حياة الكفاف» [٥].

وفي تقرير من الاتحاد الاقتصادي مقدم الى اول مؤتمر للجنة اللاجئين المتعددة الأطراف (اوتاوا) معطيات تقارن بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والاردن، وسوريا، والضفة الغربية وغزة (مبنية على تقديرات اونكتاد والايكونوميست لعام ١٩٩١، ان (١) معدلات البطالة هي، كما يقال الاعلى في لبنان وغزة (٣٣بالمئة)، (٢) وان الدخل المقدر للشخص في عام ١٩٩١ هو ٩٠٠ دولار في لبنان بالمقارنة مع ١٧٠٠ دولار في سوريا، ١٤٠٠ دولار في الضفة الغربية. ان التقديرات في الاردن وغزة فقط هي ادنى من ذلك (٦٠٠ دولار و٧٠٠ دولار على التوالي)، غير ان كلفة المعيشة فيهما هي ادنى منها في لبنان. ولا ريب ان دخل الفلسطينيين في لبنان في الوقت الحاضر ادنى مما كان عليه عام ١٩٩١.

وبالنظر الى ذلك كله بوجه عام، نجد ان هذه الحقائق تشير الى قيود سياسية غير معلنة تحد من برنامج لجنة اللاجئين العاملة للفلسطينيين في لبنان.

(٣) هذان التعبيران ادخلا للتمييز بين الذين اخرجوا من فلسطين عام ١٩٤٨ (لاجئون) واولئك الذين غادروا اثناء حرب عام ١٩٦٧ (مهجرون).
(٤) من خطاب لمستر مارك بيرون نائب وزير خارجية كندا، ورئيس لجنة اللاجئين العاملة الى «القمة الاقتصادية» في الدار البيضاء، تشرين الاول / تشرين الثاني، عام ١٩٩٤.
(٥) التقرير التنفيذي الموجز، البعثة الدولية الى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، نيسان ١٠ ١٩١، ١٩٩٤، ص٥.

الموقف الفلسطيني والاسرائيلي من قضية اللاجئين

في اجتماعات لجنة اللاجئين المتعددة الأطراف/ لجنة اللاجئين العاملة، تكرر الوفود الفلسطينية الموقف العربي والفلسطيني القديم من اللاجئين، مبنيا على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤، (كانون الأول، عام ١٩٤٨) [٦]، مؤكدة حقهم بالخيار بين العودة والتعويض. كذلك يؤكد الفلسطينيون حق اللاجئين بحرية تقرير المصير، ويطالبون بدعم الاونروا.

كذلك ان الموقف الاسرائيلي قديم ايضاً، وفي كتابه الاخير الحديث **الشرق الأوسط الجديد** [٧] يكرر شمعون بيريز النقاط الأساسية في موقف اسرائيل الرافض لإعادة اللاجئين الى وطنهم. ١) ان الفلسطينيين تركوا منازلهم عام ١٩٤٨، لا تحت قوة الاكراه الاسرائيلي، بل بموجب اوامر من قادتهم (وهي تهمة اثبت الباحثان الاسرائيليان بني موريس وتوم سيجيف بطلانها)، ٢) ان بيريز يخفض عدد الذين هاجروا (ستماية ألف)، اي ما يعادل عدد اليهود الذين اكرهوا على مغادرة البلدان العربية، ٣) ان استيعاب اسرائيل للاجئين اليهود يقارن برفض الدول العربية المضيفة لاستيعاب الفلسطينيين. غير ان الوقت حان، كما يقول بيريز، للابتعاد عن التاريخ والمجادلات العنيفة وللبحث عن «حل معقول وعادل»، اي حل مقبول للعرب وللاسرائيليين. وفي ضوء ذلك يكون «حق العودة» موقفاً متطرفاً حتى الحد الاقصى «يقضي على الطابع القومي لدولة اسرائيل» (ص ١٨٩). وهو كذلك غير مقبول من الاسرائيليين.

وهنالك عرض أحدث للموقف الإسرائيلي، صادر عن يوسي بيلين، نائب وزير الخارجية، بعد الاجتماع الرابع للجنة اللاجئين العاملة في تونس، في تشرين الاول، عام ١٩٩٣. بشأن قضية العودة قال بيلين:

«يعلم الطرفان جيداً تماماً حدود الطرف الآخر: ان قادة لاجئي عام ١٩٤٨ يعرفون جيداً ان هؤلاء اللاجئين لن يكونوا قادرين على العودة للاقامة في اسرائيل» [٨].

موقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين

في اجتماع اوتاوا أكدت الولايات المتحدة وجهة نظرها بأن دور المفاوضات المتعددة الاطراف هو اتمام ودعم المفاوضات بين الجانبين، غير ان «قضايا اللاجئين المشحونة الى درجة عالية» يجب ان تترك للمفاوضات الثنائية (وهنا عنيت الولايات المتحدة الاميركية بالربط بين موقفها وموقف روسيا حول هذه القضية). وهنالك نقاط اضافية اخرى هي ان الفلسطينيين ليسوا باللاجئين الوحيدين في هذه المنطقة، هنالك يهود، ولبنانيون، ودروز سوريون، الخ، كذلك هنالك حاجة للمعلومات حول جميع المهجرين (بمن فيهم اليهود الذين اقتلعوا من بيوتهم في الدول العربية). ومن المراقبين الذين حضروا مؤتمر اوتاوا من عزا غياب الاونروا الى ضغط الولايات المتحدة.

ويتفق عرض الولايات المتحدة هذا مع تاريخها منذ دعم الرئيس ترومان لموقف اسرائيل من اللاجئين الفلسطينيين. وبوسعنا ان نتنبأ بثقة بأن ثقل الولايات المتحدة في لجنة اللاجئين المتعددة الأطراف سيضمن ان لا يستشار اللاجئون حول رغباتهم، اولا، وان اسرائيل لن تواجه ضغطا يسمح باكثر من عودة عدد رمزي من مهجري عام ١٩٦٧، ثانياً، وان البلدان المضيفة واللاجئين مرغمون على قبول استقرارهم في الخارج، وبوجه عام، ان العلاج الاميركي لجميع مشاكل المنطقة، بما في ذلك اللاجئون، هو التنمية الاقتصادية الاقليمية السريعة.

(٦) نص القرار رقم ١٩٤: «ان «الجمعية العامة» تقرر ان اللاجئين الراغبين بالعودة الى منازلهم وبالحياة بسلام مع جيرانهم يجب ان يسمح لهم بذلك في اقرب وقت ممكن، ان التعويض يجب ان يدفع لقاء ممتلكات اولئك الذين يختارون عدم العودة...»».
(٧) شافتسبوري، المنتس بوكس، ١٩٩٣.
(٨) الشرق الاوسط، ١٦ تشرين الاول ١٩٩٣.

هنالك علامة حديثة ذات مغزى للسياسة الاميركية نحو اللاجئين هي امتناعها عن التصويت لدعم القرار رقم ١٩٤ في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الاول، عام ١٩٩٣، لاول مرة منذ التصديق على هذا القرار. وفي جلسة الجمعية العامة لعام ١٩٩٤ صوتت الولايات المتحدة ضد الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بحرية تقرير المصير.

وبالنسبة للفلسطينيين في لبنان، ليس من الواضح حتى الآن ان الولايات المتحدة الاميركية ستستجيب للحجة اللبنانية بأن اللاجئين يشكلون خطراً على توازنه الطائفي. هنا يمكن لنا ان نستنتج سياسة مماثلة لسياسة اسرائيل والسلطات اللبنانية التي تؤيد خفض عدد الفلسطينيين في لبنان من حقيقة في ان الولايات المتحدة الاميركية لم تضغط على الحكومة اللبنانية للسماح باستخدام الهبة الاميركية البالغة ١,٥ مليون دولار لاعادة اعمار المخيمات.

وهنالك شائعات متواصلة عن مقترحات اميركية الى العراق قاضية برفع المقاطعة لقاء موافقة العراق على قبول عدد كبير من الفلسطينيين من لبنان، إلا ان هذه الشائعات اقل وزناً من وضوح القيود الاميركية غير المعلنة على مشروعات لجنة اللاجئين العاملة.

موقف سوريا وسياستها

ان سوريا هي بالضرورة لاعب حاسم في المسرح اللبناني، بفعل تاريخها بالتدخل في الحرب الاهلية اللبنانية، ووجودها العسكري، وارتباطاتها مع العديد من القادة والاحزاب في لبنان، ومعاهدة العلاقات الخاصة [٩]، ولدعم الولايات المتحدة واسرائيل الضمني، وهو الاهم على ما يرجح، لدورها في لبنان.

ولم تحضر سوريا اي اجتماع من اجتماعات لجنة اللاجئين المتعددة الاطراف/ لجنة اللاجئين العاملة. ولذلك لا وجود لنصوص يمكن الوصول اليها للاعتماد عليها في عرض موقفها من الفلسطينيين في لبنان. على اننا نستطيع ان نشير في هذا الاطار، ولو بشيء من التحفظ، الى بعض الملامح. الظاهر ان الهدف الاولي للقيادة السورية في المرحلة الحالية هو تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية. وفي الوقت نفسه، يبدو ان سوريا عدلت عن نظرها عن المعادلة الاستراتيجية مع اسرائيل نحو الهيمنة السورية على «المشرق العربي» بالمقارنة مع اسرائيل المحصورة ضمن الحدود المعينة بوضوح (١٩٤٨). ويقال ان المفاوضات السورية مع اسرائيل تستهدف التوصل الى تسوية شاملة (صفقة شاملة) تغطي، بخلاف اتفاقات اوسلو، جميع التفاصيل، ولا تترك شيئاً «لجولات» في المستقبل، على ان السوريين، وهم المنشغلون بمفاوضات التسوية مع اسرائيل، لا يزالون يعلقون اهتماماً من الدرجة الأولى على المسألة الفلسطينية، باعتبارها حيوية للمصالح السورية والعربية [١٠]. وفي هذا المجال، ان السياسة السورية متميزة تماما عن سياسة الاردن.

وسوريا هي بالضرورة معادية لاية تطورات يمكن ان تؤدي الى اضعاف مواقعها التساومية في مفاوضات التسوية الجارية. من هنا كانت مقاطعتها للجنة اللاجئين المتعددة الاطراف، وكان عدم استقبالها لبعثة لجنة اللاجئين العاملة في نيسان عام ١٩٩٤. هذه الاستراتيجية عنصر اساسي هو الحفاظ على الوضع الراهن في لبنان. ينبغي للخيارات السورية ان تبقى مفتوحة، وان تكون «التفجيرات» ممنوعة، او محدودة. ومن هنا كان عدم الدعم السوري للمطالب الفلسطينية حيال الحكومة اللبنانية مما يؤدي الى تحسين وضعهم وحالتهم [١١].

---

(٩) معاهدة التنسيق والتعاون الاخوي بين سوريا ولبنان، ٢٢ ايار ١٩٩١.

(١٠) انظر الان غرشي: «بخطوات محسوبة، ان سوريا على طريق السلام» ليه موند دبلوماتيك، نيسان ١٩٩٤.

(١١) بوشر ذلك في عام ١٩٩١، لكنه متوقف حالياً، ان اهم متطلبات الفلسطينيين من الحكومة اللبنانية هي: اعادة تعمير المخيمات، اعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، اعادة تنظيم اوضاع الفلسطينيين، لا سيما في ما يتصل بالحقوق المدنية بالدرجة الاولى.

ثانياً: الإطار اللبناني

السياسة الحكومية الرسمية:

هنالك عنصر من الاستمرارية بين الحكومة الحاضرة وجميع الحكومات السابقة بالنسبة للاجئين هو رفض «التوطين» للفلسطينيين [١٢]. ويستند هذا الرفض الى حجتين اساسيتين: ١) الحجة الطائفية: على سبيل المثال، ان وزير الخارجية بويز، حين اقترح منذ وقت قريب (نيسان ١٩٩٤) ان ينقل جميع الفلسطينيين بالنهاية من لبنان، كان يثير «التوازن الطائفي الدقيق» في لبنان. (وتنشأ القضية الطائفية من ان اكثرية اللاجئين الفلسطينيين مسلمون سنة، ولذلك يخشى المسيحيون اللبنانيون ان يؤدي توطينهم الى زيادة الثقل السياسي والشعبي لجماعة السنة اللبنانيين). ٢) الحجة الدستورية: وهي ان التوطين استبعد في اتفاقات الطائف (١٩٩٠) التي ادت الى انهاء الحرب الاهلية، وبالتالي فان هذا الاستبعاد وضع في دستور ما بعد هذه الحرب.

غير ان الاجماع الحكومي على رفض التوطين يغطي العديد من المواقف والحسابات (كما ثبت من «قضية قريعة» الأخيرة). لهذا السبب لم تجر اية محاولة لصياغة سياسة رسمية متماسكة استعداداً للمفاوضات المقبلة. على ان النخبة اللبنانية السياسية، مهما بلغت رغبتها بنقل اللاجئين، تعي ان الضغوط الاقليمية والدولية قد تفرض عليها القبول بعدد معين. والسؤال اذا: كم هو هذا العدد؟.

ثم ان بعض المراقبين ربطوا مسألة التوطين بحاجات لبنان للاعتمادات لاعادة اسكان الفلسطينيين بعد الحرب. وعلى سبيل المثال، قال شفيق الحوت، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في آب عام ١٩٩٣:

«لقد اخبرت (رئيس الوزراء الحريري) انني سمعت ان لبنان سينال عشرة بلايين دولار لاعادة اسكان الفلسطينيين. اميركا تقرر، الملك فهد يدفع، والفلسطينيون هم الضحية. اننا ندرك ان مخطط اعادة اعمار بيروت لن يبدأ قبل ان تحل هذه المشكلة» [١٣].

وتبينت فكرة احتمال المرونة الحكومية حول التوطين حين دعا السيد فارس بويز باعتباره وزيرا للخارجية الى نقل جميع الفلسطينيين من لبنان اثناء الحملة الانتخابية النيابية في تشرين الاول عام ١٩٩٢، ذكرا ان لبنان قد يستطيع استيعاب «٥٠ ألفا، ٧٠ ألفا، او ١٠٠ ألف فلسطيني» [١٤]. وادى هذا التصريح الى اثارة سلسلة من الاحتجاجات من جميع الأطراف السياسية اللبنانية/الطائفية، دامت بضعة اسابيع.

وبالنسبة لاوضاع ومعاملة الفلسطينيين، ان الحكومة الحالية متمسكة بالوضع القائم. المباحثات التي بدئت عام ١٩٩١ بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية حين كانت الميليشيات غير الرسمية تجرد من الاسلحة، توقفت. واستقبل لبنان لجنة اللاجئين العاملة وسمح لها بزيارة المخيمات، الا انه بقي رافضا باصرار مقترحات لجنة اللاجئين العاملة لتمويل اعادة اعمار المخيمات. واذا كان اخراج المهجرين اثناء الحرب مستمرا فانه لم يصر الى اقتراح اي حل عام لتشرد الفلسطينيين غير دفع تعويضات غير كافية لشراء او استئجار اسكان بديل.

وهكذا فان سياسة الحكومة الضمنية حيال اللاجئين يمكن ايجازها بأنها تكثيف للضغوط لاجل الهجرة. واخطر هذه الضغوط هي:

---

(١٢) التوطين هي الكلمة المستخدمة من قبل اللبنانيين والفلسطينيين على السواء، لتعني الاستيطان الدائم خارج فلسطين. ورفض التوطين عنصر اساسي في حركة (المقاومة) الوطنية بعد ١٩٤٨، هام بقدر استعادة الارض في كسب الدعم الشعبي.

(١٣) الملف اللبناني مقابلة، شفيق الحوت، ايلول ١٩٩٣.

(١٤) لوريان / ليه جور، ٢ تشرين الاول ١٩٩٢، الواقع ان بويز اعلن انه «معارض للتوطين حتى التعصب» ثم عرض الارقام المذكورة اعلاه من اصل عدد ٤٠٠٠٠٠ غير المقبول.

١ ـ **القيود على المساحة والسكن:** ان نسبة اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات في لبنان اعلى منها في البلدان الاخرى «المضيفة» (اكثر من ٥٠ بالمئة، وذلك بذاته دليل على فقر). ثم انه لم يسمح باعادة بناء المخيمات العديدة التي دمرت اثناء معارك السنوات العشرين الاخيرة. كذلك منع البناء خارج حدود المخيمات. وفي هذا العام، في ١٩٩٤، اثناء استمرار اخراج المهجرين خلال الحرب، ابلغت الاونروا بأن لا تقوم بأية اعادة اعمار داخل المخيمات الاثني عشر الباقية. ثم ان منع البناء ادى الى ثني الاونروا والمؤسسات الاخرى غير الحكومية عن تنفيذ اصلاح المجارير، وتسهيلات مياه الشرب، والكهرباء، ان مخيم عين الحلوة، وهو اكبر المخيمات في لبنان، قطعت عنه المياه في هذا الصيف، وخلافا للتحسين الذي كانت لجنة اللاجئين العاملة تطمح الى تحقيقه، ان الاحوال المادية في المخيمات في لبنان هي اليوم اسوأ مما كانت عليه في اي وقت في الماضي.

ليس هذا كل ما في الامر.بالاضافة الى ذلك، ان الحكومة اعلنت بوضوح عن عزمها على تدمير المخيمات الثلاثة في بيروت، ثم انه يحتمل ان تصغر مساحات مخيمات اخرى بسبب شق الطرقات ومد الخطوط الحديدية.

٢ ـ **رفض الحقوق المدنية:** واهم ما بين هذه الحقوق، هو حق الاستخدام. منذ البداية كان اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ممنوعين من انواع معينة من الاستخدام، ملزمين بالحصول على اجازات عمل للاستخدام في اكثرية انواع العمل الاخرى. وعلى سبيل المثال، ان الاطباء [١٥]، والمهندسين، والمحامين، والصيادلة الفلسطينيين ممنوعون من ممارسة مهنهم. ثم ان الحصول على اجازات العمل صعب (مائة اجازة عمل فقط اعطيت للفلسطينيين في هذا العام الجاري). يضاف الى ذلك ان حصولهم على الخدمات الطبية والتربوية الرسمية محدود، كما انهم لا يستطيعون الانتفاع بالضمان الاجتماعي.

٣ ـ **عرقلة السفر:** برغم ان الحكومة اللبنانية تصدر للفلسطينيين وثائق سفر، الا ان الحصول عليها صعب، وهنالك اوقات رفض تجديدها في الخارج، مما عنى بالفعل منع الرجوع الى لبنان.

٤ ـ **شطب الذين حصلوا على حقوق الاقامة:** منذ زمن قريب بدأت الحكومة شطب اسماء الفلسطينيين الذين حصلوا على جوازات سفر ثانية، من جداول الذين لهم حق الاقامة في لبنان. وهنالك نحو ٢٥٠٠٠ شخص، على ما يقال، قد «شطبت اسماؤهم» حتى الآن.

ان هذه التدابير الحديثة نشأت عن سياسة الدولة السابقة نحو الفلسطينيين، وتختلف عنها كان لبنان، كبلد «مضيف» يتميز دائماً بغياب قانون ينظم حقوق اللاجئين والتزاماتهم، وغياب اي حقوق باستثناء حقوق الاقامة كلاجئين، وبالتنظيم عبر مراسيم خاصة «لنقص الحماية القانونية من الاعتقال الوقائي»، وبعرقلة منح الوثائق الضرورية. اما الجديد فهو تضييق مساحة المخيمات والاسكان، وعرقلة مساعي الاونروا لاعادة الاعمار.

المواقف اللبنانية غير الرسمية حيال اللاجئين

ان غالبية اللبنانيين يعارضون التوطين الدائم للفلسطينيين، الرفض يأتي من جميع فئات المسرح السياسي ولكن لدوافع مختلفة، وبكثافة تعتمد على عوامل طائفية واقليمية وسياسية حزبية. كذلك ان الرفض يخف ايضا لحسابات متنوعة (طائفية وسياسية ومالية الخ). وهنا سأقدم مثلين على هذا التناقض بين الاجماع/ والاختلاف:

١ ـ **مسألة قريعة:** في آب عام ١٩٩٤، اثار وليد جنبلاط، وزير المهجرين [١٦]، الضجيج حين اعلن عن شراء قطعة كبيرة من الارض يمكن ان يصار الى اسكان الفلسطينيين الذين هجرتهم الحرب فيها، وادى ذلك الى انطلاق

(١٥) في آب عام ١٩٩٤، في البقاع، حيث يندر الاطباء اقفل الشرطة عيادات عدد من الاطباء والتقنيين المخبريين الفلسطينيين.

(١٦) وليد ابن كمال جنبلاط، زعيم الدروز ورئيس الحزب الاشتراكي الشعبي، والدروز هم من ناحية تاريخية احدى اهم طوائف لبنان، لكنهم من اصغرها عدداً.

احتجاجات شارك فيها عدد من الوزارء، مما هدد بانقسام في الحكومة. وهوجم المشروع باعتباره خطوة نحو «التوطين»، ثم اثار السيد جنبلاط اللهب بقوله ان توطين الفلسطينيين هو في رأيه محتوم. واضاف:

«اقرأوا الاتفاقات الجديدة بين اسرائيل، وعرفات والملك حسين، واذا كنتم لا تزالون غير مقتنعين بأن التوطين سيقع، فانكم عميان. لا ذكر في اي مكان في الاتفاقات لعودة الفلسطينيين الى فلسطين» [١٧].

ومع تصاعد الاحتجاجات في وسائل الاعلام، والمجلس النيابي، والوزارة نفسها، مما احدث المزيد من الاتهامات بالمكاسب المالية والسياسية. تحركت الحكومة للسيطرة على الوضع بتشكيل لجنة تحقيق وزارية. وبصورة موقتة على الاقل، دفن مشروع القريعة، وفي الوقت نفسه، ظل الفلسطينيون المهجرون في الحرب يخرجون من المباني التي احتلوها اثناء القتال.

٢ ـ **استعراض المواقف اللبنانية من توطين الفلسطينيين** [١٨]

اجريت هذه الدراسة على عينة اختيرت بصورة عشوائية من ٩٨٦ لبنانيا، بما في ذلك الطوائف الست الرئيسية واقلية قومية واحدة (الارمن). طرح على المتجاوبين مع الدراسة عدد من الاسئلة المتصلة بتوطين الفلسطينيين. ومن النتائج الطريفة لهذه الدراسة ما يلي: بالسؤال عن المخططات الدولية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ردت اكثرية (٤٣ بالمئة) بأنها تعتقد بوجود مثل هذه المخططات، فيما اعتقد الكثيرون (٣٦بالمئة) بأن التوطين سيفرض على لبنان، وقال ٧٥بالمئة منهم انهم لن يقبلوا به.

والفارق بين الطوائف بالنسبة لقبول او رفض توطين الفلسطينيين ضئيل نسبيا، (النسبة العليا من القابلين به بين السنة هي ١٩بالمئة فقط. والنسبة الدنيا بين الموارنة هي ٥ بالمئة)، ثم ان الفرق بين الرافضين لم يكن بقدر ما يتوقع البعض: ٨٧بالمئة من الموارنة رافضون، وكذلك ايضا كان ٦٣ بالمئة من السنة. (والنسبة الدنيا من الرافضين، ٥٤ بالمئة، هي بين الارمن، وهم الذين كانوا في وقت من الاوقات لاجئين.

والسبب الرئيسي الذي يعطيه معارضو توطين الفلسطينيين هو الخوف من تجدد الصراع المدني. وهنالك عدد اصغر من هؤلاء قالوا ان التوطين يزيد مشاكل لبنان الاقتصادية خطورة، اما الذين اشاروا الى التوازن المسيحي الاسلامي في لبنان فأقل عدداً من هؤلاء.

واسفر المسح الذي قام به الدكتور خشان عن نتيجة مقلقة هي ان ٤٠بالمئة من الذين استجابوا للمسح كانوا يعتقدون بأنه على طائفتهم ان تقاوم التوطين الفلسطيني عسكرياً. ومع ان الاعتقاد بالمقاومة العسكرية بلغ الذروة بين الموارنة (٥٦ بالمئة)، وبلغ الدرجة الثانية بين الشيعة (٥٠ بالمئة)، وجاء في المرتبة الثالثة (٤٠ بالمئة) بين الكاثوليك فإنه كان كذلك موجوداً بين مجموعات معروفة تقليدياً بميلها الى الفلسطينيين كالسنة والدروز. على ان هنالك أكثرية واضحة بين الذين استجابوا للمسح (٦٠بالمئة) كانوا ضد المقاومة العسكرية للتوطين.

وبوضوح يبين المسح الذي قام به الدكتور خشان ان هنالك إجماعاً واسعاً في أوساط الطوائف اللبنانية ضد توطين الفلسطينيين، غير ان تلك المعارضة مقرونة بالشعور بأن التوطين سيفرض، على ما يرجح، على لبنان بفعل الاوضاع الدولية/الاقليمية، ذلك الاستقطاب الذي ساد سنوات الحرب الاهلية في وجه الفلسطينيين ضَعف ليترك محله عداء عاماً لكنه غير عال من الناحية العسكرية. ومنذ مدة وجيزة وصف احد الصحفيين اللبنانيين المواقف الحالية العامة من الفلسطينيين بأنها تتراوح بين قطبين: لا مبالاة وسلبية (في حين ان هذه السلبية تتراوح بين العداء الناشط والكره السلبي) [١٩]. والمرجح ان غالبية الفلسطينيين يوافقون على هذا التقييم.

(١٧) لوريان/ليه جور، ٢٠ آب، ١٩٩٤.

(١٨) هلال خشان: «توطين الفلسطينيين في لبنان وراء الحوار». دراسات مونتريال حول العالم العربي المعاصر، نيسان ١٩٩٤.

(١٩) جهاد الزين: «السفير» في مقابلة مع الكاتب، اول كانون الاول ١٩٩٤.

الحياة الاقتصادية في المخيمات الفلسطينية في لبنان

سمير التنير (*)

أولاً: لمحة تاريخية

أدت الأحداث العسكرية التي رافقت إنشاء دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ إلى نزوح نحو ٧٥٠ ألف لاجىء من فلسطين. وقد نزح معظم هؤلاء إلى الضفة الغربية التي كان يديرها الاردن، وإلى قطاع غزة التي كانت تديره مصر، وكذلك إلى لبنان وسوريا والأردن. وأدت حرب عام ١٩٦٧ إلى مزيد من التهجير إذ غادر أرض فلسطين أكثر من ٥٠٠ ألف لاجىء كان نصف عددهم من الذين هجروا من قبل. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٨ أخذت الجمعية العامة أول القرارات الخاصة بتقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين [1] ووفقاً لتقرير الوسيط الدولي رالف بانش الذي رأى أن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين حرجة جداً، قررت الجمعية العامة إنشاء الهيئة الخاصة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (UNRPR)، وخلال الوقت القصير التي قامت به تلك الوكالة بأعمالها استطاعت تجنيد هيئات كثيرة من الوكالات الدولية وهيئات المجتمع المدني الفلسطيني.

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٨ أعلنت الجمعية العامة قرارها ذا الرقم 194 III والذي قضى بتسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين يودون العودة إلى بلادهم، وذلك في أسرع وقت ممكن. أما الذين لا يودون العودة فيجب تعويضهم عن خسارة أملاكهم كما قضى القرار بتأليف لجنة التوفيق من أجل فلسطين، والتي أخذت على عاتقها من ضمن أشياء أخرى، إعادة إسكان الفلسطينيين وتقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية لهم. أما جهود الهيئة لإعادة الفلسطينيين إلى ديارهم فلم تكن ناجحة.

وعندما تبين أن عودة اللاجئين الفورية إلى ديارهم أصبحت متعذرة قامت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بإنشاء وكالة دائمة لرعاية تلك الشؤون. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ أنشأت الجمعية العامة وكالة الإغاثة والعمل للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA) كي تخلف الهيئة السابقة، ولكي تقوم بأعمال الإغاثة بالاشتراك مع الحكومات المحلية. وفي شهر أيار/مايو عام ١٩٥٠ أخذت الأونروا تدير عملياتها من مركزها الرئيسي في بيروت. وفي السنوات الأولى تركز نشاط الوكالة على تقديم العون الفوري، وذلك بشكل غذاء أو مسكن أو ملابس. كما كان برنامجها سريع التغير تبعاً للأوضاع المستجدة. واليوم هناك ٣،٩ مليون لاجئ فلسطيني مسجل لدى الوكالة. وفي الوقت الحالي تتابع الوكالة تقديم التعليم والخدمات الاجتماعية في الأردن، ولبنان، وسورية، وفي الضفة الغربية، وفي قطاع غزة. وتشمل خدمات الوكالة التعليم الابتدائي والتكميلي، والتدريب المهني والتقني والعناية البدائية الطبية الشاملة، بما في ذلك الطب العائلي، والمساعدة في دخول المستشفيات، وتقديم المساعدة للصحة البيئية في مخيمات اللاجئين، وتقديم المساعدات الاجتماعية للمرأة والفتيات والمعاقين. وهذه الخدمات تقدم مباشرة إلى المستفيدين بموازاة

(*) باحث وخبير اقتصادي.

(١) راجع كتاب *The United Nations and The Question of Palstine* ص 82

الخدمات التي تقدمها السلطات المحلية الى المواطنين. وبالإضافة إلى ذلك كانت الوكالة تقدم قروضاً صغيرة أو متوسطة إلى الذين يودون القيام بأعمال تجارية صغيرة.

هذا إلى جانب القيام ببعض أعمال بناء البنية التحتية في المخيمات. وتعدّ الأونروا أكبر وكالة إغاثة في الشرق الأوسط، ويعمل بها ٢٢ ألف موظف كلهم من اللاجئين الفلسطينيين من أجل إدارة ٩٠٠ عملية فيما يخص اللاجئين الفلسطينيين في كافة المجالات. تقوم الأونروا بإنجاز أعمالها بالاشتراك مع الحكومات المضيفة، والسلطة الفلسطينية، ومنظمات الامم المتحدة الأخرى ومنظمات المجتمع المدني، والبنك الدولي. وينظر اللاجئون (وكما تقول الوكالة) إلى أعمالها كرمز لالتزام المجتمع الدولي بمساعدتهم إلى حين إيجاد حل للقضية الفلسطينية. وبسبب ذلك تجدد الجمعية العمومية للامم المتحدة فترة عمل الوكالة بصورة منتظمة.

كانت بيروت هي المقر الرئيسي للوكالة حتى عام ١٩٧٨ ثم انتقل مقرها إلى فيينا لمدة ١٨ عاماً. ولكن مقرها عاد إلى منطقة الشرق الأوسط في منتصف التسعينيات، وكان اختيار غزة كمقر للوكالة من قبل الأمين العام كوفي أنان، والذي صادقت عليه الجمعية العمومية، يظهر (كما تقول الأمم المتحدة) التزامها بعملية السلام في الشرق الأوسط.

ومالية الأونروا تتألف من تقديمات دول متطوعة لتقديم العون المادي هي الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد الأوروبي وانكلترا والسويد. أما المانحون الكبار الذين يأتي ترتيبهم بعد ذلك فهم الدول الاسكندنافية واليابان وكندا. أما التبرعات الأخرى فتأتي من منظمات غير حكومية ومن متبرعين منفردين. وقد واجهت الأونروا في السنوات الأخيرة عجزاً مالياً متصاعداً، أثر في نشاطاتها المخصصة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين. وفي السبعينيات كانت الوكالة تنفق ٢٠٠ دولار أميركي على كل لاجىء مسجل. أما اليوم فقد انخفض المبلغ إلى ٧٠ دولاراً فقط وفقاً لمفوض الوكالة بيتر هانسن. وهذا يعادل ٢٠ سنتاً في اليوم لتوفير التعليم، والصحة والخدمات الاجتماعية. في العام ٢٠٠٠ أصدر المفوض العام للوكالة نداء عاجلاً لزيادة المساعدات من المتبرعين قائلاً إن المجتمع الدولي سيخسر عاملاً قوياً للاستقرار في المنطقة إذا لم يلبّ هذا الأمر.

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية في المخيمات الفلسطينية عين الحلوة ونهر البارد نموذجاً

مخيم عين الحلوة

يشكل اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ما نسبته ١٠ بالمئة من مجموع اللاجئين المسجلين لدى الأونروا، وحوالى ١١ بالمئة من مجموع سكان لبنان. وبحسب الإحصاءات غير الرسمية يزيد عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على أربعماية ألف نسمة يقيم أكثر من ستين بالمئة منهم في ١٢ مخيماً مسجلاً رسمياً ومعترفاً به لدى الأونروا.

ومنذ عام ١٩٤٨ حتى الآن حصلت تطورات كثيرة على واقع المخيمات الفلسطينية جغرافياً وديمغرافياً وسياسياً واجتماعياً، في وقت يطرح الواقع الفلسطيني في لبنان برمته أسئلة كثيرة عن المستقبل.

يعتبر مخيم عين الحلوة أكبر المخيمات في لبنان وأكثرها تعقيداً من كافة النواحي، وله حيّز واسع جداً في مختلف وسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية.

تأسس مخيم الحلوة مع التباشير الأولى لنكبة فلسطين وقدوم طلائع المهجرين الفلسطينيين إلى لبنان عبر الحدود الجنوبية في عام النكبة ١٩٤٨. ومع مرور الأيام ونزوح الفلسطينيين بعشرات الآلاف بدأت وكالة الأونروا باستئجار الأراضي في مختلف المناطق اللبنانية لتركيب خيم على شكل مخيمات لإيواء اللاجئين، وكان من بينها مخيم عين الحلوة في صيدا. ولا يوجد إحصاء رسمي دقيق لعدد الفلسطينيين في مخيم عين الحلوة، ولكن الدلائل تشير إلى وجود ما بين ٦٥ إلى ٧٥ ألف نسمة في المخيم يقيمون على مساحة تبلغ كيلومتراً مربعاً واحداً بحيث يشكل أكبر كثافة سكانية في أصغر مساحة من الأرض. وأغلب سكان عين الحلوة هم من لاجئي عام ١٩٤٨ ومعظمهم من مناطق الجليل والجليل

الأعلى في فلسطين، ومن أقضية عكا والناصرة وحيفا وصفد.

تعتبر المنظمات والفصائل الفلسطينية رب العمل الأول في المخيم، وهي تقدم رواتب للمتفرغين من كوادرها. والمخصص الشهري يتراوح ما بين ١٠٠ ألف ليرة لبنانية إلى ٢٠٠ ألف ليرة لبنانية للعنصر الواحد، وبحسب الأقدمية والرتبة والتنظيم. هذا عدا رواتب الضباط والكوادر ومسؤولي القطاعات. ومع ذلك فإن نسبة البطالة في المخيم وفق تقديرات المسؤولين في المخيم تشير إلى أنها تتجاوز ٥٠ بالمئة، وبخاصة بعد انخفاض تقديمات المنظمات التي كانت تقدمها إلى الأفراد المنضمين إليها. أما الذين يعملون في الأونروا كمعلمين أو موظفين إداريين فعددهم محدود جداً. أما الذين يعملون خارج المخيم، وبخاصة في المزارع وورش البناء، فهم يعملون كمياومين، وبشكل متقطع كل شهر [٢].

مخيم نهر البارد

إن الطابع التجاري الذي صبغ به مخيم نهر البارد لفترة طويلة من الزمن لا يخفي حقيقة الوضع المأساوي الذي تعاني منه الشريحة الكبرى من سكانه، والتي يعيش قسم منها على حافة الفقر نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية، وانعدام فرص العمل في بيئة يعمل الغالبية من أبنائها في الزراعة والبناء، الأمر الذي تسبب في تدني فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى ٥٠ بالمئة، وهي أرقام مرشحة للتزايد نظراً للارتفاع اللافت في عدد السكان، وغياب أي أمل في المرحلة الراهنة في وضع حد لهذه المعضلة.

لقد استطاع أبناء مخيم نهر البارد البالغ عددهم نحو ٣٥ ألف نسمة (ويقال ٤٥ ألفاً) التوفيق بين عملهم في التجارة وعملهم التنظيمي، فأنشأوا سوقاً تجارية أضحت في فترة وجيزة من الزمن مقصداً للتجار والمستهلكين الشماليين والسوريين مستفيدين من الموقع الجغرافي الذي يحتله مخيمهم كنقطة وصل تربط مدينة طرابلس بقضاء عكار والحدود الشمالية بسورية، فعملوا على استثمار كل طاقاتهم وتنشيط هذه السوق التي كانت قد احتلت في حينها موقعاً متقدماً ومنافساً لبقية الأسواق حيث تجاوز عدد المحال فيها ٢٠٠ تعرض مختلف أنواع السلع والمنتجات، وتوفر فرص عمل لمئات العمال من أبناء مخيم نهر البارد الذين بات معظمهم منذ افتتاح أتوستراد المنية والعبدة الدولي عاطلين عن العمل، ونظراً لانحسار الحركة وتحولها باتجاه الأتوستراد. إلا أن ذلك لم يعوض الخسارة الكبيرة التي منى بها سكان المخيم [٣].

ثالثاً: أوضاع اللاجئين الفلسطينيين بالأرقام

يشكل الفلسطينيون أضخم مشكلة لاجئين لم تلق حلاً بين مشكلات اللاجئين في القرن العشرين. واللاجئون الفلسطينيون الذين يقدر عددهم بأكثر من ٣،٩ مليون نسمة اليوم يشكلون أقدم مجتمع لاجىء في العالم، ويأتون في رأس تجمعات اللاجئين في العالم.

وتوجد في لبنان أعلى نسبة من اللاجئين المقيمين في المخيمات (٥٥،٨ بالمئة) وهي تفوق النسبة الموجودة في غزة (٥٤،٨ بالمئة).

ويبلغ متوسط مساحة السكن في المخيمات ٤٠م٢ وهو يشتمل على ٢،٢ غرفة وبمعدل ٥،٦ أشخاص لكل مسكن و٥٧ بالمئة من المساكن في المخيمات موصولة بشبكة الصرف الصحي، و٥٠ بالمئة من المساكن يفتقر إلى أنابيب مياه الشفة ونحو ٧٠ بالمئة من المساكن باردة وتصعب تدفئتها في الشتاء. وثلث المساكن يعاني يومياً جراء

(٢) راجع محمد صالح، «عين الحلوة: عاصمة الشتات وتوازن الرعب الفلسطيني»، جريدة «السفير» ٢٠ شباط ٢٠٠٧.

(٣) راجع عمر ابراهيم، «البارد تجارة مزدهرة وهواجس أمنية... وفلسطين في الوجدان»، جريدة «السفير»، ٢٢ شباط ٢٠٠٧.

ضجة كبيرة يصعب معها إجراء حديث عادي. وثمة تفاوت هائل بين اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات وبين بقية السكان اللبنانيين، و٤٤ بالمئة من الأسر الفلسطينية تقع في أدنى مستويات الدخل السنوي (أقل من ٢٤٠٠ دولار سنوياً) في مقابل ٦ بالمئة من الأسر اللبنانية. وبمتوسط سنوي إجمالي لدخل الأسرة مقداره ٣٦٨٦ دولاراً سنوياً يكسب اللاجئون الفلسطينيون أقل من ثلث متوسط الدخل اللبناني البالغ ١٢،٣٠٣ دولارات. ويبلغ متوسط دخل الفرد في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ٧٩٤ دولاراً في السنة مقابل ٢٦٦٤ دولاراً متوسط دخل الفرد اللبناني.

وتوجد في لبنان أعلى نسبة من اللاجئين المصنفين «حالات العسر الخاصة» من قبل الأونروا ١٠،٦ بالمئة والتي تفوق النسبة الموجودة في غزة. أما نسبة مشاركة القوى العاملة فهي ٤٢ بالمئة مع تدني نسبة مشاركة الإناث (١٧ بالمئة) وتبلغ نسبة البطالة العامة بين اللاجئين الفلسطينيين ضعف نسبة البطالة بين اللبنانيين بعامة. هذا بالإضافة إلى أن نسبة ٢٤ بالمئة من مجموع الأسر الفلسطينية ليس لديها أي فرد عامل [٤]. ويشكو نصف الرجال الذين لا يؤدون أي عمل (الفئة العمرية ٢٥ – ٤٤ سنة) من المرض أو العجز. ونحو ٤٠ بالمئة من الأشخاص الذين لا يؤدون أي عمل من هذه الفئة العمرية فقدوا الأمل بالعثور على عمل. ويعمل نصف العاملين أكثر من ٤٠ ساعة أسبوعياً. وترتفع العمالة بأجر بخس إلى ١٣ بالمئة، وتبلغ أعلى نسبة لها بين الذكور الذين يعملون أقل من ٣٠ ساعة أسبوعياً في قطاعي الزراعة والبناء.

أما فيما يخص التعليم فإن ٩ بالمئة من الذكور و٢٢ بالمئة من الإناث في سن الخامسة عشرة وما فوق لم يذهبوا قط إلى المدرسة، ولم يكمل المرحلة الثانوية على الأقل إلا ١٢ بالمئة، وهي نسبة تمثل أقل من ثلث نسبة الفئة نفسها في الضفة الغربية وقطاع غزة (٣٩ بالمئة) وأقل من النسبة عينها في الأردن (٢٨ بالمئة). ويبلغ متوسط استيعاب الصف في مدارس الأونروا الابتدائية ما بين ٤٠ إلى ٥٠ تلميذاً في الصف الواحد. و٢٠ بالمئة من سكان المخيمات البالغين أميون (١٣ بالمئة من الرجال و٢٦ من النساء). ونسبة الأمية ٨ بالمئة بين الشباب (الفئة العمرية ١٥ – ٣٩ سنة). ونسبة الأمية في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تقارب مرة ونصف المرة نسبتها بين اللاجئين في الأردن، وأكثر من مرتين بين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتبلغ نسبة الأمية بين الذكور نحو ضعف نسبتها بين اللبنانيين (١٧ بالمئة مقابل ٩ بالمئة).

أما من ناحية الصحة العامة فقد سجلت ٢٦ وفاة بين الأطفال الحديثي الولادة، و٣٥ وفاة بين الرضع لكل ألف مولود. وثمة ١،٣ طبيب و٢،٨ ممرض و٠،٣ طبيب أسنان لكل عشرة آلاف شخص من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ويعاين أطباء الأونروا ما متوسطه ٧٣ مريضاً في اليوم. أما عدد الأسرة المدعومة من المستشفيات فهي ٤٠٠٠/١ وبين سنة ١٩٨٩ وسنة ١٩٩٥ انخفض عدد الأسرة المتاحة بمقدار يزيد على الضعف من ٠،٦ إلى ٠،٢٥ سرير لكل ألف شخص. ويعاني شخص واحد تقريباً من كل خمسة لاجئين جراء مشكلة صحية مزمنة. ويشعر واحد من كل أربعة باليأس من المستقبل ويتناول العدد نفسه (٢١ بالمئة) الأدوية بانتظام نتيجة الإحباط النفسي.

رابعاً: الحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين

تعتبر الحماية الدولية المؤقتة معياراً قانونياً دولياً ملزماً للدول في ظروف معينة عند معالجتها تدفق اللاجئين إلى أراضيها. ورغم ما أثارته من خلاف حولها إلا أن لها أهمية خاصة بالنسبة إلى وضع اللاجئين الفلسطينيين.

(٤) راجع محمد علي الخالدي، فادي بردويل، اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ٢٠٠٢، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ٢٠٠٢ – ص ١٧-١٨.

فلأسباب تاريخية وقانونية وسياسية يحرم الفلسطينيون اللاجئون من الحد الأدنى للحماية المتوفرة للاجئين الآخرين بموجب اتفاقية ١٩٥١ . وهناك توجه دولي الآن لتوفير حماية مؤقتة للاجئين الفلسطينيين. هذه الحماية تقدم لفلسطيني الشتات حقوق الحماية التي يفتقرون إليها اليوم مع الكثير من الحقوق المصاحبة لحق اللجوء الممنوح للفرد، لكن دون أن يفرض عليهم وضع دائم يرافق الاندماج أو إعادة التوطين، ويقوض بالتالي حق عودتهم إلى ديارهم.

ونعود مجدداً لشرح الأوضاع الصعبة جداً التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون وبخاصة في مجال الإقامة، فالدولة اللبنانية تفرض تقييدات أكبر على اللاجئين الفلسطينيين مما تفرضه على الأجانب اللاجئين الآخرين. إضافة إلى ذلك فإن اللاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا إلى لبنان بعد حرب ١٩٤٨ يعتبرون مقيمين بشكل غير قانوني. وفيما يتعلق بوثائق السفر فإن تسلم وثيقة سارية المفعول في لبنان مرتبط بالتسجيل لدى الأونروا أو جمعية الهلال الأحمر. أما اللاجئون غير المسجلين لدى أي من هاتين المؤسستين فيحصلون على وثائق سفر تحمل ختماً يشير إلى أن حاملها غير مؤهل للعودة إلى لبنان [٥].

إن هامش الحماية الممنوح للاجئين الفلسطينيين بموجب قرارات مجلس جامعة الدول العربية وبروتوكول الدار البيضاء أضيق مما يقدم للاجئين بموجب صكوك مماثلة في مناطق أخرى من العالم. فلا قرارات الجامعة العربية ولا البروتوكول المذكور تشمل بنوداً لحماية حق الحصول على سكن مناسب والحصول على التعليم العام وحيازة ممتلكات والحصول على ضمان اجتماعي. فظروف السكن بالنسبة إلى كثير من اللاجئين، وبخاصة المقيمون في المخيمات، غير ملائمة، وتتصف بالازدحام الشديد، والافتقار إلى البنية التحتية الأساسية، وبظروف بيئية سيئة.

وفي لبنان ومصر ودول الخليج لا يملك اللاجئون الفلسطينيون حق الحصول الشامل على التعليم العام. واللاجئون في لبنان ومصر لا يحصلون على الرعاية الصحية. وتحد معظم الدول العربية من ملكية الأجانب للأرض. وبالإضافة إلى ذلك فإن اللاجئين في لبنان ودول الخليج يدفعون الرسوم نفسها للتأمين الاجتماعي.

إن نظام الحماية المؤقتة الدولية نظام مرن بما يكفي لتوفير حلول لمشاكل الحماية المختلفة، وبإمكان هذا النظام أن يعزز حماية السكان المدنيين المقيمين تحت احتلال عسكري طويل، وأن يخفف من العبء على الدول العربية. وبإمكانه أن يوفر للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي آلية لمعالجة زيادة محتملة في طلبات اللجوء من الفلسطينيين. ويمكن لرزمة الحوافز والمثبطات أن توفر قوة ونفوذاً لتوجيه الأطراف نحو حل النزاع على أساس معايير موضوعية. بالنسبة إلى الدولة الفلسطينية يمكن أن تكون الحماية المؤقتة وضعاً ملائماً يتيح للاجئين الفلسطينيين المقيمين أو الراغبين في الإقامة. كما أن الحماية المؤقتة تدعم الحجة القانونية القائلة بأنه لا يتوجب على اللاجئين الفلسطينيين التخلي عن حقهم المطلق في العودة إلى ديارهم وأراضيهم من أجل تحسين ظروف حياتهم، إلى أن تحقق عودتهم. إن منح الحماية المؤقتة اللاجئين الفلسطينيين سيكون منسجماً مع المادة D 1 – من القرار 194 III باعتبار ذلك آلية تقود ربما إلى الحل. يبقى أن نذكر أن فكرة توفير الحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين فكرة مطروحة للبحث والنقاش، ولم يتم تبنيها بعد من قبل أية منظمة دولية أو دولة عربية.

(٥) راجع سوزان أكرم وتيري ريمبل: الحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين، مجلة الآداب عدد ١١/١٢ تشرين الثاني، كانون الأول ٢٠٠٤ – ص ٢٦.

الفلسطينيون خارج المخيمات: عين على المخيم وعين على الوطن (*)

فتحي كليب (**)

مقدمة

معظم الدراسات التي تناولت مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان سلطت الأضواء على الفلسطينيين المقيمين في المخيمات بواقعهم السياسي والأمني والمعيشي، وأسقطت من اهتمامها قسماً كبيراً من هذا الشعب يقيم خارج المخيمات، وله سماته الخاصة التي قد تختلف عن المجتمع الأصل داخل المخيمات. وأهمية هذه الفئة من الفلسطينيين تعود الى عددها المرتفع الذي بات يقترب من عدد الفلسطينيين داخل المخيمات.

وبعيداً عن الاحصاءات التي تقدمها وكالة الغوث بشكل دوري عن أوضاع المسجلين لديها (داخل وخارج المخيمات) يصطدم الباحث في أوضاع الفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات، كما المقيمين داخلها، بمشكلة مزمنة هي النقص في المعلومات الدقيقة نتيجة الإهمال الواضح من قبل المرجعيات المعنية بتقديم إحصاءات ومعطيات حول هذه الفئة من الفلسطينيين. ومكمن الصعوبة ناتج عن المراحل التاريخية التي مرت بها، وانتشارها الواسع على امتداد المحافظات اللبنانية بالقرب من المخيمات وداخل المدن والقرى اللبنانية.

لذلك لا يمكن الحديث عن الفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات بمعزل عن المقيمين داخلها بسبب الترابط الكبير القائم بين التجمعين على غير مستوى، والعلاقات الموضوعية التي نشأت تدريجياً مع نشوء المخيمات..

الفلسطينيون في لبنان

وصل اللاجئون الفلسطينيون الى لبنان على مراحل متعددة بدءاً من العام ١٩٤٨. وتشير وكالة الغوث الى أن عددهم وصل عام ١٩٥٠ نحو ١٢٧٦٠٠ نسمة [١] حطوا رحالهم في أماكن متفرقة من جنوب لبنان. ولم تأخذ المخيمات شكلها الراهن الا بعد سنوات، عندما أدرك اللاجئون أنفسهم والهيئات المعنية، أن العودة ليست بالقريبة، آنذاك تدخلت الدولة اللبنانية ومؤسساتها وبعض المنظمات الدولية إضافة الى الاهالي في تأمين مساكن للنازحين الهاربين، سرعان ما بدأت تأخذ شكل التجمعات الخاصة باللاجئين، الى ان استقرت على وضعها الراهن اليوم.

ويمكن حصر الأسباب التي دفعت باللاجئين الفلسطينيين الى الهجرة الى لبنان بمسألتي التقارب الجغرافي والاجتماعي (التزاوج والمصاهرة)، إضافة الى النسبة العالية من اللبنانيين الذين كانوا يعيشون في فلسطين، حيث شكلت الجالية اللبنانية واحدة من أكبر الجاليات في فلسطين قياساً بغيرها من الجاليات العربية. أما لجهة المناطق الفلسطينية التي قدم منها اللاجئون الى لبنان، فإن البيانات التي جمعتها الأونروا بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ تظهر أن

(*) دراسة أعدت لمعلومات في ٢٠٠٧/٥/١.

(**) باحث فلسطيني.

(١) موقع وكالة الغوث على شبكة الانترنت: www.un.org/unrwa

٥٩,٩ بالمائة من اللاجئين قدموا من منطقة الجليل، وتحديداً من مناطق عكا وبيسان والحولة والناصرة وصفد وطبرية. في حين أن حوالى ٢٨,١٤ بالمائة قدموا من حيفا، كما تم تهجير حوالى ١١ بالمائة من مناطق يافا والرملة واللد. أما القسم الباقي فهم يشكلون أقلية هجروا من مناطق مختلفة من فلسطين [٢].

تأسيس المخيمات

جاء تشكيل المخيمات وفقاً لطبيعة الهجرات الجماعية التي جاءت على دفعات، حيث تجاور اللاجئون في مخيمات لبنان بالاستناد الى مجموعة عوامل منها مراتب القرابة والانتماء، إذ يضم كل حي من أحياء المخيمات عائلات تنتمي الى بلدة وقرية فلسطينية معينة. فقد حمل الفلسطينيون معهم الى المخيمات ما عرفوه في فلسطين من تراتبية اجتماعية ومناطقية كرست للاعيان في العائلات الكبيرة وجاهة الحي، ولوجوه البلدات الكبيرة ميزات إضافية [٣]، وهو أمر ما زالت معالمه موجودة في جميع المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان. فهناك الفعاليات والوجهاء وروابط القرى ولجان المدن والبلدات الفلسطينية، وتشهد هذه الظاهرة اليوم اتساعاً ملحوظاً تطال مختلف أوجه الحياة في المخيم. لذلك جاء المخيم كمكان إقامة إلزامي للاجئين، وهو عبارة عن تجمع تراكمي لأبناء عدة قرى او بلدان او أحياء او عائلات، ولم يشكل جسماً اجتماعياً متناغماً او مجتمعاً له مواصفات ومقومات المجتمعات العادية، وذلك انطلاقاً من النظرة التي كانت قائمة، وما زالت، الى المخيم ليس باعتباره غاية اجتماعية او ذا فائدة لسكانه، فهو لا يهيئ لنشاط زراعي او صناعي الا في أضيق الحدود التي لا يمكن أن تصبح وسيلة إنتاج بسبب عدم تواصلها مع المحيط اللبناني، وهو ما خلق حالة نسبية من العزلة للمخيمات وقاطنيها قبل ان تمتد المدن والقرى اللبنانية لتبتلعه [٤].

رغم ذلك، فالمراحل التاريخية المختلفة التي مر بها المجتمع الفلسطيني في لبنان عكست نفسها على بنيته الاجتماعية، ورسمت انطباعات لم يعهدها من قبل. كان الشعور المشترك بالغربة وبالتطلع نحو ساعة العودة الى الوطن الأساس الموضوعي الذي انبثق منه العامل السياسي المتمثل بالحفاظ على الهوية الوطنية، وبقاء العائلة الفلسطينية كمؤسسة اجتماعية موحدة حافظت على الكثير من التقاليد الموروثة منذ ما قبل النكبة، الى ان جاءت المقاومة الفلسطينية المسلحة، فسادت نظرية الثورة المسلحة على ما عداها من أمور، وتحول المخيم من بقعة جغرافية تعج بالفقراء والمشردين من بلادهم الى حالة من النشاط الثوري.

تعود المخيمات الفلسطينية في لبنان بأصول نشأتها الى العام ١٩٤٨ عندما بدأت الهجرة الجماعية، فتولت الحكومة اللبنانية ومنظمات دولية وهيئات روحية عدة مهمة تجميع اللاجئين على أراض زراعية فارغة في مناطق بعيدة عن المدن وعن التطور العمراني تسهيلاً لتأمين المأوى والمسكن لهم. وخوّلت الدولة اللبنانية المديرية العامة لشؤون اللاجئين حق القرار في نقل اي فلسطيني من مخيم لآخر، وكذلك الأجهزة الأمنية.

وهكذا ومنذ بداية اللجوء، انقسم الفلسطينيون في لبنان الى قسمين: الأول فضل اللجوء الى أماكن بعيدة عن المخيمات في المدن والقرى اللبنانية وهي العائلات الميسورة اقتصادياً، والتي كانت ترى في المخيم نوعاً من الإذلال والمهانة، والثاني توزع على المخيمات وهي أغلبية اللاجئين الفقراء الذين سارعوا الى طلب المساعدة. لكن مع مرور الزمن وتيقن اللاجئين بأن الإقامة الطويلة أصبحت واقعاً، بدأت رحلة البحث عن أماكن العمل، وتنقلوا بين منطقة وأخرى الى أن تم توزيعهم بشكل متدرج على المخيمات القائمة اليوم. ومع التمدد العمراني أصبحت المخيمات متداخلة مع بعض

---

(٢) نصري صالح حجاج، «اللاجئون الفلسطينيون في لبنان الى متى؟» ص ٩، دراسة (رقم ١٥) أعدت خصيصاً لمركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، رام الله، فلسطين.

(٣) سهيل محمود الناطور: «أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان»، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الاولى، بيروت كانون الثاني ١٩٩٣، ص ١٤ وما بعدها.

(٤) سهيل محمود الناطور: مصدر سابق، ص ١٦.

المدن والمناطق اللبنانية الى ان استقرت على وضعها الراهن.

يتساءل البعض حول الخلفيات الحقيقية لاختيار المواقع التي استقر فيها اللاجئون، فهل ان تحديد أماكن تركيز المخيمات خضع فقط لمنطق اقتصادي هدف الى تأمين اليد العاملة الرخيصة للنمو الاقتصادي الذي كانت تشهده المدن اللبنانية آنذاك؟ أم أنه خضع لاعتبارات أمنية بهدف تسهيل المراقبة وتأمين سيطرة الأجهزة الأمنية على تجمعات سكنية كبرى يخشى ان تشكل بؤر اعتراض واضطراب؟ أم أنه جاء خشية ان يؤدي تمركز اللاجئين في المناطق الريفية الى نفي الصفة المؤقتة لوجودهم عبر تعزيز ارتباطهم بالأرض التي يزرعونها؟ [٥]

لقد اتسمت معيشة اللاجئين في التجمعات والاماكن التي أقاموا فيها بعدم الاستقرار، بسبب الوضع القانوني للمخيمات. فالأراضي التي شيدت عليها المخيمات اليوم ليست ملكاً قانونياً للاجئين منظمة بعقود عقارية، كما هو الحال في المعاملات العقارية، بل هي إما منحة من الدولة اللبنانية قدمت مجاناً او من هيئات خيرية ودينية، كبعض المخيمات التي تعود ملكيتها للكنيسة المسيحية، او مستأجرة باسم وكالة الغوث من مواطنين لبنانيين. وقد سبق لبعض العائلات اللبنانية من أصحاب الأراضي أن تقدمت بدعاوى قضائية أمام المحاكم اللبنانية ضد عائلات فلسطينية لاجئة بهدف استعادة أرضها بعد رفضها التجديد لعقود الإيجار مع وكالة الغوث. وهذا ما يشير اليه المفوض العام لوكالة الغوث في تقريره السنوي لعام ١٩٥٩ بقوله: «.. في جميع البلدان المضيفة انشئت المخيمات على أراض منحتها الحكومة، لكن ترتيبات الدولة (اللبنانية) مع مالكي الأراضي لم يجر تنظيمها..» [٦].

ووفقاً لإحصاءات وكالة الغوث لعام ٢٠٠٦، يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان المسجلين في قيودها ٤٠٨,٤٣٨ نسمة، أي ما نسبته ٩ بالمائة من إجمالي عدد اللاجئين المسجلين [٧]. وينتشر هذا العدد على امتداد الأراضي اللبنانية من الشمال الى الجنوب مروراً بالبقاع وبيروت وجبل لبنان، وينقسم من حيث أماكن السكن الى ثلاث فئات لكل منها أوضاعها ومشاكلها الخاصة:

الأولى: تقيم داخل المخيمات الرسمية في ١٢ مخيماً، بالإضافة الى ثلاثة مخيمات تم تدميرها بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٦ (النبطية، جسر الباشا وتل الزعتر). ويبلغ عددها ٢١٥,٨٩٠ نسمة وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٦ [٨].

الثانية: تقيم في المدن والقرى اللبنانية ويزيد عدد سكانها عن ٥٠ الف نسمة. وتنقسم هذه الفئة الى فقراء اللاجئين الذي أجبرتهم الأوضاع الاقتصادية والأمنية على السكن خارج المخيمات، وقلة من الأغنياء التي هاجرت الى لبنان إما قبل النكبة او بعدها واستطاعت ان تترك بصمات في مجالات عدة في لبنان..

الثالثة: تسكن في مخيمات وتجمعات غير رسمية وتفتقر الى الحد الادنى من شروط العيش، سواء على مستوى غياب البنى التحتية من مجارير وصرف صحي او على مستوى المراكز الصحية والتربوية الموجودة في جميع المخيمات. **وهي تجمعات إما محاذية للمخيمات الرسمية المعترف بها من قبل الدولة اللبنانية ووكالة الغوث، أو في ضواحي المدن اللبنانية. ويزيد عدد سكان هذه الفئة عن ١٠٠ الف نسمة.** (الرقم عبارة عن تقديرات خاصة بالكاتب بالاستناد الى عدة مصادر قديمة مضافاً اليها الزيادة السكانية الطبيعة للاجئين في لبنان والمقدرة بنحو ١,٥ بالمائة) وقد بقيت هذه التجمعات موضع تجاهل الهيئات المعنية وبخاصة وكالة الغوث التي رفضت تقديم الخدمات اليها. كما ان تقديم خدمات الوكالة بالنسبة الى هؤلاء لم تكن تحظى بأهمية كبيرة نظراً الى الدور الذي لعبته مؤسسات منظمة التحرير والمقاومة الفلسطينية قبل العام ١٩٨٢. لكن مع مغادرة المقاومة لبنان بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان اتضح حجم المشكلة، ما دفع بأبناء هذه التجمعات الى تنظيم سلسلة تحركات شعبية باتجاه وكالة الغوث للمطالبة بافتتاح مراكز صحية وتربوية استجابت الأونروا بشكل مجزوء، وافتتحت عدداً من المراكز في بعض التجمعات، وبخاصة تلك الكبيرة منها.

---

(٥) نصري صالح حجاج، مصدر سابق، ص ١١.

(٦) تقرير المفوض العام لوكالة الغوث لعام ١٩٥٩.

(٧) نشرة غير رسمية صادرة عن وكالة الغوث ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.

(٨) نشرة غير رسمية صادرة عن وكالة الغوث ٣١ كانون الاول ٢٠٠٦

جدول بعدد الفلسطينيين في لبنان داخل وخارج المخيمات	
عدد الفلسطينيين في لبنان	٤٠٨,٤٣٨ نسمة
عدد الفلسطينيين في المخيمات الرسمية	٢١٥,٨٩٠ نسمة
عدد خارج المخيمات الرسمية	١٧٥,٠٤٢ نسمة

المخيمات الرسمية

انشئت جميع المخيمات بعد النكبة العام ١٩٤٨ على مساحة تقدر بحوالي ١٥١٠٩٨٦ مترا مربعا. ولعل المشكلة الرئيسية التي يشكو منها اللاجئون اليوم هي في حجم المساحة الجغرافية التي ما زالت على حالها منذ اكثر من خمسين عاما، في الوقت الذي ازداد فيه عدد السكان اكثر من ثلاثة اضعاف، الامر الذي فاقم من ظاهرة الكثافة السكانية المرتفعة والتي تعتبر احدى اهم المشكلات الضاغطة، بسبب ما تعكسه من معضلات اجتماعية على كافة المستويات. إذ يبلغ متوسط الغرف للمسكن الواحد الوسطي غرفتين، مخصصة لكافة انواع الاستخدام غير المتجانسة، وان مساكن المخيمات في معظمها بنيت بصورة عشوائية وهي متداخلة مع بعضها تفصلها ممرات ضيقة تسمح بدخول الإنسان فقط [٩].

وطبقاً لقرار إداري قديم صادر عن الأمن العام اللبناني، ولا يزال ساري المفعول، يمنع على الفلسطينيين التوسع بزيادة مساحة المخيمات القائمة، خاصة التوسع العامودي (أي اكثر من طبقة واحدة)، كما يشترط على سكان المخيمات بناء منازلهم من الحجر وبسقف من صفيح. وبقي الوضع على هذا الحال حتى العام ١٩٦٩، بعد دخول المقاومة الفلسطينية الى لبنان، حيث اختلف الواقع السكني للمخيمات.

ونتيجة للحرب الأهلية التي شهدها لبنان في فترات سابقة، والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على المخيمات، تمت ازالة ثلاثة مخيمات فلسطينية، إحداها في الجنوب (النبطية ١٩٧٣) واثنان في الضاحية الشرقية لمدينة بيروت (جسر الباشا وتل الزعتر ١٩٧٦)، ما أدى الى تشريد سكانها وبعثرتهم في كافة المخيمات والمناطق اللبنانية. وقد رفضت الدولة اللبنانية إعمار هذه المخيمات كما رفضت ايجاد ارض بديلة للبناء عليها، بذريعة ان خطوة كهذه تعتبر مدخلاً للتوطين، وقصة القريعة وما احدثته من ردات فعل ما تزال ماثلة.

ونعرض فيما يلي نبذه قصيرة عن المخيمات الفلسطينية: (الأرقام عن عدد سكان المخيمات: [١٠]

منطقة بيروت: مار الياس ويبلغ عدد سكانه ٦١٦ نسمة.

منطقة جبل لبنان: برج البراجنة وعدد سكانه ١٥٧١٨ نسمة، الدكوانة ٩٢٥٨ نسمه(مدمر)، ضبيه ٤٠٢٥ نسمه وشاتيلا ٨٣٧٠ نسمه.

منطقة صيدا: عين الحلوة ٤٥٩٦٧ نسمة، النبطيه ٧٢٦٠ نسمة (مدمر) والميه وميه ٤٥٦٩ نسمة.

منطقة صور: البص ٩٥٠٨ نسمه، الرشيدية ٢٦٣٦١ نسمة والبرج الشمالي ١٩٠٧٤ نسمه.

منطقة طرابلس: نهر البارد ٣١٣٠٣ نسمه والبداوي ١٥٩٤٧ نسمه.

منطقة البقاع: ويفل ٧٦٦٨ نسمه.

(٩) فتحي الكليب، «الم النكبة»، الدار الوطنية الجدية/ دمشق، دار فرا/ بيروت ص ٨٥.
(١٠) الأرقام من موقع وكالة الغوث على شبكة الانترنت: www.un.org/unrwa.

المخيمات والتجعات غير الرسمية

الانطباع السائد لدى الكثيرين أن المقصود بالتواجد الفلسطيني خارج المخيمات هو صورة السلاح والمواقع العسكرية في بعض المناطق اللبنانية. وقد تكّرس مثل هذا الانطباع بعد الانسحاب السوري من لبنان والحديث المتكرر عن السلاح الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها، بحيث أصبح التواجد الفلسطيني خارج المخيمات مرادفاً في الكثير من الحالات لمشهد السلاح الذي ينبغي معالجة أوضاعه. وهو ما يؤكد ضرورة السعي من قبل الهيئات المعنية، فلسطينية ولبنانية، الى تغيير هذه الصورة، باعتبار ان التواجد المدني الفلسطيني خارج المخيمات هو جزء لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني في لبنان ويعيش حياته اليومية بشكل طبيعي. ويمكن توزيع التجمعات والمخيمات الفلسطينية غير الرسمية على المحافظات اللبنانية على الشكل التالي مع تقدير لعدد سكانها [١١]:

صور	
التجمع	عدد سكانه
المعشوق	٣٤٤٧
الشبريحا	٤٨٩٢
القاسمية	٢٦٤٣
أبو الأسود	٨١٣
عدلون	١٤٤٨
جل البحر	٩٠٨
البرغلية	١٢٨
الواسطة	١١٦
العيتانية	٢٦٩

صيدا	
التجمع	عدد سكانه
الغازية	١٣٠٥
السكة	٦٦٠
البركسات	٢٥٣٥
البستان اليهودي	١٢١٠
الهمشري	١٢٠٠

(١١) اخذت الأرقام من كتاب للدكتور حسين شعبان بعنوان «المخيمات الفلسطينية في لبنان.. من الضيافة الى التمييز» صادر عن الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية ـ كانون الثاني ٢٠٠٢ مع مراعاة التغييرات التي طرأت على هذه التجمعات منذ العام ٢٠٠٢.

بيروت	
التجمع	عدد سكانه
مبنى غزه	٦٠٠
الطريق الجديدة	٢٥٧
تجمع المهجرين / شاتيلا	٧٤٠[١٢]

البقاع	
التجمع	عدد سكانه
بر الياس	٢٩٤٩
تعلبايا	٤١٤٠

اقليم الخروب	
التجمع	عدد سكانه
شحيم	١٩٧٨
وادي الزينة	٨٨٢٥
الناعمة	٤٤٨٠

الشمال	
التجمع	عدد سكانه
تجمع الأرامل / البداوي	٨٦٧
تجمع المهجرين / البارد	١٠٢٩

وتعود نشأة هذه المخيمات والتجمعات الى مراحل تاريخية تمتد لأكثر من أربعة عقود تطورت تدريجياً ليصبح عدد سكان بعضها أكبر من سكان بعض المخيمات الرسمية. ويمكن تقسيم هذه التجمعات من حيث أسباب نشاتها الى ثلاثة أقسام:

١ـ تجمعات نشأت بفعل الحاجة الى اليد العاملة الرخيصة، وبخاصة في مناطق صور وضواحيها حيث العمل في مزارع الحمضيات والموز على الساحل وما زالت قائمة حتى اليوم. ومثال ذلك ان مخيم القاسمية نشأ نتيجة منح قطعة أرض من قبل آل عسيران لمجموعة من اللاجئين الذين عملوا في المجال الزراعي، وكذلك تجمع الشبريحا من قبل آل الخليل، ومعظم سكان هذين التجمعين من أصول بدوية في فلسطين سبق لهم أن عملوا في المجال الزراعي وتربية الماشية. كما كان العمل في حقوق القمح في البقاع سبباً رئيسياً لتواجد تجمعات أخرى. وفي المنطقة الشرقية من بيروت

(١٢) «المهجرون الفلسطينيون في لبنان»، علي أحمد هويدي ـ دراسة ميدانية ـ مركز العودة الفلسطيني ـ لندن.

نشأت تجمعات مماثلة في مناطق الكرنتينا والمسلخ والنبعة، نتيجة العمل في القطاع الصناعي الذي شهد فترة نهوض خلال فترة الخمسينيات، لكن هذه التجمعات أزيلت جميعها بفعل الحرب الاهلية في لبنان بدءاً من عام ١٩٧٥.

٢ـ تجمعات نشأت نتيجة الكثافة السكانية: كما ذكرنا سابقاً، أدى تدبير إداري كلفت به أجهزة الامن اللبنانية بمنع السماح ببناء طوابق في منازل المخيمات، هذا التدبير استخدم كسلاح ابتزاز عانى منه سكانها حتى ١٩٦٩، لذلك فإن الزيادة الطبيعية السكانية التي تراكمت بمرور زمن طويل للجوء لم تجد لها مكاناً واضطرت للمغادرة خارج المخيمات. وهكذا نشأت مناطق تجمع فيها اللاجئون خارج المخيمات، دون ان يتم الاعتراف بها من الاونروا او من الدولة اللبنانية ومنها جل البحر في صور، والسكة قرب صيدا، وسعدنايل في البقاع الخ..

لذلك، فوجود ما يقارب من نصف اللاجئين الفلسطينيين خارج المخيمات لا يمكن تفسيره دليل ثراء، بل ان اللجوء الى السكن خارج المخيم كان خياراً اضطرارياً لا بد منه، بسبب رفض السلطات اللبنانية زيادة المساحات الحالية المخصصة للمخيمات. فاذا كانت السلطات اللبنانية ترفض زيادة مساحة المخيمات كي تلبي الزيادة الطبيعية في السكان، وفي مقابل ذلك تمنع عليهم تملك متر واحد من الارض، فالنتيجة الطبيعية هي البحث عن سكن خارج المخيم. ويبلغ متوسط اكتظاظ السكان في مخيمات لبنان ١١٦,٥ نسمة/ دونم وهذا يدل على ان الاكتظاظ السكاني مرتفع جداً مقارنة بالمساحة الجغرافية التي تقام عليها المخيمات.. والجدول التالي يوضح الكثافة السكانية في مخيمات لبنان[١٣]:

المخيم	نسبة الكثافة السكانية / دونم
بيروت	
مار الياس	١١٧,٦
جبل لبنان	
برج البراجنة	١٧٩,١
ضبية	٤٧,٢
شاتيلا	١٨١,٥
صيدا	
عين الحلوة	٩١,٦
المية المية	٧٣,٤
صور	
البص	١٠١,٧
الرشيدية	٨٤,٣
برج الشمالي	١٢٠٠
الشمال	
نهر البارد	١٢٦,٢
البداوي	٦٧,٢
البقاع	
ويفل	١٥٤,٧

(١٣) مركز الإعلام والمعلومات الفلسطيني على شبكة الانترنت: www.mic-pal.inf.

٣ ـ تجمعات نشأت بفعل الحرب الأهلية اللبنانية والحروب التي شنت على المخيمات، سواء أكانت داخلية أم نتيجة العدوان الإسرائيلي المتكرر عليها. ويعتبر هذا العامل السبب الرئيسي في وجود مثل هذه التجمعات. فقد انعكست الحرب الأهلية اللبنانية والاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على المناطق اللبنانية والمخيمات بأشكال مضاعفة على اللاجئين الفلسطينيين، بحيث بات اللاجئون هم الأكثر تضرراً منها ومن نتائجها. وتكفي نظرة بسيطة على عدد المهجرين الفلسطينيين في لبنان لنتعرف الى حجم المشكلة. فمع توقيع اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية، بلغ عدد المهجرين الفلسطينيين سبعة آلاف عائلة فلسطينية، أي ما يزيد عن ثلاثين الف نسمة، (أرشيف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في لبنان) إضافة الى ما لحق بالمخيمات من تدمير شامل جراء الاعتداءات الإسرائيلية والحروب المختلفة، حيث أزيل أكثر من ٥٧ بالمائة من المنازل و٣٦ بالمائة اصيبت بأضرار في ثمانية مخيمات. وفي مخيم عين الحلوة كانت حال الدمار شاملة، بحيث لم يبق سوى أقل من ٢٥ بالمائة من المنازل واقفاً[١٤].

هذا فضلاً عن آلاف الشهداء والمفقودين والمعاقين، والحالة البائسة لعائلاتهم، والتمزق الشامل الذي لحق بالنسيج الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، في ظل التقليص الواسع لميادين العمل ومجالاته، والبطالة العالية التي نتجت عنه، (تقدر وكالة الغوث نسبة البطالة بين صفوف اللاجئين في لبنان بأربعين بالمائة، وبعض المصادر تورد أرقاماً تفوق الخمسين بالمائة.) وانعكاس كل ذلك على الأوضاع المعيشية والاجتماعية والتربوية والصحية.

ولم يكن بمقدور وكالة الغوث الاستجابة لكل هذه الاحتياجات، وبخاصة بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها من لبنان بعد العام ١٩٨٢. ومعروف أنه ومنذ العام ١٩٦٩ ودخول المقاومة الفلسطينية المسلحة، أخذت مؤسسات المنظمة على عاتقها مهمة تأمين القسم الأكبر من الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين، وشكلت عاملاً مساعداً في سد معظم الثغرات الناجمة عن تقليصات وكالة الغوث. إضافة الى ما شكلته مؤسسات المنظمة وفصائلها من «قطاع عام» استوعب القسم الأكبر من القوة البشرية العاملة، وبخاصة معامل «صامد» التي كانت تستوعب جزءاً كبيراً من اليد العاملة الفلسطينية، و«جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني» التي كانت تضم عدداً كبيراً من العاملين الفلسطينيين في مختلف الاختصاصات الطبية وملحقاتها. لكن بعد خروج المقاومة الفلسطينية، فقد اللاجئون الفلسطينيون «قطاعهم العام»، وتضاءلت تقديمات مؤسسات منظمة التحرير شيئاً فشيئاً الى ان وصلت الى درجة التلاشي مع بدء عملية التسوية العربية والفلسطينية ـ الإسرائيلية.

وجاء توقيع اتفاق الطائف عام ١٩٩٠ بين مختلف القوى اللبنانية المتصارعة لينهي حالة من الحرب استمرت لأكثر من خمسة عشر عاماً، وليضع حلاً لاستيعاب عناصر المليشيات اللبنانية في أجهزة الدولة المختلفة، وبشكل موضوعي، لم يتوافر مثل هذا الحل على صعيد الفلسطينيين ممن كانوا في عداد المقاومة الفلسطينية المسلحة. هذا الوضع قذف بعشرات الآلاف من الفلسطينيين العمال والمهنيين الى سوق عمل محلية مقفلة في وجوههم في غالب الأحيان. وبالإضافة الى ذلك، فان واقع المخيمات البائس زاد من حدة المشكلات دافعاً الشباب الفلسطيني – وبخاصة أصحاب الكفاءات العلمية والمهنية الى الهجرة في الخارج بحثاً عن لقمة العيش، بحكم حرمان اللاجئين في لبنان من الحقوق الإنسانية والاجتماعية.

لقد طرحت الحكومة اللبنانية (في زمن الحكومات الأولى للرئيس الشهيد رفيق الحريري) استراتيجية وطنية لعودة المهجرين اللبنانيين الى مناطقهم الأصلية المتضررة بفعل الحرب. ولم يلحظ للمهجرين الفلسطينيين أي دور في هذه الاستراتيجية، بل جرى التعاطي معهم بطريقة فردية اختلفت في معظم وجوهها عن الطريقة المعتمدة بالنسبة الى المهجر اللبناني، ما أدى عملياً الى بعثرة جزء كبير منهم في مختلف المناطق اللبنانية، وجزء بسيط تم استيعابه داخل المخيمات (التي تعاني اكتظاظاً سكانياً كثيفاً)، والجزء الباقي (في محافظتي الشمال والبقاع بخاصة) ما زال يشكو من عدم إيجاد البدائل السكنية.

(١٤) علي زيدان: «الأوضاع البيئية في المخيمات الفلسطينية في لبنان»، صحيفة «النهار» اللبنانية بتاريخ ٢٥/٨/٢٠٠٠.

ونظراً الى العدد الكبير من المهجرين الفلسطينيين والأوضاع المعيشية الصعبة التي يرزحون تحتها، فقد طالب الفلسطينيون بمساواة المهجرين الفلسطينيين باللبنانيين عبر إيجاد بدائل عادلة تضمن لهم حياة كريمة. ولهذه الغاية، عقدت عام ١٩٩٤ سلسلة من الاجتماعات بين ممثلين عن الفصائل الفلسطينية في لبنان ورئيس الحكومة الشهيد رفيق الحريري من جهة، وبينها وبين وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط، وتقدم الفلسطينيون على اثر هذه الاجتماعات باقتراحين: إما السماح بعودة المهجرين الى المخيمات التي هجروا منها (تل الزعتر، الدكوانة في بيروت، النبطية في الجنوب) او ايجاد قطعة ارض بديلة بين مدينتي صيدا وبيروت.

وبسبب صعوبة عودة المهجرين الفلسطينيين الى مخيماتهم السابقة، فقد عقدت وزارة المهجرين ووكالة الغوث والفصائل الفلسطينية سلسلة اجتماعات توصلت في نهايتها الى اعتماد الحل الثاني ببناء مخيم جديد. ووقع الاختيار على قطعة أرض في منطقة اقليم الخروب (القريعة). وبالفعل بدأت الاستعدادات الجدية للبناء، وأعلنت الاونروا ان الحكومة الكندية تبرعت بمبلغ أربعين مليون دولار لهذه الغاية. (في تشرين الثاني عام ١٩٩٤ خصصت الولايات المتحدة الاميركية مبلغ ١,٥ مليون دولار لإعادة إعمار المساكن في المخيمات، غير ان الحكومة اللبنانية حالت دون التنفيذ الا بجزء صغير جداً[١٥].

وفيما كان المهجرون الفلسطينيون يتطلعون الى تلك الساعة التي يجدون فيها بيتاً يأويهم، هبت عاصفة إعلامية وسياسية واسعة من قوى لبنانية متعددة الاتجاهات سرعان ما اجتاحت لبنان رافضة المشروع بشكل كامل تحت حجة أن هذا المشروع ليس سوى مقدمة لمشروع توطيني قادم. ولم تهدأ تلك العاصفة التي هددت بنشوب أزمة وزارية إلا بعد بحث الموضوع في مجلس الوزراء اعلن في أعقابها رئيس الحكومة بأن هذه المشكلة أحيلت على لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أنذاك المهندس ميشال المر لدراستها بشكل جيد. وما زال المهجرون ينتظرون اجتماع هذه اللجنة..

خصائص الوجود الفلسطيني خارج المخيمات

وطنياً: وجود الفصائل الفلسطينية في إطار التجمعات الفلسطينية خارج المخيمات هي مسألة بديهية بالنسبة الى جميع الفلسطينيين انطلاقاً من تشارك الجميع في هم وطني واحد هو حق العودة. فهذه التجمعات تشارك في جميع التحركات والنشاطات السياسية الوطنية والاجتماعية المعتقلة بالقضايا المطلبية تجاه وكالة الغوث والدولة اللبنانية، بل إن بعض هذه التجمعات (كالقاسمية وسعد نايل وغيرها) استطاعت أن تتمايز بالنشاطات الوطنية الثقافية والاجتماعية عن مخيمات رسمية ومعترف بها..

اجتماعياً: من الناحية الاجتماعية، تعتبر هذه التجمعات جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني في المخيم. فلكل فرد منها أصل يجمعه داخل المخيم، حتى ان العادات والتقاليد لا تكاد تختلف عن الطريقة المعتمدة في المخيمات سواء بالأفراح والاحزان او لناحية المرجعية العائلية التي تبقى رأس العائلة سواء اقامت في المخيم أم خارجه.

اقتصادياً: يمكن القول ان وضع هذه الفئة الاقتصادي افضل من المقيمين داخل المخيمات، رغم ان نفقاتها أكثر، باعتبار أنها تقيم في شقق سكنية لا يستطيع اللاجىء العادي توفير ثمنها. ويدخل ضمن هذه الفئة عدد كبير من الفلسطينيين الميسورين الذين انخرطوا في استثمار اموالهم وكفاءاتهم في لبنان، فاتجهوا للاستثمار في المجال الصناعي او العقاري، رغم أن شراء الأراضي في لبنان كان مشروطاً بموافقة رئيس الدولة نفسه، وعلى الفلسطيني ان يحصل على إجازة عمل في التجارة وغيرها، لكن معظم العائلات الفلسطينية الغنية استطاعت ان تتجاوز التعقيدات القانونية بواسطة أموالها. فأقامت الشركات التجارية اضافة الى التوسع في مجالات الطب والهندسة. وبرزت في

(١٥) روز ماري صايغ، «الفلسطينيون في لبنان: الإطار الدولي، الإقليمي»، صحيفة «السفير» اللبنانية بتاريخ ٢٤/٢/١٩٩٥.

الخمسينيات والستينيات أسماء كبيرة في الاقتصاد اللبناني [16]. وقد حصلت هذه الشريحة من الفلسطينيين على الجنسية اللبنانية منذ أكثر من ثلاثة عقود.

أمنياً: ينطبق على هذه المخيمات ما ينطبق على جميع المناطق اللبنانية، فهي لا تمتلك أسلحة، وتخضع للقوى الأمنية اللبنانية كبقية المقيمين في المدن والقرى، ولا تمتلك الفصائل الفلسطينية اي سلطة مرجعية على هذه التجمعات..

اللاجئون خارج المخيمات وقانون الملكية العقارية

بتاريخ ٢١/٣/ ٢٠٠١، صدّق مجلس النواب اللبناني بأغلبية الأعضاء ، على مشروع قانون قضى بتعديل بعض مواد القانون المنفذ بالمرسوم الرقم ١١٦١٤ بتاريخ ٤ /١/١٩٦٩، الذي سمح للاجئين الفلسطينيين في لبنان بتملك حقوق عقارية كبقية الرعايا الاجانب المقيمين في لبنان.

وجاء في نص التعديل : « لا يجوز تملك أي حق عيني من أي نوع كان لأي شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها او لأي شخص اذا كان التملك يتعارض مع أحكام الدستور لجهة رفض التوطين..» [17].

وكان واضحاً ان المقصود بهذا التعديل هم الفلسطينيون الذي يدفعون مرة أخرى ضريبة لجوئهم القسري الى لبنان. ولم يحدث ان وضعت دولة ما قوانين «منع» ضد جماعة بشرية بعينها بسبب انتمائها وأصلها او جنسيتها، بل إن المتعارف عليه في مثل هذه الحالات أن يخضع اكتساب الحقوق لعدة معايير، وكل من لا يمتلكها لا يحق له الاستفادة منها.. فمداولات النواب سواء في لجنة الإدارة والعدل او في الهيئة العامة لمجلس النواب [18] توضح أن أهداف تعديل القانون تخطت الاعتبارات الاقتصادية كما كان مخططاً لها لتنحصر في الوجود الفلسطيني ومحاولة البحث عن اي طريقة يمكن من خلالها منع الفلسطينيين من حق التملك باعتبارهم لا يحملون جنسية دولتهم، ولا يحملون هوية صادرة عنها.

إن الهواجس والتبريرات الموجبة لتعديل القانون في شقه الفلسطيني، كما ساقها بعض النواب من أنصار التعديل، ليس لها ما يبررها. فمواجهة التوطين لا يمكن أن تتم باجراءات وتدابير احترازية تجعل من الفلسطيني المقيم في لبنان وكأنه منبوذ اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً .. فالقانون القديم تضمن مجموعة من التقييدات التي تمنع إمكانية حدوث «التوطين السياسي»، من خلال منحه، وبشكل مشروط، الرعايا العرب، والفلسطينيون منهم، حق تملك عقارات مبنية او مخصصة للبناء على مساحة لا تزيد عن خمسة آلاف متر مربع في جميع الأراضي اللبنانية وثلاثة آلاف متر مربع في محافظة بيروت. وقد حصل فعلاً ان تمتع الفلسطينيون بمزايا هذا القانون، لكن هذا لم يقد الى تكريس أي مشروع توطيني من عشرات المشاريع التي طرحت منذ النكبة وحتى اليوم، بل على العكس من ذلك، فمن قاوم هذه المشاريع بقوة هم الفلسطينيون وليس غيرهم.. ودليل ذلك وزارة المال اللبنانية التي أعلنت انه ومنذ بداية ١٩٩٣ حتى ٢٥/٨/١٩٩٣ لم تشكل ملكية الفلسطينيين العقارية، خارج المخيمات ربع ما امتلكه الأجانب في لبنان، وبما يعادل ما نسبته ٠,٠٠٠٠١ في المئة من اجمالي مساحة لبنان.

وما قدمه الباحث الفلسطيني سهيل الناطور حول هذه المسالة يدحض اية مزاعم حول نوايا توطينية للفلسطينيين. فقد افترض الناطور ان عدد الفلسطينيين خارج المخيمات يقدر بـ ١٦٢٢١٧ نسمة، فاذا احتسبنا أن معدل أفراد الأسرة الفلسطينية لا يزيد عن خمسة أشخاص، فان اللاجئين خارج المخيمات يحتاجون الى التالي: ١٦٢٢١٧ ¢ ٥ = ٣٢,٤٤٣ منزلاً، ولما كانت الشقة العادية المؤلفة من غرفتين وقاعة استقبال ومطبخ لا تتجاوز المئة متر مربعاً، تكون

(١٦) سهيل محمود الناطور، مصدر سابق ص ٤٣.

(١٧) راجع نص القانون كاملاً في الجريدة الرسمية، العدد ١٥ بتاريخ ٥ / ٤ / ٢٠٠١ وفي صحيفة «السفير» اللبنانية بتاريخ ٢٣/٣/ ٢٠٠١

(١٨) راجع الملحق الخاص بمداولات النواب في الهيئة العامة لمجلس النواب قبل التصديق على تعديل القانون، صحيفة «السفير» اللبنانية بتاريخ ٢٢/٣/ ٢٠٠١.

الحصة العقارية ٣,٢٤٤,٣٠٠م٢= ٣٢,٥ كلم.٢ أي ان التقدير العام هو اشغال الفلسطينيين لنحو ٤٧,٥ كلم٢ من اجمالي مساحة لبنان المعتمدة ١٠٤١٥ كلم٢ أي بنسبة ٠,٠٠٤ في المئة (طبعاً هذا الرقم يفترض نظرياً ان المنازل متجاورة على سطح الارض وليست شققاً في مبان متراصة عمودياً) [19].

	ملكية الفلسطينيين / م	مجموع المصرح به للبيع للأجانب	النسبة
بيروت	٢٢٩٠	٢٠٢١٤	٪١١,٨
بعبدا	٤٨٦٤٩	٢٢٧٢١١	٪٢١
المتن	٢٢٤٩	٧٢٤٥٧	٪٤,٤
كسروان	١٢٢٤	١٩٤٨٤	٪٦
صيدا	٤٤٢٥٩	٤٥٢٩٨	٪٩٧
النبطية	-	٢٦٦٩	صفر
الشمال	٥٢٢١	٢٠٦٢٤	٪٢٥
البقاع	٢٥١٨٤	١٠٠٩٩١	٪٢٥

إن ما تملكه الفلسطينيون من مساحات خلال الفترة السابقة كان مخصصاً لاغراض السكن والعيش وتركزت هنا المساحات السكنية في المناطق المحيطة بالمخيمات، بدليل أن أكثر المتضررين من قانون التملك الجديد هو عامة الشعب الفقير وليس الأغنياء. والجدول التالي يوضح ملكية الفلسطيين داخل وخارج المخيمات [20]:

نوع السكن	بيروت	طرابلس	البقاع	صيدا	صور
بيت عادي	٥٦,٤	٣٤,٥	٣٣,٣	٥٤,١	١٧,١
دار	٤٢,٨	٦٥,٣	٥٣,٢	٠,١	٨٢,٥
فيلا	-	٠,٢	٠,٣	٠,١	-
براكية	٠,٢	١,٧	٠,٦	٠,٤	٠,٤
أخرى	٠,٦	-	١١,٥	٠,١	-

السلاح الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها

منذ اتفاق الطائف وحتى تاريخ انسحاب القوات السورية من لبنان، لم يلمس مثل هذا التمايز بين السلاح الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها، بل ان السلطة اللبنانية مارست سياسة هدفت إلى إبقاء الملف الفلسطيني قضية شائكة، تم تظهير الجانب الأمني منها، وقدمت المخيمات على أنها مجرد حالة أمنية، تهدد الوضع اللبناني

(١٩) الفلسطينيون في لبنان وتعديل قانون الملكية العقارية ـ سهيل الناطور ـ جريدة «النهار» اللبنانية، ٢٦ آب ٢٠٠٢.

(٢٠) المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٣، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي رقم (٤) رام الله فلسطين.

كما تهدد الأمن الإقليمي، دون اية إشارات او انتقادات للسلاح الموجود خارج المخيمات، وهو ما ارتد سلباً في نهاية الامر على لبنان نفسه من خلال الإشارة التي حملها القرار ١٥٥٩ لجهة الدعوة لسحب سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية.

مثل هذه السياسة رسمت في وقت كانت فيه المخيمات بدون سلاح وتفتقر إلى المؤسسات السياسية المنظمة، كالأحزاب والفصائل وغيرها، والتي شكلت العامل الرئيسي في أن أول ما فعله اللاجئون حين امتلكوا السلاح في المخيمات أنهم أغلقوا المخافر الأمنية باعتبارها رمزاً للقمع ولسياسة التمييز ، وأنشأوا مؤسسات لإدارة شؤونهم بأنفسهم، ليس من موقع الرغبة في التعدي على السيادة اللبنانية، بل من موقع رفض الخضوع للقمع والأحكام العرفية وسياسة الإذلال المتعمد التي كانت مفروضة عليهم.

وعندما استعادت الدولة اللبنانية عافيتها وقدرتها على الإمساك بالوضع الأمني، عادت للتعاطي مع المخيمات باعتبارها مجرد حالة أمنية، ففرضت حولها طوقاً عسكرياً، وطبقت بحق سكانها إجراءات مذلة وقاسية طالت مختلف جوانب الحياة اليومية للاجئين، ونجحت بفعل ذلك، وإلى حد كبير، في دفع الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني إلى الهجرة من لبنان، بحثاً عن حياة أفضل. رغم ذلك، لم يلمس أن الدولة اللبنانية امتلكت معياراً موحداً للتعامل مع المخيمات، بل بنت معاييرها متأثرة بعلاقاتها والتزاماتها الإقليمية. ففي الوقت الذي كانت تفرض فيه حصارها الأمني على مخيمات صيدا والجنوب، كانت مخيمات بيروت والبقاع والشمال تتمتع بحريات أوسع.. غير أن المتغيرات في العلاقات اللبنانية ـ السورية، انعكست متغيرات في العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية. فقد أثيرت فجأة، بعد خروج القوات السورية من لبنان، المواقع العسكرية خارج المخيمات، وقد تجاهل من أثار هذه القضية أن هذه المواقع تتواجد في أماكنها منذ عقود. وبدلاً من أن تعالج الحكومة، منذ الأساس، هذه المسألة بالحوار، لجأت إلى الإجراءات الأمنية، وكأنها مصرة على اعتماد القناة الأمنية وسيلة وحيدة للتعامل مع الحالة الفلسطينية.

الخطورة في إثارة مسألة السلاح الفلسطيني في لبنان أنها صنفته الى نوعين: الأول اعتبر سلاحاً موالياً للشرعية الفلسطينية(فتح ـ السلطة الفلسطينية)، والثاني وصف بأنه يحاول أن يستغل وجوده على الأرض اللبنانية للخروج على شرعية السلطة. وبدت لهجة الحكومة اللبنانية وكأنها أقرب إلى التسامح مع السلاح الأول منها مع الثاني.

خلاصة القول إن الوصول إلى صيغة مستقرة للعلاقة بين الدولة اللبنانية والحالة الفلسطينية على أرضها تفترض إسقاط القناة الامنية كوسيلة للتعامل، واعتماد صيغة الحوار المتبادل القائم على الصراحة والشجاعة، والبعيد عن المجاملة والانفصام بين الخطاب والسلوك. وإن أي معالجة للسلاح الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها يفترض توفير ضمانات ألا تتحول المخيمات مرة أخرى إلى معسكرات اعتقال جماعي، وألا يتحول اللاجئ إلى متهم ومدان حتى ولو ثبتت براءته.

فالحالة الفلسطينية في لبنان اليوم لا يمكن حصرها بالجانب الأمني فقط، بل إن المنظار الأمني والعسكري يجب ان يتم تناوله ربطاً بالتطورات السياسية المتلاحقة، وبخاصة أن الفلسطينيين دائماً ما يعلنون التزامهم بسيادة لبنان واعتبارهم أمنَ مخيماتهم من امن عموم المناطق اللبنانية. إن ما يطالب به فلسطينيو لبنان هو تطبيق العدالة والقانون بشقيهما على قاعدة الحقوق والواجبات المتبادلة، وهو الذي يضمن بيئة صالحة تمكّن من إيجاد حلول لمختلف الإشكالات القائمة، أي معالجة الملف الفلسطيني في لبنان بشكل كلي أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً..

نظرة على مخيم الجليل (*)

مؤسسة شاهد

لقد عرفت الأونروا المخيم على أنه: « قطعة من الأرض تكون إما حكومية و في أغلب الأحيان مستأجرة من قبل الحكومات المستضيفة من الملاك المحليين، وضعت تحت تصرف الأونروا كمساعدة للاجئين الفلسطينيين في تسهيل احتياجاتهم الأساسية، ولا يمكن لسكان هذه المخيمات تملكها بل يحق لهم فقط الاستفادة منها للسكن».

تاريخ مخيم الجليل

بعد تشريد وطرد عدد كبير من الفلسطينيين من أرضهم بعد نكبة عام ١٩٤٨، «اتجهت جماعات كبيرة منهم الى لبنان، حيث اتخذ مسارهم اتجاه بنت جبيل سيراً على الأقدام ، وصولاً الى عنجر حيث مكثوا لمدة شهرين هناك وبعدها الى منطقة بعلبك، مخيم ويفل».

يقع مخيم ويفل ـ الجليل على الطريق العام عند مدخل مدينة بعلبك، وكان هذا المخيم عبارة عن ثكنة عسكرية للجيش الفرنسي أيام انتداب فرنسا للبنان، وقد سمي بـ«ويفل» نسبةً الى الجنرال المسؤول عن هذه الثكنة، كما هو الحال في ثكنة غورو التي تقع على المدخل الشمالي لمدينة بعلبك . وسمّي بالجليل بعد دخول الثورة الى لبنان عام ١٩٦٩، من قبل اللجنة الشعبية نسبة لأكثرية سكانه القادمين من لواء الجليل الأعلى في فلسطين.

«في البداية، كان المخيم يتألف من مبنيين لسكن الجنود وبراكسات (اصطبلات الخيل)، حيث يعيش الفلسطينيون اليوم، مع وجود حمام ومرحاضين جماعيين (استخدما فيما بعد واحداً للنساء وآخر للرجال)، ملجأ، سجن، مطبخ وفرن». وقد شغلت هذه الأماكن بالسكان الفلسطينيين ضمن ظروف بائسة جداً حيث كان يقطن أكثر من أربع وخمس عائلات في البراكس الواحد، وكانت تفصل بين البيوت أكياس الخيش فقط. رغم أن أكياس الخيش قد أزيلت واستبدلت بحواجز من الباطون الا أن المأساة والبؤس ما زالا قائمين وما زالت أوضاع المخيم تزداد سوءاً بسبب التكاثر الطبيعي ضمن نطاق مساحة محددة غير قابلة للتوسع .

بعد دخول الثورة عام ١٩٦٩ الى لبنان، وبعد تدمير مخيم تل الزعتر و مخيم شاتيلا، ازداد عدد اللاجئين في مخيم الجليل، ما ألغى وجود الساحات الموجودة وجعل من المدخل الرئيسي المدخل الوحيد للسيارات. **اليوم، الجليل هو الاسم المتعارف عليه شعبياً، أما ويفل فهو الاسم الرسمي المسجل في الدوائر الرسمية، وتجدر الإشارة الى أن مخيم الجليل هو المخيم الوحيد الذي يحمل اسم منطقة فلسطينية.**

(*) تشكل هذه الدراسة فصلاً من دراسة أشمل أصدرتها في كانون الثاني/ يناير٢٠٠٧ المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) بعنوان «مؤشرات الوضع الاجتماعي والاقتصادي والصحي للاجئين الفلسطينيين في لبنان: مخيم الجليل في البقاع مثالاً»، وشاركت فيها سحر سمهون وسمر سليلاتي، تحرير محمود الحنفي.

التكوين الجغرافي والديمغرافي

تبلغ مساحة المخيم ٤٣٤٣٥ م٢، وهذا هو الرقم الرسمي المسجل لدى وكالة الغوث «الاونروا» أي ما يعادل٤٧ دونماً.

يحاط المخيم بسور دائري، يحده شرقاً قطعة أرض تم شراؤها من الأوقاف الإسلامية لإتاحة فرصة التوسع بالبناء خارج المخيم، غرباً الشارع الرئيسي لمدخل مدينة بعلبك، وشمالا حي سكني لبناني يدعى «الجبلية»، وجنوباً سيار الدرك، وله ثلاثة مداخل .

يتكون المخيم من نوعين من الأراضي:

- أراض تدفع الاونروا رسوماً سنوية عنها للحكومة اللبنانية.
- أراض تم شراؤها من قبل بعض الأشخاص وهي اليوم مسجلة باسم الأوقاف الإسلامية، وتبلغ مساحتها حوالى ٥٠ دونماً .

أما بالنسبة لعدد السكان فقد استمر في التزايد بسبب زيادة عدد الولادات، وبسبب النزوح الفردي الى المخيم من مناطق أخرى حتى بلغ عدد سكان مخيم الجليل ١٩٦٨ ألفا و ٨٠٠ نسمة أي حوالى ١٩٠ عائلة، حيث تضاعف الى حدّ ما هذا العدد خلال فترة ١٩٧٥ و١٩٧٦ حتى وصل الى ما يقارب ٥ آلاف نسمة أي حوالى ٣٠٠ عائلة وذلك اثر سقوط مخيم تلّ الزعتر، ونتيجة لذلك وفد عدد من اللاجئين الى مخيم الجليل بحثاً عن الاستقرار. وتضاعف عدد السكان في هذا المخيم منذ عام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ من جراء الحرب الأهلية وتهجير المخيمات في باقي المناطق. أضف الى ذلك الاجتياح الإسرائيلي حيث زادت الكثافة السكانية حتى وصلت الى ١٠ آلاف نسمة أي بما يقارب ١١٠٠ عائلة تقريباً في المخيم وضواحيه في منطقة بعلبك.

أما حالياً فقد تراجعت الكثافة السكانية الى حوالى٣٠٥٠ نسمة «نتيجة باب الهجرة الذي كان مفتوحاً أمام الفلسطينيين إلى الخارج، وتحديداً إلى السعودية والكويت»، وبعد ١٩٩٠ برزت ظاهرة الهجرة الى الدول الإسكندنافية كالسويد والنروج والدانمارك، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية، وما رافقها من حالة تضخم مفرط في ظل الوضع الأمني الصعب الذي تمر به البلاد، والتي أدت الى تدهور في الوضع المعيشي، وتضاؤل فرص العمل أمام الشباب، ولا سيما العاطلون منهم عن العمل، ما شجعهم على الهجرة وترك عائلاتهم بانتظار أن تحين الفرصة المناسبة للحاق بهم.

ولا بد أخيراً من الإشارة الى أن هؤلاء المهاجرين لا يزالون يتزوجون من سكان المخيم. فبعد التشتيت وخسارة الأرض، حاول الفلسطينيون المحافظة على الوحدة الاجتماعية، وعلى التكاتف الاجتماعي، فلجأوا الى التكتل داخل المخيمات. وكما ذكرنا سابقاً أن مخيم الجليل اتخذ تسميته الحالية نسبة لسكانه القادمين من منطقة الجليل، وبخاصة الجليل الاعلى ومن مناطقه: لوبيه والياجور وطبريا وفرادة وشفا عمر والصفورية وغيرها...

مميزات مخيم الجليل

يتميز مخيم الجليل، مثل جميع المخيمات، بطرقات ضيقة معظمها معبدة بالباطون، وبوجود طريق رئيسي واحد في وسطه دائرة لا يبلغ قطرها أكثر من ثلاثة أمتار تسمى «ساحة المخيم»، كما يمتاز بجدرانه المطلية بالالوان: الاحمر والاسود والأخضر، الوان العلم الفلسطيني، حيث كتبت الشعارات الوطنية والسياسية، ونشرت ملصقات الزعماء والشهداء، وحيث كتبت باللون الأحمر قرى الجليل ومناطق فلسطين.

كما تتوحد الوان مؤسسات الاونروا (المدرسة، المستوصف)، وصناديق محولات الكهرباء وخزان مياه الشفة المعروف بالحاووز باللون الازرق الموحد لتفرقتها عن أخرى تابعة لجهات مختلفة.

تتشابك خطوط الكهرباء فوق أسطح المنازل لتشكل أشباه بيوت العناكب، أما بالنسبة الى الصرف الصحي وشبكات

المجارير فقد بنتها الأونروا تحت الأرض. لا يوجد خطوط هاتف ثابتة في المخيم ولا تتأمن إلا عبر مركز هاتف مركزي «central» للراغبين بالاشتراك. ونلحظ غياب حاويات القمامة في المخيم حيث تكثر المهملات في الشوارع. وخلال فترة فصل الشتاء يكاد يكون المخيم أشبه بتجمع بحيرات، بحيث يصعب التنقل بين أحيائه وشوارعه.

أما بالنسبة الى مناخ المخيم الذي يؤثر في حياة السكان، فهو مناخ جاف جداً، بارد في الشتاء وحار جداً في الصيف، لا تحيطه المناطق الخضراء ولا تلطف أجواءه الخضرة والأشجار.. أضف الى ذلك أن الشمس لا تدخل معظم شوارعه بسبب الاكتظاظ السكاني والبنائي.

يبدو مخيم الجليل غير واضح المعالم نتيجة لتشابك الأماكن السكنية مع المناطق المحيطة، فالمخيم عبارة عن مساكن متداخلة بشكل عشوائي ينقصها التخطيط، تفصلها ممرات ضيقة تسمح بمرور شخص واحد فقط .كما أنه يصعب تقسيم المخيم الى مناطق سكنية ومناطق تجارية وأخرى تربوية وخدماتية، ذلك أن جميع هذه المنشآت موجودة ضمن غرف خاصة داخل المباني الموجودة للمساحة المطلوبة.

الا أن ذلك لم يؤد الى توزع السكان وتقسمهم على أحياء حسب التكتلات العائلية ذلك لأن التزاوج المتبادل المستمر بين مختلف العائلات أدى الى ذوبان العائلات بعضها ببعض وأصبح سكان المخيم في غالبهم من الاقارب بالمصاهرة.

كما أن مخيم الجليل يعتبر من الناحية التخطيطية وحدة تخطيطية كاملة، أو ما يدعى بالمحلة السكنية، وذلك للأسباب التالية:

١ ـ جميع سكان المخيم من الشعب الفلسطيني بحيث يمكنهم من خلال تجمعهم هذا:

- المحافظة على العادات والتقاليد الموروثة.
- تربية الإنسان في جو خاص نضالي وثوري ضمن المحافظة على الروح الوطنية المرتبطة بفلسطين.
- تمتع الفرد بمعنويات عالية تؤهله للصمود في وجه التحديات نتيجة وجوده في بيئة متجانسة ذات كثافة سكانية عالية.

٢ ـ النسبة الكبيرة من سكان المخيم هي من الفئة الفقيرة.

الوضع الاقتصادي في مخيم الجليل

إن الموقع الجغرافي لمخيم الجليل يلعب دوراً أساسياً في زيادة حالة القهر والحرمان وغياب حالات الانفراج الاقتصادي والاجتماعي لسكان المخيم. إن مدينة بعلبك بطابعها الخاص، تعاني من نقص كبير في الخدمات، وهي منطقة طرد اقتصادي يعاني أهلها من شح الموارد المعيشية فيها، فكيف يكون الوضع الذي يعاني منه الفلسطينيون الذين بالإضافة الى ضعف موارد المنطقة، يعانون من الحرمان الحقوقي من العمل وصعوبة الحصول على إجازة العمل، أضف الى أن مركزية المؤسسات والعمل في جميع القطاعات تجعل الحصول على فرص عمل للفلسطينين في المدينة (بيروت) أسهل من سكان مخيم الجليل الذي يعاني من غياب الازدهار في محيطه.

ويمكن بذلك حصر المشاكل والعقبات الاقتصادية التي يعاني منها سكان مخيم الجليل بالتالي:

- فرص العمل غير متوفرة.
- حالة فقر شديد ومدقع بسبب البطالة.
- الاعتماد على الإمداد المالي البسيط من قبل المغتربين أو موظفي الأنروا الذين يشكلون نسبة ٥٪ فقط من الفلسطينيين اللاجئين.
- معاناة الشباب المتعلم من البطالة، فهناك بعض المتعلمين الذين يعملون في محطات الوقود ومطاعم الفلافل والدكاكين وفي توزيع المحروقات، أو يحاولون ملء الفراغ في التعليم الخصوصي التطوعي في بعض الجمعيات والمؤسسات في المخيم.
- البعد عن أجواء المدن، وبذلك غياب القطاع المؤسساتي والجمعيات الإمدادية، وبخاصة مع وجود نظام المركزية

في توزيع المؤسسات.

ـ معاناة العاملين من مشكلة التعاقد اليومي.

ـ موسمية الأعمال التي يسمح للفلسطيني بامتهانها، وهي أعمال القطاع الهامشي، أي لا تخضع للضمانات الصحية والتغطيات والعقود المهنية. وهي تتميز بالصرف التعسفي والخضوع لإمرة رب العمل ومزاجه.

ـ «يعمل حوالى ١٠٠ شخص من سكان المخيم في المدارس وفي المستشفيات كممرضين ومعالجين، إلا أنهم محرومون من الضمان وتعويض نظام الخدمة، كما أنهم مهددون باستمرار بالصرف خوفاً من التفتيش الدوري الذي يحصل في هذه المؤسسات من قبل الدولة اللبنانية».

الوضع السكني في مخيم الجليل

يعاني مخيم الجليل ما تعاني منه جميع المخيمات الفلسطينية في لبنان، ولا سيما الوضع السكني المزري، والذي يساهم في خلق معظم المشكلات الاجتماعية والصحية بشكل خاص.

أبرز مشكلات ومميزات السكن في المخيم هي:

ـ بيوت مكتظة جداً وملتصق بعضها ببعض وقديمة.

ـ اكتظاظ المساكن بالسكان بحيث لا يقل عدد العائلات في كل بناية عن ٥٠ الى ٦٠ عائلة.

ـ يسكن عدد كبير من العائلات في البراكسات التي تعاني من حالة مزرية صحياً حيث لم تكن سوى زريبة للخيل، حتى أن أبوابها ما زالت تحمل القفل الحديدي والشبابيك الحديدية الصغيرة التي كان يمد الحصان رأسه منها للتنفس.

ـ أغلب البيوت لا تدخلها الشمس، وتعاني من العفونة على جدرانها والرطوبة مما يبعث الروائح غير الصحية.

ـ مساحة المخيم محدودة ولا يمكن التوسع الى الخارج، كما أن الاوضاع الاقتصادية المتردية لا تسمح باستئجار المنازل خارج المخيم.

ـ تعاني إحدى بنايات المخيم التي تحوي حوالى ٤٠ عائلة من خطر الهبوط، ولا تملك الاونروا الخطة المناسبة لإعادة ترميمها حتى الآن.

ـ مساحة البيوت صغيرة جداً بحيث لا تسع أكثر من ثلاثة أشخاص على الأكثر، يعيش فيها ما يعادل ٦ أو ٧ أشخاص وأحياناً عائلتان.

ـ يضطر السكان أحياناً الى بناء حواجز خشبية في الغرفة نفسها لتقسيمها الى عدة غرف أو لإنشاء حمام أو مطبخ.

ـ عدد يقارب المئة شخص استطاعوا أن يبنوا منازل خاصة بهم في مساحة ال ٢٠ دونماً في محيط المخيم والذي تقوم اليوم الاونروا بمساعدة اللجنة الشعبية ببناء المنازل فيها.

الوضع الاجتماعي في مخيم الجليل

من البديهي أن يتأثر الوضع الاجتماعي لسكان مخيم الجليل بالوضعين الاقتصادي والسكني، فنلاحظ بروز المشكلات الاجتماعية بروزاً واضحاً، ومن أبرز هذه المشكلات:

ـ غياب الخصوصية العائلية في المنازل بسبب تلاصق البيوت، وسكن عدة عائلات في البيت الواحد، ما يؤدي الى المشكلات العائلية والزوجية في الغالب.

ـ غياب أماكن الترفيه كالأندية الرياضية والحدائق العامة والملاعب، ما يؤدي الى زيادة التجمعات الشبابية القابلة

للانحراف، وتشرد الأطفال في الشوارع، وتعذر إمكانية التربية المدروسة.

ـ انتشار المسنين في الشوارع وحدهم أو ملازمتهم المستمرة في المنزل بسبب غياب الأماكن المتخصصة التي يمكن أن تجمعهم للتسلية.

ـ التفكك الأسري الناتج عن تشتت أفراد الأسرة في بلدان الهجرة لتأمين المعيشة.

ـ انتشار الزواج المبكر إما للتخفيف من عبء وتكاليف تربية الفتاة أو تبعاً للعادات والتقاليد التي تنتج عنها المشاكل الصحية والزوجية على صعيد الأم والأب أو المشاكل الاجتماعية والتربوية على صعيد الاطفال.

ـ غياب التوعية الاجتماعية لجميع الفئات في المخيم، وانحصارها بالنشاطات الثقافية الوطنية بشكل عام.

الوضع الصحي في مخيم الجليل

يعاني سكان المخيم من مشاكل صحية لامتناهية ناتجة عن الوضع السكني وسياسة تقليص الخدمات في الانروا، ولا سيما الصحية منها، إضافة الى الضيق الاقتصادي وقلة الوعي الصحي:

ـ انتشار الأمراض بسبب الرطوبة في المنازل وغياب الشروط الصحية فيها.

ـ انتشار الأمراض لدى الأطفال بسبب الاكتظاظ السكاني خاصة داخل البيت الواحد.

ـ انتشار الإصابات بالأمراض المزمنة بسبب قلة الوعي الصحي.

ـ زيادة نسب الوفيات الناتجة عن الأمراض المزمنة بسبب تكاليف العلاج والاستشفاء الباهظة.

ـ تضاعف حالات المرض بسبب سياسة الانروا في تقليص خدماتها العلاجية والوقائية والمعاينات والاستشفاء والأدوية.

اللجنة الشعبية في مخيم الجليل

نشأت اللجنة الشعبية في مخيم الجليل منذ ٥٨ سنة بـ ٨ أعضاء يمثلون أبرز التنظيمات الرسمية في منظمة التحرير الفلسطينية والموجودة في مخيم الجليل وهي:

حركة فتح / الجبهة الديمقراطية / الجبهة الشعبية / الجبهة الشعبية (القيادة العامة) / الصاعقة / حزب الشعب الفلسطيني / فتح الانتفاضة. وقد اختلف الوضع الان، حيث ومع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الأولى برزت قوى إسلامية صاعدة أصبح لها وزنها الشعبي والسياسي والخدماتي مثل حركة حماس ثم حركة الجهاد الإسلامي، كما انسحبت او جمدت قوى اخرى عضويتها من م.ت.ف مثل : القيادة العامة .. وبالتالي اصبح من الضرورة الموضوعية إعادة النظر في تشكيلة اللجنة الشعبية في المخيم يكون على اساس الانتخاب، ويعتمد على النزاهة والكفاءة.

دور اللجنة الشعبية في مخيم الجليل

تقوم اللجنة الشعبية في مخيم الجليل بـ دور هام، فهي تتولى:

ـ إقامة علاقات اجتماعية جيدة بين كافة الجماهير الموجودة داخل المخيم للحفاظ على التعايش.

ـ ضبط الأمن داخل المخيم وحل النزاعات القائمة بين الأطراف.

ـ التعاون مع الأجهزة الأمنية اللبنانية (الأمن الداخلي والأمن العام) من أجل تجنب المواجهات فيكون الاتصال المباشر للأجهزة الأمنية مع اللجنة الشعبية.

وتكون مشاريع اللجنة الشعبية لكل سنة :

- التحاور مع مكتب وكالة الغوث (الأونروا) حول إحتياجات المخيم الدورية لكل سنة.
- التعاون مع جميع الوفود الأوروبية التي تزور المخيم للقيام بالأبحاث الميدانية أو إنشاء بعض مشاريع المساعدة.
- تقوم بالتعاون مع الأونروا عند بداية كل فصل شتاء بتوزيع المازوت لبعض العائلات المحتاجة.

لقد قامت اللجنة الشعبية منذ تاريخ تأسيسها في مخيم الجليل بالعديد من التغييرات والتطويرات داخل المخيم بهدف تأمين الحد الادنى من الحياة الكريمة للسكان. وقد كان ذلك بالتعاون مع الاونروا التى درست الاحتياجات. وقد مول هذه المشاريع دول اوروبية عديدة وأبرز هذه المشاريع:

- تحويل معظم بيوت المخيم من التنك إلى الباطون.
- إنشاء شبكة صرف صحي تحت الأرض.
- تمديد شبكة مياه الشرب إلى جميع بيوت المخيم.
- بناء ٥٠ حماماً في المخيم (لكل بناية ما لا يقل عن ٦ حمامات).

ومع أن مشروع الاصلاحات قد انتهى عام ٢٠٠٤ إلا ان هذه المشاريع تبقى في حدودها الدنيا، ولا تلبي الحاجات الإنسانية الضرورية والمتزايدة في هذا المخيم.

أن مساحة المخيم وقلة سكانه بالنسبة لباقي المخيمات وبروز بعض التنظيمات الأساسية فيه أمور لعبت دوراً أساسياً في تقليص عدد أعضاء اللجنة الشعبية فانحصر بـ ٨ أعضاء يتقاسمون المهمات في ما بينهم حسب احتياجات مخيمهم:

١ - **أمين السر ومسؤول الإعلام:** يقوم بتدوين كافة تقارير واجتماعات اللجنة الشعبية وهو الذي يترأس اجتماعاتها ويدعو إليها، ويعتبر المستشار الأساسي وصاحب القرار النهائي في اللجنة، أما من ناحية الدور الإعلامي فهو يقوم بتنسيق العلاقات مع جميع الجهات الحزبية والإعلامية اللبنانية والفلسطينية وغيرها.

٢ - **مسؤول المالية والمياه:** يقوم دوره على إدارة الصندوق المالي ووضع الميزانية ويتحكم بمصاريف اللجنة، أما في ما يتعلق بالمياه فهو مسؤول عن مشاكل وصولها إلى البيوت ذلك وأن المياه هي من العناصر الأساسية لاستمرار حياة الإنسان الطبيعية.

٣ - **مسؤول الصحة:** يقوم بمراقبة الأوضاع الصحية، ومحاولة بناء علاقات مع المؤسسات الصحية خارج المخيم (لبنانية وفلسطينية) لتغطية التقصير الخدماتي الصحي خاصة لمساعدة الحالات الصحية الخطيرة التي لا تقوم بتغطيتها وكالة الأونروا.

٤ - **مسؤول الكهرباء:** يقوم بمراقبة مشاكل الكهرباء وإيجاد الحلول لها داخل المخيم.

٥ - **مسؤول التربية:** يهتم بالأمور التربوية (المنح الدراسية المقدمة من بعض السفارات، والدورات والمشاريع التربوية التي تتقدم لدخول المخيم خارج وداخل المدارس).

٦ - **مسؤول المؤسسات الاجتماعية والأهلية:** يقوم بربط أدوار المؤسسات والجمعيات القائمة ضمن نطاق المخيم لتأمين تكامل أدوارها لخدمة السكان، كما يقوم بالاهتمام بكافة شؤونها، كما يقوم بضبط حميع الشؤون الاجتماعية.

٧ - **مسؤول الأمن:** مهمته ضبط الأمن داخل المخيمات والتواصل بشكل مباشر عندما تقتضي الحاجة مع الجهات الأمنية اللبنانية.

إن للجنة الشعبية دوراً مهماً جداً وأساسياً في مراقبة شؤون المخيم الداخلية والاهتمام بسكانه ، كما أن لها دوراً مهماً جداً لدرء كل خطر عنه من خلال الإشراف على كل ما يحصل داخل المخيم. وهي تملك القرار الأول والأخير في الموافقة على دخول وإنشاء كل مشروع داخل المخيم وعلى دخول أية جهة غريبة إلى المخيم بأهداف متعددة غير أهداف الزيارة.وتجدر الملاحظة الى ان تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية يعطي زخما وقوة للجان الشعبية.

المؤسسات في مخيم الجليل

يوجد في مخيم الجليل أربعة مراكز للعناية الصحية وهي:

أ - عيادة الانروا، وكالة الغوث:

هي المؤسسة الصحية الأولى المعنية بشؤون اللاجئين الفلسطينيين وأبناء المخيم الصحية، وتقدم خدماتها الصحية المجانية لحوالى ٤ آلاف و٤٤٤ مستفيداً من داخل وخارج المخيم مثل تكنة غورو والتجمعات الفلسطينية الباقية، وذلك من الساعة الثامنة صباحاً ولغاية الساعة الثانية من بعد الظهر، وضمن الشروط التالية:

- أن يكون المستفيد فلسطينياً أي من أب وأم فلسطينيين أو من أب فلسطيني وأم لبنانية.
- أن يكون المستفيد مسجلاً في دوائر الأونروا، أي بالمعنى الآخر لديه ملف إعاشة في مكتب الأونروا.
- أما بالنسبة لغير المسجلين فهم يستفيدون فقط من المعاينات، أي لا يستفيدون من الادوية، ولا من التغطية الاستشفائية التي تقدمها الانروا، ولا من الخدمات الباقية إلا التعليم.

وتقسم خدمات العيادة الى:

القسم الأول ، وهو القسم الإداري الذي تقوم فيه جميع المعاملات الإدارية مثل تسجيل المواعيد وحفظ الملفات ومعاملات التحويل الى المستشفى من المكتب أو خلال فترات الطوارئ بالإضافة الى متابعة أمور العيادة.

القسم الثاني ويشمل:

- عيادة الأمراض المزمنة ويقوم بزيارتها عدة أطباء ضمن مواعيد محددة، طبيب القلب والضغط مرة كل اسبوعين مع موعد مسبق وطبيب السكري والغدد مرة كل أسبوعين مع موعد مسبق.
- عيادة الامومة والطفولة وهي العيادة التي يتم فيها معاينة الأمراض السارية والعادية التي تتعرض لها جميع الفئات العمرية والجنسية وكل ما يتعلق بأمراض الأطفال ونظام تلقيحهم وتمنيعهم.
- عيادة الولادة وهي العيادة التي تتم فيها العناية بالأم الحامل منذ أوائل شهور الحمل حتى الولادة وتزور العيادة قابلة قانونية مرة كل أسبوعين مع موعد مسبق بالإضافة الى وجود غرفة للولادة الطبيعية.
- عيادة الأسنان ويداوم فيها طبيب أسنان لعدة أيام في الأسبوع الا أن خدمات العيادة تقتصر على إصلاح الأسنان أو اقتلاعها مع العلم أن اقتلاع الأسنان لم يعد يحصل أو يمارس في كافة عيادات الأسنان.
- المختبر ويقوم بالفحوصات العادية مثل فحوصات فقر الدم والسكري وفحص البول والخروج إضافة الى أن فحوصات السكري ليست يومية، فيضطر المرضى الى إجراء الفحوصات على نفقتهم الخاصة خارج عيادة الانروا.
- الصيدلية وتحتوي على الأدوية والمسكنات العادية مثل الباراسيتامول وأدوية السعال والأدوية المضادة للالتهاب مثل الأموكسيسيلين والتيتراسيكلين بالإضافة الى أدوية الامراض المزمنة. ان هذه الأدوية لم تعد أدوية ملائمة لجميع الأمراض أو أنواع الالتهابات، كما أن أدوية الأطفال باتت جديدة وغير متوفرة في العيادة، إضافة الى أن أدوية الأمراض المزمنة لم تعد تناسب كافة الحالات المرضية.

وهناك أدوية غير متوفرة أساساً في صيدلية الأنروا مما يعني أن المرضى يلجأون الى شراء الأدوية على حسابهم الخاص من الصيدليات الخارجية، أو يضطرون الى توقيف استعمال بعض الأدوية أو الى طلبها من سوريا نظراً لثمنها الباهظ في لبنان.. ويتم تحويل الأمراض الأخرى الى مستشفيات:

١ - مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني في بر الياس:

يتم الاستشفاء في هذا المستشفى بتغطية استشفائية كاملة أي بنسبة ١٠٠ ٪، الا أن هذا المستشفى يقع في منطقة

بعيدة جداً عن مخيم الجليل ومنطقة بعلبك أي حوالى الساعة والنصف من الوقت مما يجعل من المستحيل قصده في حالات الطوارئ، كما ان خدماته ليست كاملة وينقصه العديد من الاقسام مثل قسم القلب والكلى والاقسام التخصصة بالأمراض المعدية.

٢ ـ مستشفى الططري في بعلبك:

ويتم الاستشفاء بتغطية استشفائية تعادل ٧٥ ألف ليرة لبنانية عن كل مريض، ما يبخّس الخدمات الطبية المستحقة ويقلل من العناية الصحية المطلوبة مع اقتصار خدمات هذه المستشفى على الرعاية البسيطة للأمراض البسيطة ويعاني المرضى الفلسطينين من غياب الاختصاصيين فيها.

تبعاً لذلك حاولت الأنروا أن تغطي تكاليف العلاج للأمراض الخطيرة مثل السرطان وعمليات القلب المفتوح في بعض المستشفيات الأخرى مثل **مستشفى رياق** بنسبة ٥٠٪ ما عدا أمراض الكلى وامراض الجهاز العصبي. وبذلك يكون علاج أمراض الكلى قد اقتصر على **مستشفى الهمشري** في مدينة صيدا الذي يقدم علاج أمراض الكلى من غسيل واستشفاء بشكل مجاني للفلسطينيين، الا أن المستشفى بعيد المسافة في حين أن المرضى في هذه الحالة بحاجة الى معدل ٣ جلسات في الاسبوع. وتحاول الأنروا أيضاً بعد الضغوطات من قبل الشعب أن تتعاقد مع مستشفى رياق من أجل تحسين خدمات الاستشفاء للفلسطينيين الا أن العراقيل ما زالت قائمة لأن مبلغ ٧٤ ألف ليرة لبنانية للمريض الواحد لا يزال جد مرتفع بالنسبة الى الوضع الإجتماعي والاقتصادي للفلسطيني.

ب ـ مستوصف الهلال الأحمر الفلسطيني :

تأسس هذا المستوصف عام ١٩٧٦ وكان عبارة عن عيادة صغيرة ثم تحول عام ١٩٨٢ الى مستشفى تحت الأرض، ما لبث أن انتقل هذا المستشفى الى منطقة بر الياس لأسباب سياسية بعد الحرب الأهلية في لبنان، وهو تابع للجمعية الدولية المعروفة بأحد الإسمين: الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر. يقسم المستوصف الى ٨ أنواع من الخدمات الصحية وهي:

- عيادة الطوارئ
- عيادة الأسنان
- عيادة الصحة العامة
- عيادة اختصاص
- غرفتين للمنامة لحالات محدودة ومؤقتة
- مختبر ٢٤/٢٤ مع ثلاث عناصر من العاملين الصحيين
- صيدلية تحتوي على مواد وأدوية الحالات الطارئة
- قسم التصوير بالأشعة X-RAY يتحول عناصره الى خدمات الطوارئ في فترة ما بعد الظهر.

ويوجد في المستوصف فريق طبي يتألف من:

- الطبيب المدير (متطوع)
- طبيبة فلسطينية متفرغة
- طبيبان لبنانيان متفرغان للعمل في المستوصف
- صيدلي وطبيب أشعة فلسطيني

إن الأشخاص المستفيدين من خدمات المستوصف هم المرضى الفلسطينيون، وبعض المرضى اللبنانيين والسوريين، و يحصل هؤلاء المرضى على خدمات المستوصف بشكل دائم، من خلال بطاقة المريض تبعاً لتقرير طبي معيّن وطلباً للخدمات الطبية البسيطة مقابل خمسة آلاف ليرة لبعض الحالات المرضية و١٠ آلاف ليرة للميسورين ومجاناً للفقراء والمعوزين.

يقوم المستوصف ببعض النشاطات داخل المخيم من فترة الى أخرى وهي دورات صيدلة ودورات اسعافات أولية، وتقديم الإرشادات الصحية وبعض المساعدات البسيطة، والقيام بالابحاث الاجتماعية والأسرية في المخيم بالإضافة الى حملات نظافة بالمشاركة مع مؤسسات المحيط.

ج ـ مستوصف رعاية أسر الأسرى والمعتقلين:

تأسس هذا المستوصف عام ١٩٧٣ وحصل على رخصة رسمية من وزارة الصحة اللبنانية وكان قوام اللجنة فيه أطباء لبنانيين وأطباء فلسطينيين. كان في البداية المستوصف الوحيد في المخيم وكان يقدم الخدمات الصحية والاستشفائية المجانية مع تقديم الأدوية بمساعدة الصليب الاحمر الدولي قبل الحرب اللبنانية.

يقتصر عمله اليوم على الإسعافات الأولية بسبب التراجع المادي و رفع الدعم المادي عنه من قبل الصليب الأحمر الدولي فتداوم فيه طبيبة صحة عامة تقدم خدماتها مقابل ٥ الاف ليرة لبنانية.

يتألف المستوصف من غرفة استقبال وعيادة عامة و صيدلية وغرفة اسعافات أولية.

يتعاقد المستوصف مع عدد من الاطباء مثل الأمراض الجلدية والعيون والأنف والاذن والحنجرة من مدينة زحلة من خلال احالة الحالات مقابل ١٠ آلاف ل.ل.

يبلغ عدد المستفيدين من المستوصف حوالى ٤ مرضى يومياً مع تواجد الخدمات الأخرى في باقي المراكز.

د ـ مستوصف الإصلاح أو بلال بن رباح:

يتخذ المستوصف اسم الجمعية التي ينبثق منها والتي تتكفل بمسؤولية جامع بلال بن رباح في مخيم الجليل.

يقدم هذا المستوصف الخدمات الصحية مقابل أسعار منخفضة بسبب التمويل الذاتي لهذا المركز فهو يحتوي على:

- الاستقبال
- عيادة الأسنان
- العيادة النسائية و هي مجهزة بآلة التصوير الصوتي و يتم الآن تجهيزه للولادة.
- عيادة الصحة العامة
- عيادة الأمراض المزمنة
- الصيدلية
- المختبر و هو مجهز بكافة الآلات الضرورية.

المؤسسات الاجتماعية

ـ جمعية الإصلاح الخيرية

تأسست جمعية الإصلاح الخيرية في لبنان عام ١٩٩٧ بموجب قرار المحكمة السنية الشرعية في بعلبك رقم ٤٢ كوقف خيري بعد ان كان مصلّى يجمع بعض عشرات من المصلّين.

وتتركز خدماتها نشاطات الجمعية في ثلاث دوائر:

١ ـ الدائرة الدعوية: المسجد، المعهد الثانوي الشرعي، تنظيم حملة الحاج، برامج رمضان، توزيع المواد الدعوية، إحياء المناسبات، فرقة صقور الأقصى للفنون الإسلامية.

٢ ـ الدائرة التعليمية والثقافية: روضة الأقصى، دروس لتقوية الطلاب، مكتبة المسجد، المكتبة العامة، مكتبة الصوتيات، الكشاف المسلم، المرشدات، مركز كمبيوتر.

٣ ـ الدائرة الاجتماعية: كفالة اليتيم، كفالة المعوّق، كفالة أسرة السجين ومساعدة العائلات الفقيرة، مستوصف بلال بن رباح، كفالة الطالب المجتهد غير الميسور، رعاية المريض المحتاج، دفن الموتى، قروض.
وتقوم جمعية الإصلاح الخيرية بأدوار اجتماعية كثيرة تغطي النقص الحاصل في الخدمات بشكل عام.

ـ المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية و التأهيل المهني (بيت أطفال الصمود)

هي جمعية غير حكومية تعرف باسم جمعية أطفال بيت الصمود، تعمل مع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من خلال ١٠ مراكز موزعة على مختلف المخيمات و ٨ روضات لخدمة ٦٠٠ طفل في معظم المخيمات. تاسست عام ١٩٧٦ بعد مجزرة تل الزعتر بموجب علم وخبر رقم ١٣٥/أ.د. بهدف رعاية ومساعدة ايتام المجزرة.
تتوزع خدماتها بين:
ـ مساعدة مادية شهرية لأطفال العائلات الفاقدة لمعيل لها.
ـ خدمات صحية، تربوية، ترفيهية، و ثقافية لهؤلاء الاطفال.
ـ إقامة برامج تهدف الى دعم المرأة و الشباب اقتصادياً و مهنياً.
ـ منح دراسية للمراحل الثانوية و الجامعية.
ـ دورات تقوية في المعلوماتية.
ـ انتاج و تسويق المنتوجات الغذائية البيتية.
ـ صفوف تربية مختصة للإناث.
ـ دورات تدريبية حول حقوق الإنسان، القيم، وغيرها من المواضيع الصحية و البيئية.
ـ ورش عمل، دورات وحلقات ثقافية لفريق العمل في المؤسسة والجمعيات غير الحكومية.
ـ جهاز تطوعي صديق للمؤسسة.

ـ جمعية النجدة الاجتماعية:

تأسست هذه الجمعية ١٩٧٨ بهدف تمكين المرأة الفلسطينية واللبنانية اجتماعياً ومهنياً. تقوم بتقديم الخدمات التالية:
ـ القيام بدورات تقوية بالمواد الدراسية المختلفة تبعاً لحاجة الطلاب، وقد بلغ عددهم حوالى ٦٠ طالباً.
ـ دورات صيفية و رحلات ترفيهية بالتعاون مع الفريق الكندي المتطوع.
ـ تقديم مساعدات مادية للطلاب بدعم من الاتحاد الاوروبي.
ـ العمل مع الأولاد غير المسجلين للحصول على اوراق ثبوتية، وذلك بالتعاون مع مجلس الكنائس الدانمركي و محامين متخصصين.
ـ التنسيق مع جمعية كاريتاس (٤/٩/٢٠٠٤ و لغاية ٤/١١/٢٠٠٤) بهدف القيام بحلقات تثقيفية صحية طالت حوالى ٧٠٠ مستفيد تراوحت اعمارهم بين ١٤ و ٤٠ سنة.
ـ القيام بدورات تاهيلية لفريق العمل في الجمعية كل ما تدعو الحاجة.
ـ تقديم مساعدات طبية و مدرسية .
ـ تشكيل فريق عمل لجمع التبرعات عند الحاجة.
ـ التنسيق مع الجمعيات الموجودة في المخيم بهدف تقديم المساعدات الصحية، الاجتماعية والتربوية واقامة البرامج والنشاطات تبعاً لحاجة كل مؤسسة.
ـ برنامج القروض و المساعدات لتطوير المشاريع الصغيرة.
ـ دورات محو أمية للكبار و المتسربين من المدارس.
ـ التركيز على مشكلة العنف ضدّ المراة.



السعر: L.L. 10,000

ISSN 1993-808X 43

